

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY- ANNABA

UNIVERITE BADJI MOKHTAR- ANNABA



جامعة باجي مختار- عنابة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه  
مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تشخيص النظام الوطني للابتكار وعلاقته بتنافسية المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسات ولاية قسنطينة

الشعبة: اقتصاد، تنمية ومالية

للطالبة: ثابت كنزة

جامعة عنابة

أستاذ التعليم العالي

المشرف: لبو محمد لمين

أمام أعضاء اللجنة:

جامعة عنابة	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	- أ د صالح عبد القادر
جامعة عنابة	مقررا	أستاذ محاضر أ	- د لبو محمد لمين
جامعة عنابة	مقرر ثاني	أستاذ محاضر أ	- د عفيف هناء
جامعة عنابة	عضوا	أستاذ محاضر أ	- د حازم حجلة سعيدة
جامعة سوق أهراس	عضوا	أستاذ محاضر أ	- د رحالية بلال
جامعة الطارف	عضوا	أستاذ محاضر أ	- د العابد برينيس شريفة

السنة الجامعية: 2021/2020

## التصريح

أنا الممضي أسفله الطالبة ثابت كنزة، أصرح بشرفي أن هذا العمل البحثي المتمثل في أطروحة الدكتوراه الموسومة "تشخيص النظام الوطني للابتكار وعلاقته بتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسات ولاية قسنطينة"، والمقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث هو عمل أكاديمي خاص بي، كما أنه غير مقدم لا جزء منه ولا كله لأية مؤسسة علمية أخرى بهدف نيل شهادة أكاديمية أو غير ذلك، وأتحمل المسؤولية كاملة عما جاء في مضمونها.

الطالبة ثابت كنزة

## الملخص

تهدف هذه الدراسة الى التطرق الى أبعاد النظام الوطني للابتكار بعرض مختلف أقطابه التشريعية، القانونية، البشرية والمؤسسية وتحديد طبيعة العلاقة بينهم، إضافة الى معرفة متطلبات وجود هذه الأنظمة والتركيز على الابتكار كعنصر مهم فيها وبالخصوص في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن هذه المؤسسات محرك لتحقيق التنمية لمختلف الاقتصاديات، وعليه يتوجب توفير المحيط الملائم لإنشائها وضمان تطورها.

بعد دراسة وتشخيص وضعية النظام الوطني الجزائري للابتكار، ومعرفة درجة تنافسية الاقتصاد المحلي وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبتسليط الضوء على علاقة النظام الوطني الجزائري للابتكار بتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، تم التوصل الى أن النظام الجزائري للابتكار هو نظام قيد الانشاء وغير قادر بعد على القيام بوظائفه من خلق للمعرفة وغيرها.

فبالإضافة الى انخفاض مستوى الروابط بين الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار وبالخصوص بين قطاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والقطاع الاقتصادي، تبين تدني الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري وأن بيئة الأعمال تعتبر غير جاذبة للاستثمار، كل هذه العناصر تعتبر معوقات تؤثر على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووجود علاقة ضعيفة بين الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة تؤكد ذلك.

**الكلمات المفتاحية:** النظام الوطني الجزائري للابتكار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنافسية،

الابتكار.

## **Résumé**

Le but de cette étude est d'aborder les dimensions du système national d'innovation en présentant ses différents pôles législatifs, Juridiques, humaines et structurelles et en déterminer la nature de la relation entre eux. En plus de connaître les exigences de l'existence de ces systèmes et de se concentrer sur l'innovation en tant qu'élément important dans ceux-ci. Surtout pour améliorer la compétitivité des petites et moyennes entreprises, Considérant que ces institutions sont un moteur de développement pour les différentes économies, En conséquence, un environnement approprié doit être prévu pour sa mise en place et le développement.

Après avoir étudié et diagnostiqué la situation du système national d'innovation Algérien, et Connaître le degré de compétitivité de l'économie locale et la réalité des petites et moyennes entreprises en Algérie, et mettre en évidence la relation des acteurs du système national d'innovation algérien à l'amélioration de la compétitivité des petites et moyennes entreprises à Constantine. L'étude montre que le système algérien d'innovation est un système en construction et n'est pas encore en mesure de remplir ses fonctions de création de connaissances et d'autres.

Aussi bien qu'un faible niveau de liens entre les acteurs du système en particulier, entre le secteur de la recherche scientifique et du développement technologique et le secteur économique, La position concurrentielle en déclin de l'économie algérienne et l'environnement des affaires est considéré comme peu attractif pour les investissements, tous ces éléments sont considérés comme des obstacles qui affectent l'amélioration de la compétitivité des petites et moyennes entreprises. Et l'existence d'une relation faible entre les acteurs du système d'innovation algérien, les petites et moyennes entreprises de Constantine, l'a confirmé.

**Mots clés** : système national d'innovation Algérien, les petites et moyennes entreprises, la compétitivité, innovation.

## **Abstract**

The aim of this study is to address the dimensions of the national innovation system presenting various legal, human and structural legislations and determining the nature of the relationship between them. In addition to know the requirements for the existence of these systems and focus on innovation as an important element in them. Especially to improv the competitiveness of small and medium enterprises. Considering that these institutions are an engine for the development of various economies. Accordingly, an appropriate environment must be provided for its establishment and development.

After studying and diagnosed the situation of the Algerian national innovation system, and Know the degree of competitiveness of the local economy and the reality of small and medium-sized enterprises in Algeria. And highlight the relationship of the Algerian national innovation system to improve the competitiveness of small and medium-sized enterprises in Constantine. The study shows that the Algerian innovation system is a system under construction and is unable to perform its functions of creating knowledge and others.

As well as a low level of links between the actors of the system in particular, between the sector of scientific research and technological development and the economic sector. The declining competitive position of the Algerian economy and the business environment is considered unattractive for investment. All these elements are seen as obstacles that affect improving the competitiveness of small and medium-sized enterprises. And the existence of a weak relationship between the actors of the Algerian innovation system, the small and medium-sized enterprises of Constantine, confirmed that.

**Keywords :** the Algerian national innovation system, Small and medium enterprises, competitiveness, innovation.

## الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لأبي وأمي الغاليين أطل الله في عمرهما وبارك فيهما، اللذان كان لهما أعمق الجهود في تحقيق النجاح في هذه الرحلة العلمية. الى زوجي الكريم، الى ابنتي "لميس" أرجو من الله أن يحفظهما لي.

الى أخي وأخواتي.

الى ذكري من كانت تتمنى نجاحي أم زوجي رحمها الله.

الى كل أفراد عائلتي.

الى كل أساتذتي الكرام من كان لهم فضل تلقيني العلم النافع.

الى جميع أصدقائي.

## الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي أمدني بالصبر والقوة وأعانني على انجاز واطمام هذا العمل. ثم أأقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "أبو محمد لمين"، لقبوله الاشراف على هذا العمل، وتخصيصه لجزء من وقته ومجهوده، لإشراف ومتابعة هذا العمل، الى مساعد المشرف الدكتورة "عفيف هناء" التي لم تبخل عليا بالنصح والتوجيه والارشاد، والتي تستحق مني كل الشكر.

كما لا يفوتني أن أأقدم بالشكر والتقدير لأساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة الأطروحة واثراء موضوعها.

كما أتوجه بأخالص شكري وتقديري الى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على انجاز واطمام هذا العمل.

## قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مدخلات ومخرجات المنظمة المبدعة	15
02	نموذج شارل باباغ للنمو على المدى الطويل	19
03	هرم الابتكار لهامل	28
04	العوامل المؤثرة على الابتكار	34
05	مكونات النظام الوطني للابتكار	50
06	هيكل النظام الوطني للابتكار في الجزائر	62
07	العلاقة بين أقطاب النظام الوطني للابتكار	78
08	مكونات مؤشر الابتكار العالمي GII	81
09	الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية	126
10	قوى المنافسة لـ M. Porter	131
11	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2019	140
12	ترتيب الجزائر مقارنة مع الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2017	142
13	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2019	141
14	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2019	152
15	تطور عدد مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة في إطار ANADE خلال الفترة 2011-2019	172
16	عدد مناصب العمل التي توفرها الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017	175
17	توزيع المؤسسات حسب تاريخ بداية نشاط المؤسسة	197
18	توزيع المؤسسات حسب الحجم	197
19	توزيع المؤسسات حسب الطبيعة القانونية	198
20	توزيع المؤسسات حسب طابع الملكية	199
21	متوسطات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول	209

215	متوسطات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني	22
220	متوسطات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث	23
224	متوسطات إجابات المؤسسات الصناعية والمؤسسات في قطاع هندسة النظم حول عبارات المحور الثالث	24
225	مدرج تكراري للتوزيع الطبيعي	25
225	الرسم البياني P –P Trace	26

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
46	الهيكل التحليلية للنظام الوطني للابتكار	01
51	تصنيف الروابط داخل النظام الوطني للابتكار	02
68	عدد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر	03
82	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2010-2020	04
83	تطور مدخلات النظام الجزائري للابتكار خلال الفترة 2010-2020	05
86	تطور مخرجات النظام الجزائري للابتكار خلال الفترة 2010-2020	06
88	تطور عدد طلبات براءة الاختراع للباحثين الجزائريين خلال الفترة 2010-2020	07
89	تطور عدد طلبات براءات الاختراع خلال الفترة 2010-2019	08
91	تطور عدد طلبات تسجيل علامة تجارية خلال الفترة 2010-2019	09
92	تطور عدد المقالات العلمية المنشورة خلال الفترة 2010-2018	10
101	تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
102	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
102	تعريف ألمانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
103	تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
103	تعريف ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
104	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية	16
105	تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
105	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للاتحاد الاوروبي	18
109	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
129	مكونات البيئة العامة للمؤسسة	20
133	عوامل ومتغيرات البيئة الداخلية للمؤسسة	21
144	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2020	22
145	مناخ الأعمال لبعض الدول العربية حسب مؤشر البنك الدولي 2017	23

148	تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 01-01 18	24
149	تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 17-02	25
150	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها خلال الفترة 2010-2019	26
153	تطور توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاع خلال الفترة 2010-2019	27
154	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2010-2017	28
155	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل حسب طبيعة المؤسسة خلال الفترة 2010-2019	29
157	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2017	30
158	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2018	31
159	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية صادرات الجزائر خلال الفترة 2010-2018	32
164	تطور عدد حاضنات الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	33
167	تطور عدد مراكز التسهيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	34
168	تقسيم المشاريع المرافقة من قبل مراكز التسهيل سنة 2018	35
171	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من ANADE حسب قطاع النشاط للفترة 2011-2019	36
174	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017	37
176	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من CNAC حسب قطاع النشاط للفترة 2011-2019	38
178	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من ANGEM حسب قطاع النشاط للفترة 2010-2019	39

179	توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
190	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة لمحور اعتماد الابتكار في المؤسسة	41
191	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة للمحور الفرعي دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة	42
191	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة للمحور الفرعي تأثير الابتكار على عوامل المنافسة	43
192	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة للمحور الفرعي تأثير الابتكار على قوى المنافسة	44
192	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة لمحور تحسين تنافسية المؤسسة	45
193	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة لمحور النظام الوطني الجزائري للابتكار	46
194	معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان	47
194	نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام ألفا كرومباخ	48
195	ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي	49
196	توزيع المؤسسات حسب المقر الاجتماعي	50
196	توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط	51
198	توزيع المؤسسات حسب النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة	52
199	توزيع المؤسسات حسب امتلاكها لوسيلة حماية فكرية	53
200	توزيع المؤسسات حسب تحقيقها لنمو في الحصة السوقية خلال ثلاث سنوات السابقة	54
202	توزيع المؤسسات حسب استقاداتها من أي برنامج للتأهيل	55
202	توزيع المؤسسات حسب حصولها على دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية	56
203	توزيع المؤسسات حسب حصولها على إعفاءات ضريبية	57
203	توزيع المؤسسات حسب خصائص المبحوث	58

205	التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور اعتماد الابتكار في المؤسسة	59
210	التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور تحسين تنافسية المؤسسة	60
215	التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور النظام الوطني الجزائري للابتكار	61
221	التحليل الوصفي لإجابات المؤسسات الصناعية والمؤسسات في قطاع هندسة النظم على محور النظام الوطني الجزائري للابتكار	62
226	تحليل التباين للانحدار لاختبار صلاحية النموذج	63
226	تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغير المستقل تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	64
228	معامل الارتباط بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	65
229	معامل الارتباط بين النظام الوطني الجزائري للابتكار واعتماد الابتكار	66
230	نتائج اختبار التباين الأحادي (قطاع النشاط)	67
230	نتائج اختبار التباين الأحادي (حجم المؤسسة)	68
231	نتائج اختبار التباين الأحادي (النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة)	69
231	نتائج اختبار التباين الأحادي (امتلاك وسيلة حماية)	70
232	نتائج اختبار التباين الأحادي (تحقيق نمو في الحصة السوقية)	71
232	نتائج اختبار التباين الأحادي (الحصول على دعم مالي)	72
233	نتائج اختبار التباين الأحادي (الحصول على اعفاء ضريبي)	73
233	نتائج اختبار التباين الأحادي (قطاع النشاط)	74
234	نتائج اختبار التباين الأحادي (حجم المؤسسة)	75
234	نتائج اختبار التباين الأحادي (النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة)	76
235	نتائج اختبار التباين الأحادي (امتلاك وسيلة حماية)	77
235	نتائج اختبار التباين الأحادي (تحقيق نمو في الحصة السوقية)	78
236	نتائج اختبار التباين الأحادي (الحصول على دعم مالي)	79
236	نتائج اختبار التباين الأحادي (الحصول على اعفاء ضريبي)	80

## قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
NIS	النظام الوطني للابتكار
OCDE	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
ASAL	الوكالة الفضائية الجزائرية
ANVREDET	الوكالة الوطنية لتتمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية
INAPI	المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية
FNPCI	الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية
FNRSDT	الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
NATP	الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها
GII	مؤشر الابتكار العالمي
SME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
GCI	مؤشر التنافسية العالمي
ANADE	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
SMEDAN	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CGCI- SME	صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## الفهرس العام

الصفحة	المحتويات
أ	التصريح
ب	ملخص اللغة العربية
ت	ملخص باللغة الفرنسية
ث	ملخص باللغة الإنجليزية
ج	الاهداء
ح	الشكر والتقدير
خ	قائمة الأشكال
ذ	قائمة الجداول
ش	قائمة المختصرات
ص	الفهرس العام
01	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للنظام الوطني للابتكار</b>	
12	تمهيد
13	<b>المبحث الأول: مدخل نظري للابتكار</b>
13	المطلب الأول: ماهية الابتكار
31	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الابتكار
34	المطلب الثالث: استراتيجيات الابتكار وطرق قياسه
40	المطلب الرابع: الإطار القانوني لحماية الابتكار
44	<b>المبحث الثاني: النظام الوطني للابتكار</b>
44	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الوطني للابتكار
52	المطلب الثاني: متطلبات وجود الأنظمة الوطنية للابتكار
53	المطلب الثالث: وظائف الأنظمة الوطنية للابتكار
55	المطلب الرابع: طرق تقييم أداء الأنظمة الوطنية للابتكار
57	<b>المبحث الثالث: تشخيص النظام الوطني الجزائري للابتكار</b>
57	المطلب الأول: الإطار التشريعي للبحث العلمي والتطور التكنولوجي
61	المطلب الثاني: مكونات النظام الوطني الجزائري للابتكار

59	المطلب الثالث: واقع النظام الجزائري للابتكار
94	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>	
95	تمهيد
<b>96</b>	<b>المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
96	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
106	المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
109	المطلب الثالث: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
115	المطلب الرابع: عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
<b>123</b>	<b>المبحث الثاني: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق قياسها</b>
123	المطلب الأول: مفهوم التنافسية والميزة التنافسية
129	المطلب الثاني: دراسة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
134	المطلب الثالث: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
135	المطلب الرابع: تأثير الابتكار على تنافسية الابتكار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
<b>139</b>	<b>المبحث الثالث: تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر</b>
139	المطلب الأول: تنافسية الاقتصاد الجزائري
147	المطلب الثاني: واقع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
160	المطلب الثالث: هياكل دعم، تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
184	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة</b>	
185	تمهيد
<b>186</b>	<b>المبحث الأول: منهجية الدراسة وخصائص العينة</b>
186	المطلب الأول: طرق وأدوات جمع البيانات
187	المطلب الثاني: نموذج وحدود الدراسة
188	المطلب الثالث: تصميم الاستبيان
189	المطلب الرابع: صدق وثبات الاستبيان
<b>195</b>	<b>المبحث الثاني: تحليل معطيات الاستبيان</b>
196	المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص العينة
205	المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان

225	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات
237	المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة
237	المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لخصائص العينة
237	المطلب الثاني: نتائج تحليل محاور الاستبيان
239	المطلب الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة
241	خلاصة الفصل
242	الخاتمة العامة
248	قائمة المراجع
264	الملاحق

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة:

ان التقدم التكنولوجي والصناعي وارتفاع مستوى الابتكار الذي تعرفه الدول المتقدمة، أتاح لمؤسساتها اكتساب قدرة تنافسية كبيرة في مختلف المجالات، وهذا راجع لتوفر المناخ الملائم والمساعد على الابداع، الاختراع والابتكار، وبالخصوص تطور أنظمة حماية الملكية لديها التي تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الابتكارات الوطنية.

حيث أن وجود نظام فعال لحماية مختلف أشكال الملكية الفكرية يشجع ويرفع مستوى الابتكار لدى المؤسسات ما يساعد على إيجاد حلول مبتكرة لمواجهة التحديات والمشاكل، والسماح لارتفاع حجم التبادل الدولي للمعرفة نتيجة ارتفاع درجة حمايتها، إضافة الى أن وجود قوانين تحمي وتحفز المستثمرين وقواعد تأطر المعاملات التجارية تؤدي الى تنوع الأنشطة وخلق أسواق جديدة تتمتع بالتنافسية، وترفع مستوى جذب الاستثمارات الخارجية وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية الذي يمثل أهم مصدر لنقل التكنولوجيا، المعرفة، الابتكار وتبادل الخبرات إضافة الى تسهيل عملية استيعابه.

فسعي الدول النامية الى وضع برامج فعالة من حيث تحقيق التطور الاقتصادي، وتشجيع الابداع والابتكار من خلال الاهتمام على وجه الخصوص بالجانب المؤسسي، الهيكلي والعلمي وتطوير المورد البشري من باحثين وعلماء... لتصبح لديها امكانية تحويل البحوث على مستوى الجامعات والمخابر وغيرها من مراكز بحث الى فرص استثمار ناجحة، وخفض الارتباط المفرط لهذه البلدان بالدول المتقدمة ووضع هدف اللحاق بها على جميع الأصعدة والاستفادة من تجاربها، والانتقال من مرحلة التلقي والتقليد الى الخلق والابتكار.

فاعتبار الابتكار محفز لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول وجعلها أكثر تنافسية، يطرح حقيقة ان المؤسسات الاقتصادية لا تبتكر بمعزل عن المحيط الذي تنشط به، فمنذ ظهور فكرة الأنظمة الوطنية للابتكار سنة 1985 من قبل ليونندفال (B.Lundvall) وكل من بحث في هذا المجال يتفق على أهمية وجود تفاعل بين كل المؤسسات والتنظيمات اللازمة لتحقيق أنشطة بحثية ابتكارية وكل المؤسسات والهياكل التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سيرورة التعلم وأنشطة البحث، للوصول للتوليفة اللازمة للتأثير على الابتكار وتحقيق إمكانية ربط قطاع البحث العلمي بالقطاع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة وبالخصوص بالنسبة للدول النامية.

أظهرت الجزائر اهتماما كبيرا لبناء نظام وطني للابتكار، وارتكزت في ذلك على ضرورة وجود عناصر أساسية تكون ركيزة تعزز مكانة هذا النظام في الاقتصاد المحلي، من أهم هذه العناصر وجود إطار قانوني وتشريعي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وضرورة وجود نظام وطني لحماية الملكية الصناعية، إضافة إلى الاهتمام بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء سنة 1971 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إضافة إلى محاولة تثمين عملية تطوير القدرات الابتكارية للمؤسسات المحلية بربط القطاع الصناعي بالهيئات المنتجة للمعرفة كالجوامع ومراكز، مخابر ووكالات البحث، والحرص على وجود علاقة تفاعلية بين أقطاب النظام الوطني الجزائري للابتكار حتى تتمكن من التأثير على الابتكار.

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثبتت نجاحها كبديل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك في العديد من التجارب الدولية، فهي تمثل محرك لتحقيق قفزة نوعية في جميع المجالات الاقتصادية بزيادة الانتاجية وتحقيق التنوع الاقتصادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أن قدرتها على الابتكار واستيعاب التكنولوجيا الجديدة يمكنها من المساهمة في زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات، إضافة إلى معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها على وجه الخصوص الدول النامية كالفقر والبطالة.

وقد حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باهتمام كبير من قبل متخذي القرار، وذلك منذ سنة 1993 بإنشاء وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة كبديل للوزارة المنتدبة المنشئة سنة 1992 المكلفة بهذا النوع من المؤسسات، وتجديد مختلف الهيئات الداعمة لتنافسيتها وتحفيز الاستثمار، إضافة إلى انشاء سنة 2020 وزارة منتدبة لحاضنات الأعمال لرفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، حيث الجزائر تهدف من خلال كل هذه الإجراءات وغيرها إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من الاعتماد الكلي على عائدات قطاع المحروقات، فالقيام بوضع سياسة عامة داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف لتقليل العقبات التي تواجهها، فتوفير محيط عام ملائم لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل أساس تحسين تنافسيتها من خلال توجيهها نحو اعتماد الابتكار لتحقيق أهدافها ومعالجة مشاكلها.

### أولا: طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق وفي محاولة لدراسة النظام الوطني الجزائري للابتكار، وما إذا كانت عملية الابتكار تتم في إطار واضح، ومعرفة علاقة الفاعلين فيه بالقطاع الاقتصادي، وخاصة بوجود عدد

كبير من المؤسسات الصغيرة المتوسطة الجزائرية التي تعتمد بشكل أو آخر على الابتكار لتحقيق برامجها وأهدافها، ذلك بما يتناسب مع حجمها، خصائصها، طبيعة نشاطها وما تمتلكه من موارد مالية وبشرية.

وفي هذا الإطار تطرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هو أثر النظام الوطني الجزائري للابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة؟

ولإحاطة بالموضوع يتفرع من التساؤل الرئيسي مجموعة الاسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن تحديد تشخيص للنظام الوطني الجزائري للابتكار، والوقوف أمام تحدياته وعراقيل انشائه؟

- ما هو واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب المؤشرات العالمية؟

- ما هو واقع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- ما هو دور اعتماد الابتكار في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة، تم صياغة مجموعة من الفرضيات، وسيتم الإجابة عنها والتأكد من صحتها ضمن هذه الدراسة:

**الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 للنظام الوطني الجزائري للابتكار على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

**الفرضية الفرعية الأولى:** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

**الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين النظام الوطني الجزائري للابتكار واعتماد الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.05 للإجابات أفراد العينة على فقرات تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزي البيانات الخاصة بالمؤسسات.

**الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.05 للإجابات أفراد العينة على فقرات النظام الوطني للابتكار تعزي البيانات الخاصة بالمؤسسات.

### ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع النظام الوطني للابتكار من خلال محاولة تشخيصه وتحديد الإطار القانوني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، ومحاولة ابراز دور العلاقة بين النظام الوطني للابتكار وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال:

-دراسة وضعية الابتكار في الجزائر من حيث عدد براءات الاختراع، المقالات العلمية المنشورة، مقدار الانفاق الحكومي على البحث والتطوير في الجزائر.

-تحديد وضعية النظام الجزائري للابتكار من حيث مدخلات ومخرجات الابتكار، في بعض المؤشرات الدولية.

-دراسة الوضعية التنافسية للجزائر من خلال مؤشرات عالمية ومقارنتها مع بعض الدول.

-معرفة واقع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

-دراسة علاقة الابتكار بتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

-محاولة صياغة نموذج لأثر النظام الوطني للابتكار بتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

### رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار دراسة تشخيص النظام الوطني للابتكار وعلاقته بتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كموضوع دراسة الى عدة أسباب:

-اهتمام الجزائر في البحث عن بدائل للنفط وخلق نموذج اقتصادي مبني على الإنتاج للرفع من التصدير خارج المحروقات وخفض مستوى الواردات.

-الاهتمام العالمي بالابتكار لتحسين تنافسية المؤسسات مقابل العدد الكبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وسعي الحكومة لدفعها للتطور من خلال انشاء هيئات ووضع قوانين تحمي وجودها.

-اعتبار أن بناء نظام وطني للابتكار تتوفر من خلاله بيئة متكاملة داعمة للابتكار بالتعاون مع مختلف الفاعلين (مؤسسات اقتصادية، البنوك التجارية، ومؤسسات التمويل، الجامعة...) يساهم في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### خامسا: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

-دفع الابتكار من خلال أهمية توفر بيئة سياسية، تنظيمية وبيئة أعمال، مستوى متميز من التعليم، بيئة تحتية متكاملة، تطور السوق، تطور بيئة الأعمال.

-أهمية الابتكار كمصدر لتنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-أهمية النظام الوطني للابتكار وأهمية وجود علاقة تفاعلية بين كل الفاعلين فيه لتوفير محيط ملائم ومساعد على الابتكار.

-دراسة علاقة النظام الجزائري للابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

#### سادسا: الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات عالجت موضوع النظام الوطني للابتكار من جهة وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، ومن بين الدراسات السابقة التي تم التوصل إليها والتي كانت قريبة من موضوع البحث:

1- Mémoire de magister (Inédit), présenté par **Kandil fatiha**, faculté des sciences économique, des sciences de gestion et des sciences commerciales, université d'Oran-Es senia, sous-titre « **Essai sur le système national d'innovation algérien et ses déterminants** », a été discutée en 2011.

تطرق الباحث في تحليله لنظام الابتكار الوطني الجزائري من خلال تطبيق مفهوم الأنظمة الوطنية للابتكار قيد الانشاء المطبق على الاقتصاديات النامية، ومن خلال تحليل السياسات العامة خلال الفترة 1973-2010 تم التوصل الى تحديد عدد معين من الخصائص تصعب في التوفيق بين السياسة الهيكلية من حيث الانشاء المؤسسي وسياسة البحث: منذ مرحلة تكوين الإمكانات العلمية، تتجاوز الأهداف المخصصة لسياسة البحث الفترة المحددة، حيث أنه لا يمكن للمؤسسات التي تم انشاؤها خلال فترة معينة أن تلبي في نفس الوقت أهداف التراكم الداخلي لرأس المال البشري الخاص بنظام البحث الذي يتم إنشاؤه والأهداف العامة للاستجابة لطلب القطاعات الاقتصادية في توفير

المهارات البحثية، كما أن الاضطراب المؤسسي والتنظيمي القوي يعتبر مؤشرا هاما لعدم قيام المؤسسات بأداء وظيفتها، إضافة الى أن سياسات البحث العامة تكافح من أجل التحول الى سياسات الابتكار والتطوير التكنولوجي، كما أن تدخل الدولة في مرحلة بناء المهارات من خلال تطوير سياسات الابتكار المصممة كجزء من استراتيجية التنمية العالمية التي تدمج البعد الصناعي يعتبر ضروريا من خلال تعزيز قاعدة البحث المؤسسي من حيث انشاء هياكل الحوافز، انشاء هياكل الوساطة بين القطبين (هياكل المعرفة الرسمية والمؤسسات العامة و/ أو الخاصة: الوكالات ومراكز نقل التكنولوجيا ووحدات التطوير...)

2- أطروحة دكتوراه (غير منشورة) من اعداد **دويس محمد الطيب**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تحت عنوان "محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996-2009"، ونوقشت سنة 2012.

تطرق الباحث الى دراسة وتقييم وفق نظرة كلية وشاملة لعملية الابتكار في الجزائر حيث تعرض الى دراسة وتقييم وضعية البحث والتطوير وكذا التعليم العالي ومراكز البحث في الجزائر، ثم قام بتقييم مدى مواكبة المؤسسات الصناعية الجزائرية للبحث والتطوير والابتكار وتحديد طبيعة العلاقة التي تربطهم، ثم انتقل الى دراسة مدى وجود خطط للحكومة الجزائرية للنهوض وتشجيع البحث والتطوير والابتكار وتحديد وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر بالنسبة للأنظمة الابتكارية الدولية، وتوصل من الدراسة الإحصائية للفترة 1996-2007 لبراءات الاختراع الممنوحة للجزائريين الوضعية المحتشمة لنشاط الابتكار ما يعزز ذلك تصنيف الجزائر في التقارير الدولية، كما بينت نتائج المؤسسات الصناعية في مجال الابتكار التدهور الكبير لوضعيتها الابتكارية، إضافة الى ضعف حجم مخرجات النظام الوطني للابتكار وفي الأخير خلص الى أن الظرف الراهنة في الجزائر غير ملائمة ومشجعة تماما لمزاولة نشاطات البحث والتطوير والابتكار، وأن الجزائر على الرغم من اعتماد مخططات خماسية للنهوض بنشاط البحث العلمي والابتكار الا أن تطبيقها يبرز عدم وضوح سياسة الدولة الجزائرية خصوصا في المجال الاقتصادي.

3- مذكرة ماجستير (غير منشورة)، من اعداد **بوبعة عبد الوهاب**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، تحت عنوان "دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال -موبيليز)"، نوقشت سنة (2012).

تطرق الباحث الى معرفة وضعية الابتكار في المؤسسة الاقتصادية موبيليس في ظل التغيرات التي تحدث في السوق الوطنية، إضافة الى محاولة اثبات أن الابتكار له دور فعال في تطوير المؤسسة الاقتصادية موبيليس، توصل الى ان الابتكار هو مفتاح البقاء للمؤسسة في ظل الظروف المتغيرة التي تميز بيئة الأعمال من خلال قدرته على تكييف المنتج ليتلاءم مع التغيرات الجديدة التي حدثت لحاجات ورغبات الزبائن بفعل المنافسين، من خلال سماحه للمؤسسة من القيام بالتحسينات التي تجعل من المنتج يتناسب مع حاجتهم ورغباتهم، بالتالي فان الابتكار في مجال المنتجات يعمل على تحويل التهديدات الى فرص واستغلالها بأفضل شكل، وأن المؤسسة محل الدراسة ليس لديها مصلحة ابتكار بالمعنى الفعلي بالإضافة الى عدم وجود أفراد متخصصين في مجال الابتكار، مما يعني عدم وجود الركيزة الأساسية لقيام الابتكار سواء في مجال المنتجات أو في مجال آخر من المجالات التسويقية، كما أن المؤسسة تعتمد على أطراف خارجية من أجل القيام بالتخطيط لمنتجاتها الجديدة أدى الى تفويض قدرتها على قيام عملية الابتكار داخلها من خلال التعلم، وهو الذي لا يمكن تحقيقه من خلال أطراف خارجيين.

4- أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، من اعداد ملايكية عامر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التسويق والاستراتيجية، جامعة باجي مختار عنابة، بعنوان واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية: "دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، نوقشت سنة (2013).

تطرق الباحث تطرق الباحث الى دراسة واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية لعينة تقدر بـ58 مؤسسة اقتصادية جزائرية ناشطة في قطاع الصناعة الكيمائية، من خلال اقتراح نموذج يقوم على تحليل الابتكار كاستراتيجية تنافسية يتم تبنيها من قبل المؤسسات الاقتصادية للفوز بالصراع التنافسي من خلال ما تحققه من نواتج متميزة وقيم جديدة، وقد اعتمد الباحث في دراسته على أربعة أبعاد رئيسية وتتمثل في قياس مستوى الاهتمام بالعوامل الدافعة للابتكار، تقييم القدرات الابتكارية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتحليل نشاطها الابتكاري إضافة الى تحديد أهم المعوقات التي تواجهها هذه الاخيرة أثناء الابتكار، توصل الى أن المؤسسات الجزائرية الناشطة في قطاع الصناعة الكيمائية أسلوب الابتكار القائم على التحسين، وأنه رغم تميز قطاع الصناعة الكيمائية بكثافة تكنولوجية عالية الا أن نواتج الابتكار المحققة من قبل المؤسسات الجزائرية الناشطة في هذا القطاع ما تزال محدودة ولم ترق قدراتها الابتكارية الى المستوى المطلوب، كما أن بعض المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية تمكنت من تحقيق سبق تنافسي في بعض القطاعات السوقية الوطنية لكنها لم تتمكن من تحقيق سبق التنافسي في الأسواق العالمية مع أنها تقوم بتصدير منتجاتها إليها.

5-Thèse de doctorat (Inédit), présentée par **Berrached wafaa**, faculté des sciences économique, Gestion et des sciences commerciales, université Abou Bakr Belkaid Tlemcen, sous-titre «**Analyse des déterminants clés qui stimulent l'innovation dans la PME, cas des entreprises algériennes** », a été discutée en 2015.

تطرق الباحث الى تقييم قدرة الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد العوامل الأساسية التي لها تأثير كبير قدرة المؤسسات في دمج الابتكار ضمن أنشطتها، حيث تم جمعها في ستة عوامل رئيسية: المقاول، المهارات البشرية، القدرات المالية، التعامل مع المحيط الخارجي، حدة المنافسة بالإضافة الى البحث والتطوير على قدرات المؤسسة على الابتكار، من خلال القيام بتحليلات مختلفة على عينة من 118 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تم التوصل الى أن عدد كبير من المؤسسات تعتبر المقاول النقطة المركزية لعملية الابتكار ولكن لا يمكنه تنفيذ مشروعه الابتكاري بعزلة عن باقي المحددات وبالتالي فتركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعاون مع الجهات الفاعلة الخارجية يحسن من قدراتها الابتكارية، إضافة الى أن القدرات المالية أيضا تؤثر على ميل الابتكار بشكل كبير بالنسبة لعدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، من اعداد بلال زويوش، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم باقي، بعنوان "السلوك الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدوافع والمحددات - دراسة عينة من قطاع الصناعات التحويلية لولاية قسنطينة" نوقشت سنة (2017).

تطرق الباحث الى ابراز دوافع ومحددات السلوك الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال وصف وتحليل أهمية المحددات الابتكارية ودورها في تفعيل نشاط الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى التطرق للدوافع التي تحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بالابتكار، وأهم العوائق التي تواجه هذا النوع من المؤسسات في سعيها نحو التحول الى مؤسسات مبتكرة، توصل الى أن لطبيعة هيكله نشاط البحث والتطوير أثرا في توجيه السلوك الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو السلعة أو الخدمة، ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى البحث والتطوير الخارجي تتوجه عادة نحو مراكز البحث والمخابر وطلب المساعدة التقنية الخارجية في حالة ابتكار السلعة، أما بالنسبة لابتكار الخدمة فتتجه عادة نحو مراكز البحث والمؤسسات الأخرى لطلب المساعدة، وان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاطا للبحث

والتطوير بصورة مستمرة، تعتمد عادة الابتكار في أساليب الإنتاج وأساليب الدعم، في حين تلك التي تمتلك خلية أو قسما للبحث والتطوير تتجه الى الابتكار في الأسلوب بجميع أنواعه، وتتجه المؤسسات التي تمتلك مكتبا للدراسات نحو الابتكار في أساليب الدعم، أما تلك التي لها مكتب للمناهج تعزف عادة عن الابتكار في الأسلوب وترتكز أكثر على الابتكار في السلع، العلاقة بين مصادر المعلومات والتعاون وبين الابتكار في المنتج كانت غالبيتها معنوية مما يدل على ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تعتمد كثيرا على مصادر المعلومات من أجل تحقيق ابتكارات في المنتجات كذا في الأساليب.

7- أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، من اعداد شرارة وليد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أببكر بلقايد تلمسان، تحت عنوان "محددات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر"، نوقشت سنة (2019).

تطرق الباحث دراسة العلاقة التي تربط بين مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية والمقاولية، والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، ودرجة تأثير المتغيرات على الابتكار في هذا النوع من المؤسسات، من خلال اختيار نموذج يضم مجموعة من المتغيرات المستقلة مجتمعة، ومتغير الابتكار كمتغير تابع بهدف معرفة أثر كل متغير (سلوك المقاول تجاه الابتكار، العوامل التنظيمية، العوامل البشرية، مصادر المعلومات، التعاون في الابتكار، المنافسة في الابتكار، الدعم الحكومي) على الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر، توصل الى عدم الاهتمام فقط بابتكار المنتج على حساب الأنواع الأخرى من الابتكارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما توصلت الى الغياب الشبه التام للدعم الحكومي بشقيه المالي وغير المالي في مجال الابتكار بالرغم من وجود سياسات وهيئات تعنى بذلك، كما بينت الدراسة أن فقط سلوك المقاول تجاه الابتكار، والعوامل التنظيمية، والمنافسة في الابتكار كان لها أثر ذو دلالة على الابتكار.

**تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة فيما يخص توفير المحيط الملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاحتضان الابتكار من العوامل الأساسية لتحسين تنافسيتها، حيث أن ارتباط الابتكار بالتنافسية من خلال التأثير على العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، التأثير على عوامل المنافسة وقوى المنافسة، كما أن هذه الدراسة تتفق مع حقيقة أن النظام الوطني الجزائري للابتكار هو نظام**

في طريق النشأة وهذا ما أثبتته تحليل ودراسة واقع هذا النظام في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

وتختلف هذه الدراسة في كونها اهتمت بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها اهتمام بالابتكار في مختلف قطاعات النشاط، ومن ثم قياس أثر النظام الوطني الجزائري للابتكار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

#### سابعا: المنهجية

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على في الجانب النظري المنهج الوصفي التحليلي، بهدف استيعاب إطار موضوع النظام الوطني للابتكار وتحليل أبعاده، ومن أجل التطرق الى كل المفاهيم المتعلقة بتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودراسة واقع هذه المؤسسات في الجزائر.

وفي الفصل التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة بالاعتماد على الأسلوب الكمي لقياس الأثر باستعمال أدوات الإحصاء الوصفي لتحليل المعطيات الإحصائية وتحليل الاستبيان، الى غاية الوصول الى الهدف من الدراسة ووضع النتائج.

#### ثامنا: تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللإمام بكل جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول، فصلين للجزء النظري، وفصل للجزء التطبيقي.

حيث يتناول **الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للنظام الوطني للابتكار**، وذلك من خلال ثلاث مباحث: المبحث الأول تم التطرق فيه الى مدخل نظري للابتكار، أما المبحث الثاني تم فيه دراسة النظام الوطني للابتكار ومتطلبات وجوده، بينما المبحث الثالث فتم فيه تشخيص النظام الوطني الجزائري للابتكار.

كما سيتم التطرق في **الفصل الثاني** الى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يحتوي أيضا على ثلاث مباحث: حيث أن المبحث الأول خصص لدراسة الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم المبحث الثاني تم فيه عرض تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق قياسها، أما المبحث الثالث تم التطرق الى آليات دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وأخيرا **الفصل الثالث** والذي يتضمن دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، والذي يتضمن محاولة لقياس أثر النظام الوطني الجزائري للابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قسنطينة، وذلك من خلال ثلاث مباحث: المبحث الأول تم فيه تقديم منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة، بينما المبحث الثالث خصص لتحليل نتائج الدراسة.

#### **تاسعا: صعوبات البحث:**

أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها في هذا البحث:

- عدم وجود الاحصائيات الكافية المحدثة المتعلقة بالدراسة، والتي ترتبط بالخصوص بالجزائر كصعوبة الحصول على بيانات الخاصة بالابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعدد براءات الاختراع التي تمتلكها هذه المؤسسات المسجلة لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.
- عدم تجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاستبيان الموجه لهم، بالرفض النهائي أو طول فترة الرد على الاستبيان، إضافة الى عدم قبول القسم الأكبر من المؤسسات من اجراء المقابلة والاكتفاء بالرد على الاستبيان.
- تأثير جائحة كورونا السلبي فنتيجة الاغلاقات المتتالية المفروضة، وسياسة التباعد الاجتماعي الذي طبق انتقلت الدراسة من حالة عامة الى دراسة خاصة تتعلق بولاية قسنطينة.

# الفصل الأول

## تمهيد

في ظل اقتصاد مبني على المعرفة وعلى التطور التكنولوجي وسرعة انتشار المعلومة، أصبح من الضروري على جميع الدول توفير وتجنيد كل الهيئات والسياسات لحماية مؤسساتها واقتصاداتها، وباعتبار الاستراتيجية هي المسار أو الخطة التي تتبعها المؤسسة الاقتصادية وذلك لضمان تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، يتضح أن تبنيها للابتكار كبعد أساسي في استراتيجيتها أصبح شرط من شروط بقائها واستمرارها وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والأنظمة الوطنية للابتكار لها دور فعال في توفير بيئة ابتكارية سليمة من حيث التشريعات والنصوص القانونية وأيضا في توفير الحماية للمخرجات الابتكارية، فكل المتدخلين من هيئات مرافقة ومؤسسات التمويل، مراكز البحث والتطوير الجامعات، وغيرها من هياكل ذات علاقة، تمثل هيكل متكامل لتوليد المعرفة والابتكار، وهذا ما تعمل عليه الجزائر منذ الاستقلال، فتركيزها على وضع تشريعات ملائمة، وعلى التعليم العالي والبحث العلمي يعكس مدى وعيها لأهمية المورد البشري في العملية الابتكارية لبناء اقتصاد قوى وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل، سيتم تحديد معالم النظام الوطني للابتكار والتركيز على واقع هذا الأخير في الجزائر، من خلال التطرق في المبحث الأول الى مدخل نظري للابتكار، ثم الى النظام الوطني للابتكار في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث سيتم تشخيص النظام الوطني الجزائري للابتكار.

## المبحث الأول: مدخل نظري للابتكار

ان التطور الحقيقي للمؤسسة، يقوم على البحث العلمي المنظم والمحافظة على استمرارية البحوث والتطوير، وبالتالي ضمان عملية الابتكار التي تعتبر الطريق لتحقيق الريادة للمؤسسات بغض النظر عن حجمها، عدد عمالها أو النشاط التي تمارسه، ومن خلال هذا المبحث سيتم التركيز في المطلب الأول على ماهية الابتكار، أما المطلب الثاني فيتمحور حول العوامل المؤثرة على الابتكار، واستراتيجيات الابتكار في المطلب الثالث، أما المطلب الرابع والأخير سيعرض الإطار القانوني لحماية الابتكار.

### المطلب الأول: ماهية الابتكار

#### أولاً: مفهوم الابتكار

ينظر في الوقت الراهن للابتكار على أنه حتمية لتحقيق الأهداف باعتبار أنه عملية لا تقتصر على مجال معين أو دراسة محددة وإنما يشمل العديد من التخصصات منها الاستراتيجية، علم الاقتصاد، المالية وعلم الاجتماع، وتجدر الإشارة الى ان الفعل ابتكر INNOVER تم اشتقاقه من الكلمة اللاتينية INNOVARE والمستمدة بدورها من NOVUS.<sup>(1)</sup>

**1-تعريف الابتكار:** الابتكار هو مفهوم واسع يشمل كل ما هو جديد ومختلف، فالاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر (J. Schumpeter) يعتبر أول من اعطى معنى حديث له ويعتبر الابتكار أنه ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة على ما هو موجود من منتجات،<sup>(2)</sup> وقد عرفه بأنه عبارة عن مزيج جديد يأخذ خمسة أشكال:<sup>(3)</sup>

-انتاج واستحداث سلع جديدة (غير مألوفة لدى المستهلك أو أعلى جودة).

-ادخال عمليات جديدة أو طرق جديدة لأساليب الإنتاج.

-استخدام مصدر ومواد أولية جديدة.

-انشاء أشكال جديدة من التنظيمات والمشروعات.

-انشاء أسواق جديدة.

(1) Diane-Gabrielle Tremblay (2014) : *l'innovation technologique*, presse de l'université du Québec : canada, p 8 .

(2) محمد سعيد بدران، (2013): *الريادية الابداع في انشاء المشاريع*، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 244.

(3) Frédéric Teulon, (2009) : *Dictionnaire des grands économistes*, presses universitaires de France : france, p 290

كما وقد عرف الابتكار من قبل مختلف الاقتصاديين كل حسب الجانب الذي يراه مهما فيه، فيرى بيتر دراكر (P. F. Drucker) الابتكار بأنه التخلي المنظم عن القديم ويعني بذلك الإدخال المنظم للجديد مؤكداً على ما قاله شومبيتر بأن الابتكار هو هدم خلاق، كما أن بيتر دراكر يؤكد على أهمية الاستمرار في الابتكار.<sup>(1)</sup> والملاحظ أنه عرف الابتكار من مفهوم الابتكار الجذري والتحسيني.

كما وقد عرف الابتكار بأنه تلك العملية المرتبطة بخلق شيء جديد،<sup>(2)</sup> حيث أن دليل أو سلو "le Manuel d'Oslo" عرف الابتكار بأنه تطوير منتج جديد أو محسن بشكل كبير (سلع، خدمات)، تطوير عملية إنتاجية جديدة أو طريقة تسويق جديدة، تطوير أسلوب تنظيم جديد في ممارسة العمل التجاري أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية.<sup>(3)</sup>

وفي هذا السياق أيضاً يعتبر كمبرلي (Kimberly) الابتكار بأنه تلك التغيرات ذات الأثر الكبير على المنظمة (أو أقسامها الفرعية) التي يطبق فيها.<sup>(4)</sup> وبالتالي يظهر جلياً أن الابتكار ارتبط بكل شيء جديد ومختلف يضاف أو يتم ادماجه في نشاط المؤسسة ويعطي لها قيمة مضافة.

والابتكار لا يعتبر عملية داخلية تتعلق فقط بالمؤسسة، بل هي عملية ترتبط عموماً بمجموعة من السياسات، الأنظمة، الترتيبات، الأنشطة المؤسسية والهيكلية المعنية بتوليد المعرفة العلمية والتكنولوجيا وحيازتها ونشرها واستخدامها كالأعوان الاقتصاديين ومراكز البحث وغيرها.<sup>(5)</sup>

بناءً على ما تم تقديمه فالابتكار لا يمكن حصره بمنتج جديد فقط وإنما يتعدى ذلك فهو عملية يتم فيها تحويل الأفكار الخلاقة الجديدة والمتميزة إلى منتجات فعلية ملموسة، سواء كانت من خلال ابتكار طرق جديدة للإنتاج أو التنظيم أو العمل وغيرها، تؤدي كلها إلى زيادة إنتاجية المؤسسة، وبالتالي تحقيق تحسين جوهري في مدى تنافسية المؤسسة.

(1) نجم عبود نجم، (2012): القيادة وإدارة الابتكار، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1: عمان، الأردن، ص 141.

(2) Le grand la rousse illustré 2016, (2015) : petit Larousse : France, p618

(3) Marc Inghom, (2011) : **vers l'innovation responsable pour une vraie responsabilité sociale**, business school, de boeck : p 17.

(4) نيجل كنج، نيل اندرسون، ترجمة محمود حسن حسين، (2004): **دائرة أنشطة الابتكار والتغيير**، دار المريخ للنشر: الرياض، ص24.

(5) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2003): **مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة**، الايسكو، الأمم المتحدة، نيويورك، ص4، على الموقع <https://yemen-nic.info/contents/Informatics/studies/22.pdf>: 2021-08-04.

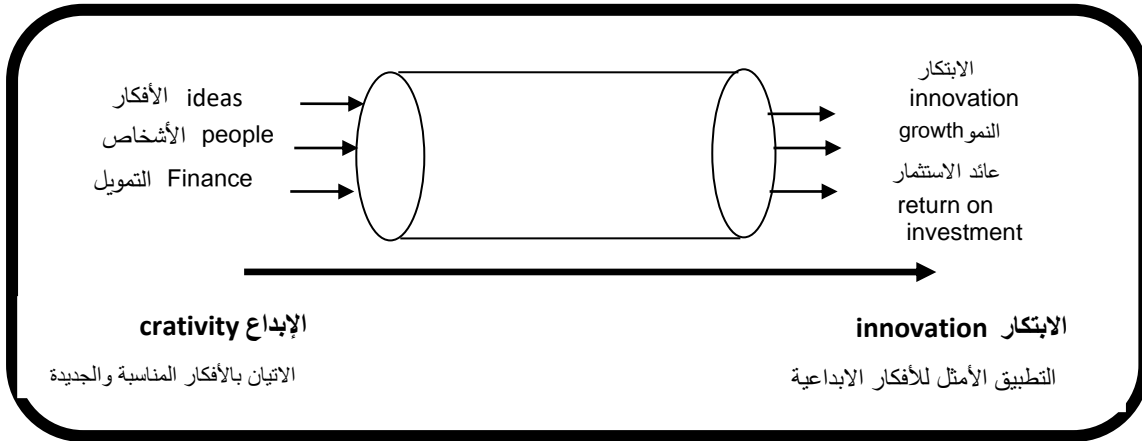
## 2-تعريف، الإبداع، الاختراع، البحث والتطوير:

1-2 الإبداع "creativity": يوجد العديد من الباحثين الذين تطرقوا الى العلاقة بين الإبداع والابتكار، فهناك من يرى أنهم مصطلح واحد يعبر على نفس المفهوم، وهناك من فصل بينهما. فيعرف قاموس بنجوين السيكولوجي "The penguin Dictionary of Psycology" الإبداع على أنه "عملية عقلية تؤدي الى حلول وأفكار ومفاهيم وأشكال فنية ونظريات، ومنتجات تتصف بالتردد والحدثة".<sup>(1)</sup>

ويعرفه تورانس (Torrance) وهو أحد الرواد الأوائل من الباحثين في مجال قياس تدريب الإبداع: "الإبداع عملية تحسس للمشكلات والوعي بمواطن الضعف والثغرات وعدم الانسجام والنقص في المعلومات، والبحث عن الحلول والتنبؤ، وصياغة فرضيات جديدة، واختبار الفرضيات وإعادة صياغتها أو تعديلها من أجل التوصل إلى حلول أو ارتباطات جديدة باستخدام المعطيات المتوافرة ونقل أو توصيل النتائج للآخرين".<sup>(2)</sup>

وفي العلاقة بين الإبداع والابتكار (Peter Cook) يرى أن في المنظمة المبدعة يمثل الإبداع المدخلات التي تؤدي الى الابتكار<sup>(3)</sup>، ويوضح ذلك في الشكل الموالي:

### الشكل رقم 01: مدخلات ومخرجات المنظمة المبدعة



Source: Peter Cook, ibid. p180

(1) مصطفى يوسف كافي، (2016): الابتكار والإبداع التسويقي وفلسفة التوجه نحو التسويق الأخضر، دار المناهج للتوزيع والنشر: عمان، الأردن، ص59.

(2) خراز لخضر، (2011): دور الإبداع في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية دراسة حالة مؤسسة EGTT مركب حمام ربي (سعيدة) نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولة، مدرسة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 33.

(3) Peter cook, the creativity advantage-is your organization the leader of the pack .p 180.

<http://www.humdyn.co.uk/downloads/Creativity%20Advantage.pdf> : 25/10/2018.

من خلال هذا الشكل يظهر أن مدخلات المنظمة المبدعة تتمثل في عملية التكامل والتفاعل السليم بين كل من الأفكار، الأفراد والتمويل وهذا بهدف الحصول على الابداع في شكل أفكار جديدة ومناسبة، أما مخرجات هذه المنظمة فتتمثل في الابتكار، النمو وعائد الاستثمار. وعليه فالابتكار والابداع تجمعهما علاقة تكاملية منظمة ومتسلسلة تؤدي في النهاية الى التطبيق الأمثل للأفكار الابداعية تسمح بتحقيق منفعة تعود على المجتمع.

ويمكن تبني فكرة أن الابداع "creativity" يتمثل في التوصل الى حل خلاق لمشكلة ما او الى فكرة جديدة، في حين أن الابتكار "innovation" هو التطبيق الخلاق أو الملائم لها، وبهذا فان الابداع هو الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة في حين أن الابتكار هو الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو التحويل من الفكرة الى المنتج.<sup>(1)</sup>

2-2 الاختراع "invention": ان استخدام الاختراع والابتكار في أدبيات الابتكار في الغالب كمترادفين بوصفهما التوصل الى فكرة جديدة ومن ثم الى منتج جديد عادة ما يرتبط بالتكنولوجيا، فقد اشار كل من ميليا ولاثام (Mealiea & latham) أن الابتكار والاختراع يمكن استخدامهما بشكل متبادل.<sup>(2)</sup> وفي حالات أخرى يتم التمييز بينهما باعتبارهما مفاهيم مختلفة، أو بوصفهما مراحل متعاقبة في العملية الابتكارية،<sup>(3)</sup> حيث يعرف كل من روبينز وكولتر (Robbins & Coulter) بأن: " الاختراع هو التوصل الى فكرة جديدة بالكامل ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر في المؤسسات المجتمعية"<sup>(4)</sup>، وعليه فلا يكفي في الاختراع التوصل الى فكرة جديدة وانما يجب أن تكون مرتبطة بالتكنولوجيا وتقوم بإشباع حاجات المجتمعات أي أن يكون من ورائها امكانية تحقيق أثر اقتصادي.

وفي إطار العلاقة بين الابتكار والاختراع توجد رؤية مفادها أن الابتكار هو تطبيق ناجح للاختراع، أو كما ترى ديبورغ ماري (Debourg Marie) بأن الابتكار هو تطبيق تجاري للاختراع.<sup>(5)</sup> اي أنها ربطت الابتكار بالقدرة على تحويل الاختراع الى منتج جديد له إمكانية التنافس في السوق.

(1) نجم عبود نجم، اقيادة وإدارة الابتكار، المصدر سبق ذكره، ص 138.

(2) سليم بطرس جلد، زيد منير عيوي، (2016): ادارة الابداع والابتكار، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع: الأردن، عمان، ص23.

(3) ملايكية عامر، (2013): تقييم القدرات الابتكارية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، (العدد 35)، ص12.

(4) مصطفى يوسف، المصدر سبق ذكره، ص57.

(5) بويعة عبد الوهاب، (2012): دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ( دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال -موبيليز)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص31.

**2-3 البحث والتطوير:** يعرف بالعمل المبدع الذي يجري على أساس منتظم بغية زيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك معرفة الانسان والثقافة والمجتمع، واستعمال مخزون المعرفة هذا لابتكار تطبيقات جديدة، كما ويستخدم المستشارون المهتمون بمجال العلوم السياسات الصناعية، في الوقت الراهن، إحصاءات البحث والتطوير كعنصر أساسي لصياغة البرامج الحكومية، وأداة مهمة لتقييمها. (1)

### 3-دلائل ومظاهر الابتكار داخل المؤسسة

ان عملية الابتكار تعتبر شاملة ومرتبطة بكل المنظمة فهي منطلق لاستراتيجياتها، وعملية هادفة تتبناها الادارة العليا وتعمل على توفير الامكانيات ومستلزمات تجسيد السلوك الابتكاري فيها، (2) وفي حقيقة الأمر لا يوجد قانون يحدد كيف يأتي الابتكار، أو طرق تعظيم نتائجه التي لازالت غير معروفة، ولكن يمكن عرض علامات واشارات تدل على وجود سلوك ابتكاري في المؤسسة وهي كالتالي: (3)

**3-1 علامات المبتكر:** وهم الأفراد الذين لديهم الرغبة في التغيير وعدم قبول الوضع الحالي، ومن أبرز سماتهم:

-تفضيل عدم التأكد في العمل والظروف؛

-النفور من الخطط، الموازنات والبرامج المحدد مسبقاً؛

-طرح الأسئلة وتقديم الأجوبة غير المألوفة؛

-التفكير المستقل عما هو متعارف عليه في الشركة.

**3-2 علامة الجديد ليس غريباً:** في المؤسسة الابتكارية يكون اهتمامها، موضوع لقاءاتها واجتماعاتها متجه نحو البحث عن كل ما هو جديد.

**3-3 علامة التعلم والتقاسم:** ان الابتكار في مراحلها الأولى لا يعرف عنه الا فريقه، ولكن كل الأفراد داخل المؤسسة المبتكرة يتوقعونه، وعندما يأتي لابد من أن يعرفه الجميع ويتقاسم معارفه

(1) مؤشر المعرفة العربي (2015): مؤشر البحث والتطوير والابتكار، ص 103، على الموقع [http://www.knowledge4all.com/uploads/files/AKI2015/PDFAr/AKI2015\\_Ch7\\_Ar.pdf](http://www.knowledge4all.com/uploads/files/AKI2015/PDFAr/AKI2015_Ch7_Ar.pdf) : 10-25-2019.

(2) مصطفى يوسف، المصدر سبق ذكره، ص65.

(3) نجم عبود نجم، (2003): ادارة الابتكار المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى: عمان، الأردن، ص-ص 52-54.

ومعلوماته وآثاره ونتائجه، فالابتكار يجب أن يتحول وبسرعة الى معرفة ضمنية في المؤسسة عن طريق التعلم والتقاسم ما بين الأفراد داخل المؤسسة.

**3-4 علامة المعايرة:** تستعملها المؤسسة لمعرفة موقعها الابتكاري مقارنة بباقي المؤسسات (الاولى، الثانية، الثالثة في الابتكار) وتحدد من خلاله المهام التي تنتظرها، والمعايرة (المقارنة بالأفضل دون نسيان الترتيب في كامل المجموعة) تكون على ثلاث أنواع:

-المعايرة الخارجية مع المنافس الأفضل في السوق؛

-المعايرة الداخلية من خلال مقارنة الأفراد أو الفرق أو الأقسام أو الادارات أو الفروع في الشركة مع الفرد الأفضل والفريق الأفضل والقسم الأفضل والادارة الأفضل والفروع الأفضل في نفس الشركة؛

-المعايرة التاريخية من خلال معايرة الابتكار الحالي مع ابتكارات الفترة الماضية.

### ثانيا: التطور النظري للابتكار

**1-البعد النظري للابتكار:** يشير العديد من الاقتصاديين الى أنه ينسب كل نمو اقتصادي والذي عرفه العالم منذ القرن الثامن عشر (18) للتطبيق الناجح للابتكار، فبالنسبة لأدم سميث أن تقسيم العمل هو المحرك الرئيسي في السوق، والذي يؤدي بالضرورة الى الرفع من الانتاجية بشكل تصاعدي، حيث أنه أشار في كتابه "ثروة الأمم" 1776 الى أن التقسيم المتزايد للعمل يعتبر مصدر مهم للإنتاجية وللنمو، وفي الأدب السميثي يعتبر أن التبادل والربح المتأتي منه من دوافع تطوير عملية تقسيم العمل والتخصص بشكل خاص، ومنه الى التطور. (1)

على الرغم من كون أدم سميث لم يعطي الاهتمام الكافي للابتكار بصفة مباشرة في كونه العامل الجديد في التطور الاقتصادي، واعطى جل تركيزه على التخصص وتقسيم العمل والتبادل الدولي إلا أن لسميث الفضل في وضع رسم تخطيطي لمحددات الابتكار التكنولوجي، والذي يرى أن تحقيق النمو من خلال زيادة الطلب الذي يحدث من خلال تقسيم العمل والتكنولوجيا، وبتوفير هذه الظروف يصبح العقل البشري قادر على الابداع والخلق. (2)

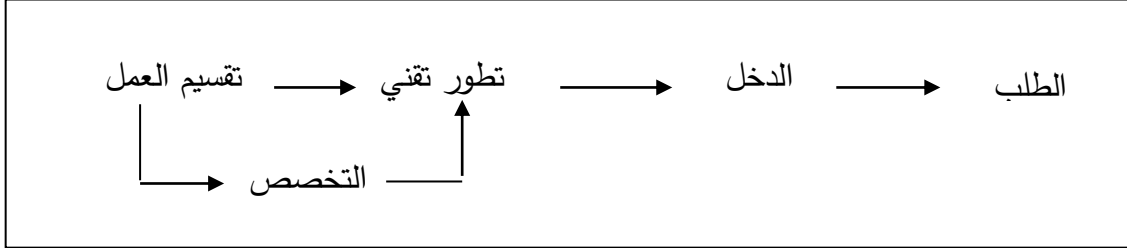
وتعتبر دراسته شارل باباغ C. Babbage حول العلاقة بين تقسيم العمل، الاختراعات والمكننة أكثر عمقا عن تلك التي قدمها أدم سميث. وبالنسبة اليه ان تقسيم العمل يسمح ببناء

(1) Christian le Bas, (1995) : **economie de l'innovation**, economica : paris, France, p 7.

(2) Christian le Bas, idem. p7.

شبكة خاصة تعالج العمليات الانتاجية بشكل تحرض بكثافة الانتاجية وبالتالي النمو، فبالنسبة لباباغ فكرة أن تقسيم العمل تتحدد على أساس توقعات السوق، ويؤكد على أن التخصص وتقسيم العمل يصبحان حاجة ملحة مع اتساع الأسواق. والمخطط أدناه يظهر النقاط الأساسية لنموذج النمو على المدى الطويل:

**الشكل رقم 02: نموذج شارل باباغ للنمو على المدى الطويل**



**Sources :** Christian le Bas, idem. p8.

من خلال هذا النموذج يظهر أن تقسيم العمل على اساس التخصص سيؤدي بالضرورة الى التطور التقني والذي يؤدي بدوره الى رفع الانتاجية، وهذا يكون اما من خلال توزيع العمال على اساس كفاءاتهم وقدراتهم أو من خلال التوجه الى المكننة أي استعمال الآلات المناسبة لرفع مستوى الانتاج حيث يكون ذلك في وقت قياسي، وبالتالي ضمان زيادة المداخيل ومنه الى تحفيز الطلب وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وفي القرن التاسع عشر (19) عرف كارل ماركس أهمية الابتكار، الا أن اهتمامه كن محصور بالنتائج السلبية لاعتماده، فأشار في كتابه (رأس المال) الى ان الصناعة الحديثة بمساعدة الآلات والعمليات الكيميائية والطرق الأخرى، لا تأثر فقط على الأساس التقني للإنتاج وتحوله باستمرار، بل تأثر في وظائف العامل والتوليفات الاجتماعية لعملية العمل، حيث حسب ماركس ان الرأسمالية أعطت أهمية كبيرة للآلات على حساب العمال، الا أن التكنولوجيا حملت إمكانية تحريرهم من عبء العمل الآلي والمتكرر واثراء العلاقات الاجتماعية.<sup>(1)</sup>

جاء ماركس لتأكيد الأبعاد الاجتماعية للتطور ولإستخدام التكنولوجيا وللابتكار، فيوضح كل من كريستوفر فريمان وكارلوتا بيريز أن انتشار التقنيات الحديثة منذ الثورة الصناعية تطلب تعديلات

(1) مارك دودجسون ودفيد جان، (2010): الابتكار: مقدمة قصيرة جدا، الطبعة الأولى، ترجمة زينب عاطف سيد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة: القاهرة، ص 29.

هيكلية هائلة في الصناعة والمجتمع، وكذلك في الإطار القانوني والمالي، ونظم التعليم والتدريب على المهارات والمهن الجديدة، ونظم إدارة جديدة، ومعايير تقنية وطنية جديدة.<sup>(1)</sup>

يعتبر رأس المال البشري المؤهل الذكي ذا أهمية كبيرة منذ وقت طويل وثبت ذلك من خلال أبحاث ألفريد مارشال وجاء في أشهر مؤلفاته " مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1890، أنه يجب الاستثمار في الفرد للاستفادة من امكانياته وطاقاته للبناء، الاكتشاف، التحليل، التركيب، الابداع والابتكار وعلى هذا الأساس دعا لضرورة الاهتمام بجانب المعرفة لاعتبارها محرك لرفع انتاجيتهم وبالتالي تحقيق النمو، فتشارك الفكرة الجديدة المبدعة في المؤسسة وتبنيها من قبل الآخرين وبإضافة اقتراحاتهم تصبح مصدر للمزيد من الأفكار الجديدة وبالتالي تبرز قوة وجود الأفراد أصحاب الأفكار، فمارشال أشاد من خلال زيارته المنتظمة للشركات بأهمية الابتكار لتحقيق النمو.<sup>(2)</sup>

2-نظرية شومبيتر: كما سبق ذكره يعتبر جوزيف شومبيتر (J. Schumpeter)\* أول من قدم الابتكار كعامل مهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أنه لا يعتبر أول من تعرض لهذه الظاهرة إلا أن نظريته تعتبر الأكثر وضوحاً وشمولية، لذلك سيتم التركيز على النموذج الشومبيتر في هذا الجزء.

لقد أدرج شومبيتر الابتكار على نحو جوهري ضمن نظريته عن التطور، حيث يشير الى ان الابتكار أطلق العنان "لعواصف التدمير الخلاق"، فالابتكار بالنسبة له يخلق صناعات جديدة وثروة ووظائف، وفي نفس الوقت يعد مدمراً لبعض الشركات القائمة والعديد من المنتجات والوظائف، كما ويرى أن الابتكار ضروري من أجل البقاء التنافسي ودفع عجلة التطور وبالتالي تحقيق التنمية، ويكون التنافس من حيث السلعة الجديدة، والتكنولوجيا الجديدة، ومصدر التوريد الجديد، ونوع المؤسسة الجديدة...، التنافس الذي يفرض تكلفة حاسمة أو ميزة في الجودة والذي لا يضرب هوامش الربح ومخرجات المؤسسات الحالية بل أسسها ووجودها أيضاً.<sup>(3)</sup>

(1) مارك دودجسون ودفيد جان، نفس المصدر، ص29.

(2) عبد الرحمان يسري، (2001): "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص110.

\* هو عالم الاقتصاد والاجتماع النمساوي الأمريكي، ولد عام 1883، تمركز في العديد من المناصب العالية، عين وزير للمالية بالنمسا عام 1919، وفي الفترة ما بين 1920-1924 عين كرئيس بنك بيدمان الخاص، وفي الفترة 1925-1932 عمل كأستاذ وخبير بجامعة بون الألمانية، وأستاذ محاضر بجامعة هارفرد الأمريكية ما بين 1927-1928، واستاذ زائر في كلية طوكيو للتجارة، توفي عام 1950 تاركا العديد من المؤلفات التي تناولت موضوع التنمية والتطور من بينها " نظرية التنمية الاقتصادية"، وكتاب "التحليل النظري والتاريخي والاقتصادي لسيرة النظام الاقتصادي".

(3) مارك دودجسون ودفيد جان، المصدر سبق ذكره، ص 30.

لقد أولى شومبيتر اهتمامه بشكل كبير للمنظم أو المقاول والذي اعتبره رجل الأعمال المبدع الذي لديه الاستعداد والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع الى ابتكار ناجح، كما ووصف رجال الأعمال المبدعين بوكلاء للتدمير الإبداعي، فمن وجهة نظره يقوم هؤلاء الرجال المبدعون بتعطيل وضع التوازن الساكن بالنسبة للعرض والطلب في الأسواق عن طريق طرح منتجات ابتكارية جديدة يستفيدون من ورائها أرباحا طائلة وقد يحتكرون الأسواق لفترة من الزمن،<sup>(1)</sup> وهكذا يصبح السوق يتميز بحركة مستمرة وديناميكية لهدم الابداع القديم الذي يتآكل ليحل محله ابداع جديد له من الجودة والتميز ما يفوق سابقه، وبالتالي يعمل هذا على كسر حلقة التوازن الساكن السابق.<sup>(2)</sup>

ويرى شومبيتر أنه من الضروري توفر عاملين مهمين لنجاح المقاول تطبيق الفكرة المبدعة:<sup>(3)</sup>

-المعرفة والتكنولوجيا اللذان يسمحان بإنتاج المنتجات الجديدة، وبمزج العوامل الإنتاجية الموجودة بشكل مختلف يؤدي الى أفضل النتائج.

-توافر رأس المال والذي لا يعني بالضرورة أن يكون مالكا له، وإنما يقوم بالإقراض من البنوك لتمويل الابتكارات الجديدة التي تهدف الى تحريك عجلة التطور والتغيير والنمو.

بافتراض شومبيتر في نظريته أن الاقتصاد هو في حالة من المنافسة الكاملة وهو في حالة توازن، أي لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية، يمكن ايجاز خصائص هذه النظرية في:<sup>(4)</sup>

-الابتكارات: وفقا لشومبيتر فان الابتكارات تتمثل في تقديم منتج جديد أو تجديداً وتحسينات مستمرة على ما هو قائم أو موجود.

-الابتكار والابداع والريادية: في هذه النظرية توجد أهمية خاصة للإبداع والريادية في النمو الاقتصادي وكسر حالة الركود وتحقيق توازن ديناميكي جديد.

-الأرباح: في ظل التوازن التنافسي تكون اسعار المنتجات متساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

(1) مغنية هواري، (2014): البعد الاقتصادي للابتكار والمقاول المبتكر على النمو الاقتصادي حسب رؤية A-J-Schumpeter، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09 (العدد 9)، ص 161.

(2) عنان فاطمة الزهراء، (2007): الابتكار التكنولوجي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 44.

(3) المصدر نفسه، ص 44.

(4) محمد سعيد بدران، المصدر سبق ذكره، ص-ص 244-245.

-العملية الدائرية: تبرز هذه النظرية أنه طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال التوجه نحو الائتمان المصرفي فهذا سيؤدي الى زيادة الدخول النقدية والأسعار، وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل، فزيادة القوة الشرائية للمستهلكين فان الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

كما أن شومبيتر أعطى بعض النقاط التي يوضح فيها الفرق بين الدول المتقدمة والنامية، وتوضيح صعوبة امكانية التطبيق الحرفي لنظريته في هذه الأخيرة وذلك للأسباب التالية:

-أن الدول النامية تمتلك العمل الأرض، عوائد الدخول الربح والأجور ووسائل الإنتاج، ولكن بطرق تقليدية ليست متطورة، حيث لا يتوفر لديها هياكل مالية تساهم في تقديم القروض اللازمة لإنجاز المشاريع الضخمة، والمؤسسات متطورة التنظيم.

-أن الدول المتخلفة والنامية تختلف اقتصادياتها عن تلك الدول المتطورة من حيث أن الدول النامية عرفت ركود على المدى الطويل، فيحين الدول المتقدمة قد تعدت جميع عقبات التخلف، وحققت مميزات التنمية خلال فترة طويلة.<sup>(1)</sup>

-النقص الكبير للدول النامية في المبدعين والرياديين والمبتكرين.  
-زيادة معدلات النمو السكاني عن معدلات النمو الاقتصادي.

-الحاجة للتغيرات المؤسسة أكثر من الابتكارات.<sup>(2)</sup>

3-نماذج الابتكار: في الوقت الحالي أصبح هنالك عدد لا متناهي من الابتكارات في شتى المجالات وبمختلف الأشكال، وعادة ما يتم تفسير الابتكار وتوصيفه من خلال نماذج يمكن أن تشمل حالاته المختلفة، وقد تم تحديد ثلاث نماذج حول الابتكار تتمثل في:<sup>(3)</sup>

-النموذج الفائق أو ما وراء النطاق المادي Transcendent model: وهي النظرية التي تقوم على أساس أن الابتكار يعتمد على نمط خاص من الأفراد هم الأفراد المبتكرين العباقرة، وبالتالي فان على المؤسسات ان تبحث عن الأفراد من هذا النمط العبقري الذين هم القادرون على التوصل الى الابتكارات الجديدة أسرع وأفضل من غيرهم من غير المبتكرين العباقرة، وحسب هذا النموذج ان هناك عددا قليلا من الأفراد في المؤسسة هم المبتكرون الذين يبحثون ويقدمون النسبة الأكبر من الأفكار الجديدة والابتكارية.

(1) عنان فاطمة الزهراء، المصدر سبق ذكره، ص 45.

(2) محمد سعيد بدران، المصدر سبق ذكره، ص 245.

(3) نجم عبود نجم، ادارة الابتكار المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، المصدر سبق ذكره، ص، ص 36، 37.

-النموذج الآلي Mechanistic Model: وتقوم هذه النظرية على أساس الحاجة هي أم الابتكار، فالابتكار يمكن أن يظهر ببسر أكبر عندما تكون هناك مشكلة تواجه المؤسسة أو الأفراد وتلح عليهم من أجل حلها، ولا شك أن هذه النظرية تقوم على أساس وجود المشكلة التي تدفع الأفراد الى توجيه جهودهم الخاصة تلقائيا الى ابتكار يعالجون به هذه المشكلة، وهذا النموذج يمكن أن يفسر الكثير من الابتكارات مما يؤكد افتراضه في ان هذه الابتكارات أنتجت لمواجهة المشكلات التي تواجه الأفراد والمؤسسات.

-نموذج التركيب التراكمي Cumulative Synthesis Model: وهذه النظرية تقوم على جهود التفكير، التحليل، الترابط، والتحقق من أجل التوصل الى الأفكار ومن ثم الى المنتجات أو الخدمات الجديدة، وهذه تفسر التحسينات الكثيرة على المنتجات الحالية من خلال التوليفة الجديدة أو إضافة مكون جديد أو سمة جديدة وغير ذلك مما يوصل الى التوليفة الجديدة.

### ثالثا: مصادر وأنواع الابتكار في المؤسسة

**1-مصادر الابتكار:** يشير بيتر دراكر (P. F. Drucker) الى وجود سبعة مصادر للفرص المبتكرة، حيث تقع المصادر الأربعة الأولى داخل المؤسسة، وبالتالي فهي تتعلق بالبيئة الخاصة، أما المصادر الثلاث الأخرى تنطوي على تغييرات خارج المؤسسة أو الصناعة.<sup>(1)</sup> وان هذه المصادر متداخلة ومختلفة من حيث طبيعة مخاطرها وصعوبة وتعقيدها، ولكن في مجملها تمثل غالبية فرص الابتكار.<sup>(2)</sup>

**1-1 مصادر الابتكار داخل المؤسسة (البيئة الخاصة):** أكد دراكر (Drucker) أن سوق الصناعة وما يحيط بالمؤسسة من ظروف واحداث وما تواجهه من فرص وتهديدات توفر فرصة للمؤسسة لأن تكون ابتكارية ومتجددة، وقد اقترح بهذا الخصوص مجموعة من مصادر الابتكار.<sup>(3)</sup>

**1-1-1 مصادر الابتكار غير المتوقعة "THE UNEXPECTED SUCCESS":** يعتبر المصدر غير المتوقع من أكثر المصادر ثراء للابتكار الناجح، فهو مصدر غير مدروس أو

(1) Peter. F. Darucker, **Innovation and entrepreneurship**, p35, on the website: [http://www.untag-smd.ac.id/files/Perpustakaan\\_Digital\\_1/ENTREPRENEURSHIP%20Innovation%20and%20entrepreneurship.PDF](http://www.untag-smd.ac.id/files/Perpustakaan_Digital_1/ENTREPRENEURSHIP%20Innovation%20and%20entrepreneurship.PDF) : 02/12/2017.

(2) Peter. F. Darucker, (1998): **the discipline of innovation**, Harvard business review, p 4, on the website: <https://pdfs.semanticscholar.org/e5f5/7b14cb587f69534565473c64062fe0b4bce6.pdf> :09/12/2017.

(3) مصطفى يوسف كافي، المصدر سبق ذكره، ص66.

محسوب أو مخطط له مسبقاً، ويعتبر من المصادر الأقل خطورة،<sup>(1)</sup> فالمؤسسة تجد نفسها أمام حالة تتطلب التجديد ولكنها لا تستطيع التوقع بنجاح أو فشل ما تقوم به، وكذلك أنها لم تتوقع الحدث الخارجي وهو ما يمثل فرصة فردية.

فقد تجد المؤسسة نفسها أمام حالة غير متوقعة تدفعها الى المبادرة في ابتكار طريقة جديدة لتسويق منتوجها ولكنها غير متأكدة من نجاح أو فشل ما أقدمت عليه من تغيير مما يجعل فرص النجاح والفشل متساوية.<sup>(2)</sup>

**1-1-2 التعارض، التناقض "the incongruity":** هو التناقض، والتنافر، بين ما هو وما يجب أن يكون، أو بين ما هو وما يفترض الجميع أن يكون، قد لا يفهم سبب ذلك؛ في الواقع، ومع ذلك فإن هذا التناقض هو أحد مؤشرات وجود فرصة الابتكار.

وهذا التناقض يأخذ أشكالاً مختلفة وهي:<sup>(3)</sup>

- الوقائع الاقتصادية المتعارضة كتعارض الطلب المتزايد مع غياب الربحية، إذ أنه في حالة الارتفاع المستمر على طلب منتج معين يؤدي تلقائياً الى التحسين المطرد للأداء الاقتصادي، ولكن عدم وجود ربحية يتناقض مع الحقائق الاقتصادية؛
- تعارض الواقع والافتراضات المتعلقة به؛
- التعارض بين قيم وتوقعات المستهلكين المدركة والواقعية؛
- التعارض داخل تناغم الطريقة ومنطقها وابقاعها.

وفي كل من هذه الأشكال إذا اتجه تركيز ونظر المبتكر، نحو التساؤل حول طرق الاستغلال الانسب لهذا التناقض ستتوفر له فرصة للابتكار الناجح.

مثال شركة (seal-land) التي واجهت مشكلة لخسائر في شحن البضائع في الميناء مما دفعها الى استخدام حاويات مغلقة تضمن عدم فقدان البضاعة والمحافظة عليها مما قلل من الهدر والتكاليف وتحسين مركز الربحية لديها.<sup>(4)</sup>

(1) Peter. F. Darucker, Innovation and entrepreneurship, idem. p37.

(2) مصطفى يوسف كافي، المصدر سبق ذكره، ص67.

(3) Peter. F. Darucker, Innovation and entrepreneurship, idem. , p57

(4) مصطفى يوسف كافي، المصدر سبق ذكره، ص67.

### 1-1-3 الابتكار على أساس الحاجة العملية ( innovation based on process )

(need): ان الابتكارات القائمة على الاحتياجات العملية تتطلب وجود حلقة مفقودة، وإدراك واضح بوجود طريقة أفضل أو حل أفضل عما هو قائم، ويعتبر هذا المصدر كفرصة رئيسية للابتكار.<sup>(1)</sup>

### 1-1-4 التغيرات في الصناعة وهيكل السوق ( Change in industry market )

(structur): ان التغير في كل من الصناعة وبنية السوق سواء بفعل المنافسة أو التغير في حاجات وتوقعات الزبائن، يخلق فرصة هائلة للابتكار. ويضم هذا المصدر الاستجابة السريعة للتغير، التنبؤ بالفرصة ومؤشرات تغيير الصناعة.<sup>(2)</sup>

### 1-2-2 مصادر الابتكار خارج المؤسسة: وتعكس هذه المصادر تغيرات في البيئة الاجتماعية

والفلسفية والسياسية والفكرية. وقد حددها بيتر دراكر كما يلي:

#### 1-2-1-1 التركيبة السكانية "Demographics": وهي تمثل التغيرات في عدد السكان وحجمهم،

هيكل أعمارهم، توزيعهم حسب العمل، المستوى التعليمي أو التحصيل العلمي والدخل، والاستغلال الناجح للتغيرات في التركيبة السكانية يعكس فرصا للابتكار.<sup>(3)</sup>

#### 1-2-2-2 التغيرات في الإدراك "Changes in Perception": ان تبدل إدراك ورؤية الأفراد في

المجتمع يمكن أن يحمل معه فرصا عظيمة للابتكار، وان توقيت ذلك في الكثير من الأحيان يعتبر مسألة جوهرية، والأهم أن يأتي الابتكار في التوقيت الملائم مع قدرة على التمييز بين السرعة والتبدل الحقيقي الذي يمثل السوق الفعلية والفرصة الحقيقية.<sup>(4)</sup>

#### 1-2-3-1 المعرفة الجديدة "New Knowledge": ان الابتكارات التي تقوم على المعرفة الجديدة،

سواء العلمية أو التقنية أو الاجتماعية تعتبر مصدرا مهما لكل ما هو جديد (الأفكار، المنتجات، الخدمات والمشروعات)، وحتى يكون هذا النوع من الابتكار فعالا فإنه يتطلب أنواعا مختلفة من المعارف<sup>(5)</sup>.

(1) Peter. F. Darucker, *Innovation and entrepreneurship*, Op.cit. p69.

(2) اسامة محمد خيرى، (2012): ادارة الابداع والابتكارات، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 75

(3) Peter. F. Darucker, *Innovation and entrepreneurship*, Op.cit. p 88.

(4) نجم عبود نجم، القيادة وادارة الابتكار، المصدر سبق ذكره، ص 153.

(5) Peter. F. Darucker, *the discipline of innovation*, Op.cit. ,p 7.

**4-أنواع الابتكار:** الابتكار هو تغيير يطرأ في عملية الإنتاج يهدف الى وضع منتجات/ خدمات في السوق والتي تحقق قيمة أكبر للعملاء، وانطلاقاً من هذا يتضح أن الابتكار ينطوي على 5 خصائص:<sup>(1)</sup>

-الابتكار مرتبط تماماً بالسوق؛  
-الابتكار يشكل عملاً طوعياً يرمي الى تحقيق ما هو أفضل من الوضع القائم أي تطوير الوضع الحالي؛

-الابتكار هو نتاج عمل أفراد يسعون الى تحقيق مصالحهم الشخصية في إطار المؤسسة، والتي بدورها تبحث الى تحقيق مصلحتها الخاصة من خلاله (مواجهة المنافسين والتفوق في السوق)؛  
-النظر الى الابتكار باعتباره رهان، الذي وعلى الرغم من اتخاذ جميع الاحتياطات، يعتبر قابل للنجاح كما للفشل؛

-في حالة النجاح يتحول الابتكار من مسار الزامي للخروج من الحالة القائمة الى المألوف، وذلك للمؤسسة صاحبة الابتكار والى المنافسين، فالمكاسب التي تعود على الأفراد الذين جازفوا بتحمل مخاطر الابتكار لا تدوم لفترة طويلة، نتيجة لبداية دورة المألوف الجديدة والاتجاه نحو البحث عن الجديدة مرة أخرى.

وقد قدمت تصنيفات عديدة للابتكار حسب خصائص، طبيعة، مجال الابتكار أو دلالاته المختلفة بوصفه ظاهرة معقدة المضامين وواسعة الأبعاد، ومن أكثر التصنيفات انتشاراً هو الذي يعتمد على كثافة الابتكار حيث يصنف الابتكار الى شكلين أساسيين:<sup>(2)</sup>

**1-الابتكار الجذري (الاختراق):** وهو التوصل الى المنتج الجديد أو العملية الجديدة التي تختلف كلياً عما سبقها وتحقق وثبة استراتيجية كبيرة في السوق، فهو بمثابة تقدم كبير يحقق دورة ابتكارية جديدة ذات مستوى أعلى من الدورة السابقة من حيث الكفاءة ودفع التقدم في مجاله والمجتمع عموماً.

**2-الابتكار-التحسين (التدريجي):** هو ادخال تحسينات وتعديلات صغيرة أو كبيرة على المنتجات، بما يجعلها أكثر كفاءة وملائمة في الاستخدام بما يتماشى والوضع الحالي،<sup>(3)</sup> وبالتالي التوصل

<sup>(1)</sup> Bertrande Bellon, (2002) : *l'innovation créatrice*, édition economica : Paris, France, p 4.

<sup>(2)</sup> نجم عبود نجم، القيادة وادارة الابتكار، المصدر سبق ذكره، ص 138.

<sup>(3)</sup> عنان فاطمة الزهراء، مصدر سبق ذكره، ص 62.

الى منتج جديد، ومن خلال هذا النوع فان سلومن وستوارت (Solomon and Stuart) يصنفان الابتكارات الى ثلاث أنواع:<sup>(1)</sup>

**1-الابتكارات المستمرة:** وهي التي تأتي بتغيرات صغيرة تدريجية كما في تغييرات مركز المنتج، توسعات الخط.

**2-الابتكارات المستمرة الديناميكية:** وهي تغييرات أكبر في المنتج الحالي وتكون ذات تأثير معقول على طريقة الأفراد في عمل الأشياء وتحقيق تغييرات سلوكية معينة.

**3-الابتكارات المتقطعة:** وهي التي تنشأ تغييرات رئيسية فيما قبلها من تكنولوجيا أو منتجات وفي بعض الحالات تغير أسلوب الحياة.

ويوجد من الباحثين من يصنف الابتكار الى 4 أشكال:<sup>(2)</sup>

**1- ابتكار منتج/ خدمة "Product/ service":** وهو تغيير في المنتجات التي تقدمها المؤسسة سواء كانت خدمة أو في شكل منتج، أي ادخال المؤسسة لمنتجات جديدة للسوق.

**2- ابتكار العملية "proces":** وهو تغيير في طرق انشاء السلع والخدمات وتوزيعها، من خلال ادخال تكنولوجيا جديدة أو تغيير في طريقة العمل.

**3- الابتكار الموضعي "positional innovation":** وهو الابتكار المرتبط بتغيير البيئة التي تقدم فيها السلع والخدمات.

**4- ابتكار نموذج الأعمال "business model":** وهو تغيير في التصميم الاستراتيجي لكيفية سعي المؤسسة لتحقيق الربح من استراتيجيتها وعملياتها ونشاطاتها، كما أن نموذج الأعمال طريقة جديدة أو محسنة لقيام الشركة بالأعمال بما يحقق لها ميزة في السوق، أو تحسين ميزتها الحالية وبالتالي حصتها في السوق.<sup>(3)</sup>

كما وأضاف هامل (Hamel) الابتكار الإداري "innovation managerial" الى الأصناف السابقة للابتكار (ابتكار المنتج ، ابتكار العملية والابتكار الاستراتيجي )، حيث تميز هذا النوع من الابتكار بكونه يستند على مزيج معقد من الموارد والمعرفة الفنية التي يصعب تقليدها من باقي

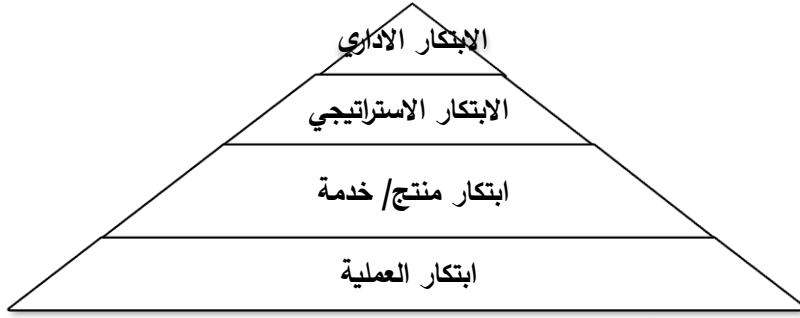
(1) نجم عبود نجم، ادارة الابتكار، المصدر سبق ذكره، ص 109.

(2) Joe tidd, john bessant, keith pavitt, (2006) : **management de l'innovation intégration du changement technologique commercial et organisationnel**, première edition ,de boeck : Belgique, p10.

(3) اسامة محمد خيرى، مصدر سبق ذكره، ص 78.

المؤسسات المنافسة،<sup>(1)</sup> فهو ابتكار غير مادي، يهدف الى تحويل وإعادة تنظيم طرائق وأساليب التسيير، والمعارف المكتسبة من أجل جعل سلوك المؤسسة والأفراد أكثر إيجابية وفاعلية، ويهتم بتطوير نظم إدارية حديثة واجراء تحويلات في توزيع النشاطات بين الأفراد وفي تركيب الوظائف داخل المؤسسة.<sup>(2)</sup>

### الشكل رقم 03: هرم الابتكار لهامل



Source: Annabelle Jaouen, Frédéric le Roy, idem, p 5.

من خلال هذا الهرم يظهر أن الابتكار الإداري يتمركز في أعلى قمة هرم الابتكار لتليه باقي الأنواع، فبالنسبة لـ "Hamel" الابتكار الإداري يعتبر الأساس لخلق ميزة تنافسية تتميز بمهارات فريدة تختص بها المؤسسة وترفع من خلالها مستوى أدائها ويصعب على منافسيها تقليدها، كما يوجد عدد من الباحثين الذين يميزون بين أصناف الابتكار على أساس من يبادر بها، كما يلي:

- 1- الابتكار الداخلي: وهي ابتكارات ناتجة من داخل المؤسسة وتعتمد على قدراتها الذاتية.<sup>(3)</sup>
- 2- الابتكار الخارجي: وهي الابتكارات التي تأتي من خارج المؤسسة والتي بدورها يمكن أن تكون مفروضة على المؤسسة من الخارج (في بعض الأحيان تفرض الدولة على مؤسسات ابتكارات ضمن أطر محددة)، أو الابتكارات التي يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة عن طريق التراخيص أو شراء مؤسسة أخرى بالكامل صاحبة الابتكار (عن طريق الاستيلاء).<sup>(4)</sup>

### رابعا: دوافع توجه المؤسسة لتبني الابتكار

تتسارع المؤسسات نحو تحسين منتجاتها الحالية وإدخال المنتجات الجديدة، ومن الأسباب الأساسية لذلك هو التطور الحاصل في نظرة المؤسسة الى الابتكار والاستثمار فيه بوصفه النشاط

<sup>(1)</sup> annabelle jaouen, frederic le roy, (2013) : L'innovation managériale, éditeur de savoirs DUNOD : paris, p4

<sup>(2)</sup> صباح ترغيني، (2020): دراسة استكشافية لمستوى تأثير إدارة المعرفة في أبعاد الابتكار من وجهة نظر تحليلية لأراء عمال مؤسسة ورود، الوادي-الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3 (العدد 1)، ص 137.

<sup>(3)</sup> مصطفى يوسف كافي، المصدر سبق ذكره، ص، ص 79، 80.

<sup>(4)</sup> نجم عبود نجم، ادارة الابتكار، المصدر سبق ذكره، ص 109.

الذي يحقق قيمة مضافة عالية والسلاح التنافسي في السوق الحالية، وتجدر الإشارة الى أن الابتكار يعتبر أحد مقاييس الأداء التنافسي للمؤسسات من أجل البقاء والنمو في السوق.<sup>(1)</sup> وفي هذا السياق هناك مجموعة من العوامل الدافعة للابتكار، والتي جعلت منه هدفا استراتيجيا لتحقيق الاستمرارية للمؤسسات، ومن بين هذه العوامل:

1- احتدام المنافسة: تبرز المنافسة كتحدٍ تفرضه بيئة الأعمال الحالية، والتي ينبغي على المؤسسات قبولها والتكيف معها،<sup>(2)</sup> ففي ظل بيئة متسمة بالعلومة وانفتاح الاقتصادات وتحرير الأسواق، يتضح تأثير المنافسة في المؤسسات الاقتصادية وتحكمها في مستوى نموها وأدائها، فلم تعد المنافسة مجرد الإنتاج بأقل التكاليف فقد تعدت ذلك الى ترسيخ مبدأ التميز، الجودة والابتكار، ويحتاج النهوض بالجودة والنوعية الى موارد بشرية علمية تستطيع السيطرة على التكلفة وابداع أشكال التميز والالتقان في المنافسة.<sup>(3)</sup>

فالمؤسسة الاقتصادية وفي إطار احتدام المنافسة هي مجبرة على وضع استراتيجيات تهدف الى الرفع من قدراتها الابتكارية واعتماد سياسة التجديد والتطوير المستمرين لمنتجاتها وخدماتها.

2- التحول الى ادارة المعرفة:<sup>(4)</sup> تدفع المعرفة على زيادة وتيرة الابتكار من خلال التكوين الرأس مالي والاستثمار في مجالات البحوث العلمية والتكنولوجيات الجديدة، ومن أهم مبررات التحول الى ادارة المعرفة ما يلي:

- تعاضد دور المعرفة في نجاح المنظمات لكونها عاملا مهما لخفض التكلفة وتوليد الارادات.

- العولمة التي جعلت المجتمعات على تماس مباشر بوسائل سهلة الاستخدام وقليلة التكلفة كالفصائيات والانترنيت، والتي اسهمت في تسهيل عمليات خلق وتبادل المعرفة والاتصال عن بعد.

- إدراك أسواق المال العالمية أن المعلومات والمعرفة هي مصدر الميزة التنافسية.

- اتساع المجالات التي نجحت ادارة المعرفة في معالجتها وخاصة في مجال التنافس والابتكار.

3- زيادة الاهتمام بالموارد البشري وثقافة الابتكار:<sup>(1)</sup> يختلف ويتباين العاملون في المؤسسات الاقتصادية من مؤسسة الى أخرى ومن فترة زمنية لأخرى، وذلك من حيث العديد من المعايير

(1) نجم عيود نجم، ادارة الابتكار، المصدر سبق ذكره، ص 15.

(2) ملايكية عامر، (2013): واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التسويق والاستراتيجية، جامعة باجي مختار عنابة، عنابة، الجزائر، ص 87.

(3) المعهد العربي للتخطيط، (2003): تقرير التنافسية العربية، الكويت، ص 6.

(4) ملايكية عامر، واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المصدر سبق ذكره، ص 89.

والخصائص ولكن الأکید اليوم أن هؤلاء الأفراد هم الرأسمال الحقيقي للمؤسسات الاقتصادية على اختلاف أحجامها وأشكالها.

ومن الخصائص التي تميز الموارد البشرية عن باقي الموارد من الناحية الاقتصادية:<sup>(2)</sup>

- صفة المورد تعني حجم هائل من الطاقات التي لا يمكن التنبؤ بها وحصرها؛  
- المورد البشري هو مخزون متجدد من الطاقات والمهارات والكفاءات المتنوعة التي يمكن استثمارها في كل المجالات الاقتصادية؛

- المورد البشري هو المورد البشري الوحيد المتنامي بالاستغلال على عكس الموارد الأخرى؛

- المورد البشري هو المورد الوحيد غير قابل للتقليد، وهو بذلك يمثل أساس خلق التميز التنافسي؛

- المورد البشري هو المورد المشغل والمستثمر والمسير للموارد الأخرى؛

ان كثافة تكوين الموارد البشرية تؤدي الى زيادة تثمين نشاطات البحث والتطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتساهم بفاعلية في رفع القدرات الابتكارية للمؤسسات الاقتصادية، فكل هذه العوامل وغيرها تدفع المؤسسات الى تبني الابتكار، حتى تكون أكثر تميزا وأكثر سعيا لتحقيق والمحافظة على ميزتها التنافسية. ويمكن تلخيص أهمية الابتكار في أنه:<sup>(3)</sup>

- يمني ويراكم المهارات الشخصية في التفكير والتفاعل الجماعي من خلال فرق العصف الذهني؛  
- يزيد من جودة القرارات التي تصنع لمعالجة المشكلات على مستوى المؤسسة أو على مستوى قطاعاتها وإداراتها، في المجالات المختلفة الفنية والمالية والتسويقية وتلك الخاصة ببيئة العمل الاجتماعية؛

- يحسن من جودة المنتجات؛

- يساعد على تقليل الفترة بين تقديم منتج جديد واخر مما يسهم في تميز المؤسسة من حيث التنافس بالوقت؛

- يساعد على خلق وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة؛

- يساعد على ايجاد سبل لتفعيل وزيادة حجم المبيعات؛

- يساعد على خلق وتعزيز صورة ذهنية طيبة عن المؤسسة لدى عملائها؛

(1) ملايكية عامر، واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المصدر سبق ذكره، ص-ص 90-91.

(2) ملايكية عامر، واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المصدر نفسه، ص 91.

(3) بوبعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص-ص 37-38.

بالإضافة الى ذلك فان تقديم المؤسسة لابتكار لم يسبقها اليه أحد من قبل قد يسمح لها باحتكار جزئي أو مؤقت للسوق وذلك حسب درجة كثافة الابتكار.

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الابتكار

الابتكار نشاط اقتصادي يتطلب تداخل العديد من العوامل في تحقيقه ونجاحه، إذ أن المؤسسات وبغرض تحقق أهدافها الابتكارية يتوجب عليها التحكم وبطريقة فعالة في مجموع هذه العوامل.

#### أولاً: الخصائص الشخصية

توجد مجموعة من الصفات الشخصية التي يجب أن تتوفر في الفرد المبتكر والتي يجب على المؤسسات محاولة تطويرها لاعتبار أن المقاول حامل هذه الصفات هو أساس عملية الابتكار.

ويمكن ذكر الخصائص التي تميز الشخص المبتكر على النحو التالي:<sup>(1)</sup>

1- الميل الى التعقيد: عادة ما يميل الأفراد المبتكرين إلى التعقيد، وذلك من خلال تفكيرهم بأشياء غير مألوفة لحل المشاكل الصعبة والمعقدة بخلاف الأفراد العاديين، الذين يتقبلون الوضع الذين يجدونه والبيئة المألوفة السهلة التي وضعوا فيها.<sup>(2)</sup>

2- حالة الشك: فالشخص المبتكر يتميز بعدم قبوله أو استسلامه للإجابة الجاهزة، فهو يتميز بكثرة الأسئلة البعيدة عن المؤلف.

3- الحدس: وهو التعمق في جمع المعلومات لتحديد المشكلة والتعمق في تصور وتجاوز الارتباطات الظاهرة الى الارتباطات غير مرئية.

4- الإنجاز الذاتي: إن المبتكر يتسم بأنه محفز بالإنجاز الذات، فالمحرك الذاتي لديه هو الدافعية الذاتية وحب ما يقوم به، حيث يلعبان دور المحفز له فهو يشعر بأن ما يقوم به جزء من حياته.<sup>(3)</sup>

5- النفور من القيود: فالفرد المبتكر داخل المؤسسة لا يقبل العمل ضمن شروط محددة أو في حدود ضيقة كما يرفض العمل الروتيني المقيد الذي يحصر مستوى التفكير والبعد الذهني.

#### ثانياً: الخصائص التنظيمية

ان مجموعة العوامل التنظيمية في المؤسسات تأثر في النشاط الابتكاري للأفراد، وذلك ايجاباً أو سلباً فالقواعد المقيدة والاجراءات المطولة تعيق تدفق الجهد الابتكاري وتساعد على ابقاء الحالة

(1) عاكف لطفى خصاونة (2011): ادارة الابداع والابتكار في منظمات الاعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1: عمان، الأردن، 2011، ص-ص 69-70.

(2) بويعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص42.

(3) بويعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص43.

القائمة للمؤسسات، وتوفير الظروف والعوامل التنظيمية المناسبة لمساندة التفكير خارج الصندوق التنظيمي بغرض تحقيق الاستمرار من خلال التغيير والابتكار،<sup>(1)</sup> ويمكن حصر العوامل التنظيمية المؤثرة في الابتكار فيما يلي:<sup>(2)</sup>

1- استراتيجية المؤسسة: وهنا يمكن التمييز بين مؤسسات تتبع استراتيجية ابتكارية وهي المؤسسات التي تجعل من الابتكار مصدر لميزتها التنافسية في السوق وأحد أبعاد أدائها الاستراتيجي فيه، فهذه المؤسسات تبحث عن المبتكرين وتوفر لهم مجالات وفرص كثيرة من أجل أن يقوموا بما عليهم في تكوين وتطوير قاعدة المؤسسة من الابتكارات.

والمؤسسات التي تتبع استراتيجية موجهة نحو الحالة القائمة أي تقبل التكنولوجيا والمنتجات والخدمات الحالية.

2- القيادة وأسلوب الإدارة: لا شك في أن القيادة تلعب دورا فعالا في تحفيز أو إعاقة الابتكار داخل المؤسسة، حيث تعرف القيادة على أنها "ممارسة التأثير على الموظفين، بحيث يتعاونون فيما بينهم في سبيل تحقيق هدف مشترك" فالقيادة الابتكارية في المؤسسة هي التي تشجع جو الابتكار وتوفر الحوافز، ويتسم هذا الأسلوب بالمرونة، التحرر من الهرمية وجمود الهياكل والقواعد، والميل إلى فرق العمل والوحدات المستقلة في حين أن القيادة البيروقراطية المحافظة على الحالة القائمة تجد من التغيير الخطر الذي يشجع الفوضى.

3- الفريق: قد أثبتت الدراسات أن تفوق أداء الفريق كوحدة للأداء على الفرد أو على الإدارات، كما أوضحت تجارب المؤسسات الناجحة أن التحول من الهيكل التنظيمي التقليدي إلى استخدام فرق العمل يمكن أن يشكل المناخ الأكثر ملائمة لتعزيز ودعم الابتكار.

4- ثقافة المؤسسة:<sup>(3)</sup> ثقافة المؤسسة هي مجموعة القيم والعادات والمفاهيم والطقوس التي تكونت عبر الفترة الماضية والتي تعطي للمؤسسة تميزا معينا في عمل الأشياء، وحيث أن الظروف والأشياء تتغير فلا بد أن تكون ثقافة المؤسسة كذلك.

(1) نجم عبود نجم، إدارة الابتكار، المصدر سبق ذكره، ص 135.

(2) بويعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص، ص 44،55.

(3) نجم عبود نجم، إدارة الابتكار، المصدر سبق ذكره، ص 137.

فالمؤسسة القائمة على الابتكار تتسم بقدرة عالية في الابتكار الثقافي الذي يدخل تغييرات مهمة على الهياكل والسياسات والمفاهيم والتقاليد والطقوس الحالية لصالح التغيير الثقافي، عكس المؤسسة العادية التي تميل الى المحافظة على ثقافة المؤسسة الحالية ولا تطمح الى التغيير.

5-الاتصالات: في المؤسسات القائمة على الابتكار تعمل الاتصالات على سهولة تكوين الفرق وتقاسم المعلومات بين أعضائها، وهذا ما يمكن أن تقوم به الاتصالات الشبكية حيث تؤدي إلى تعجيل حركية المعلومات والمعرفة ومن ثم تعجيل تخصيص الموارد واتخاذ القرارات، وخلافه في المؤسسة ذات التوجه البيروقراطي التي تكون الاتصالات جزء من الهيكل المحدد بخطوط الصلاحيات والمسؤوليات، مما يخلق عزلة الوظائف والأفراد، وبالتالي يحد هذا من قدرة المؤسسة على الابتكار والذي يكون أصلاً غير مرغوب فيه.

### ثالثاً: عوامل البيئة العامة في المجتمع:

ان البيئة العامة في المجتمع ذات أهمية كبير حيث أنها تؤثر في المؤسسات من خلال تحكمها بالأفراد وبممولهم الى الابتكار، وفيما يلي سيتم عرض أهم عوامل البيئة العامة في المجتمع والمؤثرة في الابتكار:<sup>(1)</sup>

- الخصائص والنزعات العامة في المجتمع:** وتشتمل على العوامل التالية:
  - العوامل الاجتماعية والثقافية: إن تفاعل الفرد والمجتمع من العوامل والمتغيرات التي تحدد شخصية المبتكر وسلوكه، ويبدأ هذا التفاعل على مستوى الأسرة والتي تشكل البيئة الاجتماعية الأولى للفرد المبتكر، ثم يأتي بعد ذلك دور المؤسسات التعليمية والثقافية في تحفيز الفرد على الاهتمام بالإبداع والابتكار من خلال وسائل التربية والتوجيه الثقافي والحوافز.
  - العوامل السياسية: تعتبر عنصراً حاسماً في عملية الابتكار، وذلك أن الدعم المستمر من القيادات السياسية للابتكار في المجتمع، يؤدي إلى تفجير الطاقات الابتكارية من مستوى الفرد إلى مستوى المؤسسة والمجتمع، وهذا من خلال تشجيع المؤسسات والبرامج البحثية وتخصيص الحوافز المادية والمعنوية ووضع المناهج التربوية والتعليمية التي تساعد على نمو القدرات الابتكارية والإبداعية.
- القاعدة المؤسسية للبحث والتطوير: وتشمل:

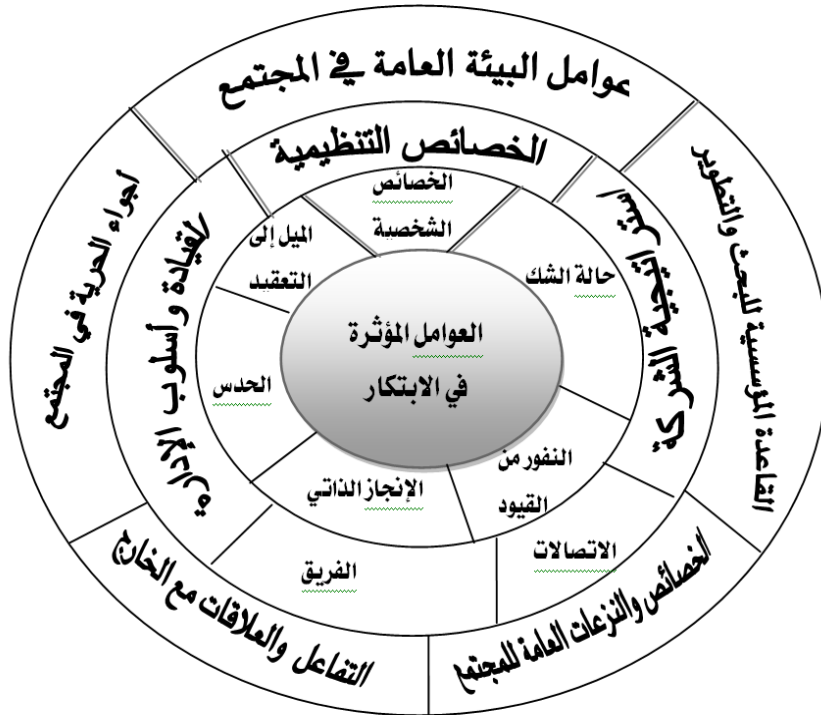
(1) : بوبعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص 46.

-مراكز البحث والتطوير والجامعات: فهي تساهم في وجود تقاليد رصينة للبحث الأساسي واثراء التراث المعرفي الانساني والبحث التطبيقي ومساهمتها في تطوير رصيد المجتمع من ابتكارات العملية (التكنولوجية) والمنتج.<sup>(1)</sup>

-نظام البراءة.

ويمكن تلخيص العوامل السابقة الذكر في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: العوامل المؤثرة على الابتكار



المصدر: نجم عبود نجم، (2015): القيادة وادارة الابتكار، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 255.

من خلال الشكل أعلاه يظهر مدى تداخل وترابط العوامل المؤثرة في الابتكار والتي تعتبر ضرورية لتحقيقه وتكوينه، فالمؤسسات أمام تحدي الوصول الى تحقيق التوازن بين هذه العوامل بغرض ضمان استمرارها من خلال الابتكار المستمر.

### المطلب الثالث: استراتيجيات الابتكار وطرق قياسه

أولاً: استراتيجيات الابتكار:

تكمن حقيقة الابتكار في دفع المؤسسة المبتكرة لأن تكون السبابة في ايجاد الفكرة الجديدة والمنتج الجديد والسوق الجديدة التي يجعلها تتسم بالنفرد والتميز، لهذا السبب تتصف استراتيجيات الابتكار

(1) : نجم عبود نجم، ادارة الابتكار، المصدر سبق ذكره، ص 142.

بأنها استراتيجية استباقية الى الفكرة أو الى المنتج أو الى السوق، وإذا كان من المهم أن تكون المؤسسة سبابة الى السوق فان الأهم هو أن تكون سبابة الى العناصر الثلاث معا. (1) والمؤسسة المبتكرة تتبع احدى الاستراتيجيات التالية:

**1- الاستراتيجية الاستباقية:** تعتبر الاستراتيجية الاستباقية استراتيجية المؤسسات الرائدة حيث أنها تكسبها القدرة على التأثير في الأسواق من خلال دفعها لأن تكون أول المبتكرين، أي أن تكون سبابة في توليد الأفكار الجديدة وسبابة في انتاج المنتجات الجديدة وأن تكون السبابة في تسويقها الى الأسواق. ويتطلب بناء هذه الاستراتيجية قدرة كبيرة على التوقع بالتطورات المستقبلية في البيئة اضافة الى قدرة أكبر على تحديد الفرص الكامنة في الأسواق، تستفيد المؤسسات التي تتبع هذه الاستراتيجية من ميزتين أساسيتين، كما يلي: (2)

- تتمثل الميزة الاستراتيجية في التقدم والسبق التكنولوجي، حيث يكون المبتكر الأول أكثر قدرة على التحكم في التكنولوجيا المتطورة، وتكون لها أكثر قدرة على اضافة التحسين والتطوير، كما أن عملية تقليد المنتجات الجديدة من قبل المنافسين يأخذ وقتاً معتبراً مما يسمح بالاستفادة من مزاياها قبل تمكنهم من ذلك.

-تتمثل الميزة الاستراتيجية في التأثير في سيرورة شراء المستهلكين في كون المنتجات الجديدة تمثل بدورها موردا نادرا وهاما للموزعين الذين يتنافسون عليها، من أجل زيادة أرباحهم والحفاظ على علاقاتهم مع زبائنهم، بالإضافة الى أنه في حالة النجاح التجاري لمنتج جديد يعمل الموزعون على توزيع منتج لاحق من أجل تقليل تبعيتهم للمؤسسة المنتجة من جهة والرفع من هوامش ربحهم من جهة أخرى، اضافة الى كون المنتج الرائد يتمتع بميزة اختيار الموقع والسوق المستهدفة الذي يصنفه من خلال اختياره للمواقع الفيزيائية\* والادراكية\* الجديدة.

والمعروف أنه يوجد عدد محدود من الفئات السوقية الجذابة والزيائن ذوي الدوافع الشرائية القوية للمنتجات الجديدة، وبهذا يتمكن المبتكر الرائد من اختيار وتحديد موقع جيد بكل حرية وأن لديه القدرة بان يفرض على المنافس اللاحق أن يميز منتجاته وبطريقة مغايرة بالنسبة لنفس الفئة

(1) نجم عبود نجم، ادارة الابتكار، المصدر سبق ذكره، ص 29.

(2) ملايكية عامر، (2013): واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنفسية للمؤسسات الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص 29.  
\*قدرة المبتكرين في فرض الشروط على الموزعين فيما يخص أماكن عرض السلع وطريقة عرضها.  
\*الصفات التي تتخذها المؤسسة المبتكرة لمنتجاتها الجديدة والتي يتم مراعاتها عند تحديد المزيج التسويقي.

السوقية ومن استهدافه لموقع أقل تميزا وخضوعه لقيود المبتكر الرائد،<sup>(1)</sup> ومن وجهة نظر الزبائن والمستهلكين فان المبتكر الأول يتميز بـ:<sup>(2)</sup>

- شهرة مجانية كبيرة مقارنة بالمنافسين الآخرين، حيث أن الكل سيتكلم عنه وأهم اشهار في هذه الحالة هو الاشهار من خلال الاشاعة الايجابية.

- صورة العلامة الجيدة حيث تستثمر المؤسسة المبتكرة للمنتجات الجديدة في الاتصال لتبيان طبيعة وأهمية الابتكار الذي قامت به وتعمل على اقناع الزبائن بشرائه.

- في حالة تعذر الزبائن المحتملين عن التعبير عن احتياجاتهم الناشئة بدقة فان المنتجات الجديدة تؤدي الى التأثير في سلوكهم وتغييرها بمجرد فعالية الاستخدام الأول، ويصبح بذلك المنتج الجديد المنتج الأفضل لإشباع حاجاتهم، ولا يستطيع المنافسون اللاحقون سوى التوجه الى انتاج منتجات مشابهة بأسعار أقل، وهذا الأمر غير متاح في كل الأحوال.

اضافة الى ما سبق فقد حدد كل من (Urban et Hauser) عوامل أخرى تدفع المؤسسات الى انتهاج الاستراتيجية الاستباقية والتي تتمثل في:<sup>(3)</sup>

- البحث عن مستوى نمو عال.

- امكانية ترقية الابتكار الى براءة اختراع.

-أفاق التطور الهام لهوامش الربح.

-توفر الموارد الضرورية.

-عدم قدرة المنافسين على زيادة التحسين والتطوير.

-التحكم الجيد في قنوات التوزيع.

**2- استراتيجية رد الفعل/ التابع السريع:** هذه الاستراتيجية تتبعها المؤسسات التي تفضل

تجنب المخاطر بابتكار الجديد لأول مرة نظرا لاحتمالات الفشل المرتفعة والتي ترافق مشاريع

الابتكار الجذري، وتميل المؤسسات الاقتصادية لانتهاج مثل هذه الاستراتيجية عندما تكون لديها

القدرة على التطوير للحاق بسرعة بالشركة الرائدة في السوق.

(1) : ملايكية عامر، واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنفسية للمؤسسات الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص30.

(2) : بويعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره ص 50.

(3) Jean Marie choffray, Françoise Dorey, (1983) : **Développement et gestion des produits nouveaux (concepts, méthodes et application)**, 2 édition, édits McGRAW\_HILL : France, p 16.

وتهدف هذه الاستراتيجية الى التكيف والتأقلم والمحافظة على الحصة السوقية للمؤسسة كأن تقوم بابتكار منتجات جديدة بعدما تظهر وتعرف في السوق، وتتميز المؤسسات التي تتبع هذه الاستراتيجية بقدرات تطويرية وهندسية كبيرة تمكنها من انشاء قنوات انتاج أو منتجات جديدة، وأن تتوفر على كفاءات تسويقية عالية المهارات.(1)

يستطيع التابع السريع تحقيق بعض المزايا التنافسية للمؤسسة رغم هيمنة المبتكرين السابقين، حيث أن هذا الأخير يعتمد على الأعداد الكبيرة للزبائن، في حين أن الانتشار البطيء والمحدود للابتكار يعطي الفرصة للمبتكر التابع لنقل أفكار الابتكار الى قطاعات أخرى أو تعديلها وتكييفها حسب فئات زبائن جديدة أو محاكات المنتجات الجديدة بأكثر فعالية.

ومن العوامل التي تجعل فرص نجاح المنتجات المطورة من قبل التابع السريع أكبر من فرص نجاح المنتجات الجديدة للمبتكر الأول ما يلي:(2)

-في حالة الابتكار الجذري لا يستطيع المبتكر الأول تحديد كل خصائص المنتج الجديد بدقة حيث أن الزبائن في حد ذاتهم لا يستطيعون ذلك، وفي هذه الحالة يستفيد التابع السريع من عامل الخبرة \_ تجربة المنتج قبل الزبائن \_ في انتاج منتجا جديدا أو مطورا وذلك بالاعتماد على أخطاء وعيوب المبتكر الأول.

-يتحمل المنافس التابع مخاطر بسيطة حيث أنه لا يقلد إلا المنتجات الناجحة التي لقت قبولا ورواجا في الأسواق.

-يعتمد التابع السريع الى تحويل ونقل التكنولوجيا بدل تطويرها وابتكارها.

ولابد من الإشارة الى أن كل هذه الامتيازات يتمتع بها المنافسون اللاحقون الأوائل وليس أولئك المتأخرين الذين لم يتبق لهم مجالاً للتميز في السوق.

### ثانياً: طرق قياس الابتكار داخل المؤسسة

تعتبر عملية قياس الابتكار من الأمور المهمة التي توجب على المؤسسة القيام بها كتحقيق دوري لأنظمتها، ولكن يعتبر من الصعب قياس الابتكار لاختلاف كل مؤسسة عن الأخرى، وعلى إثر هذا سيتم عرض بعض المؤشرات قابلة للاستخدام في هذا المجال:

(1) بويعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص 31.  
(2) ملايكية عامر (2013): واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنفسية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المصدر سبق ذكره، ص 32.

**1- مؤشرات الفكرة الرائدة:** باعتبار أن الابتكار في مراحله الأولى ينطلق من فكرة خلاقية، فهذا المؤشر يتمثل في: (1)

- عدد الأفكار التي يتم توليدها في فترة جمع الأفكار: حيث أن هذا العدد كلما كان كبيرا كانت الفرصة أفضل في الحصول على فكرة جيدة ومجدية في مرحلة الغريلة.  
- فترة التوصل الى الفكرة: كلما كانت أسرع كان ذلك جيدا، والتوصل الأسرع يكون على أساس المعايير.

- عدد الأفكار الجديدة التي تصبح مرشحة للمتابعة والتطبيق: وهذه الأفكار هي التي تستحوذ على الاهتمام الأكبر في هذه المرحلة لأنها هي التي يمكن تحويلها الى منتجات ومن ثم تسويقها تجاريا الى السوق.

- الفترة الى المنتج: وهذه الفترة مهمة لأن المنافسة تهدد دائما بالتوصل الأسرع الى الفكرة الجديدة ونقلها الى نموذج الأعمال.

- عدد مقترحات التحسين التي يتم إدخالها على الفكرة الجديدة: فكلما كانت عدد مقترحات التحسين أكبر كان ذلك مؤشرا إيجابيا في تقليل أسباب الفشل العديدة الناجمة عن عدم ملائمة الفكرة الجديدة لإمكانيات المؤسسة.

- دورة الفكرة: وهي الفترة الزمنية الممتدة بين تقديم باحث أو أكثر لفكرة وتحديد موقف المؤسسة منها في الإقرار أو الرفض.

- عدد الأفكار التي يمكن اعتمادها من أجل العمل على تحويلها الى منتجات جديدة في وقت واحد: حيث أن الأفكار الجديدة تواجه الغريلة المستمرة في كل مرحلة من مراحل تحويلها الى منتج من ثم وصولها الى السوق.

- تكلفة الأولى الى الفكرة: حيث أن فاعلية التكلفة تعتبر ضرورية في هذه المرحلة فان هذا المؤشر يكون ضروريا من أجل تحسين الأداء فيها.

**2- مؤشرات المنتج الرائد:** وتتمثل فيما يلي: (2)

- الفترة من الفكرة الى المنتج: وهي الفترة الممتدة بين تقديم الفكرة الجديدة لأول مرة وبين تحويلها الى النموذج الأول من المنتج، والمؤسسات تحاول تقليص هذه الفترة.

(1) بويعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص54.

(2) بويعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص56.

-الفكرة الى المنتج: وهي الفترة الممتدة من مرحلة تبني الفكرة حتى تحويلها الى النموذج الأول، وهذه الفترة مهمة جدا للمؤسسة في نقل الفكرة الجديدة التي اعتبرت مجدية الى النموذج الأول للمنتج الجديد.

-نسبة المنتجات الجديدة التي تم بنائها من الأفكار الجديدة المقدمة: فكلما كانت هذه النسبة عالية، كان ذلك مؤشرا على أن مرشحات الأفكار وقدرة المؤسسة الفنية والهندسية في المؤسسة أعلى.

-عدد مقترحات التحسين للمنتج الجديد: حيث أن المشاركة من قبل العاملين يمكن أن يساهم في تجميع مقترحات أكثر وأوسع من أجل التوصل الى النموذج الأول المحسن للمنتج الجديد.

-عدد المؤسسات الجديدة للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات الأخرى خلال السنوات الثلاثة الماضية: حيث أن المعايير في هذا المجال تقدم فرصة لفهم موقع المؤسسة الابتكاري بالمقارنة مع أفضل المنافسين أو متوسط الصناعة.

-عدد المنتجات الجديدة التي فشلت قبل أن تصل الى السوق: حيث أن المؤسسة تواجه مشكلة التقييم المتأخر للفكرة والمنتج، الذي يجعل المؤسسة تتخلى عن المنتج الجديد في مراحل تطوره الأخيرة.

-عدد المنتجات الجديدة التي يتم العمل عليها في وقت واحد: حيث أن هذا المؤشر ضروري لمواجهة نسبة الفشل العالية في تحويل الأفكار الجديدة الى منتجات جديدة.

-عدد المنتجات الجديدة التي تتطلب عمليات (تكنولوجيا) جديدة: حيث أن مثل هذه المنتجات تكون ذات مخاطرة أعلى كما يمكن أن تحقق فترة احتكار أطول لحين لحاق المنافسين الآخرين بالمؤسسة.

-تكلفة الأولى الى المنتج: لان المنتج لازال في مرحلة التكلفة ولم يخرج من المؤسسة الى السوق لينتقل الى مرحلة العائد، فان هذا المؤشر يعتبر من مؤشرات فاعلية التكلفة التي يجب أن تعمل المؤسسة على خفض هذه التكلفة بشكل مستمر مقارنة مع الفترات الماضية.

### 3-مؤشرات الأولى الى السوق: وتتمثل فيما يلي:<sup>(1)</sup>

-الفترة من الفكرة الى السوق: وهي الفترة الممتدة من تقديم فكرة جديدة حتى وصول المنتج الجديد الى السوق، والمؤسسات تسعى الى تقليص هذه الفترة باتخاذ الاجراءات المناسبة.

(1) بوبعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص 57.

- الفترة من النموذج الأول الى السوق: وهي الفترة الممتدة بين التوصل الى النموذج الأول وحتى انتاجه من أجل الدخول الأول الى السوق.
- عدد المنتجات الجديدة التي وصلت الى السوق من المؤسسة: مقارنة مع أفضل المنافسين في السوق أو مع متوسط الصناعة خلال السنوات الثلاث الماضية.
- عدد المنتجات التي حققت دويًا قويًا في السوق: حيث أن بعض المنتجات تكون ذا ريادة وتجعل المؤسسة ومنتجاتها في قلب الاهتمامات في السوق، كما يكشف عن قدرتها الابتكارية بشكل واضح.
- مدى الأسواق: حيث أن تكلفة تطوير المنتجات عالية وفي ارتفاع، لهذا فإن المؤسسات التي تتحمل هذه التكاليف تهتم بانتشار منتجاتها الى أوسع ما يمكن من الأسواق التجارية.
- نسبة المنتجات الناجحة في السوق الى مجموع المنتجات التي تم إدخالها الى لسوق خلال السنوات الثلاث الماضية: هذا المؤشر يكشف عن فاعلية الابتكار في السوق من حيث قدرة المؤسسة على الابتكار وتحديد المشكلة وحلها أو في البحث عما هو جديد تمامًا أو عن التحسينات الجديدة التي تضيف قيمة للمنتجات الحالية واستخدامها.
- فترة استرداد تكلفة الابتكار: حيث أن الابتكار يمثل تكلفة كبيرة في حالة الكثير من المنتجات، لهذا فإن استرداد هذه التكلفة وتحقيق نقطة التعادل في أقصر فترة ممكنة يمثل مؤشرًا قويًا على قدرة المؤسسة على الابتكار الناجح في السوق.
- تكلفة الأولى الى السوق: ان هذه التكلفة يمكن أن تتضمن تكلفة الإنتاج من أجل السوق، تكاليف التسويق كالإعلام وبحوث السوق ودراسات التسعير، اختيار قنوات التوزيع والأسواق.

#### **المطلب الرابع: الإطار القانوني لحماية الابتكار**

- تتعرض مخرجات الابتكار في عصر يتميز بسرعة انتقال المعلومة وانتشارها الى التقليد والسرقة والتزوير وغيرها من الأمور، لذلك تسعى معظم الدول وخاصة تلك التي يحتل فيها الابتكار أهمية كبيرة الى وضع إطار قانوني لحماية الابتكار بشتى أنواعه، وهذا ضمانًا لحقوق الأفراد والمؤسسات المبتكرة وتشجيعهم على الاستمرار.
- فقد أقرت أهمية حماية الملكية الفكرية لأول مرة في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (اتفاقية باريس 1883)، واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (اتفاقية برن 1886)، وتدير

المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية كلتا المعاهدتين.<sup>(1)</sup> فحماية الملكية الفكرية يعتبر من دوافع النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

وتعرف الملكية الفكرية وفقا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية "World intellectual organization" (WIPO) بأنها " كل الابداعات التي ينتجها العقل الانساني من اختراعات، مصنغات أدبية وفنية، ومن رموز وأسماء وصور وتصاميم مستخدمة في التجارة"<sup>(2)</sup>، فحقوق الملكية الفكرية تضم كل القواعد الخاصة بحماية حقوق الملكية الصناعية، الحقوق الأدبية وحقوق المؤلف<sup>(3)</sup>.

وتجدر الاشارة بأن الملكية الصناعية هي من الأكثر الأساليب استخداما في المجالات الاقتصادية والتي تنقسم بدورها الى العديد من الأشكال سيتم التطرق الى أهمها فيما يلي:

1-براءة الاختراع: ظهر الشكل الكامل لبراءة الاختراع في فينيس بريطانيا سنة 1474، حيث قام مجلس الشيوخ بقبول نص تاريخي، يحدد لأول مرة المبادئ الأساسية الأربعة التي تبرر انشاء قانون لبراءة الاختراع تتمثل في:<sup>(4)</sup>

-تشجيع النشاط الابتكاري.

-تعويض المصاريف التي تحملها المخترع.

-حق المخترع على اختراعه.

-المنفعة الاجتماعية للاختراع.

فالاختراع الذي يستوفي المعايير الأساسية يمنح لصاحبه امتيازاً لمدة 10 سنوات، يمنع فيها لأي شخص آخر من تنفيذ اختراع مماثل له دون اذنه، وتقرض غرامات وعقوبات على المقلدين اضافة الى اتلاف كل السلع المزيفة، وقد عرف هذا النظام نجاحا كبيرا، انعكس على عدد الامتيازات الفنية الصادرة.<sup>(5)</sup> ولكن أول نظام لبراءات الاختراع ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، (2016): فهم الملكية الصناعية، على الموقع [http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo\\_pub\\_895\\_2016.pdf](http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_895_2016.pdf) ، 2018-08-14.

(2) المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، على الموقع <http://www.wipo.int/about-ip/ar> : 2019-11-06.

(3) Hamid hamidi,(1993) : **réforme économique et Propriété industrielle vers l'instutionnalisation du brevet d'invention en Algérie** ?,office des publications univertitaires,p5.

(4) Serge la pointe, (2000) : **L'histoire des brevets**, centre CDP capital : Montréal, Québec, p 4.

(5) Serge la pointe, Op.cit. p5

والبراءة هي حق من حقوق الملكية الصناعية صادر من الادارة المختصة لحماية الاختراع، وتعتبر أيضا صك ملكية يحمي الاختراع الممنوح للبراءة ويمنح حامله حق الاستغلال الحصري، المحدود في الزمان والمكان، الممنوح بشرط الافصاح ومقابل رسوم.<sup>(1)</sup>

وقد عرفت المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية WIPO البراءة بأنها حق استثنائي يمنح نظير اختراع إما في صورة منتج أو عملية تتيح طريقة جديدة لإنجاز عمل ما أو تقدم حلا تقنيا جديدا لمشكلة ما. وتكفل البراءة لمالكها حماية اختراعه، حيث لا يمكن صنع أو الانتفاع من هذا هذا الاختراع أو توزيعه لأغراض تجارية دون موافقته، وذلك خلال فترة محددة تبلغ عموما 20 سنة من تاريخ ايداع الطلب، وما ان تنتضي صلاحية البراءة تنتهي الحماية ويؤول الاختراع الى الملك العام.<sup>(2)</sup>

وباعتبار أن البراءات من الوسائل الأكثر انتشارا لحماية الاختراعات التقنية، فقد تم تحديد شروط من الواجب توفرها في الاختراع حتى يستفيد من الحماية، منها:<sup>(3)</sup>

- أن يتضمن عناصر الجدة، أي أن خصائصه تعتبر غير معروفة في مجاله التقني.
- أن يتميز بنشاط ابتكار (غير بديهي).
- أن يكون قابلا للتطبيق الصناعي (أي يجب أن يكون مفيدا ويتجاوز الظاهرة النظرية).
- أن يكون موضوع البراءة أهلا للبراءة وذلك بموجب القانون، حيث أن العديد من البلدان تعتبر النظريات العلمية، الإبداعات الجمالية، مناهج العلوم الرياضية، الأصناف النباتية، الاكتشافات المتعلقة بالمواد الطبيعية، المناهج التجارية أو أساليب العلاج الطبي (على عكس المستلزمات الطبية) من الموضوعات غير الأهل للبراءة.

2- **العلامات التجارية:** العلامة التجارية هي علامة تسمح لشركة ما بتمييز منتجاتها عن المنتجات المماثلة لها في السوق والمطروحة من قبل منافسيها حيث يمكن أن تمتد لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد،<sup>(4)</sup> فالاتجاه نحو تسجيل العلامة التجارية يسمح بتحديد المنتج واعطائه تعريف مبسط للمستهلكين في السوق، اضافة الى حمايته من التقليد والسرقة.

(1) Organisation mondiale de la propriété intellectuelle (WIPO), (2016) : **Comprendre la propriété industrielle**, deuxième édition : suisse, p6.

(2) الموقع الالكتروني للمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، المصدر سبق ذكره.

(3) الموقع الالكتروني للمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، نفس المصدر أعلاه.

(4) المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، على الموقع <http://www.inapi.org/index.php> : 2019-12-06.

كما أن العلامة التجارية يمكن أن تكون اما في شكل كلمات، حروف وأرقام، وقد تتألف من رموز، اشارات ورسوم،<sup>(1)</sup> كما يسمح في عدد من البلدان بتسجيل أشكال غير شائعة كعلامة تجارية كالاشارات الصوتية أو الاشارات الخاصة بحاسة الشم (كالرائحة المميزة لصنف محدد من زيوت المحركات)، ويوجد عدد من بلدان أخرى قد وضعت حدودا لما يجوز تسجيله كعلامة تجارية واكتفت عامة بالسماح بالإشارات المرئية أو التي يجوز تحويلها الى رسم بياني.<sup>(2)</sup>

3-التصاميم الصناعية: يشير التصميم الصناعي الى الجوانب الزخرفية أو الجمالية في سلعة ما، بما في ذلك تشكيلة الخطوط أو الألوان أو الأشكال المجسمة التي تعطي المنتج الصناعي أو الحرفي مظهرا محددًا، ويجب أن يكون قابلا للنسخ بالوسائل الصناعية.<sup>(3)</sup>

وبصفة عامة تحظى التصاميم الصناعية بالحماية إذا كانت جديدة أو أصلية، ولا يمكن اعتبار التصاميم مستوفية لهذين الشرطين إذا لم تختلف اختلافا كبيرا عن التصاميم الموجودة، فالمصممين عند تسجيلهم لتصاميمهم الصناعية انما يحمون أحد العناصر الميزة التي تحدد النجاح في السوق، فعندما تتشابه المنتجات التي يسوقها مصنعون عدة في أدائها التقني، يعتمد المستهلكون على السعر وجمال المنظر في اختيارهم، وتختلف مدة صلاحية الحق في التصميم الصناعي من بلد الى آخر، وتتراوح المدة لقصوى بين 10 الى 25 عاما.<sup>(4)</sup>

(1) الموقع الالكتروني للمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، المصدر سبق ذكره.

(2) Organisation mondiale de la propriété intellectuelle (WIPO), Op.cit. p 15.

(3) Organisation mondiale de la propriété intellectuelle (WIPO), Op.cit. p 12

(4) Ibid. p 12.

## المبحث الثاني: النظام الوطني للابتكار

بازدياد الحاجة للابتكار جاء مفهوم الأنظمة الوطنية للابتكار كبيئة حاضنة لهذا النشاط، تساهم في عملية نقل ونشر العرفة التكنولوجية والخبرات التي تؤدي الى تحقيق التطور الاقتصادي والاستمرارية للمؤسسات.

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الوطني للابتكار

#### أولاً: التطور التاريخي للنظام الوطني للابتكار

ان فكرة الأنظمة الوطنية للابتكار (NIS) National innovation system تعود للاقتصادي الدانيماركي ليوندفال (B.Lundvall) في 1985 و1988، وقد أسسها بالاعتماد على النظم الوطنية للإنتاج لـ (F.Liszt) وعلى أعمال (Von Hippel) حول التعاون التقني غير الرسمي بين المؤسسات، حيث أن ليوندفال يؤكد على دور التفاعلات بين المنتجين والمستهلكين في الاقتصاد الوطني، والتدفقات التكنولوجية وتطورها على المستوى المحلي تفسر بالنسبة له وجود أنظمة وطنية للابتكار.<sup>(1)</sup>

يأتي بعد ذلك كريستوف فريمان (Christopher Freeman) في 1988 و1989 ركز على المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تصاحب الابتكارات التقنية، فبالنسبة له ترتبط الثورة التكنولوجية في اليابان بمرونة الهيكل الصناعي، والقدرة على توقع وتعبئة عدد كبير من الموارد الاستراتيجية والتدفقات المختلفة من المعلومات والمعرفة داخل وبين المؤسسات،<sup>(2)</sup> حيث أن هذه المؤسسات بالإضافة الى نشاطها الرئيسي والمتمثل في الاشراف على أنشطة البحث والتطوير تقوم أيضا بتنظيم وتوجيه الموارد المالي/البشرية/ سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الدولة. فقد انطلق فريمان من دراسته للتجربة اليابانية والنجاح الذي حققته في مجال البحث والتطوير حيث لخص في كتابه "السياسة التكنولوجية والأداء الاقتصادي: دروس من اليابان" سنة 1987، أهم أسرار ذلك النجاح وبلورها في مصطلح النظام الوطني للابتكار.<sup>(3)</sup>

وسنة 1988 قام نيلسون (Nelson) بشرح الأنظمة الوطنية للابتكار، وشخصها بأنها متأتية في جزء منها من السياسات الوطنية، التنسيق الحكومي الرسمي وغير الرسمي، تمويل البحث

(1) Niosi jorge et autres, (1992) : **les systèmes nationaux d'innovation : à la recherche d'un concept utilisable**, revue française d'économie, volume 7 ( n°1), p217.

(2) Vannessa casadella et mohamed benlahcen tlecani, (2006) : **laplicationdu dydteme national d'innovation dans les pays moins avancés**, innovation, (n°24), p59-90, p 63.

(3) Niosi jorge et autres, Op.cit. p217.

والتطوير وغيرها من السياسات التي سوف تضمن التجانس والروابط بين الأعوان الوطنيين للابتكار، وقام ليونديفال (Lundvall) في كتابه "الأنظمة الوطنية للابتكار" سنة 1992 بوضع نقطتين أساسيتين عند الاستعانة بمدخل نظام الابتكار وهما المورد الأساسي في الاقتصاد الجديد هو المعرفة، والعملية الأكثر أهمية هي التعلم.<sup>(1)</sup>

وسنة 1993 اهتم نلسون (Nelson) بشكل خاص بالمؤسسات التي تحدد تفاعلاتها الأداء المبتكر للشركات الوطنية، فقد حدد مجال النظام الوطني للابتكار بمجال أنشطة البحث والتطوير من خلال ربط الأبعاد الأخرى المتعلقة بسياسات العلوم والتكنولوجيا أو تشريعات الملكية الفكرية.<sup>(2)</sup> لقد عرف تحليل مستويات أنظمة الابتكار الوطنية تطورا بالتبعية وفقا لثلاث مستويات متداخلة ومتكاملة:<sup>(3)</sup>

-يعبر فيها المستوى الأول(الجزئي) عن القدرات الداخلية للمؤسسات الاقتصادية والعلاقات التي تتم بينها وبين بيئتها الخارجية فيما يخص تبادل المعارف، أما المستوى الثاني الذي يخص تبادل المعارف.

-المستوى الثاني(الوسط) الذي يفحص العلاقات القائمة على المعرفة بين المؤسسات ذات الخصائص المتشابهة، وهو الآخر ينقسم ثلاث أجزاء: فالجزء الأول يعني بالعناقيد الصناعية أو القطاعية التي تضم العارضين، مؤسسات البحث والتكوين الأسواق، المواصلات، الوكالات الحكومية المتخصصة، الهيئات المالية وعادة ما تعتمد على المعرفة، والثاني يعني بالعناقيد الجهوية أو الإقليمية المتركزة على التكتلات الجغرافية العالية التنافسية في الأنشطة الكثيفة المعرفة، والثالث يعني بالمدخل الوظيفي بحيث تعتمد التقنيات الإحصائية في تحديد مجموعات المؤسسات التي شترك في خصائص معينة.

-المستوى الكلي الذي يعتمد بدوره على شقين: الأول هو العناقيد الكلية التي تعتبر الاقتصاد كشبكة من العناقيد القطاعية المتفاعلة فيما بينها، والثاني هو التحليل الوظيفي الذي يرى الاقتصاد كشبكات من المؤسسات والهيئات تتبادل المعارف فيما بينها.

(1) Willie Golden, Eoin Higgins, Soo Hee Lee , (2003): **national innovation systems and entrepreneurship** , center for innovation and structural change, national university of Ireland, Galway, Ireland, p5

(2) Vannessa casadella et mohamed benlahcen tlecani, Op.cit. p64.

(3) زموري كمال، (2018): **تشخيص وضعية النظام الوطنية للابتكار في الجزائر "حقائق وآفاق"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة (العدد 4)، ص 11.

من خلال ما تم عرضه يظهر أن مفهوم النظام الوطني للابتكار، قد عرف عدة تصورات منذ نشأته في نهاية الثمانينات، ويبرز وجود ثلاث تيارات النظرية التفاعلية لـ 1992 Lundvall، النظرية التطورية لـ 1993 Nelson، والنظرية المؤسسية لـ 1988 Freeman، والجدول الموالي يظهر الهيكل التحليلي الذي اعتمده كل تيار:

**الجدول رقم 01: الهياكل التحليلية للنظام الوطني للابتكار**

الكاتب	إطار الدراسة	وحدة التحليل	الهيكل التحليلي
<b>C.Freeman 1988</b>	اليابان	ملائمة اجتماعية-اقتصادية	دور وزارة التجارة الدولية والصناعة، هيئات التعليم والتكوين، هيئات البحث والتطوير في استيراد التكنولوجيا، هيكلية الصناعة.
<b>B.Lundvall 1992</b>	الدول الإسكندنافية	التعليم التفاعلي بين المنتجين والمستعملين	دور القطاع العمومي، التعليمي، هيئات البحث والتطوير، هيئات التكوين، نظام الإنتاج، التسويق والمالية.
<b>R.Nelson 1993</b>	الدول 15 المتطورة	إطار تكنولوجي وتنظيمي	تخصيص مصادر تمويلية دائمة لأنشطة البحث والتطوير، دور السياسات الحكومية في تشجيع البحث ودفعة المؤسسات الى الابتكار.

**Source :** Vannessa casadella et mohamed benlahcen tlecani, Op.cit p65.

من خلال الجدول يلاحظ أن (C. Freeman) 1988 ركز في دراسته للنجاح الياباني في مجال الإنتاج والبحث والتطوير، على دور عدة هيئات في استيراد التكنولوجيا وهيكلية الصناعة، أما (B. Lundvall) 1992 فتناوله نشأ في الدول الإسكندنافية، وركز على طبيعة العلاقة التفاعلية بين المتدخلين في عملية الابتكار، ودور مجموعة هياكل في هذه العلاقة. والتيار الأخير لـ (R. Nelson) 1993 فركز على الجانب التكنولوجي والتنظيمي في عملية الابتكار للدول الخمسة عشر المتطورة.

**ثانياً: مفهوم النظام الوطني للابتكار**

تعرضت الأنظمة الوطنية للإبكار للعديد من التعاريف، يتم من خلالها التعرف على الهدف من وجودها، الفاعلين في هذا النظام وطبيعة العلاقة بينهم، ومن بين هذه التعاريف:<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> Jorge Niosi, (2002): "national systems of innovations are" X-efficient" (and X-efctive) way some are slow learners, Research policy, N°31, p292.

-عرف (Freeman) سنة (1997): "الأنظمة الوطنية للابتكار هي مجموع المؤسسات العمومية والخاصة، حيث تعتمد على مجموعة الأنشطة والتفاعلات تلقن، تستورد وتنتشر التكنولوجيا الجديدة"  
-عرف كل من (Nelson and Rosenberg) (1993): الأنظمة الوطنية للابتكار "هي مجموعة من المؤسسات تفاعلاتها تحدد أداء الابتكار في المؤسسات الوطنية"  
-عرف (Metcalfe) (1995): الأنظمة الوطنية للابتكار هي مجموعة من المؤسسات المتميزة التي تساهم بشكل فردي ومشترك في تطوير ونشر التكنولوجيا الجديدة والتي توفر الإطار الذي من خلاله تقوم الحكومات بتشكيل وتنفيذ سياسات للتأثير عملية الابتكار.

إضافة الى ما سبق ميز (Lundvall) سنة 1992، بين مفهومين للنظام الوطني للابتكار أحدهما ضيق يقتصر على الأنشطة ذات الطابع العلمي والتكنولوجي والمرتبطة بشكل واضح بالابتكار، في هذه الحالة فان النظام الوطني للابتكار لا يتضمن سوى المؤسسات والتنظيمات اللازمة لتحقيق أنشطة بحثية وابتكارية (مخابر، وحدات بحث تكنولوجية، أقسام للبحث والتطوير، جامعات...)، وهذا المفهوم للنظام الوطني للابتكار يقتصر على الدول الصناعية فقط، وهو غير ملائم للدول النامية التي لا تتواجد على الحدود التكنولوجية.<sup>(1)</sup>

وبالنسبة للمفهوم الموسع للنظام الوطني للابتكار يأخذ بالاعتبار محددات الابتكار التي لا تكون بالضرورة ذات طابع علمي وتكنولوجي، هذا المفهوم يضم مكونات المفهوم الضيق، إضافة الى كل المؤسسات والهيكل المؤثرة على سيرورة التعلم وأنشطة البحث والاستكشاف: هيئات سياسية، اجتماعية واقتصادية، النظام المالي، التنظيم الداخلي للمؤسسات.<sup>(2)</sup> من خلال هذا التعريف الموسع الذي يعطي أهمية للتعلم واستقطاب المعارف والتكوين، يثبت أن نجاح النظام الوطني للابتكار يعتمد على مدى التكامل والتفاعل بين جميع الهياكل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر في نظام الإنتاج والابداع والتي تأثر في الأخير على الابتكار وتحقق في التطور الاقتصادي وخاصة بالنسبة للدول النامية.

أما بالنسبة للمنظمة التعاون الدولية والتنمية الدولية فعرفت النظام الوطني للابتكار على أنه عبارة عن تفاعل مجموعة من الهيئات الحكومية والخاصة، والتي ينتج عن تفاعل أنشطتها تراكم

(1) بلال زويوش، (2017): السلوك الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدوافع والمحددات - دراسة عينة من قطاع الصناعات التحويلية لولاية قسنطينة، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، ص156.  
(2) المصدر نفسه، ص 157.

وتحول المعارف والتقدم التقني، وتشمل هذه الهيئات كل من المؤسسات الاقتصادية، الجامعات معاهد البحث العمومية والمختلطة، معاهد الملكية الفكرية وغيرها.<sup>(1)</sup>

يلاحظ من خلال هذه التعاريف أنها انقسمت الى قسمين، بعضها ركز في تعريفه لمفهوم النظام الوطني للابتكار على الهيئات والمؤسسات التي تختلف في نشاطها حجمها خاصة كانت أو عمومية، فتفاعلها يلعب دور مهم في عملية الابتكار. أما بالنسبة للجزء الثاني من التعاريف فاتجهت في معالجتها لمفهوم النظام الوطني للابتكار على أنه الإطار الذي يتم فيه انتاج ونشر المعرفة العلمية الجديدة التي تؤدي الى تقدم وتطور تقني.

وبالرابط بين المفهومين يستنتج أن النظام الوطني للابتكار هو عبارة تفاعل وترابط هيئات حكومية، ومؤسسات عمومية/ خاصة، تختلف في نشاطها وحجمها، تحكمها سياسات وطنية ذات أهداف محددة، تنتج، تنشر وتستعمل المعرفة الجديدة بهدف الوصول الى نتاج علمي وتكنولوجي جديد، يحقق التطور الاقتصادي وطني.

### ثالثا: مكونات النظام الوطني للابتكار

من خلال التعاريف الممنوحة للنظام الوطني للابتكار، يتبين وجود عدة فاعلين ومتدخلين في النظام الوطني للابتكار، ويمثل التناسق والتكامل بينهم جوهر العملية الابتكارية، حيث يمكن تقسيمهم الى أربعة أقطاب تتمثل في:<sup>(2)</sup>

1-القطب التشريعي: يساعد وجود تشريعات تنظم عقود اكتساب التكنولوجيا، وعقود شراء وسائل الإنتاج ضامنا لنقل بعض المعرفة للوطن ولو بصفة جزئية، كما تؤدي وجود تشريعات خاصة بضبط الجودة والمواصفات والمقاييس، والتشريعات الخاصة بحماية الملكية الفكرية من ترجمة وتأليف ونشر، محفزات لدى الأفراد والمؤسسات للقيام بالنشاط الإبداعي بالجودة المطلوبة.

2-القطب البشري: ويرتبط هذا القطب بتكوين الموارد البشرية، ففي سبيل توفير المحيط العلمي والتكنولوجي اللازم للمؤسسة وتغطية احتياجاتها من الموارد البشرية المؤهلة، تسعى الدول الى الاعتناء بالتدريب عن طريق تمويله وكذا توسيع الاهتمام بالدراسات العليا بالجامعات في المجالات العلمية والتكنولوجية.

(1) OCDE, (1997) : **National innovation systèmes**, OCDE publication, paris, France, p9.

(2) زرودي أمينة، بوعشة مبارك، (2015): الأنظمة الوطنية للابتكار" مقارنة بين دول المغرب العربي والدول الناشئة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ (العدد 43)، ص 148.

3-القطب المالي: يتمثل هذا القطب في التحفيز الضريبي والمالي للقطاع العام والخاص، على الاستثمار في البحث والتطوير، وادخال التكنولوجيا الحديثة في القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومنح تسهيلات جمركية لتشجيع بروز الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، كما تركز جوانب هذا القطب في زيادة الانفاق على البحث والتطوير، وتحسين الوضع المالي للعاملين في مجال العلم والتكنولوجيا، وهنا تلعب البنوك والهيئات المالية دورا كبيرا، من خلال توفير الأموال اللازمة حتى تستطيع المؤسسات الاستفادة من الأفكار المبدعة وتطبيقها في شكل منتجات أو عمليات إنتاجية.

4-القطب المؤسساتاتي: ويدخل ضمن هذا الإطار مؤسسات البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص، والتنسيق فيما بينها عن طريق روابط فعاليات الإنتاج والخدمات، وتمثل اقامة المؤسسات التي تدفع بالعلاقة بين القطاع الاقتصادي والجامعة أهمية بالغة في إقامة نظام وطني للابتكار فعال قادر على تدعيم القدرات الإبداعية للمؤسسات، لكون الجامعات والمعاهد تشكل الخزان العام للعلم والمعرفة في الدول، ومن ثم دفع عجلة التقدم الصناعي والتكنولوجي.

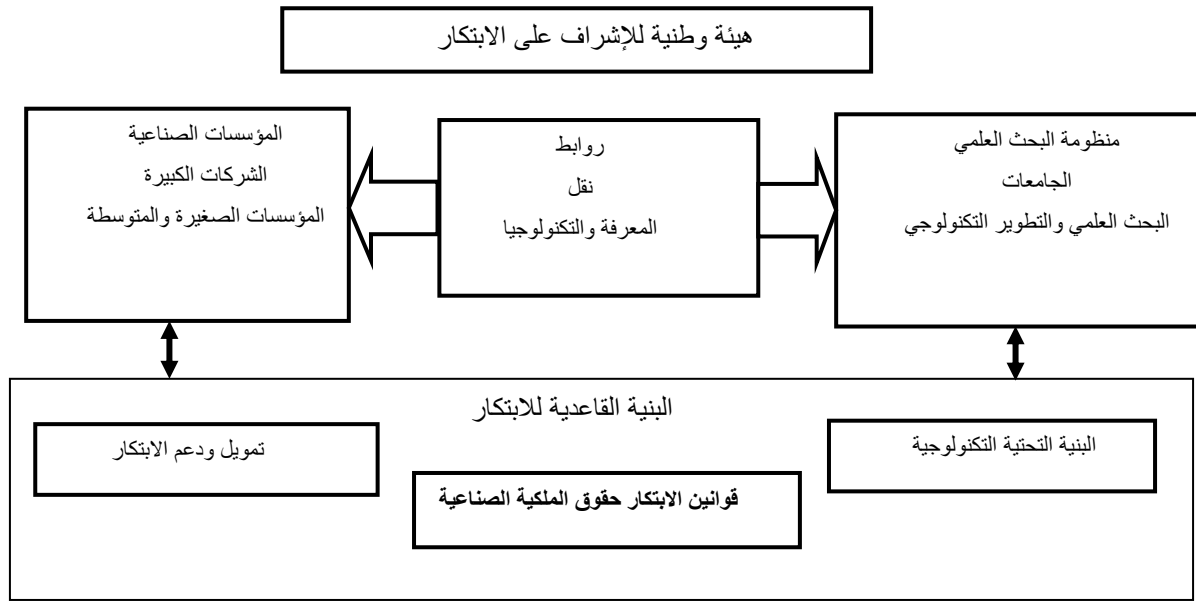
وفي هذا السياق قدم تقرير الأمم المتحدة في إطار اللجنة الاقتصادية لجنوب غرب آسيا، القوى الفاعلة في النظام الوطني للابتكار، وتجدر الإشارة الى أن هذه الهيئات ليس من الضروري تواجدها كلها في نفس الوقت بالنسبة لكل دولة، وقد شمل هذا التقرير الهيئات التالية:<sup>(1)</sup>

- المراكز الوطنية للبحث والتطوير؛
- أقسام البحث في الجامعات والكليات الوطنية؛
- مراكز الأعمال التجارية والابتكار؛
- الرابطات المهنية؛
- السلطات الإقليمية والمحلية المعنية؛
- مختبرات القطاع العام؛
- مؤسسات مختارة للتدريب المهني؛
- الوكالات/ المجالس الممولة التابعة للقطاع العام؛
- منظمات رأس المال المخاطر به، والمؤسسات الأخرى المزودة لرأس المال الخاص؛
- الهيئات الإقليمية للتطوير؛

(1) الأمم المتحدة، (2005): إقامة شبكات البحث والتطوير والابتكار في الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لجنوب غرب آسيا، نيويورك، ص68.

- مستودعات العلم والتكنولوجيا والمؤسسات المرتبطة بها؛
  - اتحادات الشركات الصناعية وشركات الخدمات وغرف التجارة؛
  - "مراكز الفكر" الوطنية والشركات الاستشارية المعنية؛
  - الشركات الإقليمية والمتعددة الجنسيات.
- يمكن وضع مكونات أو المتدخلين في النظام الوطني للابتكار في شكل مبسط، كما يلي:

### الشكل رقم 05: مكونات النظام الوطني للابتكار



قطاع الصناعة بالجزائر، مجلة المعيار، المجلد 6 (العدد 2)، ص-ص 339-345، ص 340.

من خلال هذا الشكل أعلاه الذي يبين جزء من المتفاعلين في النظام الوطني للابتكار، والذين يدخلون في علاقة تبادلية متكاملة بين بعضهم البعض، حيث يتبادلون المعرفة الجديدة، التمويل، المورد البشري وهذا تحت إشراف هيئة وطنية للإشراف على الابتكار والتي تحددها الحكومة.

وفي سياق طبيعة الروابط والعلاقة بين الفاعلين في النظام الوطني للابتكار، والتي تتأثر بطبيعة والغرض من التعاون، فيجب التمييز بين سلوك مؤسسة صناعية تحتكر منتج ما، فتعاونها في مجال البحث والتطوير مع بقية الفاعلين يمكن أن يكون له أحد الأشكال الثلاثة:<sup>(1)</sup>

- الأول يأخذ شكل بحوث جامعية بالتعاون مع الجامعات والتمويل يكون من طرف المؤسسات المعنية، هنا العلاقة ثنائية الاتجاه والطرفين هما الصناعة والجامعة.

(1) دويس محمد الطيب، (2012): محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996-2009، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص116.

-الشكل الثاني للتعاون يكون بين المؤسسات والحكومة في مجال البحث والتطوير، وتكون الجامعات أحد الأطراف المنفذة للاتفاق، هنا العلاقة ثلاثية الاتجاه وأطرافها هم الصناعة، الحكومة والجامعات.

-الشكل الثالث للتعاون يكون عبر خلق مؤسسات مشتركة مهمتها البحث والتطوير. وفي تقرير الأمم المتحدة يظهر مرحلتين يجب التمييز بينهما، في طبيعة العلاقات داخل النظام الوطني للابتكار، والجدول الموالي يشرح ذلك:

### الجدول رقم 02: تصنيف الروابط داخل النظام الوطني للابتكار

المرحلة	نوع التعاون	عدد الشركاء
مرحلة ما قبل المنافسة	التعاون	العديد من الشركاء
	في البحث والتطوير	العديد من الشركاء
	التعاون	العديد من الشركاء
مرحلة المنافسة	التعاون	عدد قليل أو قليل جدا من الشركاء
	التعاون	عدد قليل أو قليل جدا من الشركاء
	التعاون	عدد قليل أو قليل جدا من الشركاء
مرحلة المنافسة	التعاون	عدد قليل أو قليل جدا من الشركاء
	في التصنيع	عدد قليل أو قليل جدا من الشركاء
	و/أو التسويق	عدد قليل أو قليل جدا من الشركاء

المصدر: الأمم المتحدة، (2005): إقامة شبكات البحث والتطوير والابتكار في الدول العربية، اللجنة

الاقتصادي لجنوب غرب آسيا، نيويورك، ص 19. على الموقع

file:///C:/Users/dell/AppData/Local/Temp/%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf :D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf 2021-08-5

من خلال الجدول يظهر وجود مرحلتين تصنف فيها الروابط داخل النظام الوطني للابتكار، مرحلة ما قبل المنافسة تتميز بالتعاون في البحث والتطوير وذلك بالتركيز على التعاون في البحوث الجامعية، وتمويلها، والقيام بمشاريع مشتركة في البحث والتطوير بين الحكومة والصناعة، تشترك فيها الجامعات ومعاهد البحث العامة، وإنشاء شركات للبحث والتطوير.

أما مرحلة المنافسة فيكون التعاون فيها اما تكنولوجي أو تعاون في التصنيع و/أو التسويق، ترتكز على رأس المال المشترك المخاطر به في الشركات التي تمتلك تقانة عالية، ويكون التعاون في مجال البحث والتطوير، تعاون في شكل انشاء شركات للبحث والتطوير والتصنيع والتسويق وغيرها من الشركات المختلفة والتي ركزت فيها الأمم المتحدة على وجود تعاون اما في شكل تقني أو بحثي.

### المطلب الثاني: متطلبات وجود الأنظمة الوطنية للابتكار

يتطلب وجود نظام وطني للابتكار توافر إجراءات محددة، حيث تضمن وجود الأهداف ووجود الروابط بين عناصر النظام، وتوفير البيئة المناسبة والتي يمكن فيها للمؤسسات المبتكرة والقائمة على العلم والمعرفة تعزيز قدراتها، وخاصة قدرات الموارد البشرية لديها، ومن خلال هذه الإجراءات أيضا يمكن تحديد الأداء الابتكاري للمؤسسات بصفة خاصة، وتحديد أداء الاقتصاد الوطني عامة، وتصنف هذه الاجراءات الى: (1)

-الإجراءات القانونية: منها وجود تشريعات تنظم عقود اكتساب التكنولوجيا وعقود شراء وسائل الإنتاج والتجهيزات بشكل يضمن نقل المعرفة للوطن، ووجود تشريعات تضبط الجودة والمواصفات والمقاييس، وتشريعات محفزة للقطاع الخاص لتمويل أنشطة العلم والتكنولوجيا، وقياس المؤسسات الاستشارية في شؤون الإنتاج والخدمات.

-الإجراءات المالية: من بينها تحفيز مالي وضريبي للقطاع الخاص والعام للاستثمار في البحث والتطوير، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في كل قطاعات الإنتاج والخدمات، وإجراءات تمنح تسهيلات ضريبية وجمركية تشجع انشاء صناعات مستندة الى التكنولوجيا المتقدمة، وإجراءات توفير رأسمال المخاطر لدعم قيام مؤسسات إنتاجية مبنية على المعارف الوطنية الجديدة، وإجراءات زيادة الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي لتصل الى 3% مثلا، وتشجيع قيام

(1) زموري كمال، المصدر سبق ذكره، ص 17.

تعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا قطريا، وإجراءات مالية لتحسين وضع العاملين في نشاط العلم والتكنولوجيا لوقف هجرة العقول وإعادة بعضها ان امكن.

-الإجراءات البشرية: تمثل أهم الإجراءات باعتبارها الاستثمار الأكثر فائدة للوطن اذ لم تحصل هجرة لعقول بعد تكوينها، وهذا الاستثمار تكون عوائده أعلى من عوائد الاستثمار في أي من المجالات الأخرى في المجتمع، ومن الإجراءات اللازمة في إطار النظام الوطني للابتكار تحديد الاختصاصات التي ينبغي التركيز عليها في تكوين القوى الجامعية، وذلك انطلاقا من دراسات الوضع الراهن ودراسات مستقبل العلم والتكنولوجيا حسب القطاعات، ومن الإجراءات أيضا التأكيد على نوعية التكوين وليس كميته، وذلك بإحداث مؤسسات النخبة ومعاهد التكنولوجيا على التوازي مع الجامعات، وإعادة النظر في المناهج المعتمدة في كافة المراحل بهدف زيادة مواد العلم والتكنولوجيا فيها، وإدخال مواد خاصة بالإنتاج والجودة والتقييس وتكنولوجيا المعلومات والإدارة العلمية وغيرها، والاعتناء بالتكوين المستمر وتبني فكرة التعلم مدى الحياة، وتوسيع الاهتمام بالدراسات العليا في الجامعات وربط هذه الدراسات بالمجتمع ربطا محكما، والاعتناء بالتعاون العلمي والتكنولوجي إقليميا وعالميا وفق خطة واضحة وهادفة.

-الإجراءات المؤسسية: تهتم بتشجيع وتسهيل إحداث وإصلاح مؤسسات العلم والتكنولوجيا وإعادة النظر دوريا في أدائها وتحقيقا للأهداف المرجوة منها، وتفعيل مؤسسات البحث والتطوير في القطاعين الخاص والعام، والتركيز عبر مشاريع وطنية على بناء قدرات تكنولوجية في مجالات محددة وفق أولوية مدروسة، وإجراءات للتنسيق والربط بين مؤسسات العلم والتكنولوجيا وفعليات الإنتاج والخدمات مثل حدائق العلم والحاضنات التكنولوجية ومؤسسات النشر العلمي وشبكة المعلومات.

### المطلب الثالث: وظائف الأنظمة الوطنية للابتكار

نظرا لتعدد واختلاف الفاعلين في النظام الوطني للابتكار، يجعل تحديد مجمل وظائفه صعبا ومختلف باختلاف المتدخلين فيه من مراكز بحث وتطوير، الجامعات، الحكومة، المؤسسات، واختلاف الدول في حد ذاتها. وبالتالي فوظائف النظام الوطني للابتكار متنوعة

ومتعددة، وقد وضع (jahoson et jacobson) سنة 2000 خمس وظائف أساسية للنظام الوطني للابتكار:<sup>(1)</sup>

-خلق معرفة جديدة؛

-توجيه عملية البحث؛

-تسهيل تبادل المعلومات والمعرفة مع الأطراف الخارجية؛

-تسهيل فتح الأسواق الجديدة للتكنولوجيا؛

-عرض الموارد وتوفيرها كرأس المال والكفاءات.

كما وقد طور كل من (Xielin Lin) و (steven white) في دراسة قاما بها حول النظام الوطني للابتكار، حيث حددا من خلالها خمسة وظائف أساسية يمكن اعتبارها جوهر النظام الوطني للابتكار في كل دولة:<sup>(2)</sup>

-البحث (البحث الأساسي، التطوير والهندسة)؛

-الإنشاء (التصنيع)؛

-الاستعمال النهائي (مستهلك المنتج ومخرجات العملية)؛

-إنشاء الروابط بين الفاعلين في النظام؛

-التعلم.

كما يتم استنتاج الوظائف الأساسية للنظام الوطني للابتكار، من خلال معايير تقييم الأداء التي تعتمد عليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، عند تقييمها لأداء الأنظمة الوطنية للابتكار للدول التابعة لها، حيث تستخدم أربع محاور من المؤشرات تتمثل فيما يلي:<sup>(3)</sup>

-التفاعلات بين المؤسسات: تقيس درجة التعاون في مجال البحث العلمي والتقني عن طريق قياس تدفق المعلومات بين مختلف الهيئات الفاعلة في النظام؛

- التفاعلات بين المؤسسات والجامعات ومعاهد البحث العمومية: وترتكز على نتائج التعاون بين

المؤسسات الجامعية وبين مراكز البحث في مجال النشر، الاختراع والمشاريع المشتركة للبحث والتطوير؛

<sup>(1)</sup> Feinson stephen, (2003): **National innovation systems Overview and Country cases, knowledge Flow and knowledge collectives: understanding The role of science and technology policies in development**, a project for the global inclusion program of the Rockefeller foundation, volume 01, p22.

<sup>(2)</sup> Ibid., p22.

<sup>(3)</sup> OCDE , Op.cit. p- p 8-16.

- نشر المعرفة التكنولوجية: تهتم بقياس معدل تبني التكنولوجيات الجديدة وتكييفها مع متطلبات الصناعة، إضافة الى مدى انتشارها ودرجة امتصاصها من طرف مختلف القطاعات؛
- حركة الموارد البشرية: تتابع حركة الموارد البشرية المؤهلة وانتقال الكفاءات بين القطاعين العام والخاص، وكذا بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات خاصة في مجال التكوين والبحث والتطوير.
- ان نجاح وظائف النظام الوطني للابتكار لا يمكن أن يتم دون متابعة ورعاية من طرف الدولة التي تعمل على توفير البيئة المناسبة، وتساهم في تمويل البحث على مستوى الجامعات ومراكز البحث، إضافة الى دورها في تحفيز المؤسسات على تبني البحث والتطوير الداخلي، كما وينبغي على جميع البلدان أن تولي اهتماما الى النقاط التالية: (1)
- وضع السياسات المناسبة والتأكد من وجود مؤسسات وهيئات قادرة على التفاعل فيما بينها لتحقيق الأهداف المنتظرة؛
- التأكد على ضمان التفاعل بين المؤسسات والهيئات والتطبيق الدقيق لبرنامج العمل المسطر؛
- توفير البيئة المناسبة والمحفزة على الابتكار.

#### المطلب الرابع: طرق تقييم أداء الأنظمة الوطنية للابتكار

لمعرفة مدى فاعلية النظام الوطني للابتكار، تستخدم مؤشرات تحاول بالأساس متابعة كيفية تدفق المعرفة واستعمالها، ويمكن تصنيف المؤشرات حسب موضعها داخل النظام الوطني للابتكار مؤشرات مدخلات أو مخرجات أو عمليات وصلات الربط، يمكن أن تشمل مؤشرات المدخلات عدد الباحثين، الانفاق المالي على البحث والتطوير، ومؤشرات المخرجات يمكن أن تشمل عدد براءات الاختراع أو أوراق البحث المنشورة، أما عمليات وصلات الربط يمكن أن تشمل النشاط البحثي المشترك والمنشورات المشتركة وعقود البحث، بالإضافة الى المؤشرات التي تتناول المداخل التي تحققها مؤسسات التكنولوجيا العالية أو نسبة الصادرات من منتجات التكنولوجيا العالية الى مجموع الصادرات. وغالبا تصنف مؤشرات النظام الوطني للابتكار الى فئات استنادا الى طبيعتها الأصلية (كمية/ نوعية) كما يلي: (2)

-الانفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير؛

-نسبة الباحثين المشتغلين في مجال البحث والتطوير؛

(1) بلال زويوش، المصدر سبق ذكره، ص 164.

(2) زموري كمال، المصدر سبق ذكره، ص 19.

- عدد براءات الاختراع المسجلة؛
  - عدد الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي؛
  - عدد وقيمة العقود الصناعية المبرمة حسب القطاعات؛
  - صادرات التكنولوجيا العالية؛
  - عدد منشورات المجالات العلمية والتقنية؛
  - الانفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
  - قانون البراءات والعلامات التجارية والتوقيع الالكتروني ومعدل القرصنة؛
  - عدد الحواسيب الشخصية ومستخدمو الأنترنت والهاتف؛
  - عدد كليات العلوم والتكنولوجيا في الجامعات؛
  - نسبة الاستثمار الخاص في البحث والتطوير؛
  - الجوائز الدولية والوطنية المخصصة كحوافز للباحثين والمخترعين؛
- وتم قياس الابتكار بشكل مباشر وغير مباشر على المستوى الوطني، من خلال حساب عدد براءات الاختراع لكل باحث، أو براءة الاختراع لكل مليون دولار أنفقت على البحث والتطوير، وتستعمل لحساب انتاجية النظام الوطني للابتكار.<sup>(1)</sup>
- يمكن كذلك قياس أداء النظام الوطني للابتكار عبر حساب مدى المساهمة في المخزون العالمي من المعرفة العلمية والتقنية انطلاقا من عدد براءات الاختراع الممنوحة وعدد المقالات العلمية المنشورة، وهي مؤشرات غير مباشرة على قدرة الابداع في أي دولة، اجراء تقييم غير مباشر من خلال واردات وصادرات السلع والخدمات ذات الكثافة التكنولوجية، وأيضا من خلال ميزان المدفوعات التكنولوجي وميزان براءات الاختراع الدولي وهو كذلك مؤشر غير مباشر لتقييم النظم الوطنية للابتكار.<sup>(2)</sup>

(1) Niosi Jorge et autres, Op.cit, p244

(2) دويس محمد الطيب، المصدر سبق ذكره، ص 136.

### المبحث الثالث: تشخيص النظام الوطني الجزائري للابتكار

اعتمدت الجزائر وبهدف تطوير سياسة الابتكار مجموعة اجراءات وسخرت هياكل ووزارات تدعم وتشرف على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فالنظام الوطني للابتكار يعكس اهتمام الدولة الجزائرية بدعم الابتكار ومحاولة دفع مؤسساتها الى اتباع مساره، حتى تتمكن من البقاء في السوق، وتحقيق اقتصاد خارج المحروقات موجه للتصدير، ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض الاطار التشريعي للابتكار والبحث العلمي في المطلب الأول، مكونات النظام الوطني الجزائري للابتكار في المطلب الثاني، أما المطلب فهو قراءة إحصائية للنظام الجزائري للابتكار.

#### المطلب الأول: الإطار التشريعي للبحث العلمي والتطور التكنولوجي

عرف البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الجزائر بعد الاستقلال ركودا، اذ ان المسؤولين آنذاك كانوا منشغلين بالأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يحظى البحث العلمي بأولوية ما، هذا ما يفسر على الأقل استمرار فرنسا في تسيير هياكل البحث العلمي، ويمكن القول ان الفترة 1962-1971 تم التركيز فيها على هياكل البحث التابعة لوصايتين، وصاية جزائرية وأخرى فرنسية، كما ارتبط غياب سياسة وطنية للبحث العلمي وهو أمر طبيعي نظرا لصعوبة المرحلة.<sup>(1)</sup>

تم انشاء سنة 1971 انشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ثم شرعت الوزارة في سلسلة من الإصلاحات الجذرية قصد هيكلة وتنظيم التعليم العالي خاصة، وفيما يخص البحث العلمي أنشأ سنة 1973 كل من المجلس الوطني للبحث، والديوان الوطني للبحث العلمي، بالتوازي مع هذه الهيكلة تم انشاء عام 1982 محافظة الطاقة المتجددة التي وضعت تحت رئاسة الجمهورية مباشرة، وسنة 1983 تم حل الديوان الوطني للبحث العلمي ومعه مركز البحوث والدراسات والإنجازات<sup>(2)</sup>. فقد تبلورت سياسة الجزائر في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي بوضوح منذ 1992، حيث أن معالمها تشكلت في ثلاث محاور:<sup>(3)</sup>

-انشاء وتدعيم الشبكة الوطنية للبحث بمعاهد ومراكز جديدة، واشراك الجامعة الجزائرية مباشرة في هذا النشاط عبر انشاء وحدات البحث العلمي، مخابر البحث العلمية؛

(1) عز الدين نزعى، يوسف صوار، (2016): تقييم ساسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 3 (العدد 2)، ص 29.  
(2) بن عراب عبد الكريم، (2003): مستقبل البحث العلمي في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، المجلد 18 (العدد 1)، ص-ص 174-176.  
(3) دوييس محمد الطيب، المصدر سبق ذكره، ص 230.

-إرادة الدولة في تكريس الاستقرار الإداري لهيئات وهياكل البحث العلمي، وهو ما تم فعلا ببقاء نشاط البحث العلمي تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 1994.

- انشاء سنة 1994 المركز الجامعي للأبحاث والإنجازات في مدينة قسنطينة. (1)

- خلق هيئة إدارية وحيدة متمثلة في المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، أسند إليها تسيير شؤون البحث العلمي.

بعد ذلك تعاقب عدة قوانين بهدف الاستجابة الى رهان مواكبة الدول المتقدمة تكنولوجيا، ف جاء القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم 15-21<sup>(2)</sup>، لاستكمال المخطط الخماسي (2008-2012) القانون رقم 08-05<sup>(3)</sup> والذي استوجب حينها إعادة سن القانون الأساسي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، كما جاء ذات المشروع ليحل محل القانون رقم 98-11<sup>(4)</sup> المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وفيما يلي سيتم عرض أهم ما جاء به كل قانون بالترتيب.

**أولا: القانون رقم 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998-2002).**

انعكست الأهمية التي توليها الجزائر لقطاع البحث العلمي في قرار ادراج البحث العلمي في إطار قانون برنامج، ويعتبر هذا القرار عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، حيث أن هذا القانون يشكل أول خلفية قانونية فعلية للنظام الوطني للابتكار.

يبين هذا القانون التوجيهي البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكذا التدابير والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة للفترة الخماسية 1998-2002، وذلك من خلال جملة من الأهداف الأساسية: (5)

-تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد؛

-تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها؛

(1) بن عراب عبد الكريم، (2003): مستقبل البحث العلمي في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 18 (العدد 1)، ص 175.

(2) القانون رقم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج ر، العدد 71، صادر 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015.

(3) القانون رقم 05-08 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، ج ر عدد 9، صادر في 17 صفر 1429 الموافق 24 فيفري 2008.

(4) قانون رقم 98-11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، ج ر عدد 62، صادر في 2 جمادى الأولى 1419.

(5) قانون رقم 98-11، المصدر سبق ذكره، ص 4.

-رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات؛  
-المعنية بالبحث وتحفيز عملية تجميع نتائج البحث؛  
-دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛  
-تأمين المنشآت المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وقد سمح قانون 98-11 باستحداث ثلاث هيئات وسيطيه في شكل وكالات بحث وهي: (1)  
-الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة تحت اشراف مشترك بين وزارة الصحة والتعليم العالي، تقوم بمتابعة برامج الصحة وتمويلها؛  
-الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، وتتكفل بجميع البحوث المنجزة من قبل مخابر البحث التابعة لجامعات؛  
-الوكالة الوطنية لتجميع نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والتي تعتبر أهم وكالة، اذ تربط بين البحث العلمي\_ مهما كان القطاع الذي ينتجه\_ والقطاع الاقتصادي لتحويل نتائج البحث وتأمينها.

ثانيا: القانون رقم 08-05 المعدل والمتمم للقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002

يمثل هذا القانون تنمة للقانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، فالمخطط الخماسي أصبح يعني الفترة 2008-2012، وقد جاء بهدف تعزيز المكتسبات المحققة في الفترة السابقة ومعالجة النقائص ونواحي القصور، وقد تمحورت التعديلات التي أدرجت على هذا القانون المعدل والمتمم حول النقاط الأساسية التالية: (2)

-وضع أفق زمني لأهداف البحث الأساسية يمتد على مدى 10 سنوات، ذلك يعني أن برمجة البحث العلمي تكون خماسية ولكن بما أن الأهداف مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية للبلاد تكون في أفق 10 سنوات، فمثلا فيما يخص الطاقات المتجددة، فان أبعاد وزارة الطاقة والمناجم والدولة الجزائرية ككل هو الوصول بعد 10 سنوات الى نسبة 5% من الطاقة تكون مصدرها الطاقات

(1) عز الدين نزعي، المصدر سبق ذكره، ص278.

(2) عز الدين نزعي، المصدر سبق ذكره، ص279.

المتجددة، وعليه يترجم هذا الهدف الاقتصادي والسياسي على مستوى البحث العلمي ببرامج بحث توافق هذه الإرادة السياسية والاقتصادية، وعليه فإن البعد والهدف يكون على 10 سنوات والبرمجة تكون خماسية والتقييم يكون سنوي والتمويل يكون كل ثلاث سنوات.

-تفعيل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وتجديد تشكيلته، بحيث تتكون من جميع الوزارات المعنية تحت اشراف رئيس الحكومة.

-استحداث المجلس الوطني للتقويم، كأداة لتقويم أنشطة البحث ودعم المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.

-إرساء الأسس القانونية التي تسمح بتصيب الهيئة الوطنية "المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي"، وتفعيل دورها وتنظيم سيرها ومنحها استقلالية التسيير.

-استحداث وكالات موضوعاتية للبحث في جميع الميادين على شاكلة الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة التي أنشأت من قبل، حيث بينت التجربة أن هذه الوكالات سهلت الأمور المتعلقة بالتسيير ومتابعة وبرمجة وتقييم وتمويل أنشطة البحث.

-استحداث فرق بحث للتكفل بالمشاريع التي يتطلب إنجازها تعاون هيئات عديدة، فمثلا استحداث فرق عمل تضم باحثين من صايدال وباحثين من الجامعات يعملون على نفس المشروع.

-استحداث مصالح مشتركة هدفها الاستعمال الأمثل للكفاءات والأجهزة، وذلك عن طريق تجميع جميع الجهود البشرية والمادية والتي من شأنها خدمة مشروع بحث معين دون نسيان أو اقصاء أي طرف من شأنه الاستفادة و/أو الإفادة، وبالتالي الوصول الى نتائج عملية مرضية.

ثالثا: القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير

### التكنولوجي

ان هذا القانون يركز على التوجيه والمتابعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وعدم التنصيص على المخططات الخماسية للبحث في نص القانون، وتتمثل الأهداف الأساسية لهذا القانون في: (1)

-ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي؛

-تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد؛

-تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجية وتوفيرها.

(1) القانون رقم 15-21، المصدر سبق ذكره، ص 7.

-ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العالبيين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى وتحفيز تثمين نتائج البحث؛

-دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

-تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

### المطلب الثاني: مكونات النظام الوطني الجزائري للابتكار

ترغب الجزائر في بناء نظام وطني للابتكار تركز فيه على مجموعة عناصر تعكس الأهمية التي توليها للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وعملية تحديد المشاركين في عملية البحث العلمي والابتكار، والذين وبمجموعهم يشكلون منظومة متكاملة، تنقسم الى ثلاث مستويات:<sup>(1)</sup>

-**المستوى الأول:** عبارة عن السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير الأول بصفته المسؤول الأول عن تنفيذ سياسات الدولة في شتى المجالات ومنها البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وقد أنشئ المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني ليكون أداة مساعدة للوزير الأول في اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتيجيات المستقبلية الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث بالموازنة مع تنسيق عملية انطلاقها وتقدير تنفيذها.

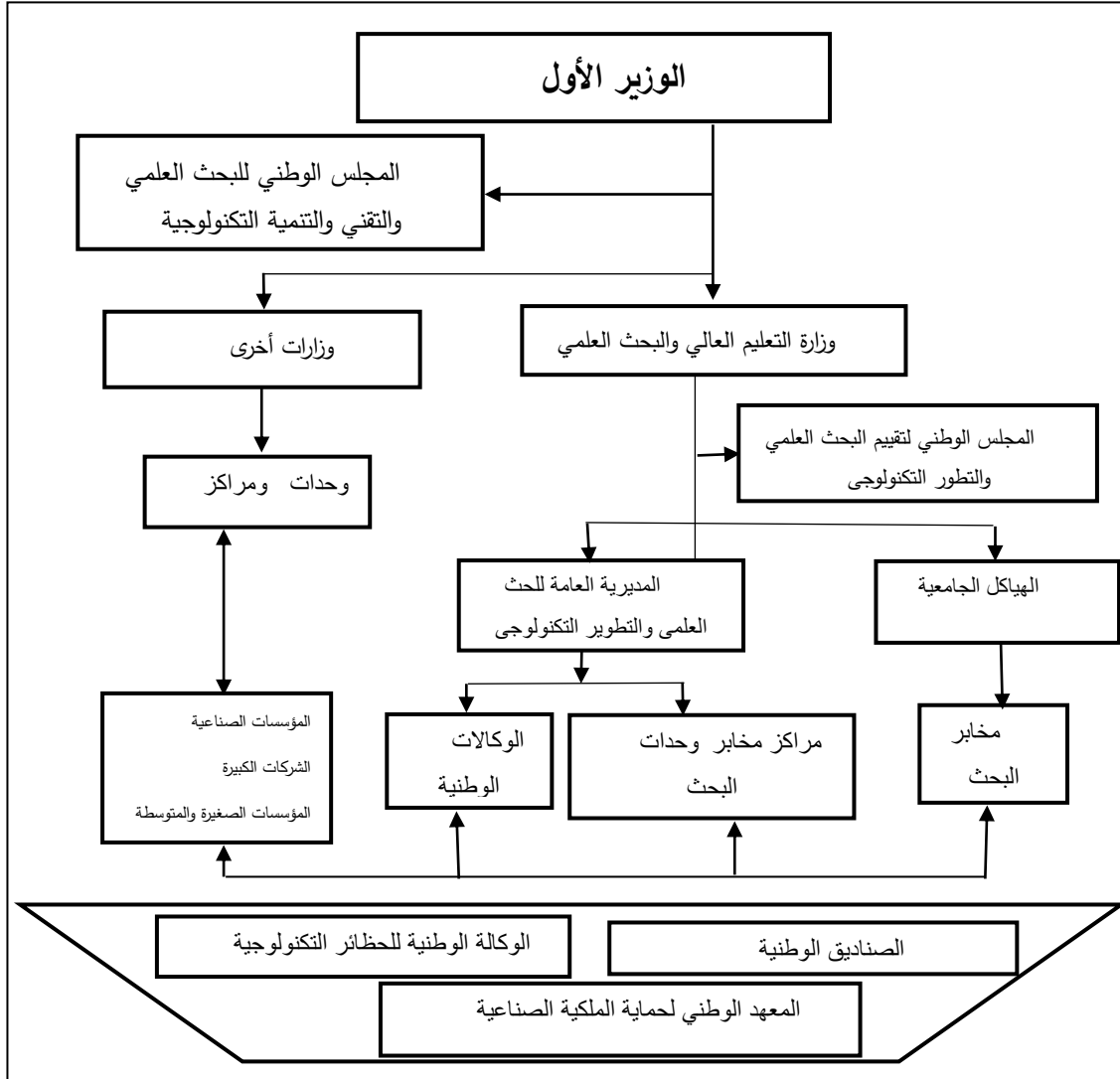
-**المستوى الثاني:** يشمل سلطات تنفيذية ممثلة في الوزارات حيث كل وزارة تحتوي على هياكل تباشر عملية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وأهم هذه الوزارات هي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقد تم انشاء عدة هيئات استشارية لمساعدة وزير القطاع في أداء مهامه في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتمثلت هذه الهيئات في المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني.

-**المستوى الثالث:** ويضم مختلف الهياكل التي تمارس نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مثل الوكالات الوطنية، مراكز ووحدات البحث التابعة للتعليم العالي أو القطاعات الحكومية الأخرى، مخابر البحث على مستوى الهياكل الجامعية أو المؤسسات.

فيما يلي سيتم وضع مخطط توضيحي لأهم المتدخلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار:

(1) مرداوي كمال، (جوان 2017): منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، (العدد 5)، ص 644.

الشكل رقم 06: هيكل النظام الوطني للابتكار في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: دويس محمد الطيب، مصدر سبق ذكره، ص 284.

يبين الشكل أعلاه أن النظام الوطني للابتكار في الجزائر ينقسم الى عدة هيكل وهيئات، تعكس الأهمية الكبيرة التي منحت لنشاط البحث والتطوير والابتكار في سياسة الدولة، فهناك هيئات تدخل وظيفتها في إطار الاشراف وتسيير نشاط البحث والتطوير، أما الثانية فهي تقوم بتنفيذ وممارسة وترقية نشاط البحث العلمي، وتجدر الإشارة أيضا الى أهمية صناديق التمويل الوطنية باعتبارها الهيئة المالية التي توفر الموارد المالية لنشاط البحث العلمي، والى المعهد الوطني الجزائري لحماية الملكية الفكرية والذي يوفر الحماية القانونية لكل النظام، أما فيما يخص الهيئات الاستشارية فهي هيئات مساعدة للوزير في اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتيجيات في مجال البحث وتطوير والابتكار، وتجدر الإشارة الى العلاقة المتبادلة الأطراف بين الفاعلين وذلك من حيث تبادل

المعرفة والتكنولوجيا وغيرها، وهنا يظهر دور المؤسسات الصناعية، الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنقل وتستقبل كل ما يتعلق بالتكنولوجيا والمعرفة مع باقي الفاعلين وخاصة مع الجامعة ومراكز، ووحدات البحث التابعة لها، وذلك حتى يتم تحقيق تطوير في مستوى الابتكار في الجزائر، وفيما يلي سيتم التعرض لكل المتدخلين في النظام الوطني للابتكار الجزائري:

**أولاً: هيئات التوجيه في النظام الوطني للابتكار:**

ويتمثل الدور الأساسي لهذه الهيئات في الاشراف وتوجيه عملية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتحديد السياسات الوطنية للبحث العلمي وهي كالتالي:

**1-المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:** أنشأ بناء على المرسوم التنفيذي رقم 92-23 المؤرخ في 13 يناير 1992 يتولى المهام التالي:<sup>(1)</sup>

-رسم التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا تحديد الأولويات ما بين البرامج الوطنية للبحث وتنسيق وتقييم عملية تنفيذ هذه البرامج؛

-تحديد الاستراتيجية الكبرى للبحث العلمي والتقني؛

-المصادقة على التوجهات الشاملة للمخطط الوطني للبحث العلمي والتقني؛

-تقييم نتائج الأعمال المنجزة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي والتقني؛

-رسم التوجهات الشاملة للسياسة المتعلقة بالحفاظ وتنشيط وتطوير القدرات العلمية والتقنية والوطنية.

**2-اللجان المشتركة بين القطاعات لترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني:** المرسوم التنفيذي رقم 08-238 المؤرخ في 27 يوليو سنة 2008 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-22 المؤرخ في 13 يناير 1992 والمتضمن انشاء وتنظيم وسير هذه اللجان، وتتمثل مهمتها:<sup>(2)</sup>

-اعداد البرامج الوطنية للبحث وكيفيات تنفيذها، عن طريق اجتماعات التشاور ما بين القطاعات وتوجيهات المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

-تسخير وسائل اعداد البرامج الوطنية، من خلال ابداء الرأي حول كيفيات توزيع وتخصيص الاعتمادات، تنظيم التشاور بين الإدارة وكيانات البحث والمؤسسات الاقتصادية التي يهتما مجال

(1) المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على الموقع /v1/www.dgrsdt.dz: 2018-11-06.

(2) المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المصدر سبق ذكره.

البحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أجل ضمان تنسيق أفضل؛ ومن خلال تشجيع البحث حول المشاريع الوطنية في مختلف التخصصات واقتراح التدابير اللازمة لتطويره؛

-اقتراح العناصر الاستشرافية لإعداد وتقييم وتحسين البرامج الوطنية للبحث.

3- **المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي**: تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث العلمي، تقوم المديرية بالتعاون مع القطاعات الأخرى بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي كما نص عليه القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1988 المعدل والمتمم، وعليه فقد كلفت المديرية العامة بتنفيذ جل أحكام القانون، والمتعلقة بالبرمجة، التقييم، التنظيم المؤسسي، تطوير الموارد البشرية والبحث الجامعي والتطوير التكنولوجي والهندسة، البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والاعلام العلمي والتقني والتعاون العلمي وتمثين نتائج البحث والهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى وتمويل البرنامج الخماسي، وتتكون الإدارة المركزية للمديرية العامة من أربع مديريات: (1)

-مديرية برمجة البحث والتقييم والاستشراف

-مديرية إدارة وتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

-مديرية التطوير والمصالح العلمية والتقنية

-مديرية التطوير التكنولوجي والابتكار

4- **اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي**: تم انشاء وتشغيل هذه اللجان بناء على المرسوم التنفيذي رقم 99-243 المؤرخ 21 رجب 1420 الموافق 31 أكتوبر 1999، وتتكفل هذه اللجان على مستوى كل دائرة وزارية بترقية أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة وتقييمها، (2) مهامها الرئيسية تتمثل في العمل على ترقية وتنسيق وتقييم نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إضافة الى مجموعة مهام تتمثل في: (3)

-جمع واقتراح العناصر الضرورية لإعداد السياسة القطاعية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

-السهر على تنفيذ ومتابعة البرامج الوطنية للبحث وتقييم نتائجها؛

-تقييم واقتراح الوسائل البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث؛

-تحديد واقتراح أي نشاط يتعلق بالتكوين عن طريق البحث يهدف الى تعزيز القدرات العلمية؛

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، على الموقع <https://www.mesrs.dz>: 2018-02-06.

(2) القانون رقم 15-21، المصدر سبق ذكره، ص11.

(3) المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المصدر سبق ذكره.

-اقتراح العناصر التي تساهم في اعداد الحصيلة المتعلقة بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

-دراسة واقتراح أي اجراء من شأنه تشجيع عملية تعميم ونشر وتقييم نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

-تقييم أنشطة التعاون في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

-ابداء الرأي حول مشاريع انشاء إنشاء المخابر ومصالح البحث على مستوى المؤسسات التعليم والتكوين العالين؛

-اثراء الحصيلة التي أعدتها هيئات التقييم التابعة للمؤسسات التي تمارس نشاط البحث؛

-اقتراح البرامج القطاعية للبحث العلمي التي تستفيد من التمويل في إطار الصندوق الوطني لتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

5-المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: تم تحديد مهامه وتكوينه بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 10-35 المؤرخ 5 صفر 1431 الموافق 21 يناير 2010، بتقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وخياراتها ونتائجها، وكذا بإعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها، يشكل المجلس أساسا من الشخصيات العلمية المستقلة، يتولى هذا المجلس<sup>(1)</sup>

- تقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وخياراتها ونتائجها، وكذا اعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها؛

-تحديد الاحتياجات الخاصة بالقدرات لتحقيق الأهداف المنتظرة من البحث وكذا اقتراح كل الإجراءات التي تساهم في تطوير القدرات العلمية الوطنية؛

-المساهمة في تحليل مراحل تطور النظام الوطني للبحث؛

-اقتراح تدابير تساهم في تحقيق أفضل تنافسية علمية؛

-اعداد حصيلة حول أنشطته عند نهاية كل برنامج خماسي؛

6-الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات: هي هيئة وطنية ذات طابع علمي وتكنولوجي

مستقلة ودائمة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تضم الأكاديمية شخصيات وطنية وأجنبية الأعلى كفاءة في ميدان العلوم والتكنولوجيات وتتشكل من أعضاء دائمين وأعضاء

(1) المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المصدر سبق ذكره.

مشاركين، توضع لدى رئيس الجمهورية ومقرها بالجزائر العاصمة، تتولى الأكاديمية مهمة ترقية العلوم والتكنولوجيا وتعزيز أثرهما في المجتمع وتكلف بهذه الصفة بممارسة: (1)

- دور الخبرة والاستشارة لمساعدة السلطات العمومية على اتخاذ القرار في مجال الخيارات الاستراتيجية ذات الطابع العلمي التكنولوجي؛

- المساهمة في ترقية العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها؛

- المساهمة في تطوير تعليم العلوم والتكنولوجيات؛

- ترقية تطوير الثقافة العلمية والتقنية بتقريب العلوم والتكنولوجيات من المجتمع؛

- تشجيع الحياة العلمية والتكنولوجية ودعم إنتاج المعارف، من خلال نشر المستندات العلمية والتكنولوجية ومنح جوائز للأشخاص الذي تميزت أعمالهم.

- تشجيع التعاون الدولي من خلال تشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، الانخراط في نشاطات الشبكات الأكاديمية الدولية، المشاركة في تمثيل الجزائر لدى الهيئات الدولية.

7- الندوة الوطنية للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي: توضع لدى الوزير

المكلف بالبحث العلمي، وهي هيئة وطنية للتنسيق والتشاور حول الأنشطة المتعلقة بتطوير المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، وكذا تطبيق السياسة الوطنية المقررة في

مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتكلف بإبداء الآراء والتوصيات، خصوصا حول: (2)

- آفاق تطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

- حالة تنفيذ البرامج المقررة؛

- مشاريع الإصلاح المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

- آفاق تطوير الشراكة مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما في مجال تثمين نتائج البحث

والابتكار والتحويل التكنولوجي؛

- الطرق والوسائل التي تسمح بوضع الشبكة الوطنية للإعلام العلمي والتقني وتطويرها؛

- الطرق والوسائل التي تسمح بتطوير التعاون ما بين مؤسسات البحث الوطنية والدولية؛

(1) مرسوم رئاسي رقم 15-85، مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1436 الموافق 10 مارس 2015، يتضمن انشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها، المادة 04، ج ر عدد 14، صادر في 4 جمادى الثانية 1436 الموافق 25 مارس 2015، ص 4.

(2) المرسوم التنفيذي رقم 19-213 مؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1440 الموافق 30 يوليو سنة 2019، يحدد مهام الندوة الوطنية للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، ج ر، عدد 49، الصادر في 3 ذو الحجة 1440 الموافق 4 أوت 2019.

-مشاريع النصوص التنظيمية ذات الطابع العلمي.

**ثانيا: كليات تنفيذ أنشطة البحث في النظام الوطني للابتكار:**

وتقوم هذه الهيئات بإنجاز، تنفيذ وترقية برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث يمثل كل منهما جزء من نفس عملية انتاج المعرفة والعلوم تغطي كل مجالات المعرفة واستعمالها واستغلالها من أجل تطبيقات جديدة وذلك للاستجابة للتطلعات الاجتماعية والثقافية والاحتياجات الاقتصادية وضرورات التنمية المستدامة.<sup>(1)</sup>

**1-مؤسسات التعليم العالي:** ينص التشريع الجزائري في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم

03-279، أن الجامعة هي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية

والاستقلال المالي، تتمثل مهامها في مجال التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:<sup>(2)</sup>

-تكوين الاطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

-تلقي الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث.

-المساهمة في انتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها.

-المساهمة في التكوين المتواصل.

-المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

-ترقية الثقافة الوطنية ونشرها.

-المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية.

-تثمين نتائج البحث ونشر الاعلام العلمي والتقني.

-المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعرف واثرائها.

وتجدر الإشارة ان عدد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر قد عرف تطورا كبيرا من حيث

تعدادها، فقد انتقلت من جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر التي تم تأسيسها سنة 1907<sup>(3)</sup>، الى

شبكة جامعية تضم 108 مؤسسة للتعليم العالي أواخر سنة 2020، موزعة على (48) ولاية عبر

التراب الوطني.<sup>(4)</sup> والجدول الموالي يوضح حجم شبكة التعليم العالي في الجزائر.

(1) القانون رقم 15-21، المصدر سبق ذكره، ص 7.

(2) مرسوم تنفيذي رقم 03-279، مؤرخ في 24 جمادى الثانية 1424 الموافق 23 أوت 2003، يحدد مهام الجامعة

والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، ج ر (عدد 51)، صادر في 25 جمادى الثانية 1424 الموافق 24 أوت 2003.

(3) : عادل مستوي، سمير كسيرة، التعليم واشكالية تطوير وانتاج المعرفة العلمية في الجزائر، (2015): رؤية تحليلية

خلال الفترة 1990-2013، cybrarians journal، (العدد 40).

(4) : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، المصدر سبق ذكره.

**الجدول رقم 03: عدد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر**

العدد	المؤسسة	العدد	المؤسسة
15	مدارس عليا	50	جامعات
11	مدارس عليا للأساتذة	09	مراكز جامعية
<b>108</b>	<b>المجموع</b>	<b>19</b>	<b>مدارس وطنية عليا</b>

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مصدر سبق ذكره. من خلال الجدول وما تم تقديمه يعتبر البحث العلمي من أهم المؤثرات على أداء الجامعة، وبتركيز المشرع الجزائري في مجموع المهام الموكلة للجامعة على العنصر البشري، ومحاولة ترقية مستوى المعرفة لديه ودعم القدرات العلمية، والتركيز على التبادل الدولي للمعارف، يظهر أهميته الجامعة كمورد للقدرات العلمية والبشرية الوطنية.

**2- هياكل البحث:** يمكن تقسيمها الى ما يلي:

**1-2 وكالات البحث الوطنية:** تتمثل المهمة الرئيسية لهذه الوكالات في تنظيم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الهياكل والهيئات التي تعتبر البحث العلمي ليس وظيفة أساسية لها،<sup>(1)</sup> ومن أهم الوكالات الموجودة حاليا في الجزائر:

**1-1-2 وكالات البحث الموضوعاتية:** عرف المرسوم التنفيذي رقم 11-398 الوكالة الموضوعاتية بأنها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي، وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تكلف الوكالة بتنسيق ومتابعة تنفيذ البرامج الوطنية للبحث المنتمية لمجموعة كبرى من التخصصات العلمية، التي تكلف بإنجازها مؤسساتها وهيكل البحث،<sup>(2)</sup> وبهذه الصفة تكلف الوكالات الموضوعاتية بما يلي:<sup>(3)</sup>

- اعداد برنامجها السنوي والمتعدد السنوات حسب الأولويات المقررة وتسهر على تنفيذه؛
- القيام بأعمال المناقصات حسب المواضيع المقترحة في إطار برامجها ومتابعتها؛
- تمويل مشاريع البحث المقررة، من ميزانية برنامجية، بواسطة اتفاقيات و/أو عقود؛
- تشجيع وتنشيط دواليب الدعم والتسيير الإداري والمالي لمشاريع البحث حلقاته؛

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، المصدر سبق ذكره.

(2) المرسوم التنفيذي رقم 11-398 مؤرخ في 28 ذي الحجة الموافق لـ 24 نوفمبر 2011، يحدد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها، ج ر (عدد 66)، صادر في 9 محرم 1433 الموافق 4 ديسمبر 2011.

(3) المرسوم التنفيذي رقم 11-398، المصدر سبق ذكره، ص19.

-المساهمة في التكفل المادي والمالي للتظاهرات العلمية الوطنية والدولية المنظمة في الميادين المرتبطة بنشاطاتها؛

-المشاركة، بالاتصال مع الهياكل المعنية، في تمويل أعمال تحسين المستوى وتجديد المعارف الضرورية لتحقيق برنامجها؛

-تحديد القائمة الاسمية للتجهيزات المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث المسندة اليها؛

-تطوير علاقات التبادل والتعاون مع أي هيئة وطنية أو أجنبية تعمل في الميدان نفسه؛

-تحديد القائمة الاسمية للتجهيزات المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث المسندة اليها؛

-تطوير علاقات التبادل والتعاون مع أي هيئة وطنية أو أجنبية تعمل في الميدان نفسه؛

-ضمان نشر نتائج البحث وتوزيعها والمساهمة في تثمينها.

وتوجد في الجزائر خمس (05) وكالات موضوعاتية وهي الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا-الحراش الجزائر<sup>(1)</sup>، الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة-وهران<sup>(2)</sup>، الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية-البلدية<sup>(3)</sup>، الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة-بجاية<sup>(4)</sup>، الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجيا وعلوم الزراعة والتغذية-قسنطينة<sup>(5)</sup>.

2-1-2 وكالات البحث: وهي وكالتين (02) على المستوى الوطني، وتتمثل في:

1-2-1-2 الوكالة الفضائية الجزائرية (ASAL) The Algerian Space Agency: هي مؤسسة

وطنية عامة ذات طبيعة محددة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تم انشائها برئاسة

رئيس الحكومة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-48 المؤرخ في 16 يناير 2002، تعتبر أداة

تصميم وتنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتطوير النشاط الفضائي<sup>(6)</sup>، تتمثل مهامها فيما يلي:<sup>(7)</sup>

-اقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية في مجال النشاط الفضائي للحكومة وضمان تنفيذها؛

-إقامة بنية تحتية فضائية لتعزيز القدرات الوطنية؛

(1) الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم التكنولوجية، على الموقع <http://atrst.dz> :/2019-12-06

(2) الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة، على الموقع <https://www.atrss.dz> : 2019-12-06

(3) الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، على الموقع <https://atrss.dz/en/home> :/2019-12-06

(4) الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة، على الموقع <http://www.atrsnv.dz> :/2019-12-06

(5) الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجيا وعلوم الزراعة والتغذية، على الموقع <http://atrsba.dz> : 2019-12-06

(6) الوكالة الفضائية الجزائرية، على الموقع <https://asal.dz> :/# 2021-05-28

(7) الوكالة الفضائية الجزائرية، المصدر سبق ذكره.

- تنفيذ برامج تطوير سنوية ومتعددة السنوات لأنشطة الفضاء الوطنية فيما يتعلق بمختلف القطاعات المعنية وضمان متابعتها وتقييمها؛
- اقتراح النظم الفضائية الأنسب للاهتمامات الوطنية على الحكومة، والتأكد نيابة الدولة من تصميمها وبنائها وتشغيلها؛
- اقتراح سياسة تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف على الحكومة تتلائم مع الاحتياجات الوطنية؛
- رصد وتقييم الالتزامات الناشئة عن التزامات الدولة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجالات النشاط الفضائي.

**2-1-2-2 الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية National Agency for the Valorization of Research Results and Technological Development (ANVREDET) :** تحت وصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي، أنشأت الوكالة كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مقرها الجزائر العاصمة،<sup>(1)</sup> مهمتها تثمين وتحويل نتائج أبحاث الوكالات الأخرى (الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة ATRSS...) وجميع مراكز البحث الى الميدان الصناعي وتثمينها.<sup>(2)</sup>

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي:<sup>(3)</sup>

- تحديد واختيار نتائج البحث قصد تقييمها وتثمينها؛
- تطوير وترقية سبل التعاون والشراكة بين قطاع البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية؛
- مساندة ومساعدة حاملي المشاريع المبتكرة والمخترعين عبر مراحل الابتكار ومرافقتهم في اخراج مشاريعهم من دائرة المخبر الى دائرة السوق من خلال مساعدتهم في دراسة السوق، البحث عن الشركاء، والمحافظة على الملكية الفكرية للابتكار.
- تنظيم الشبكات الخاصة بنشر التكنولوجيا.

كما تجدر الإشارة أن الوكالة عرفت إعادة هيكلة وتنظيم في عدة مجالات، منها:<sup>(4)</sup>

(1) المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 3 ماي 1998، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية تنظيمها وسيرها، ج ر (عدد 28)، صادر في 9 محرم 1419.

(2) الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي، على الموقع <http://www.nvedet.org.dz> : 2019-12-06.

(3) دبي علي، بن تومي سارة، (ديسمبر 2015): دور الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الابداع، المجلة الجزائرية المالية العامة، (العدد 5)، ص93.

(4) نفس المصدر أعلاه، ص 93.

-تنصيب المندوبيات الجهوية للوكالة (ورقلة، وهران، بومرداس، قسنطينة)، هذه المندوبيات هي جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للوكالة، والتي تسمح بتطبيق وتحقيق أهدافها ومهامها على أحسن وجه، كونها تسمح بالتقرب من حركية الابتكار وحاملي المشاريع المبتكرة وتكييف طرق عملها مع الخصوصية الجهوية؛

-خلق خلية اليقظة التكنولوجية؛

-خلق حاضنات لإدارة ومتابعة المشاريع المبتكرة (توجد حاليا 12 حاضنة تديرها الوكالة)؛

-التعاون مع وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، وفي هذا الإطار تجرى دراسة مجموعة من

الاتفاقيات التي تسمح بتجميع كل الموارد الأساسية لمرافقة الوكالة عبر كامل التراب الوطني؛

-استحدثت صندوق خاص لدعم البحوث العلمية والابتكارات؛

-تعديل الشراكة والتعاون بين الجامعة والوكالة وذلك بمرافقة أصحاب المشاريع المبتكرة في حماية

الملكية الصناعية والفكرية لابتكاراتهم، وبتنظيم ورشات عمل تسمح لهم بالتواصل المباشر مع

ممولي بحوثهم المحتملين؛

-تقوية وتعزيز علاقة الوكالة بالجامعات والمؤسسات وذلك بالمشاركة في كل التظاهرات

والمناسبات.

**2-2 مراكز البحث والتطوير:** أصبح من المسلم به عالميا الدور الفعال والاثر الكبير لمراكز

البحث العلمية في التطوير الابتكار والدفع بعجلة الإنتاج العلمي لمراحل متقدمة، حيث أصبحت

هذه المراكز أداة لإنجاز العديد من المشاريع الاستراتيجية، وأنشأت في الجزائر بناء على المرسوم

التنفيذي رقم 99-256 المنظم لسير المؤسسات العمومية الاقتصادية ذات الطابع العلمي

والتكنولوجي الصادر بتاريخ 1999، لتتماشى والأهداف التنموية المحددة،<sup>(1)</sup> تكلف هذه المراكز

بـ:<sup>(2)</sup>

-جمع العناصر الضرورية لتجديد مشاريع البحث الواجب إنجازها، والمعطيات التي تسمح ببرمجتها

وتنفيذها وتقييمها؛

(1) مشحوق ابتسام، (2012): العلاقة بين انشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص133.

(2) المرسوم التنفيذي 99-256 مؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة1999، يحدد كيفية انشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، ج ر (العدد 82)، صادر في 13 شعبان 1420.

-دفع وتنشيط الاستيعاب والتحكم في تطوير العلوم والتقنيات، وكذا الابداع التكنولوجي في ميدان نشاطها؛

-ضمان متابعة التطور العلمي والتكنولوجي ذات الصلة بموضوعها؛

-جمع المعلومات العلمية والتقنية ومعالجتها وضمان المحافظة عليها ونشرها؛

-المساهمة في تثمين نتائج البحث مع السهر، على نشرها واستغلالها واستعمالها.

**2-3 وحدات البحث:** تعتبر واحدة من الهيئات المكلفة بتنفيذ وترقية نشاطات البحث العلمي، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 99-257<sup>(1)</sup>، حيث أنه يمكن انشاء هذه الوحدات في مؤسسات التعليم والتكوين العالي، وفي الهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى. كما وتنشأ وحدات البحث ذات الصيغة القطاعية لإنجاز نشاطات بحث محددة في ميدان أو عدة ميادين بحث تستجيب لاحتياجات خاصة بمؤسسة اللاحق، تتكون وحدة البحث العلمي من قسمي بحث كل قسم يضم 4 فرق بحث على الأقل، ويوجد على المستوى الوطني 12 وحدة تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، و14 وحدة تابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، تكلف بمجموعة مهام منها:

-تنفيذ جميع أشغال الدراسات والبحث ذات الصلة بميدان نشاطها المحدد في نص انشائها؛

-المساهمة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها؛

-تحسين وتطوير تقنيات ووسائل الإنتاج والمواد والخدمات وضمان توزيعها على مستواها

-ترقية نتائج البحث وتثمينه ونشره؛

-المساهمة في اعداد برامج وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي مرتبطة بميدان نشاطها؛

**2-4 مخابر البحث:** استنادا الى أحكام المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المؤرخ في

13 أوت سنة 2019 والمحدد كليات انشاء مخابر البحث وتنظيمها سيرها، فان مخبر البحث هو

"كيان بحث يسمح للباحثين الذين يتناولون إشكاليات متقاربة بالتعاون من اجل تنفيذ محور أو أكثر

أو موضوع أو أكثر للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي"، حيث يمكن انشاء هذا الكيان البحثي

ضمن مؤسسات التعليم والتكوين العالين والمؤسسات العمومية الأخرى، وقد يكون مخبر البحث اما

(1) المرسوم التنفيذي رقم 99-257 مؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق ل 16 نوفمبر 1999، يحدد كليات انشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها، ج ر (العدد 82)، صادر في 13 شعبان 1420.

خاصا بالمؤسسة أو مختلطا أو مشتركا، حيث يتمتع بالاستقلالية في التسيير، يقوم مخبر البحث بالمهام التالية:<sup>(1)</sup>

-المساهمة في تنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المسجلة في مشروع تطوير مؤسسة اللاحق (المؤسسة التي ينشأ فيها مخبر البحث)؛  
-انجاز دراسات وأعمال بحث لها علاقة بهدفه؛

-المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها؛  
-المساهمة على مستواه، في تحسين نفقات وأساليب الإنتاج وكذا المنتجات والسلع والخدمات وتطويرها؛

-ترقية نتائج أبحاثه ونشرها؛  
-جمع المعلومات العلمية والتكنولوجية التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الاطلاع عليها.

**3-المؤسسات الاقتصادية:** تمثل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر (عمومية وخاصة) بمختلف أحجامها وطبيعتها القانونية، أساس نظام الابتكار فالعلاقة التفاعلية بينها وبين الجامعات ومعاهد التعليم العالي تمثل حاضنة لنشاط البحث والتطوير التكنولوجي، فمن خلال المؤسسات الاقتصادية يكون التطبيق الفعلي للبحوث الاكاديمية.

كما وتقوم المؤسسات الاقتصادية بعملية البحث من خلال انشاء مراكز البحث والتطوير، وفي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تم انشائها حتى تتمكن من انجاز مشاريع التنمية الاستراتيجية الخاصة بها والتي تستهد النشاط الخاص بهذه المؤسسات، وتتمثل في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية، مجمع بن حمادي، المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر، المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية مركز البحث والتطوير لصيدال، المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، مؤسسة سينال، مؤسسة سوناطراك، مجمع سوفيتال، مجموعة مؤسسات حسناوي، مجمع الصناعات الكيمائية ومؤسسة الكهرباء والغاز.<sup>(2)</sup>

(1) المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، (2019): دليل كفاءات انشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص4.  
(2) المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المصدر سبق ذكره.

### ثالثا: الهياكل الداعمة للابتكار

ان الهياكل والهيئات السابقة الذكر المكونة للنظام الوطني الجزائري للابتكار، تؤدي عملها في البحث وتطوير التكنولوجيا بالاعتماد على دعم ومساندة هيئات واجراءات توفر لها المناخ الملائم للابتكار والسيولة اللازمة لتمويل مشاريعها، وتسهل لها عملية حماية مخرجاتها:

#### 1-المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية **The Algerian national Institute of industrial property (INAPI)**

كما وسبق ذكره تعتبر الملكية الفكرية هي كل الابداعات التي ينتجها العقل الإنساني والتي تعتبر أساس عملية الابتكار، والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بحماية هذه الابتكارات، فتم انشاء المعهد في إطار إعادة تنظيم هياكل المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية، كهيئة عمومية ذات طابع صناعي واقتصادي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 69-98 المؤرخ في 21 فبراير 1998، ووضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم.<sup>(1)</sup>

وباعتبار الجزائر عضوا في المنظمة الدولية للملكية الفكرية، فان نشاط المعهد ينطوي على بعد دولي يمارس في خضم إطار قانوني دقيق للغاية تحده التشريعات الوطنية، من جهة والالتزامات الدولية من جهة أخرى، وفي هذا السياق تتمثل النشاطات الرئيسية التي يؤديها المعهد الوطني للملكية الفكرية:<sup>(2)</sup>

- حماية الاختراعات؛
- حماية علامات الصناعة، التجارة والخدمات؛
- حماية الرسوم والنماذج الصناعية؛
- حماية التسميات الأصلية؛
- توفير معلومات حول التشريع في مجال الملكية الصناعية؛
- توفير معلومات تقنية انطلاقا من قاعدة معلومات تتضمن أهم التكنولوجيا العالية التي تحصلت على براءات الاختراع.

(1) المرسوم التنفيذي رقم 68-98 مؤرخ في 24 شوال 1418 الموافق لـ 21 فبراير 1998، يتضمن انشاء المعهد الوطني للملكية الصناعية ويحدد قانونه الأساسي، ج ر (العدد 11)، صادر في 2 ذو القعدة 1418.  
(2) المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، المصدر سبق ذكره.

- وبهدف مواصلة عمله كعامل مساهم في تطوير الاقتصاد الوطني والمؤسسات الجزائرية، عن طريق تسهيل الاستعانة بالملكية الصناعية التي تعد عاملا أساسيا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المرتكزة على الابتكار، يعتمد المعهد على ستة محاور استراتيجية:<sup>(1)</sup>
- المحور الأول: تحسين الخدمة المقدمة للزبائن من خلال تقليص آجال التكفل بالطلبات.
  - المحور الثاني: تسهيل الوصول الى المعلومات عن طريق موقع المعهد.
  - المحور الثالث: الحث على الاستعانة على الملكية الصناعية بهدف تشجيع النمو عن طريق الابتكار.
  - المحور الرابع: المساهمة في تحسين البيئة القانونية والمؤسسية.
  - المحور الخامس: القيام بدور الفاعل الرئيسي في محاربة التقليد والتزيف.
  - المحور السادس: استكمال مسار التغيير الداخلي للمؤسسة بالانتقال من ثقافة الإجراءات الى ثقافة تقديم الخدمات.
- كلف المعهد بمهمتين أساسيتين حددتهما المادة 07 من القانون رقم 98-68، مهام الخدمة العمومية لفائدة الدولة تتمثل في تنفيذ السياسة الوطنية للملكية الصناعية، ومهام لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والباحثين، منها:<sup>(2)</sup>
- دراسة، تسجيل وحماية حقوق الملكية الصناعية (العلامات، الرسوم، النماذج، والتسميات الأصلية وبراءات الاختراع)؛
  - تسهيل الدخول الى المعلومات التقنية ووضع تحت تصرف المواطنين كل الوثائق والمعلومات التي لها علاقة بمجال الكفاءة؛
  - ترقية، تطوير وتعزيز قدرات الاختراع والابتكار بواسطة تدابير تحفيزية مادية ونفسية.
- 2- صناديق التمويل الوطنية:** انطلاقا من الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات المبتكر ومن أجل دعم الابتكار ضمن النسيج الصناعي الوطني الجزائري خصصت السلطة الجزائرية حسابان للتخصيص الخاص:<sup>(3)</sup>

(1) المصدر نفسه.

(2) المرسوم التنفيذي رقم 98-68، المصدر سبق ذكره، ص 22.

(3) يوسف بومدين، شتوان صونية، (2014): سياسة الابتكار في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2 (العدد 11)، ص 80.

**1-2 الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية: Fonds national pour la promotion de la compétitivité industrielle (FNPCI)** بناء على المرسوم التنفيذي رقم 12-314 المؤرخ في 3 شوال 1433 الموافق لـ 21 غشت 2012، فان الابتكار يعد أحد أوجه الانفاق التي تم التركيز عليها ضمن التخصيص الخاص المتضمن في هذا الصندوق، وهذا من خلال نفقات الاستثمار المتصلة بالابتكار، وكذلك تلك النفقات التي حددها المرسوم والتي تخص الدراسات المتصلة بالابتكار.

**2-2 الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي Fonds National pour la recherche scientifique et le développement technologique (FNRSDT)** تبنته الدولة لتمويل عملية البحث والتطوير، ويعتبر الوزير المكلف بالبحث العلمي هو الأمر بالصرف لهذا الحساب، ويمكن اعتبار هذا الصندوق من وسائل دعم الابتكار لأنه يتولى النفقات المرتبطة بتنمية البحث العلمي والتكنولوجي وتثمينه.

**3-الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها the national agency for the promotion and development of technology parks (NATP)** انشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 24 مارس 2004، فهي تعتبر مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، تنشط تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.<sup>(1)</sup> تعد الوكالة الأداة التي تستعملها الدولة لوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية خاصة بترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، فعملية حضان المشاريع المقترحة من قبل الوكالة الوطنية تتم قبل النشأة الفعلية للمؤسسة، فهذه العملية تغطي الفترة الممتدة من تحديد الفكرة الى غاية تجسيد المشروع على أرض الواقع مروراً بتصميم مشروع خلق المؤسسة، تهدف هذه الوكالة الى:<sup>(2)</sup>

- وضع شبكة قوية وحيوية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال؛
- توفير دعامة تقنية وأعمال ذات جودة للمؤسسات الجزائرية؛
- التسريع من نسبة التكوين وكذا انتشار المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنويع سلسلة القيم الخاصة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال؛
- تحفيز قطاع خاص بتصدير تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

(1) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، على الموقع <http://www.mpttn.gov/content> 06-2019-12.

(2) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، المصدر سبق ذكره.

كما وتوزع الحظائر في الجزائر على النحو التالي:<sup>(1)</sup>

-الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله "الجزائر"، عملية منذ 2009.

-الحظيرة التقنية بورقلة " مؤقتة" دشنت في 01 مارس 2012.

-في إطار مخطط التنمية الخماسي 2010-2012 الخاص بالوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية 03 حظائر تكنولوجية جهوية (عنابة، وهران، ورقلة)، 03 حظائر تكنولوجية أخرى: الحظيرة التكنولوجية بسطيف، قسنطينة، بوغزول، وحاضنة بغرداية أنشأت حديثا.

**4-الجائزة الوطنية للابتكار:** هذه الجائزة تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر، وقد نظمت هذه المسابقة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-323 المؤرخ في 2008/10/14، هذه المبادرة تهدف الى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي حققت ابتكارات في المنتج والآليات التي تدفع بها الى التميز والتنافسية، تهدف هذه الجائزة الوطنية الى:<sup>(2)</sup>

-تثمين وتقدير الجهود والابتكارات المنجزة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تحسين صورة المؤسسة بواسطة الجائزة الوطنية للابتكار؛

-تحفيز الاطارات الجامعية التي تعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث والابتكار والابداع؛

-اعلام الزبائن بالمنتجات المبتكرة.

**5-الدعائم المالية:** ويخص في هذا القطب التحفيزات المالية التي تضعها الحكومة الجزائرية للمؤسسات المالية (البنوك التجارية وغيرها) لتوفير التمويل اللازم للمؤسسات، حتى تتمكن من رفع ميزانية البحث والتطوير على مستواها، ومن بينها التخفيضات الضريبية للحث على الاستثمار في النشاطات الصناعية. إضافة الى آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللمؤسسات المبتكرة، يذكر منها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

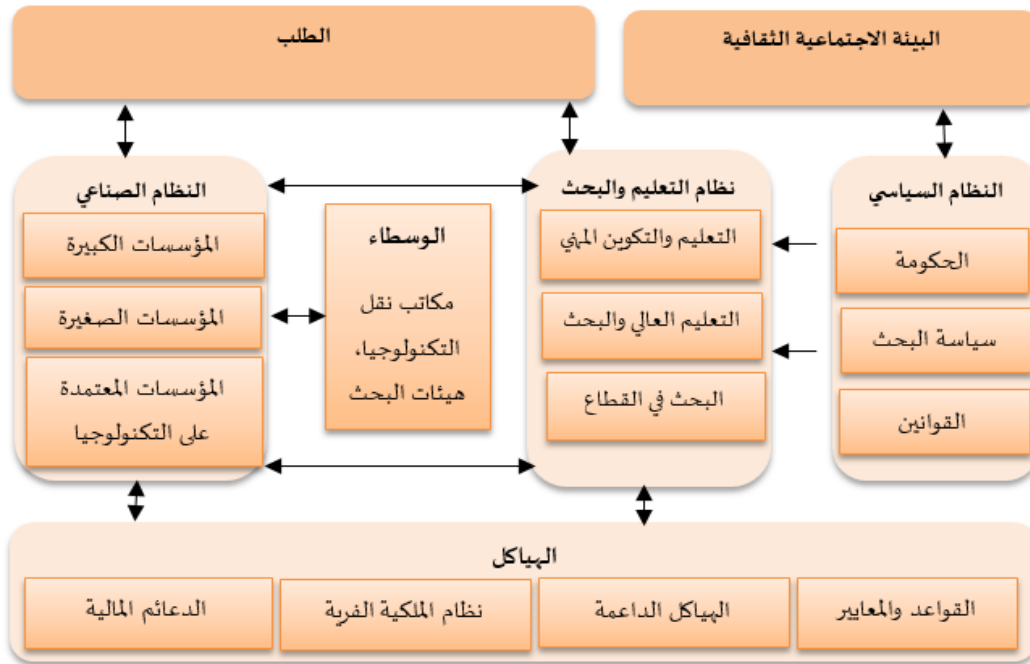
**رابعا: المصالح المشتركة بين أقطاب النظام الوطني للابتكار**

(1) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، المصدر سبق ذكره.

(2) مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، المسابقة الوطنية لمنح جائزة الابتكار، على الموقع [http://dim-2019-12-06.msila.dz/?page\\_id=225](http://dim-2019-12-06.msila.dz/?page_id=225).

ان وجود علاقة بين أقطاب النظام الوطني للابتكار أمر أكدت عليه كل التعاريف، حيث ركزت منظمة التعاون والتنمية الدولية في تعريفها لهذا النظام على ضرورة وجود علاقة، مصالح مشتركة وتفاعل بين المتدخلين فيه من هيئات حكومية وخاصة. ما يؤدي الى تراكم وتحول المعارف وتحقيق التقدم التقني،<sup>(1)</sup> اذ أكد Freeman على أن نجاح النظام الوطني للابتكار يركز بالدرجة الأولى على مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي تلقن، تستورد وتنتشر التكنولوجيا الجديدة بين مجموع الفاعلين فيه،<sup>(2)</sup> والشكل الموالي يوضح ذلك:

### الشكل رقم 07: العلاقة بين أقطاب النظام الوطني للابتكار



المصدر: مريم عمراني، (2019): سياسات الابتكار داخل نظام الابتكار الوطني، مجلة دفاتر Mecas، المجلد 15 (العدد 2)، ص 132.

يبرز من خلال الشكل أعلاه العلاقة التفاعلية بين مختلف أطراف النظام الوطني للابتكار، فأهمية وجود نظام سياسي تتمحور في الدور الذي يمارسه أطرافه، حيث الحكومة (دور رئيسي) من خلال وضع التشريعات المناسبة توفير المناخ والبيئة المالية المناسبة لنشاط الابتكار، إضافة الى وضع تحفيزات ضريبية تشجع القطاع العام والخاص على الاستثمار في البحث والتطوير كأهم مرحلة في الابتكار، إضافة الى وضع تسهيلات لقيام المؤسسات المقاولاتية ذات كثافة ابتكارية مرتفعة، مع وجود سياسة محددة للبحث والتطوير وقوانين تنظيمية، حيث أن النظام السياسي يقوم

(1) OCDE, Op.cit. p 9.

(2) Jorge Niosi , Op.cit. p 298.

بتأطير نظام التعليم والبحث ويضمن التعاون والتفاعل السليم بين الجامعات ومعاهد البحث العلمي وهيئات البحث الوسيطة والنظام الصناعي.

كما أن وجود علاقة بين الهياكل الداعمة للابتكار (نظام حماية الملكية الفكرية وقواعد ومعايير ضبط الجودة والمقاييس، الدعائم المالية) ونظام التعليم والبحث والنظام الصناعي من أهم العلاقات في النظام الوطني للابتكار، حيث أن معظم الابتكارات تنتج في المؤسسات ومراكز البحث ومن خلال الجامعات، وتظهر العلاقة مثلا من خلال توجه المؤسسات والباحثين الى حماية أفكارهم وابتكاراتهم في نظام الملكية الفكرية من جهة، والاستفادة من المعلومات المتوفرة في براءات الاختراع من جهة أخرى.

من خلال ما تم تقديمه يجب على الحكومة التركيز على وجود مصالح مشتركة بين أقطاب النظام الوطني الجزائري للابتكار وتحفيز التشارك المتبادل، حيث بتحقيق مستوى مرتفع من درجة التفاعل بينهم ارتفعت عملية توليد المعرفة وسهولة استعمالها ونشرها محليا، وترتفع أيضا القدرة على استخدام التكنولوجيا الجديدة، التي يتم تحويلها واستثمارها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يلي وبالاعتماد على مؤشر الابتكار العالمي سيتم تحليل مدخلات ومخرجات النظام الوطني الجزائري للابتكار بهدف معرفة مدى تطور وضعيته، ومعرفة نقاط قوته والمحافظة عليها مع تطويرها وتسليط الضوء على نقاط ضعفه حتى يتم تجاوزها ومعالجتها.

### **المطلب الثالث: واقع النظام الوطني الجزائري للابتكار**

من خلال هذا المطلب سيتم قياس أداء النظام الوطني للابتكار في الجزائر، بالاعتماد على بعض المؤشرات بهدف معرفة واقع نظام الابتكار في الجزائر وهل توجد إمكانية لاعتماد الجزائر على الابتكار لدفع عجلة النمو باعتبار أن الابتكار أصبح حاليا من أهم الضروريات لذلك.

#### **أولا: الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي**

يعتبر الابتكار من أهم المتطلبات الأساسية في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي من خلاله يتم قياس تنافسية الدول باعتبار أن مستوى الابتكار الذي تقدمه الدول يعكس مدى استعدادها لتحقيق التنمية في شتى المجالات، وعلى إثر هذا ان معرفة مركز الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي يعتبر كخطوة لمعرفة مدى نجاح السياسات المعتمدة لجعل الابتكار جزء من الاستراتيجية التنموية في الجزائر.

**1-تعريف مؤشر الابتكار العالمي (GII) Global Innovation Index:** تصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية في شكل تقرير سنوي يقدم مقاييس مفصلة عن الأداء الابتكاري للبلدان في جميع أنحاء العالم، تم إصداره لأول مرة سنة 2007، يشارك في اعداده عدة مؤسسات ومعاهد استشارية وتعليمية، وفي السنوات الأخيرة أصبح أداة قيمة للقياس والمعايرة، تستعمل من قبل صانعي القرارات والسياسات لتقييم التقدم المحرز في مجال الابتكار واتخاذ القرارات بناء عليه.<sup>(1)</sup>

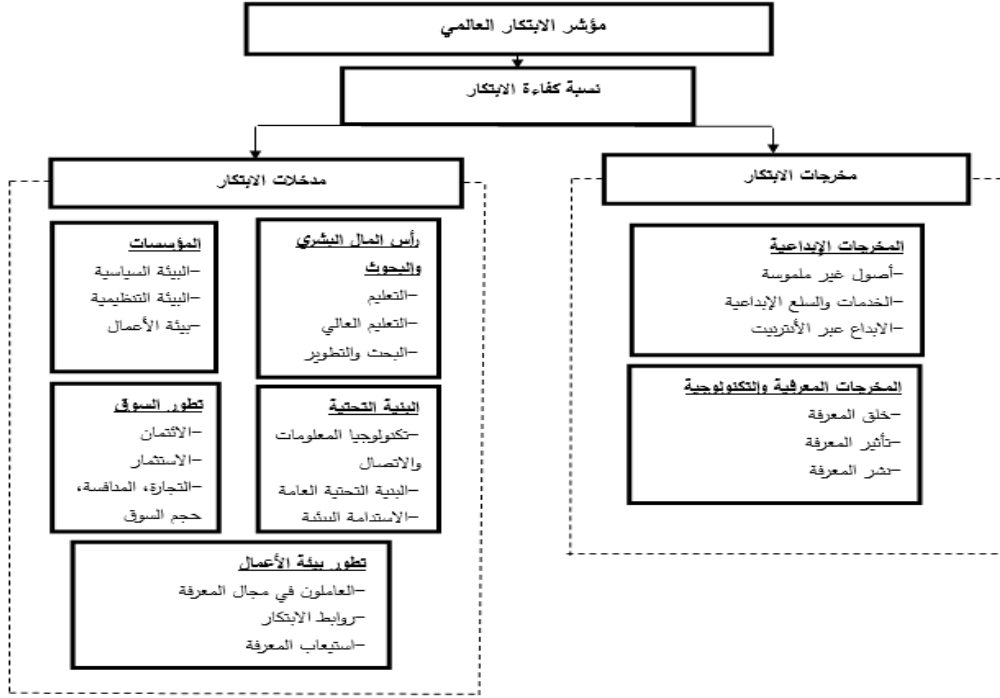
يقدم مؤشر الابتكار العالمي في تقريره السنوي مقاييس مفصلة عن الأداء الابتكاري في 130 بلدا واقتصادا في جميع أنحاء العالم، كما ويتم الاعتماد في قياسه على عدة مؤشرات تقدم في مضمونها رؤية شاملة عن الابتكار بشتى مجالاته، منها البيئة السياسية والتعليم والبنية التحتية وتطوير الأعمال،<sup>(2)</sup> كما ويعتبر مؤشر الابتكار العالمي مشروع متطور ومتجدد، ويقوم على الإصدارات السابقة، ولكنه يتضمن البيانات المتاحة حديثا والتي هي مستوحاة من أحدث الأحداث حول قياس الابتكار،<sup>(3)</sup> ومن خلال الشكل الموالي سيتم شرح طريقة حسابه:

(1) المنظمة العالمية للملكية الفكرية، على الموقع [https://www.wipo.int/global\\_innovation\\_index/ar/#about](https://www.wipo.int/global_innovation_index/ar/#about) ، يوم 24-08-2020.

(2) المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المصدر سبق ذكره.

(3) جوهرة أقطي، رحال سلاف، بن عبيد فريد، (2019): تحليل مؤشرات الابتكار كركيزة لتبني اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة لتنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 03، (العدد 1)، ص 172.

الشكل رقم 08: مكونات مؤشر الابتكار العالمي GII



**Source:** The Global Innovation Index 2015 Effective Innovation Policies for Development 2015, in the website [https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo\\_gii\\_2015.pdf](https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_gii_2015.pdf), on 27-08-2020.

من خلال الشكل أعلاه والموضح في تقرير مؤشر الابتكار، تم وضع أهم مكونات المؤشر والذي من خلاله تظهر طريقة حساب مؤشر الابتكار العالمي، والتي تعتمد على حساب كل من: -الإجمالي العام للمؤشر: متوسط حسابي بين المدخلات والمخرجات للابتكار، والمدخلات والمخرجات يمثلان قيم متوازية في إجمالي المؤشر بالرغم من أن المعايير الفرية للمدخلات أكبر من المخرجات.<sup>(1)</sup>

-كفاءة الابتكار: هو نسبة مخرجات الابتكار الى مدخلات الابتكار، ويمثل مدى استفادة الدول من مدخلات الابتكار في تحقيق مخرجات الابتكار.<sup>(2)</sup>

-مدخلات الابتكار: هو متوسط لخمسة مؤشرات أساسية يقيس من خلالها عوامل في الاقتصاد الوطني تتمثل في المؤسسات، رأس المال البشري والبحث، البنية التحتية، تطور الأسواق، وتطور بيئة الأعمال التجارية.<sup>(3)</sup>

(1) ملايكية عيسى، محي الدين محمود عمر، بوزكري جيلالي، (2020): دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار ومخرجاته وعلاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي GII -دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم التجارية، المجلد 13 (العدد 01)، ص 644.  
 (2) سماعيل عيسى، محي الدين محمود عمر، بوزكري جيلالي، المصدر سبق ذكره ص 645.  
 (3) جوهرة أقطي، رحال سلاف، بن عبيد فريد، المصدر سبق ذكره، ص 173.

-مخرجات الابتكار: هو متوسط لمؤشرين أساسيين يقيس من خلالها الدلالات الحقيقية على نتائج الابتكار وهي مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الإبداعية.<sup>(1)</sup>

2-مركز الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي: مركز الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي: تحاول الجزائر انشاء نظام وطني للابتكار وذلك من خلال توفير محيط مؤسستي وقانوني مناسب، وبهدف معرفة تطور هذا النظام سيتم أولا عرض ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي، ثم الى مدخلات ومخرجات هذا النظام:

#### الجدول رقم 04: تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي

##### خلال الفترة 2010-2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الرتبة	121	125	124	138	133	126	113	108	111	113	121
عدد الدول داخل المؤشر	132	125	141	142	143	141	128	127	126	129	131

المصدر: من عداد الطالبية بالاعتماد: مؤشر الابتكار العالمي 2010-2019، على الموقع

.2020-09-03: <https://www.wipo.int/publications/ar/series/index.jsp?id=129>

من خلال الجدول أعلاه يظهر تذبذب مركز الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي، ويرجع ذلك الى خروج ودخول دول جديدة، ولكن طوال فترة الدراسة تمركزت الجزائر في المراتب الأخيرة رغم الإمكانيات التي تمتلكها، تحصلت سنة 2017 على المرتبة 108 كأحسن أداء لها، أما سنة 2020 تراجعت رتبة الجزائر بثمانية مراكز مقارنة بسنة 2019.

وفيما يلي سيتم عرض تطور مدخلات ومخرجات النظام الوطني الجزائري للابتكار في مؤشر الابتكار العالمي، لتحليل أسباب تموقع الجزائر في المراتب الأخيرة من المؤشر.

#### ثانيا: مدخلات النظام الوطني الجزائري للابتكار

تعتبر مؤشرات مدخلات النظام الوطني للابتكار، وسيلة لتحليل أداء هذا النظام وقياسه داخل أي دولة، وتمثل مدخلات النظام الجزائري للابتكار خلال الفترة 2010-2020:

(1) جوهرة أقطي، رجال سلاف، بن عبيد فريد، المصدر سبق ذكره، ص 173.

الجدول رقم 05: تطور مدخلات النظام الجزائري للابتكار خلال الفترة 2010-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المؤشر
111	100	100	105	104	119	122	112	101	101	128	المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار
104	106	102	103	113	120	118	118	114	112	118	1. المؤسسات
110	111	107	108	113	120	123	127	118	109	111	البنية السياسية
105	109	103	106	104	108	113	113	107	113	124	البنية التنظيمية
92	88	85	99	110	127	117	113	110	98	115	بيئة الأعمال
74	74	80	86	79	82	82	79	77	81	111	2. رأس المال البشري
85	90	90	83	60	67	66	50	60	64	90	التعليم
36	36	37	63	64	69	77	79	63	72	121	التعليم العالي
76	78	117	115	115	115	111	107	126	107	103	البحث والتطوير
100	81	80	79	86	95	86	93	95	90	110	3. البيئة التحتية
114	115	113	113	116	128	116	111	112	102	82	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
42	10	10	8	15	38	23	62	54	83	113	البنية التحتية العامة
72	74	74	74	68	72	82	58	86	103	132	الاستدامة البيئية
130	122	118	122	117	124	138	114	114	92	126	4. تطور السوق
129	125	125	125	126	135	115	110	127	111	112	القروض
130	99	101	124	78	41	75	59	73	42	131	الاستثمار
99	78	83	85	90	131	140	118	98	77		التجارة، التنافسية وحجم السوق
126	126	114	119	118	135	137	139	92	107	129	5. تطور بيئة الأعمال
115	110	114	115	115	112	118	122	112	102	132	العاملين في مجال العرفة
111	122	104	111	92	125	131	135	97	114	115	روابط الابتكار
113	117	86	91	104	132	135	124	45	75	125	استيعاب المعرفة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مصدر سبق ذكره.

من خلال الجدول يظهر أن مركز الجزائر عرف تحسنا طفيفا في المؤشر الفرعي للمدخلات، حيث انتقلت من المرتبة 128 سنة 2010، الى المرتبة 111 سنة 2020، وكانت المرتبة 100 سنتي 2018 و2019 أحسن ما حققته، وفيما يخص المؤشرات الثانوية للمؤشر الفرعي للمدخلات فيظهر:

- **مؤشر المؤسسات:** يتكون من مؤشرات أساسية وأخرى فرعية، يظهر من خلاله أن أداء الجزائر عرف تحسنا حيث انتقلت في اجمالي المؤشر من المرتبة 118 سنة 2010 الى المرتبة 104 سنة 2020، وفيما يخص أقل أداء كان في مؤشر البيئة السياسية الذي يبين عدم استقرار الوضع السياسي في الجزائر وذلك لعدة أسباب منها أزمة البترول في أواخر 2014 التي كانت لها آثار سلبية على جميع الأصعدة، إضافة الى الظروف السياسية سنتي 2018 و 2019، أما أحسن أداء قدمته كان في مؤشر بيئة الأعمال حيث تمركزت في المراتب 85، 88، 92 خلال السنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي.

- **مؤشر رأس المال البشري:** حققت فيه الجزائر نتائج حسنة حيث انتقلت من المرتبة 111 سنة 2010 الى المرتبة 74 سنتي 2019 و 2020، وفيما يخص المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر يبرز مؤشر التعليم العالي الذي حققت فيه نتائج جيدة طوال فترة الدراسة، حيث تمركزت في المرتبة 36 عالميا سنتي 2019 و 2020 والملاحظ أنها حافظت على أدائها على الرغم من الأزمة الصحية العالمية والاعلاق العام الذي رافقها، ويظهر في التقرير أن الجزائر حلت في المرتبة 9 عالميا في مؤشر المتخرجين في العلوم والهندسة وهنا يتبين أن الجزائر تمتلك ثروة بشرية ذات شهادات عالية يتوجب استيعابها وحسن توجيهها الى سوق العمل، كما أنها حققت مراتب حسنة أيضا في مؤشر التعليم ، ويظهر تحسن واضح في مؤشر البحث والتطوير حيث انتقلت من المرتبة 117 سنة 2018 الى المرتبة 78 و 76 سنتي 2019 و 2020 على التوالي، بالتركيز على المؤشرات الفرعية لمؤشر البحث والتطوير سنة 2020 احتلت المرتبة 55 في عدد الباحثين والمرتبة 70 في تصنيفات الجامعات الدولية، وهذا يدل على حسن سير السياسات المعتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- **مؤشر البيئة التحتية:** عرفت فيه الجزائر مراتب حسنة طوال فترة الدراسة مقارنة بباقي المؤشرات، لكن سنة 2020 تراجعت بأكثر من 20 مركز وانتقلت من المرتبة 79 سنة 2017 الى المرتبة 100، وفيما يخص المؤشرات المكونة له يظهر كل من مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستعمال الحكومة للأدوات التكنولوجية الحديثة في المعاملات كأضعف أداء للجزائر حيث يتوجب تحسينه وخاصة في ظل الوضع الصحي العالمي والذي يعتمد حاليا بدرجة كبيرة على خدمات الاتصال المتطورة، وفيما يخص مؤشر البنية العامة فكان أداء الجزائر جيد طوال فترة الدراسة وخاصة في السنوات 2017، 2018 و 2019 التي حلت فيهم المراتب 8، 10، 10 على

التوالي، وفيما يخص مؤشر الاستدامة البيئية تحسنت عموماً مرتبة الجزائر، حيث انتقلت من المرتبة 132 سنة 2010 الى المرتبة 72 سنة 2020، لكن يبقى أداء الجزائر في مؤشر احترام البيئة ومعايير الجودة (شهادة ايزو) ضعيف طوال فترة الدراسة.

- **مؤشر تطور السوق:** من بين المؤشرات الذي كانت الجزائر فيه في المراتب الأخيرة، وبالنظر الى مكوناته يبرز مؤشر القروض كأضعف أداء وذلك راجع الى المراكز المتدنية في المؤشر الفرعي الحصول على قروض طوال فترة الدراسة حيث تمركزت الجزائر في المرتبة 129 سنة 2020 وهي جد متأخرة تعكس ضعف النظام المصرفي في القيام بدوره، وفيما يخص مؤشر الاستثمار عرف تحسناً كبيراً خلال الفترة 2011-2016 وكانت أعلى مرتبة 41 سنة 2015 لتتراجع بعد ذلك الى ان تصل الى المرتبة 130 سنة 2020 بسبب الظروف السياسية وعدم كفاية محفزات الاستثمار والظروف الصحية التي لها تأثير عالمي، أما مؤشر التجارة التنافسية وحجم السوق كانت النتائج حسنة عدا سنوات 2013، 2014 و 2015 والتي تمركزت في المراتب الأخيرة بسبب مخلفات أزمة البترول.

- **مؤشر تطور بيئة الأعمال:** تموضعت الجزائر في مراتب متدنية في مؤشر تطور بيئة الأعمال وفي معظم المؤشرات المكونة له، حيث حلت في مؤشر العاملين في مجال المعرفة في المرتبة 132 سنة 2010 من أصل 132 دولة داخل المؤشر، والمرتبة 115 من أصل 131 دولة سنة 2020، وفيما يخص روابط الابتكار حلت في المرتبة 88 سنة 2020 في المؤشر الفرعي له التعاون بين الجامعة والصناعة وهي مرتبة حسنة لا يمكن تجاهلها، وفيما يخص مؤشر استيعاب المعرفة والذي يمثل من أهم المؤشرات في النظام الوطني للابتكار يلاحظ أن مرتبة الجزائر تتذبذب وحلت في المرتبة 45 سنة 2012 وهي مرتبة حسنة، الا أنها سنة 2013 تراجعت الى الرتبة 124 ثم الى المرتبتين 91 و 86 سنتي 2017 و 2018 لتصل الى المرتبة 113 سنة 2020، وبالتالي تعاني الجزائر من عدم القدرة الكافية لاستيعاب المعرفة المصدرة اليها.

من خلال ما تم تقديمه تظهر النتائج المتدنية لمدخلات النظام الجزائري للابتكار حسب مؤشر الابتكار العالمي، ولكن تجدر الإشارة الى أنها حققت نتائج مرضية في بعض المؤشرات كمؤشر البنية التحتية العامة مؤشر تصنيف الجامعات الدولية، ومؤشر التعليم العالي، ومن المؤشرات التي تعاني ضعف وحقت فيها الجزائر أقل المراتب يذكر منها مؤشر تطور بيئة الأعمال ومؤشر احترام البيئة ومعايير الجودة وتطور السوق.

### ثالثا: مخرجات النظام الوطني الجزائري للابتكار

ان معرفة مقدار مخرجات النظام الوطني للابتكار يعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة والتي تسمح بقياس أدائه، وتمثل مدخلات النظام الجزائري للابتكار خلال الفترة 2010-2020:

#### الجدول رقم 06: تطور مخرجات النظام الجزائري للابتكار خلال الفترة 2010-2020

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار	77	125	134	141	132	129	116	117	116	118	126
1.مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	91	125	108	115	114	115	100	107	111	113	90
انتاج المعرفة	128	103	110	107	108	113	104	101	91	90	90
تأثير المعرفة	40	108	123	102	93	87	71	81	101	107	119
نشر المعرفة	96	124	54	120	129	128	120	124	124	126	120
2.مخرجات إبداعية	68	123	136	140	138	131	122	116	116	117	118
النواتج الإبداعية غير الملموسة	87	123	134	137	137	135	122	120	111	111	115
السلع والخدمات الابتدائية	125	125	86	130	114	105	98	105	115	125	125
الابداع على شبكة الأنترنت			114	116	84	75	97	101	106	102	101

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العالمية للملكية الفكرية مصدر سبق ذكره.

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن الجزائر لم تحقق مراتب حسنة في المؤشر الفرعي للمخرجات، حيث سنة 2010 كانت في المرتبة 77 وذلك كان أحسن أداء طوال فترة الدراسة، الى أن تصل الى المرتبة 126 سنة 2020، وفيما يخص المؤشرات الثانوية لمؤشر الفرعي للمخرجات فيظهر ما يلي:

- مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا: تمركزت فيه الجزائر المراتب الأخيرة ولم يتحسن ترتيبها طوال فترة الدراسة، ويرجع ذلك الى تدني رتبها في المؤشرات المكونة لهذا المؤشر، حيث في مؤشر تأثير المعرفة يظهر تحسنا خلال الفترة 2014-2017 لتعود وتترجع حتى تصل الى المرتبة 119 سنة 2020 ويرجع ذلك الى تصنيف الجزائر في المؤشر الفرعي له استخدام البرمجيات حيث تموقت في المرتبة 125 سنة 2019 و122 سنة 2020، وكذلك في مؤشر

شهادة الجودة الذي احتلت فيه المرتبة 113 سنة 2020، إضافة الى تدني رتبة الجزائر في مؤشر نشر المعرفة طوال الفترة، ويرجع ذلك أيضا الى تدني مرتبتها في المؤشرات الفرعية له (اجمالي ایصالات الملكية الفكرية، مؤشر صافي الصادرات عالية التقنية، وصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

ويلاحظ تحسنا في مؤشر انتاج المعرفة الذي انتقلت فيه من المرتبة 128 سنة 2010 لتصل الى المرتبة 91، 90 و 90 في السنوات 2018، 2019 و 2020 على التوالي، حيث كان ترتيبها حسن في المؤشرات المكونة له وتمركزت في مؤشر المقالات العلمية والتقنية المرتبة 83 سنة 2019 والمرتبة 86 سنة 2020، وفي الاستدلال بهذه المقالات في مؤشر (H-INDEX) المرتبة 79، 77 في السنوات 2019 و 2020 على التوالي، وتعتبر هذه النتائج حسنة مقابل رتبة الجزائر في باقي المؤشرات الفرعية لمؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا.

- **مؤشر المخرجات الإبداعية:** تمركزت الجزائر فيه وفي جميع مؤشرات الفرعية المراتب الأخيرة طوال الفترة، حيث يبرز مؤشر السلع والخدمات الإبداعية الذي حسنت فيه الجزائر من مكانتها بالمرتبة 98 سنة 2016 لتعود وتترجع وتتمركز في المرتبة 125 سنة 2020، نتيجة تدني تصنيفها في مكوناته حيث احتلت في ذات السنة المرتبة 126 في مؤشر تصدير المنتجات الإبداعية والمرتبة 105 في مؤشر صادرات الخدمات الثقافية والإبداعية، أما الإبداع عبر الانترنت هو الآخر من المؤشرات التي حلت فيها الجزائر آخر ترتيب ويرجع بصفة اساسية الى ضعف شبكة الأنترنت والتي تحصلت فيها الجزائر على المرتبة 173 من أصل 176 دولة شملها مؤشر سرعة الانترنت سنة 2019، والمرتبة 128 من أصل 207 دولة سنة 2020، وبالتالي لجزائر تعد من أبطأ الدول في سرعة تدفق الأنترنت والذي يعتبر من العوامل الأساسية في الوقت الحالي. بعد عرض تطور مدخلات ومخرجات النظام الجزائري للابتكار من خلال مؤشر الابتكار العالمي، يظهر أن مدخلات النظام الوطني للابتكار عرفت تحسنا في بعض المؤشرات الفرعية، أما بالنسبة لمخرجات النظام يظهر أنها تعاني من ضعف واضح وفي جميع المؤشرات المكونة لها.

#### رابعاً: واقع الجزائر في بعض المؤشرات

حتى يكون تقييم المخرجات أكثر وضوحاً سيتم عرض احصائيات الجزائر في مختلف أشكال الملكية الصناعية، عدد المنشورات العلمية وحجم الانفاق على البحث والتطوير ومقارنتها مع بعض الدول العربية خلال الفترة 2010-2020.

1-براءة الاختراع: تعداد طلبات براءات الاختراع يمثل أهم المؤشرات المعتمدة لقياس أداء الأنظمة الوطنية للابتكار، حيث أن البراءات المسجلة تمثل قيمة مضافة لاقتصاد أي دولة في حالة ما تم استغلالها ومرافقتها وتحويلها الى مؤسسات ناجحة، وخاصة بالنسبة للجزائر التي تحاول تحقيق استراتيجية التنوع الاقتصادي من خلال تشجيع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي سيتم التركيز على تطور طلبات براءة الاختراع للباحثين الجزائريين كما يلي:

#### الجدول رقم 07: تطور عدد طلبات براءة الاختراع للباحثين الجزائريين

##### خلال الفترة 2010-2020

عدد طلبات براءات الاختراع											هيئات البحث
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
11	04	16	15	11	13	03	12	06	05	04	التعليم العالي مؤسسات
17	04	15	17	06	06	10	05	14	06	03	وحدات مراكز
00	01	03	02	00	00	00	01	01	01	05	وحدات مراكز
00	00	00	01	01	01	01	00	02	00	00	وكالات البحث
28	06	34	35	18	20	14	18	23	12	12	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مصدر سبق ذكره.

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن عدد طلبات براءة الاختراع للباحثين الجزائريين في زيادة مستمرة بلغ مجموعها 258 طلب براءة، وكانت سنة 2017 و2018 بـ 35 و34 طلب براءة على التوالي من أفضل السنوات من حيث عدد الطلبات تمثل ترجمة لمجهودات السياسة المعتمدة في

مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومن هيئات البحث التي تميزت من حيث العدد الأكبر لطلبات براءة الاختراع خلال فترة الدراسة هي مراكز ووحدات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث بمجموع 103 طلب، ثم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بمجموع 100 طلب، حيث كانت لهذه الهيئات الحصة الأكبر من عدد طلبات براءة الاختراع، ثم مراكز ووحدات البحث غير تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمجموع 14 طلب، وفي المرتبة الأخيرة وكالات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بـ 06 طلبات. وفيما يلي سيتم عرض تطور عدد طلبات براءات الاختراع في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية للمقيمين وغير المقيمين (عدم توفر بيانات 2020):

#### الجدول رقم 08: تطور عدد طلبات براءات الاختراع خلال الفترة 2010-2019

مصر		المغرب		تونس		الجزائر		البلد
غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	السنة
1625	605	882	152	508	113	730	76	2010
1591	618	880	169	543	137	803	94	2011
1528	683	843	167	476	150	781	119	2012
1416	641	828	316	437	112	722	118	2013
1384	752	742	355	400	142	719	94	2014
1337	718	797	224	409	180	716	89	2015
1258	96	1066	237	348	235	566	106	2016
1254	1025	1026	198	383	172	594	149	2017
1258	997	2350	187	271	180	521	152	2018
1156	1027	2531	199			525	113	2019
<b>13807</b>	<b>7162</b>	<b>11945</b>	<b>2204</b>	<b>3775</b>	<b>1421</b>	<b>6677</b>	<b>1110</b>	<b>المجموع</b>
%66	%34	%84	%16	%73	%27	%86	%14	النسبة
<b>20969</b>		<b>14149</b>		<b>5196</b>		<b>7787</b>		<b>المجموع الكلي</b>

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي، على الموقع

<https://www.albankaldawli.org/ar/home>: 2021/07/01.

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن مصر سجلت أكبر عدد لإجمالي لطلبات براءات الاختراع بـ 20969 طلب براءة، لتليها المغرب بـ 14149 طلب والجزائر بـ 7787 طلب وفي الأخير تونس بـ 5196، كما يلاحظ أن في كل البلدان الممثلة في الجدول أن حصة براءات الاختراع لغير المقيمين تشكل النسبة الأهم من عدد براءات المودعة.

وبمقارنة الجزائر مع باقي الدول العربية الموضحة في الجدول يلاحظ أن نسبة طلبات براءة الاختراع للمقيمين تمثل الأقل من بين الدول حيث خلال الفترة الممتدة بين 2010-2019 تمثل 14% فقط، على عكس دول الجوار فتونس تمثل عدد براءات الاختراع المسجلة من قبل المقيمين 27% وفي المغرب 16% أما مصر 34%.

فبالنسبة للجزائر وبالرغم من كل الإجراءات التي تقوم بها الدولة لتوفير بيئة مساعدة للابتكار الى أنها تبقى غير كافية، ويمكن أن يرجع ذلك الى عدة أسباب منها عدم توجه المخترعين الى حماية اختراعاتهم لدى المعهد الجزائري للملكية الصناعية (لعدم الثقة في هذه الهيئة أو لعدم القدرة للتوجه اليها من حيث تمركز المعهد الجزائري للملكية الفكرية في الجزائر العاصمة، ارتفاع تكلفة التسجيل، وجود العديد من الإجراءات) أو بسبب هجرة الأدمغة من مهندسين وأطباء وغيرهم بسبب عدم القدرة على تسويق والإنفاق على عمليات تطوير ابتكاراتهم.

2- العلامة التجارية: تعداد طلبات تسجيل علامة تجارية يمثل أحد المؤشرات لقياس أداء النظام الوطني للابتكار، باعتبارها شكل من اشكال الملكية الصناعية التي يتوجب حمايتها من التقليد والتزوير فهي تمثل بطاقة تعريف للمنتج أو الخدمة الذي تقدمه المؤسسة والتي تميزه عن باقي المنتجات في السوق، وفيما يلي سيتم عرض تطور طلبات تسجيل علامة تجارية في الجزائر وبعض الدول العربية (عدم توفر بيانات 2020):

**الجدول رقم 09: تطور عدد طلبات تسجيل علامة تجارية خلال الفترة 2010-2019**

مصر		المغرب		تونس		الجزائر		البلد
غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	السنة
7781	14079	5013	5523			3188	2070	2010
7586	10124	4970	5491	2231	1675	3464	2294	2011
7275	10773	5085	5656	2261	1849	3533	2332	2012
7489	9940	5051	5820	2355	2219	2173	1261	2013
7870	11390	5077	6165	3249	2382	4888	4929	2014
7824	12327	4998	6139	3129	2320	3750	3968	2015
8002	12856	5571	7216	3314	2622	3014	4130	2016
7302	14645	5415	7890	3247	2800	4176	4707	2017
8316	16227	5785	7495			4028	5469	2018
8226	17887	5451	9897			6720	5169	2019
<b>70267</b>	<b>130248</b>	<b>52416</b>	<b>67292</b>	<b>13657</b>	<b>15867</b>	<b>38934</b>	<b>36329</b>	المجموع
<b>%35</b>	<b>%65</b>	<b>%44</b>	<b>%56</b>	<b>%46</b>	<b>%54</b>	<b>%52</b>	<b>%48</b>	النسبة
<b>200515</b>		<b>119708</b>		<b>29524</b>		<b>75263</b>		المجموع الكلي

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على البنك الدولي، مصدر سبق ذكره.

من خلال الجدول أعلاه (رقم 09) يلاحظ تقارب نسب طلبات التسجيل بين المقيمين وغير المقيمين في معظم الدول، كما أن نسبة طلبات تسجيل علامة تجارية للمقيمين تتجاوز طلبات غير المقيمين بالنسبة لجميع الدول ما عدا الجزائر، التي على الرغم من أن النسبتين متقاربتين إلا أن طلبات غير المقيمين كانت الأكبر بنسبة 54% مقارنة بـ 48% للمقيمين.

وبمقارنة الجزائر مع باقي الدول العربية يظهر أن مصر تتصدر القائمة من إجمالي طلبات تسجيل علامة تجارية بإجمالي 200515 طلب تسجيل علامة تجارية، لتليها المغرب بـ 119708 طلب ثم الجزائر بـ 75263 طلب وفي المرتبة الأخيرة تونس بـ 29524 طلب.

كما يلاحظ ارتفاع عدد طلبات تسجيل علامة تجارية في الجزائر وخاصة خلال الفترة 2014-2019 يعكس اهتمام أصحاب المشاريع بنجاح مؤسساتهم، واهتمام الدولة بالملكية الصناعية كوسيلة لتحقيق التنوع الاقتصادي.

3- عدد المقالات العلمية المنشورة: بما أن الجزائر احتلت مرتبة جيدة في مؤشر الاستدلال بالمقالات في مؤشر الابتكار العالمي، سيتم عرض تطور عدد المنشورات العلمية في الجزائر وبعض الدول العربية في مجالات علم الفيزياء، علم الأحياء، الكيمياء، الرياضيات، الطبي

السريري، البحث الطبي البيولوجي، الهندسة والتقنية، علوم الأرض والفضاء (عدم توفر بيانات 2019 و2020):

**الجدول رقم 10: تطور عدد المقالات العلمية المنشورة خلال الفترة 2010-2018**

عدد المقالات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
الجزائر	2141	2435	3062	3504	3630	4157	4528	5202	5231	33890
تونس	3510	3749	3913	4323	4615	5073	5445	5877	5564	38559
مغرب	1649	1967	2234	2378	2900	2980	3839	4707	5056	27710
مصر	6608	7332	8345	8615	9172	9820	11109	11393	13327	85721

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الدولي، مصدر سبق ذكره.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع مستمر في تطور عدد المقالات العلمية المنشورة بالنسبة للجزائر، حيث انتقلت من 2141 مقال سنة 2010 الى 5231 مقال سنة 2018، مقارنة بالدول العربية احتلت الجزائر المرتبة الثالثة بعد كل من مصر بمجموع 85721 مقال منشور، ثم تونس بـ 38559 مقال، والجزائر بـ 33890 مقال وفي المرتبة الأخيرة المغرب بـ 27710 مقال.

ان البحث العلمي يتطلب تخصيص ميزانية معينة تعكس اهتمام الدولة بهذا المجال، والنشر هو مرحلة أخيرة للبحوث العلمية التي تتطلب اقتناء وسائل وأجهزة وبدفع المرتبات للباحثين، فعلى الرغم من المجهودات المتزايدة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية، الا أن الانفاق على البحث والتطوير يعتبر منخفض مقارنة بالدول العربية، حيث بلغت نسبة الانفاق على البحث والتطوير في الجزائر الى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 بـ 0.5% وهي أعلى قيمة منذ 2001، مقارنة بمصر التي في نفس السنة كانت النسبة 0.68% وهذا ما يعزي تصدرها قامة الدول من حيث عدد البراءات وعدد المنشورات العلمية، أما مثلا الدول الصناعية الكبرى يظهر أن نسبة الانفاق على البحث والتطوير جد مرتفعة تعكس الاهتمام الكبير بهذا القطاع، مثلا كانت نسبة الانفاق والتطوير في فرنسا 2.21% سنة 2017.

انطلاقا من الجداول (رقم 07، 08، 09، و10) ومما تم عرضه فعلى الجزائر وضع خطط واستراتيجيات تنمي من خلالها مدخلات النظام الوطني للابتكار وركائز الابتكار، وخاصة فيما يخص جوانب الاتصال بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ووضع روابط بين الجامعات والصناعة، إضافة الى وضع سياسة صارمة فيما يخص تحسين جودة خدمة الائتمان ونظام البنوك بصفة

عامّة، رفع مستوى التحصيل العلمي في جميع الأطوار والتركيز أكثر على البحث العلمي في المؤسسات الخاصة والحكومية، ورفع كفاءة استغلال الموارد البشرية والمادية التي تمتلكها الجزائر، إضافة إلى تحسين جودة الأنظمة المعلوماتية والقوانين وبيئة الأعمال والتركيز أيضا على توفير بيئة سياسية مستقرة تأطر كل هذه العناصر، وتحسين خدمات معهد الملكية الصناعية وتحفيز المخترعين على تسجيل اختراعاتهم، إضافة إلى التركيز على رفع ميزانية البحث والتطوير فبتحسين مؤشرات مدخلات النظام الوطني للابتكار تستفيد الجزائر من مخرجات ذات جودة عالية.

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم دراسة النظام الوطني للابتكار ومعرفة أهمية وجود علاقة تفاعلية بين المتدخلين فيه من مؤسسات اقتصادية، هيئات البحث العلمي العمومية والخاصة، معاهد الملكية الفكرية وجميع الهياكل التي تؤثر على الابتكار وتؤدي الى تحقيق تطور اقتصادي، كما ويتطلب وجود نظام وطني للابتكار توفير بيئة صناعة تحتوي على نظم وتشريعات بالدرجة الأولى تحمي الابتكار وكل الأنشطة المحيطة به، إجراءات مالية تكون مساعدة وتحفيزية للاستثمار في كل ما يتعلق بالبحث والتطوير واكتساب التكنولوجيا الحديثة، إجراءات بشرية تركز على جودة تكوين الموارد البشرية باعتباره أهم استثمار بالنسبة لأي دولة، كما تم التوصل الى ان النظام الوطني للابتكار تتمحور وظائفه الأساسية في البحث، التصنيع، انشاء الروابط بين الفاعلين في النظام إضافة الى التعلم.

وبشخص النظام الوطني الجزائري للابتكار تم التوصل الى أنه يتكون من هيئات توجيه يتمثل دورها الأساسي في الاشراف وتوجيه عملية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتحديد السياسات الوطنية للبحث العلمي، هيئات التنفيذ (مؤسسات التعليم العالي، هياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية)، وهياكل داعمة (المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية)، والدعائم المالية (التي تتمثل في التحفيزات المالية إضافة الى آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار).

## الفصل الثاني

## تمهيد

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احدى القنوات التي تؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي في أي دولة، فوجودها في النسيج الاقتصادي يعتبر أمر ضروري لضمان التنمية الاقتصادية وهذا لما لها من تأثيرات إيجابية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي السائد في البلاد، وعلى إثر هذا تسعى الدول لتوفير المناخ الملائم لتسهيل عملية انشاء هذا النوع من المؤسسات ومحاولة توفير كل ما يزم حتى تحقق الاستمرارية.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسيته، مع التركيز على الوضع التنافسي لهذه المؤسسات في الجزائر، حيث سيقسم الفصل الى ثلاث مباحث، حيث أن المبحث الأول يعكس الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المبحث الثاني يتم التركيز على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق قياسها، أما المبحث الثالث سيتم التطرق الى آليات دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الهياكل التي تحقق التنمية الاقتصادية، وحقيقة تواجهها في معظم الدول الكبرى المتقدمة نابع مما تملكه هذه المؤسسات من خصائص وقدرة على الابتكار لمواجهة المشاكل والصعوبات.

### المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

#### أولاً: تعريف المؤسسة الاقتصادية

قبل التطرق الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجب تحديد مفهوم المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، ومن التعاريف الشاملة التي منحت لها: أن "المؤسسة يمكن أن تعتبر كعميل اقتصادي، كهيكل عضوي، وكنظام أو منظومة"<sup>(1)</sup>، وهناك أيضا من عرفها بأنها وحدة اقتصادية تقوم بمزج عوامل الإنتاج لتحصل في الأخير على السلع والخدمات لتصرفها في السوق،<sup>(2)</sup> ويمكن اعتماد تعريف أنها مجموعة من الموارد المادية والمعنوية ومجموعة من الأفراد، التي تجمعهم علاقات رسمية وغير رسمية من أجل تحقيق رسالة المؤسسة التي وجدت من أجلها.<sup>(3)</sup>

كما وأن المؤسسات الاقتصادية في مجملها تصنف اما حسب الشكل القانوني، حسب القطاع أو النشاط الذي تنشط فيه وأخيرا حسب الحجم، وعلى أساس المعيار الأخير تصنف المؤسسات الى مؤسسات عائلية، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة ومؤسسات كبيرة.<sup>(4)</sup>

#### ثانياً: صعوبة ايجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) Small and medium enterprises ذات دور فعال في الاقتصاد العالمي، الا أنه لا يوجد تعريف موحد وشامل لهذا النوع من المؤسسات، حيث أن تعريفها يختلف باختلاف الدول، واختلاف امكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية اضافة الى الغرض من هذا التعريف سواء تخطيطي، تطوري، تنظيمي أو احصائي.<sup>(5)</sup> ويمكن ارجاع صعوبة تحديد تعريف موحد الى ما يلي:

(1) رابع خوني، رقية حساني، (2007): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة 1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، ص12.

(2) المصدر نفسه، ص 13.

(3) خبابة عبد الله، (2013): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر، ص13.

(4) المصدر نفسه، ص 12.

(5) بوخواوة اسماعيل وعطوي عبد القادر، (2004): التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجيات التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحوث أوراق عمل الدورة التدريبية الدولية 25-28 ماي 2003 حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

## 1-العوامل الاقتصادية: يمكن حصر أهم العوامل الاقتصادية فيما يلي:

**1-1 اختلاف مستويات النمو:** ويتمثل في التفاوت في درجة النمو بين مختلف الدول وبالخصوص بين الصناعية المتقدمة والدول النامية، حيث أن التباين في النمو الاقتصادي ينعكس على مستوى التطور التكنولوجي لكل دولة، فالمنظمة الصغيرة في بلد صناعي، قد تعتبر كبيرة في بلد نامي،<sup>(1)</sup> كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة.<sup>(2)</sup>

**1-2 تنوع الأنشطة الاقتصادية:** ان تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة تختلف عن المؤسسات التي تعمل في التجارة وهذه الأخيرة بدورها تختلف عن المؤسسات التي تقدم خدمات.<sup>(3)</sup>

وباختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلية المالية للمؤسسات، فعند المقارنة مثلا بين المؤسسات التي تنتمي الى القطاع الصناعي وأخرى تنتمي الى القطاع التجاري، تتضح الاختلافات فيما بينها فالمؤسسات الصناعية تحتاج الى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات اضافة الى استخدامها عدد كبير من العمال، على عكس المؤسسة التجارية فتحتاج الى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع والحقوق ويرجع هذا الى ان نشاطها يركز على عناصر دورة الاستغلال، وتستخدم عدد أقل من العمال، وفيما يخص مستوى التنظيم الداخلي فطبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرار، على عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط.<sup>(4)</sup>

**1-3 اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:** يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته الى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا الى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، او الى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره الى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية وغيرها ، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي اليه من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة

(1) محمد رشدي سلطاني، (2014): الادارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1: الأردن، ص 62.

(2) رابع خوني ورقية حساني، المصدر سبق ذكره، ص 16.

(3) المصدر نفسه، ص 17.

(4) قشيدة صوراية، (2013): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات- « فيناليب»، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 22.

صغيرة او متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.<sup>(1)</sup>

**2-العوامل التقنية:** يعكس العامل التقني مستوى الاندماج بين المؤسسات، فكلما كانت المؤسسات أكثر اندماجا يؤدي الى توحيد عملية الانتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسة الى الكبر، في حين ما إذا كانت العملية الانتاجية مجزأة وموزعة الى عدد كبير من المؤسسات يؤدي الى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.<sup>(2)</sup>

**3-العوامل السياسية:** والتي تتلخص في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيه وترقية ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.<sup>(3)</sup>

**4-تعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ان وجود معايير أساسية يستند اليها في وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل أحد معيقات وجود تعريف شامل موحد يعتمد عليه دوليا لهذه المؤسسات، ويمكن حصر هذه المعايير في:

**4-1 المعايير الكمية:** حسب هذه المعايير تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على مجموعة من السمات التي تبرز الفروقات بينها،<sup>(4)</sup> ومحاولة تمييزها عن باقي المنظمات، ومن بين هذه المعايير عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة، حجم الانتاج، رأس المال المستثمر، رقم الأعمال.<sup>(5)</sup> ومن أكثر المعايير الكمية أهمية واستعمالا ما يلي:

**4-1-1 معيار حجم العمالة:** يعتبر من أكثر المعايير الكمية استعمالا للفرقة بين الأحجام المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك الى بساطة الاستخدام والتطبيق، الثبات النسبي،<sup>(6)</sup> توفر البيانات الخاصة بعدد العمال في غالبية الدول.<sup>(7)</sup>

(1) سامية عزيز، (جوان 2011): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (العدد 2)، ص 76.

(2) رابح خوني ورقية حساني، المصدر سبق ذكره، ص 18.

(3) رابح خوني ورقية حساني، المصدر سبق ذكره، ص 18.

(4) غالم عبد الله، سبع حنان، (2013): واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6/05/2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص 3.

(5) محمد رشدي سلطاني، (2014): الادارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة 1: الأردن، ص 62.

(6) خباياة عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 12.

(7) ضياء الناروز، (2015): المشروعات الصغيرة والمتناهي الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والاسلامية " دراسة مقارنة"،

الطبعة 1، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص 9.

فعلى الرغم من اعتبار معيار عدد العمال من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أنه يبقى مختلف من دولة الى أخرى، فمثلا في الدول الصناعية فان المؤسسة الصغيرة تضم 500 عامل على الأقل وفي الدول النامية تضم من 20 الى 100 عامل أو حتى أقل. (1)

ويعاب على هذا المعيار أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الانتاجية إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المنشأة كحجم الانتاج والحجم الطبيعي للمنشأة والمعدات الرأسمالية (2)، اضافة الى ان استخدام هذا المعيار وحده لا يعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال/العمل بين الصناعات المختلفة، فهناك مشروعات تعتمد على الآلات وتوظف عددا قليلا من العمال وبالتالي لا يمكن اعتبارها ضمن المشروعات الصغيرة، كما أن هناك مشروعات تتطلب قدرا كبيرا من العمالة ولا تحتاج الى استثمارات رأسمالية كبيرة، وبالتالي قد يكون عدم تصنيفها على أنها مشروعات صغيرة طبقا لهذا المعيار خطأ. (3)

**4-1-2 معيار رأس المال:** يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة، كونه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الانتاجية للمؤسسة، ويختلف هذا المعيار من دولة الى دولة أخرى ومن قطاع لآخر، (4) ففي بعض الدول يجب ألا يقل رأس المال المستثمر عن 200 ألف دولار للمشروع الصغير كما في كوريا وفي بعض الدول الأخرى وقد لا يزيد رأس المال المستثمر عن 15 ألف دولار كما في الأردن وفلسطين. (5)

**4-1-3 معيار معامل رأس المال:** يتم استخدام هذا المعيار من خلال الجمع بين معيار رأس المال ومعيار عدد العمال وهذا بغرض تقادي العيوب التي تأخذ على كل منهما، (6) ويمثل هذا المعيار حجم رأس المال المستخدم بالنسبة لوحد العمل ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال والنتاج يعني كمية الاضافة لرأس المال (الاستثمار) المطلوب لتوظيف عامل واحد في المؤسسة،

(1) خبابة عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 14.

(2) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، (2005): *الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية*، الطبعة 1، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية، مصر، ص 9.

(3) ضياء الناروز، المصدر سبق ذكره، ص 9.

(4) يوسف حميدي، (2008): *مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة*، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 70.

(5) مروة أحمد، نسيم برهم، (2008): *الريادة وإدارة المشروعات*، الطبعة 1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: مصر، ص 85.

(6) ضياء الناروز، المصدر سبق ذكره، ص 11.

وعادة ما يكون مرتفعا في القطاع الصناعي وخاصة في المصانع التي تستخدم خطوط انتاج ذات مستوى تكنولوجي متطور. (1)

**4-2 المعايير النوعية:** على الرغم من أن استخدام الطرق والوسائل الحسابية التي تعتمد على البعد الكمي يفيد بصورة كبيرة في فهم ما يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا لا يكفي ولا بد من وجود معايير نوعية تجعل من تعريفها أكثر دقة، (2) وأهم هذه المعايير النوعية يتم ذكر: (3)

**4-2-1 معيار الاستقلالية:** ويقصد بها استقلالية المشروع عن اي تكتلات اقتصادية، واستقلالية الادارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير، ويطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني.

**4-2-2 معيار الملكية:** اما تكون عمومية أو خاصة.

**4-2-3 معيار السوق:** تكون الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة ويرجع ذلك لعدة أسباب منها صغر حجمها ومحلية نشاطها والمنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتمائل الامكانيات والظروف وعلى هذا الأساس لا يمكن لهذه المؤسسات أن تفرض هيمنتها وسيطرتها أو أي نوع من الاحتكار على الأسواق، وهذا عكس المؤسسات الكبرى.

### ثالثا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل عامل مهم بالنسبة للحكومات فمن خلاله يتم وضع سياسات تأطير هذه المؤسسات وتوفير برامج لمساعدتها ودعم تطورها بالاعتماد على الاستشارة المرافقة وغيرها، ومن خلال ما تم تقديمه من صعوبات في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي ترجع لعدة عوامل وأسباب قد وضعت تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من الطبيعة الاقتصادية للدولة ودرجة تقدمها، وفيما يلي عرض بعض هذه التعاريف بالإضافة الى تعاريف بعض الهيئات الدولية:

(1) غالم عبد الله، سبع حنان، المصدر سبق ذكره، ص 3.  
(2) مالكوم شاوف، (2009): ادارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترجمة طارق عبد الباري وآخرون، الطبعة 1، المكتبة الأكاديمية للنشر: مصر، ص 13.  
(3) رابع خوني ورقية حساني، المصدر سبق ذكره، ص-ص 22-23.

**1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من تعريف هيئة المؤسسات الصغيرة (SBA) **Small Business Administration** التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون المنشأة الصغيرة لعام 1953، كهيئة مكلفة بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعانتها وكل ماله علاقة بالسياسات المرتبطة بهذا النوع من المؤسسات، حيث تستخدم هذه الهيئة معيار عدد العاملين أو حجم المبيعات السنوية (متوسط السنوات الثلاثة الأخيرة) لتصنيف المؤسسات الصغيرة<sup>(1)</sup> وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف القطاعات بطريقة أكثر تفصيلاً، كما هو مبين في الجدول الموالي:

**الجدول رقم 11: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

القطاع	المعيار المعتمد	القيمة
الصناعة التحويلية	عدد العمال	500 عامل فما دون
تجارة الجملة	عدد العمال	100 عامل، فما دون
تجارة التجزئة والخدمات	المبيعات السنوية	أقل من 6 مليون دولار أمريكي
مقاولات البناء	المبيعات السنوية	أقل من 12 مليون دولار أمريكي

المصدر: فارس طارق، المصدر سبق ذكره، ص 33.

**2- تعريف اليابان:** يستند تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على القانون الأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 154 لعام 1963 (المعدل في 3 ديسمبر 1999)،<sup>(2)</sup> فقد اعتمدت على المعايير الكمية وصنفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس رأس المال المستثمر وعدد العمال مع الاهتمام في ذلك بقطاع نشاط هذه المؤسسات كما هو موضح في الجدول أدناه:

(1) فارس طارق، (2018): دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، ص 17.  
(2) لوكاير مالحة، (2012): دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص-ص 14، 15.

**الجدول رقم 12: تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		القطاع
	عدد العمال	رأس المال (مليون ين ¥)	
20 او اقل	300 او اقل	300 او اقل	الصناعات التحويلية وغيرها
5 او اقل	100 او اقل	100 او اقل	مبيعات الجملة
5 او اقل	50 او اقل	100 او اقل	الخدمات
5 او اقل	50 او اقل	50 او اقل	مبيعات التجزئة

**Source:** 2016 white paper on Small and medium Enterprises in Japan (outline), (2016), Research office, Small and Medium Enterprise Agency, p1, on the website [https://www.chusho.meti.go.jp/pamflet/hakusyo/H28/download/2016hakushogaiyou\\_en\\_g.pdf](https://www.chusho.meti.go.jp/pamflet/hakusyo/H28/download/2016hakushogaiyou_en_g.pdf) : 06/07/2017

**3- تعريف ألمانيا:** يوجد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا منذ 2016/01/01، والصادر عن معهد بحوث الشركات الصغيرة والمتوسطة، هو أن كل مؤسسة معدل دوران مبيعاتها أقل من 50 مليون يورو، والتي توظف أقل من 500 عامل،<sup>(1)</sup> والجدول الموالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم 13: تعريف ألمانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

معدل دوران المبيعات (يورو)	عدد العمال	حجم المؤسسة
حتى 2 مليون	حتى 9	مصغرة
حتى 10 مليون	حتى 49	صغيرة
حتى 50 مليون	حتى 499	متوسطة
50 مليون	أقل من 500	مؤسسات صغيرة ومتوسطة

**Source :** ministère fédéral de l'économie et de l'énergie, Op.cit.

**4- تعريف تركيا:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا انطلاقاً من القانون الخاص بهذه المؤسسات والصادر بتاريخ 18 ماي 2006، وذلك بالاستناد على معيار حجم العمال ورقم الأعمال أو مجموع حصيلة الميزانية السنوية، ليتم تعديل هذا التعريف في 4 نوفمبر 2012، وذلك بمراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع حصيلة الميزانية السنوية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

<sup>(1)</sup> ministère fédéral de l'économie et de l'énergie, sur le site <http://en.ifm-bonn.org/definitions/sme-definition-of-ifm-bonn> : 06/07/2017

**الجدول رقم 14: تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 الى 09	أقل من 1 مليون ليرة تركية	أقل من 1 مليون ليرة تركية
صغيرة	من 10 الى 49	من 1 الى 8 مليون ليرة تركية	من 1 الى 8 مليون ليرة تركية
متوسطة	من 50 الى 250	من 8 الى 40 مليون ليرة تركية	من 8 الى 40 مليون ليرة تركية

المصدر: فارس طارق، المصدر سبق ذكره، ص 21.

**5- تعريف ماليزيا:** وضعت ماليزيا تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دخل حيز التنفيذ بداية 2014، يعتمد على أساس الجمع بين معيار عدد العمال وحجم المبيعات، كما تم الأخذ بعين الاعتبار التميز بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى، والجدول الموالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم 15: تعريف ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

قطاع النشاط	مؤسسات مصغرة		مؤسسات صغيرة		مؤسسات متوسطة	
	عدد العمال	المبيعات	عدد العمال	المبيعات	عدد العمال	المبيعات
الصناعة	أقل من 5 عمال	أقل من 300000 رينجيت	من 5 الى 75	من 300000 الى 15 مليون رينجيت	من 5 الى أقل أو يساوي 200	من 15 مليون الى أقل أو يساوي 50 مليون رينجيت
			من 5 الى 30	من 300000 الى 3 مليون رينجيت	من 30 الى أقل أو يساوي 75	من 3 مليون الى أقل أو يساوي 20 مليون رينجيت

المصدر: عيسى قروش، (2018): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية - التجربة الماليزية نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي (01)، ص 174.

**6- تعريف بعض الدول العربية:** توجد بعض الدول العربية التي تتوفر لديها تعريف محدد لهذه المؤسسات يرتكز على قانون كالأردن، الكويت، السعودية، الجزائر... وبالمقابل لا تزال دول أخرى تسعى لوضع التعريف المناسب، كما تتباين الدول العربية فيما يتعلق بوجود تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع سبب الاختلاف لتباين المعايير المستخدمة إضافة الى استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد، والجدول الموالي يوضح تعاريف بعض الدول العربية:

الجدول رقم 16: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية

الدولة	المعيار	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
الأردن	عدد العمال	-	20-5	100-21
	المبيعات (مليون دينار)	-	أقل من 1	من 1 الى 3
الكويت	عدد العمال	-	4-1	50-5
	رأس المال (ألف دينار)	-	لا يزيد عن 250	لا يزيد عن 500
السعودية	عدد العمال	5-1	49-6	249-50
	المبيعات (مليون ريال)	حتى 3	من 3 الى 40	من 40 الى 200
الإمارات	عدد العمال	5-1 للتجارة والخدمات. أقل من 9 للصناعة.	50-6 للتجارة والخدمات. 10-100 للصناعة.	51-200 للتجارة والخدمات. 101-250 للصناعة.
	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 2 للتجارة. أقل من 3 للخدمات والصناعة.	من 2 الى 50 للتجارة. من 3 الى 50 للخدمات والصناعة	من 50 الى 250 للتجارة، الخدمات والصناعة
فلسطين	عدد العمال	4-1	9-5	19-10
	المبيعات (ألف دولار)	حتى 20	من 20 الى 200	من 200 الى 500
مصر	عدد المال	أقل من 10	أقل من 200	أقل من 200
	المبيعات (مليون جنيه)	أقل من 1	من 1 حتى 50	من 50 حتى 200
المشروعات الصغيرة جدا بعدد عمال لا يختلف عن الفئات المشروعات الصغيرة والمتوسطة (من 11 الى 200)، ولكن حجم المبيعات يتراوح بين (1 الى أقل من 10) مليون جنيه.				
البحرين	عدد العمال	10-1	50-11، (حتى 100 للعقارات)	51-250، (حتى 400 للعقارات)
	رأس المال السنوي (دينار)	حتى 100 ألف	أكثر من 100 ألف وحتى مليون	أكثر من مليون وحتى 5 مليون
تونس	عدد العمال	أقل من 6	49-6	199-50
	حجم الاستثمار	كل مؤسسة لا يتجاوز حجم استثمارها خمس عشرة مليون دينار أخذاً بالاعتبار استثمارات التوسعة.		
موريتانيا	عدد العمال	أقل من 10	10 عمال فما فوق	
	رأس المال (مليون أوقية)	-		من 50 الى 200
المغرب	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 3	من 3 الى 10	من 10 و 175
السودان	عدد العمال	-	من 1 الى 10	من 10 الى 50

المصدر: طارق اسماعيل، (2017): بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي (العدد 38)، ص 7.

7- تعريف البنك الدولي: ويعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

الجدول رقم 17: تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	اجمالي الأصول (دولار امريكي)	حجم المبيعات السنوي (دولار امريكي)
المصغرة	أقل من 10	100000	100000
الصغيرة	أقل من 20	3 مليون	3 مليون
المتوسطة	أقل من 300	15 مليون	15 مليون

Source : Le guide des services bancaires aux PME, services-conseil de L'IFC/Accès au financement, société financière international groupe de la banque mondiale, p 12. Sur le site <https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/e4f0938049585ff0a18ab519583b6d16/SMEF.pdf?MOD=AJPERES> : 04/07/2017

8- تعريف الاتحاد الاوروبي european union: لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أبريل 1996، على 3 معايير تتمثل في عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية ودرجة استقلالية المؤسسة،<sup>(1)</sup> والجدول أدناه يبين ذلك:

الجدول رقم 18: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للاتحاد الاوروبي

حجم المؤسسة	عدد العمال	معدل دوران المبيعات	الموازنة السنوية
مؤسسة مصغرة	أقل من 9	حتى 2 مليون يورو	حتى 2 مليون يورو
مؤسسة صغيرة	10-49	حتى 10 مليون يورو	حتى 10 مليون يورو
مؤسسة متوسطة	50-249	حتى 50 مليون يورو	حتى 43 مليون يورو

المصدر: مالكوم شاوف، مصدر سبق ذكره، ص 13.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الاتحاد الاوروبي يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة تضم أقل من 250 عامل ومعدل دوران مبيعاتها أقل من 50 مليون يورو، او الموازنة السنوية أقل من 43 مليون يورو.

الملاحظ من اختلاف التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة دول ومن قبل مختلف الهيئات تعكس الأهمية الكبيرة لهذا النوع من المؤسسات في العالم ودرجة الاهتمام بتطويرها فتواجد هذه المؤسسات في النسيج المؤسساتي لأي دولة، يعتبر عامل إيجابي لدفع عجلة الاقتصاد الى التطور وتحقيق الاستدامة، وتجدر الإشارة الى أن كل دولة أو كل منظمة دولية عرفت هذه المؤسسات على طريقته وبالاعتماد على مختلف المعايير.

(1) محمد رشدي سلطاني، (2014): الادارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، جليس الزمان للنشر والتوزيع: الأردن، ص64

## المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان معرفة أهم المعايير التي تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجعل من السهل تحليل وفهم هذا النوع من المؤسسات، وهناك عدة معايير يتم على أساسها هذا التصنيف.

### أولاً: التصنيف على أساس التوجه

بالاعتماد على معيار التوجه تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى: (1)

**1- مؤسسات عائلية:** وهي المؤسسات التي تأخذ من موضع اقامتها المنزل وتكون مكونة من الغالب من مساهمات أفراد العائلة، ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاول.

**2- المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب الى النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن المؤسسات العائلية هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وبالنسبة للنوعين السابقين فهما يعتمدان على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

**3- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** هذا النوع يتميز باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية انتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

### ثانياً: التصنيف على أساس طبيعة المنتجات

بالاعتماد على معيار طبيعة المنتجات التي تقدم تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى: (2)

**1- مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية:** حيث تقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والورق ومنتجات الخشب ومشتقاته، ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

**2- مؤسسات انتاج السلع والخدمات:** وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع النقل، الصناعة الميكانيكية والكهرومائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، ويرجع

(1) قشيدة صوارية، المصدر سبق ذكره، ص 24.

(2) قشيدة صوارية، المصدر سبق ذكره، ص 25.

سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات الى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

3-مؤسسات انتاج سلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ انتاجها ذو التكنولوجيا الحديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأس المال أكبر، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة، الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة، وذلك خاصة في الدول المتطورة أما البلدان النامية فيكون مجالها مقتصرًا على اصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

### ثالثا: التصنيف على أساس تنظيم العمل

بالاعتماد على معيار تنظيم العمل يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى:(1)

1-المؤسسات غير المصنعة: وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الانتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي، والذي يعتبر أقدم أشكال تنظيم العمل الا أنه لا يزال يحافظ على مكانة مهمة في الاقتصاديات الحديثة، أما الثاني النظام الحرفي الذي يقوم به حرفي لوحده، أو مجموعة من الحرفيين ويكون في أغلب الأحيان يدوي، يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

2-المؤسسات المصنعة: حيث يدخل في مثل هذا النوع كل المصانع الصغيرة والمتوسطة، وتختلف هذه المؤسسات عن سابقتها غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضًا من حيث طبيعة السلع المنتجة ومن حيث درجة اشباع أسواقها.

### رابعا: التصنيف على أساس معيار الملكية

بالاعتماد على معيار الملكية القانونية لرأسمالها تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى:(2)

1-مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية: تعود ملكية هذا النوع من المؤسسات للقطاع الحكومي وتجدر الإشارة الى أن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر قليلا جدا خاصة في الدول المتطورة.

2-مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة: وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها الى القطاع الخاص، تكون في صورة مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، أو غيرها من الأشكال، وتجدر الإشارة أن هذا النوع من المؤسسات هو الأكثر انتشارا عالميا.

(1) محمد رشدي سلطاني، المصدر سبق ذكره، ص 89.  
(2) العيد عماد، (2015): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيو اقتصادية - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية (العدد 1)، ص-ص 175-176.

3- مؤسسة صغيرة ومتوسطة مختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين القطاع العام والخاص.

#### خامسا: التصنيف على أساس المقاوله من الباطن

تعتبر المقاوله الباطنيه من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المنظمات الصناعية الحديثة، وهو بشكل عام نوع من الترابط بين المنظمات، تكون في أغلب الأحيان منظمة كبيرة، ومنظمة أخرى مقاوله تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية والقدرة على التكيف مع شروط التعاون، وتتجسد عمليا مسألة التعاون والتكافل بين الصناعات الصغيرة والمنظمات الأخرى اما بصورة مباشرة عن طريق التعاون المباشر، أو بصورة غير مباشرة عن طريق تقسيم السوق.<sup>(1)</sup>

#### سادسا: التصنيف على أساس الشكل القانوني

يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، وعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية:<sup>(2)</sup>

1- المؤسسة الفردية: تعتبر هذه المؤسسات أنسب أشكال الملكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لنبساطتها وسرعة تكوينها واشهارها، وتعد من بين أكثر الأشكال شيوعا بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعرف على أنها المؤسسة التي يمتلكها ويديرها شخص واحد فهو المسؤول عن تكوين رأس مالها واتخاذ إجراءات تكوينها فهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها وفي المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل وممارسة النشاط.

2- الشركة ذات المسؤولية المحدودة (ش م م): يعرف هذا النوع من الشركات بأنه، "شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيد القانوني والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج الى إجراءات أخرى"، ومن أهم خصائص هذا النوع من المؤسسات أن مسؤولية كل شريك عن ديون الشركة تتحدد بما قدمه من حصة في رأس المال.

3- شركة تضامن: تعتبر هذا النوع من الشركات الأكثر شيوعا، لأنها تتكون من عدد محدود من الشركاء معروفين لبعضهم البعض ويتوفر بينهم عامل الثقة وعادة ما تكون بين أفراد الأسرة الواحدة

(1) محمد رشدي سلطاني، المصدر سبق ذكره، ص 91.

(2) رابح خوني، رقية حساني، المصدر سبق ذكره، ص-ص 60-66.

أو الأصدقاء يتعاونون فيما بينهم للقيام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد تنشأ أيضا للحاجة الى رؤوس أموال عند وجود أزمة مالية كتدخل صديق مقابل الحصول على أرباح فيقدم حصة مالية في الشركة التي تقوم بينهما، وتعرف بأنها " الشركة التي يباشر فيها الشركاء باسمهم جميعا الأنشطة الاقتصادية"، ومن هنا جاءت تسمية شركة التضامن والتي لا تزال تعرف الى يومنا هذا. يمكن تلخيص مختلف التصنيفات السابقة المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم 19: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المعيار	التصنيف
حسب طبيعة التوجه	مؤسسات عائلية
	مؤسسات تقليدية
	مؤسسات متطورة وشبه متطورة
حسب طبيعة المنتجات	مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية
	مؤسسات انتاج السلع والخدمات
	مؤسسات انتاج سلع التجهيز
حسب تنظيم العمل	مؤسسات غير مصنعة
	مؤسسات مصنعة
حسب معيار الملكية	مؤسسات عمومية
	مؤسسات خاصة
	مؤسسات مختلطة
المقاولة من الباطن	تعاون مباشر
	تعاون غير مباشر
الشكل القانوني	مؤسسة فردية
	الشركة ذات مسؤولية محدودة
	شركة تضامن

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

### المطلب الثالث: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات، وتجعلها ذات أهمية كبيرة والأكثر انتشارا على مستوى العالم.

## أولاً: الخصائص الإيجابية:

تعكس الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة تلك الخصائص التي تجذب الدول لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، ولقدرتها على التلاؤم مع مختلف الاقتصاديات نامية كانت أو متطورة، ومن هذه الخصائص ما يلي:<sup>(1)</sup>

**1- سهولة التأسيس:** تستمد هذه المؤسسات عنصر السهولة في انشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً، حيث أنها تستند في الأساس الى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبى بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.

**2- الاستقلالية في الإدارة:** عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في مالكيها، فالمالك هو نفسه المسير وهذا يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من المالك، وهذا أمر يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، إلا أن نجاح المؤسسة في هذه الحالة يتوقف على قدرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة وكذا خبرته في ممارسة عمل المؤسسة.

**3- سهولة وبساطة التنظيم:** تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة الحجم من حيث عدد العمال، وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، توضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

**4- مركز التدريب الذاتي:** تتسم هذه المؤسسات بقلّة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزاً ذاتياً للتدريب والتكوين لمالكيها والعمالين فيها مع مرور الوقت ومزاولة نشاطها الإنتاجي باستمرار.

**5- تتوفر على نظام داخلي للمعلومات يتميز بقلّة التعقيد:** وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعوداً ونزولاً بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجياً فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافياً، ونتيجة ممارسة معظم هذه المؤسسات نشاطها على المستوى المحلي فلا تحتاج الى دراسات السوق المعقدة.

**6- جودة الإنتاج:** ان التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل

(1) خباياة عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص-ص 37-39.

مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

**7- توفير الخدمات للصناعات الكبرى:** ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لمتطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة، حيث تتم هذه العملية من خلال التعاقد من الباطن.

**8- أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي:** إقامة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط، تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية.

**9- القدرة على الابتكار:** من بين الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي القدرة على الابتكار، فبالرغم من قلة الموارد المالية لهذا النوع من المؤسسات إلا أنها تنشأ عادة على مبادرات خاصة أساسها الابداع، وان تميزها بهذه القدرة لا يعني انفرادها بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وانما تميزها يكمن في القدرة على الابتكار والابداع في ظل انخفاض مستوى الموارد المالية مقارنة بما تتطلبه العملية الابتكارية داخل المؤسسات الكبيرة.<sup>(1)</sup>

#### ثانيا: الخصائص السلبية

بالإضافة الى الخصائص الإيجابية التي ترتبط بعملية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يلاحظ وجود بعض الخصائص التي يمكن وصفها بالسلبية وذلك راجع الى قدرتها على إعاقة تطور هذا النوع من المؤسسات، ويمكن حصرها في:<sup>(2)</sup>

**1- الارتباط بشخص واحد:** في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يتحمل شخص واحد كافة المسؤوليات الإدارية والمالية دون مساعدة، وهذا يجعل نسبة الخسارة مرتفعة في حال اتخاذ أي قرار خاطئ.

**2- اليد العاملة غير المؤهلة:** ان من أهم المهام التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو استقطاب اليد العاملة، لكن في أغلب الوقت تجذب هذه المؤسسات اليد العاملة التي تتصف بانخفاض مستوى الخبرة لديها، ضعيفة التأطير العلمي والفني.

(1) فارس طارق، المرجع سبق ذكره، ص 33.

(2) العيد عماد، المصدر سبق ذكره، ص 182.

**3-ضعف مستوى التمويل:** ترتبط درجة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمستوى التمويل البنكي فهي مرتبطة بالنظام البنكي من حيث مصادر تمويلها، لكن غالبا ما تجد عراقيل تعترضها على مستوى هذا الأخير.

**4-ارتفاع مستوى الوفيات:** ان ارتفاع مستوى الوفيات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مرتفع جدا وخاصة في المراحل الأولى من التأسيس، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

وتجدر الإشارة الى أن مستوى غلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتفع، لا يرجع بالضرورة الى فشل المشروع أو الفكرة غير ناجحة، وانما الى عدة مشاكل تربط بدرجة كبيرة بالممارسات الخاطئة من أصحاب المؤسسات، إضافة الى المشاكل التمويلية والتي سيتم التعرض لها في العنصر الموالي.

### ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انطلاقا من الخصائص الإيجابية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتشكل الأهمية الكبيرة لهذا النوع من المؤسسات، حيث تنعكس أهميتها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للفرد والمجتمع ككل، فهي تمثل أداة مهمة تستعملها الدول لتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية.

**1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للفرد:** تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للفرد صاحب المؤسسة فيما تقدمه هذه المؤسسة من اشباع لحاجته المختلفة ويمكن ذكر منها ما يلي:<sup>(1)</sup>

**-الحاجات المادية:** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اشباع الحاجات المختلفة للفرد، ومن أهم هذه الحاجات الاستقرار في الحياة المهنية، فوجود المؤسسة يضمن للفرد الحصول على دخل أو عائد يسمح له بإشباع حاجاته الفيزيولوجية (طعام، شراب، الملابس)، وادخار جزء منه لحماية نفسه من المخاطر المستقبلية وهو ما يحقق له نوعا من الأمان.

**-الحاجات الاجتماعية:** وهي حاجة الفرد في تكوين أسرة والانتماء الى مجموعة وبناء تواصل معها، وتشبع المؤسسة هذه الحاجات من خلال ضمان دخل دائم للفرد يسمح له بإعادة إعالة أسرته، كما تحقق له التواصل مع شركاء أو مستخدمين أو موردين أو زبائن وكل من لهم علاقة بمحيط العمل الذي ينشط فيه، وهو ما يحقق له مكانة وسط المجتمع الذي ينتمي اليه.

(1) بلال زيوش، (2017): السلوك الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدوافع والمحددات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، ص 84.

- **حاجات تقدير النفس:** بعد اشباع هذه الحاجات والتي تعتبر من الحاجات الأساسية للفرد، تظهر حاجة تقدير النفس أو الاحترام والتي تأتي من بحث الفرد عن الثقة بالنفس وثقة الآخرين به، والحصول على احترامهم وتقديرهم لما يقوم به، وبإنشاء الفرد لمؤسسة يعني أنه قادر على اشباع هذه الحاجات، لأن تمكنه من ذلك معناه أنه قادر على انجاز وأداء عمل جيد، يستفيد منه هو وغيره في اشباع الحاجات الأساسية المذكورة أعلاه.

- **حاجات تأكيد الذات:** وفيما يخص حاجات تأكيد الذات فهي بحث الفرد عن أداء الأعمال التي من خلالها يستعمل كل طاقته وامكانياته العلمية والفكرية والعضلية في خلق نشاطات ابتكارية وأن تكون له الحرية المطلقة في اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة للنشاط الذي يعمل فيه، ويتحقق اشباع هذه الحاجة فقط لدى الأفراد الذين ينشئون مؤسسات خاصة ناجحة.

2- **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التنمية الشاملة:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، من خلال:<sup>(1)</sup>

- **تخفيض مستوى البطالة:** من خلال توفير مناصب عمل، سواء لصاحب المشروع أو للمستخدمين، وقد أثبتت بعض الدراسات على دول الاتحاد الأوروبي وجود علاقة عكسية بين انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين معدلات البطالة، إضافة الى ذلك فان نسبة ما تشغله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفوق نسبة ما تشغله باقي المؤسسات الأخرى، حيث بلغت هذه النسبة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ما بين 60% الى 70% من العمالة المشغلة في هذه الدول، كما وأظهرت دراسات أخرى ارتفاع نسب التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانخفاضها في المؤسسات الكبيرة.

وترجع الزيادة في عدد العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى سببين، الأول هو زيادة عدد المؤسسات والتي أصبحت تشغل حجم عمالة أكبر مما كانت تشغله، أي أنها تأخذ بعين الاعتبار التوافق بين حجمها كمؤسسة وبين حجم العمالة اللازمة لضمان حسن التسيير، السبب الثاني فهو قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفتح فروع جديدة وبالتالي المساهمة في امتصاص البطالة.

- **تحسين الناتج الداخلي الخام:** بالإضافة الى مساهمتها في تخفيض نسب البطالة، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في زيادة الناتج

(1) بلال زيوش، المصدر سبق ذكره، ص 71.

الداخلي الخام والقيمة المضافة، وهذا عبر زيادة حجم المعاملات على مستوى الاقتصاد الوطني، ففي دراسات حديثة تبين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام يختلف من دولة الى أخرى باختلاف الدخل الفردي فيها، حيث ترتفع نسبة المساهمة في الدول ذات الدخل الفردي المرتفع، وتخفض في الدول ذات الدخل الفردي المنخفض.

**-ترقية الصادرات:** كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات، من خلال توفيرها لبعض المنتجات التي كانت تستورد من قبل، وهذا يرجع الى قدرة هذه المؤسسات على الابتكار وامتصاص التكنولوجيا الجديدة وتكييفها.

**-تشجيع الابداع والابتكار:**(1) تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرة عالية على الابداع حيث تبذل الجهود لتطوير منتجات جديدة أو تحسين ما هو موجود أو تطوير الاستخدامات الجديدة، فهذه القدرة على ابتكار شيء جديد غير موجود من الصفات المهمة لهذا النوع من المؤسسات وقد أثبتت ذلك في العديد من الدول وخاصة المتطورة منها، حيث أن الورش والمؤسسات الصغيرة باعتبارها مؤسسات ريادية في تقديم ابداعات جديدة وبشكل متواصل في مجالات اقتصادية مهمة كصناعة البنسلين، والحاسب الكاميرات المتطورة والعديد من التطورات في صناعة الأجهزة الطبية وغيرها.

كما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المساهمة في عدة مؤشرات ضمنية للابتكار، ويتحقق ذلك من خلال اهتمام الدول بالبحث والتطوير وكذا التعاون البحثي بين المؤسسات والجامعات، وما يتم تخصيصه من موارد مالية تنفق على البحث والتطوير، مما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابداع والمساهمة في الصادرات عالية التقنية كنسبة من الصادرات المصنعة.

**-تنشيط وتطوير حالة المنافسة:** ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل منافس قوي حتى للمؤسسات الكبيرة، فالمعروف أن حالة المنافسة تنشط وتطور الاقتصاد وتجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة وفائدة وترتقي بالأداء وتشبع حاجات الزبائن، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في تحسين ميزان المدفوعات للدول، فالقدرة التنافسية لها ترتبط بقدرة هذه المؤسسات على الابداع من جانب، وكذلك انتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية من جانب آخر فتواجه هذه المؤسسات في الصناعات الاستخراجية والانشائية والإنتاجية، وكذلك في قطاع الزراعة والخدمات جعل منها فاعلة

(1) سميرة مناصرة، (206): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث دراسة حالة -ولاية أم البواقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، الجزائر، ص43.

في المنافسة وتنشيط الاقتصاديات المعاصرة، وتقوم مختلف الدول بتشجيع المنافسة بين هذه المؤسسات من خلال تطبيق العديد من الأنشطة والفعاليات مثل: أبوع المؤسسات الصغيرة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز والريادة في الأردن.<sup>(1)</sup>

-تحقيق التوازن الإقليمي: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزة الانتشار والتأقلم جغرافياً، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية توزيع الصناعة بين مختلف الأقاليم الجغرافية وبالتالي التخفيف من الفوارق الإقليمية وبالتالي المساعدة على توزيع الدخل والقدرة على تخفيف حدة الفقر في المناطق النائية، ومن خلال ذلك يمكنها المساهمة في ترقية المناطق الريفية والحد من ظاهرة الهجرة الى المدن، حيث بانتشارها في الريف تستوعب فائض العمالة والحد من درجة البطالة في هذه المناطق.<sup>(2)</sup>

بعرض أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء ذلك بالنسبة للفرد أو الدولة، تتجلى ضرورة حماية وجودها والاستفادة من خصائصها المختلفة التي تجعل الدول المتقدمة الصناعية تحافظ على تقدمها وتسمح للمؤسسات النامية بتحقيق التطور والنمو الاقتصادي، وعلى إثر هذا يجب التركيز على تنافسية هذه المؤسسات وسبل المحافظة عليها وتعظيمها.

### المطلب الرابع: عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل التمويل مرحلة جوهرية في العملية الإنتاجية لأي مؤسسة ومن الضروري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون محيطة بمختلف أنواع ومصادر التمويل المتاحة، حتى تقوم بالاختيار من بينها بما يخدم احتياجاتها، وهذا لتحقيق أهدافها والوصول الى تعظيم ربحها وبالتالي ضمان استمرارها.

#### أولاً: تعريف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعه

1-تعريف التمويل: لمفهوم التمويل عدة تعاريف فهناك من يعرفه على أنه: " الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة المالية"، وهناك من يتجه في تعريفه الى ان التمويل يعكس القدرة على الحصول على الأموال بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية

(1) سميرة مناصرة، المصدر نفسه، ص46.

(2) سميرة مناصرة، المصدر سبق ذكره، ص47.

لتحقيق الأهداف المسطرة،<sup>(1)</sup> وهنا يظهر أن درجة الاهتمام بطريقة الحصول على الأموال موازية لدرجة الاهتمام بحسن استخدام هذه الأموال بما يخدم مصلحة المؤسسة.

كما وينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، فتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية، لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، وينصرف المعنى الخاص للتمويل على أنه: "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي".<sup>(2)</sup> مما سبق يمكن تعريف التمويل بأنه عملية ذات أهمية بالغة للمؤسسات بصفة عامة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وتتمثل في البحث عن موارد وقنوات مالية مناسبة، يمكن من خلالها تلبية احتياجاتها والقيام بالتزاماتها المالية.

2-أنواع التمويل: يمكن تحديد أنواع التمويل بالاعتماد على ثلاث معايير أساسية، تتمثل في:

1-2 معيار الزمن: يقصد من خلال معيار الزمن تاريخ استحقاق أداة التمويل، وبموجب هذا المعيار ينقسم إلى:<sup>(3)</sup>

- تمويل قصير الأجل: وهو التمويل الذي لا يزيد فترة استعماله عن سنة واحدة، كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء مدخلات العملية الإنتاجية، والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

- تمويل متوسط الأجل: وهو التمويل الذي يستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع كغطوية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين وتكون مدتها بين سنة وخمسة سنوات.

- تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

2-2 من حيث مصدر الحصول عليه: وبموجب هذا المعيار يمكن تقسيم التمويل إلى الأنواع التالية:

- تمويل ذاتي: ويعبر هذا النوع من التمويل عن رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع، والتي تمثل الادخارات الفردية، أو ميراث، أو حصيلة بيع أصول مملوكة، وتجدر الإشارة أن المؤسسات

(1) صبودة أناس، (2008): أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص 30.

(2) دريد كامل آل شبيب، (2010): "إدارة مالية الشركات المتقدمة"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: الأردن، عمان، ص 49.

(3) رابح خوني، رقبة حساني، المصدر سبق ذكره ص 97.

الصغيرة والمتوسطة تعتمد على المصادر الذاتية في بداية تكوينها.<sup>(1)</sup> ولكن هذا النوع من التمويل يعتمد بالأساس على مستوى دخل مرتفع لصاحب المؤسسة يسمح له بالادخار، والذي تقتصر له الدول النامية، وعلى هذا الأساس وجب الاتجاه الى مصادر تمويل أخرى.<sup>(2)</sup>

- **تمويل خارجي:** تتجه المؤسسات على العموم لهذا النوع من التمويل لمواجهة احتياجاتها التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي، ويمثل التمويل الخارجي اتجاه المؤسسة الى التمويل من خلال اللجوء الى المدخرات المتاحة في السوق المالي سواء كانت محلية أو اجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم).<sup>(3)</sup>

**2-3 حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:** ويقصد من خلال هذا المعيار الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل، ويمكن تقسيمه الى الأنواع التالية:<sup>(4)</sup>

- **تمويل الاستغلال:** هي تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، وكل المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الانفاق الجاري.

- **تمويل الاستثمار:** ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة، وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي الى زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع.

#### ثانيا: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من الوظائف المهمة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ينطوي على مجموعة الممارسات التي من شأنها الحصول على الأموال من المصادر المختلفة والاستفادة منها.

**1- مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تتمثل في مجموعة الموارد المالية التي تستطيع المؤسسة الحصول عليها دون اللجوء الى مصادر خارجية، وتتمثل أساسا في التمويل الذاتي للمؤسسة، ومن أبرز مكوناته:<sup>(5)</sup>

(1) محمد رشدي سلطاني، المصدر سبق ذكره، ص 71.

(2) خباية عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 208.

(3) رابح خوني، رقية حساني، المصدر سبق ذكره، ص 99.

(4) رابح خوني، رقية حساني، المصدر سبق ذكره، ص، ص 99، 100.

(5) صبيدة أناس، المصدر سبق ذكره، ص ص 36، 38.

**1-1 الأرباح المحتجزة:** تمثل المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية والذي يقترح مجلس الادارة ترحيله الى السنة التالية، ويستخدم هذا الفائض كاحتياطي لمواجهة أي انخفاض في الأرباح المحققة في السنوات المقبلة التي قد تؤدي الى عدم قدرة الشركة على اجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم، وتؤدي الزيادة في الأرباح المحتجزة الى زيادة القيمة الرأسمالية للمؤسسة ومن ثم القيمة المتوقعة لأسهمها، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق أرباح رأسمالية للمؤسسة.

**1-2 الاهتلاكات:** تمثل أهم عنصر من عناصر التمويل الذاتي، حيث أن الاهتلاك يعبر عن النقص الحاصل في قيمة الأصول الثابتة سواء كان ذلك ناتجا عن الاستعمال أو التقادم، فبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالاهلاك يعتبر مصروف مالي وان كان غير نقدي، يؤثر عند حسابه بالنقصان على ضرائب الدخل وصافي الأرباح، وهو لا يمثل قيمة نقدية حاضرة الا أنه يتم استثماره في عمليات المشروع الجارية.

**1-3 المؤونات:** تمثل انخفاض من نتيجة الدورة المالية ومخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول، وفي حالة عدم وقوع الخسائر تبقى الأموال تحت تصرف المؤسسة، وفي نهاية الدورة المالية تنتقل الى الاحتياجات وهذا بعد طرح نسبة الضريبة منها وتبقى لدى المؤسسة حيث تدخل ضمن التمويل الذاتي لها.

**2- مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تمثل هذه المصادر في مختلف مصادر الإقراض التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التوجه لها، والتي يمكن حصرها في:

**1-2 مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل:** يتمثل هذا المصدر من أنسب المصادر المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك يرجع الى أن تكلفة الحصول عليه أقل من المصادر طويلة الأجل، ومن مصادره:

**- الائتمان التجاري:** ويتمثل في تسهيلات السداد التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموردين، فهو يمكن المؤسسة من شراء احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية والآلات والمعدات وغيرها، على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة.<sup>(1)</sup>

(1) رابع خوني، رقية حساني، المصدر سبق ذكره، ص 132.

- الائتمان المصرفي: يقصد بها القروض الاستغلالية قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك، لسد حاجاتها التمويلية الآنية، مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين.<sup>(1)</sup>

2-2 مصادر التمويل الخارجية متوسطة الأجل: يمكن حصرها في قروض الاستثمار، وهي تمويل الأصول الثابتة المنقولة وغير المنقولة، ويمكن للبنوك تقديم أشكال مختلفة من القروض، ومن خلال هذا المصدر تتمثل في:

-قروض متوسطة الأجل: توجه لتمويل الاستثمارات التي يتجاوز عمر استعمالها السنة مثل الآلات، المعدات، وسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ويكون القرض مضمونا بأصل معين أو بأي نوع من الضمانات، إضافة الى ضرورة وجود توافق بين مدة القرض ومدة حياة الأصل الممول.<sup>(2)</sup>

-التأجير التمويلي (التمويل بالاستئجار): وهي عبارة عن تقنية تمويل الاستثمارات، تتم عن طريق عقد بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة، مقابل التزام المستأجر بدفع أقساط،<sup>(3)</sup> ويمر العقد بمرحلتين أولهما فترة الايجار تغطي فترة العقد وثانيهما فترة الخيار في نهاية العقد: ارجاع التجهيز أو شرائه، أو تجديد العقد بشروط جديدة مغايرة أخف وبمبلغ ايجار أخف.<sup>(4)</sup>

2-3 مصادر التمويل الخارجية طويلة الأجل: ويمكن تقسيم مصادر التمويل تبعا لمصادر الحصول عليها، الى:

2-3-1 حقوق ملكية: وينقسم هذا النوع من التمويل الى:<sup>(5)</sup>

-التمويل بالأسهم العادية: تعتمد شركات المساهمة اعتمادا كبيرا على الأسهم العادية في تمويلها الدائم وخصوصا عند بدأ التكوين، فأصدار هذه الأسهم لا يحمل الشركة أعباء فهي غير ملزمة بدفع عائد ثابت أو محدد لحملة الأسهم العادية مقابل استخدامها لأموالهم، الا في حالة تحقيق الربح واتخاذ قرار توزيعه على المساهمين.<sup>(6)</sup>

(1) مكايي الحبيب، بابا حامد كريمة، (2017): البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي (العدد 2) ص-ص 199-200.

(2) صبيدة أناس، المصدر سبق ذكره، ص 63.

(3) مكايي الحبيب، بابا حامد كريمة، المصدر سبق ذكره، ص 200.

(4) خباية عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 215.

(5) صبيدة أناس، المصدر سبق ذكره، ص-ص 55، 60.

(6) رابح خوني، رقية حساني، المصدر سبق ذكره ص 103.

ويعرف السهم العادي بأنه سند ملكية يمثل جزءا من رأس مال الشركة، يتم إصداره بقيمة اسمية تضمن حقوق وواجبات متساوية لمالكها وليس له تاريخ محدد للاستحقاق، يطرح للاكتتاب العام (قابل للتداول)، كما أن له قيمة دفترية وتمثل قيمة السهم في السجلات المحاسبية وأخرى سوقية تتحدد في السوق المالي (البورصة).

-**التمويل بالأسهم الممتازة:** يمثل السهم الممتاز سند ملكية يصدر بقيمة اسمية، وقيمة دفترية تتمثل قيمة هذه الأسهم في السجلات مقسومة على عدد الأسهم الممتازة المصدرة، وقيمة سوقية تتحدد في السوق المالي (البورصة)، توجد ثلاثة اختلافات رئيسية بين الأسهم العادية والممتازة تتمثل في:

- حملة الأسهم الممتازة لهم حق الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة، مقارنة بحملة الأسهم العادية؛
- عادة يكون هناك حد أقصى لمقدار العائد الذي يمكن لحملة الأسهم الممتازة الحصول عليه؛
- غالبا لا يكون هناك حق للتصويت بالنسبة لحملة الأسهم الممتازة.

**2-3-2 الإقراض طويل الأجل:** ويمثل جزء من التمويل طويل الأجل الذي يكون مصدره خارج المؤسسة:

-**قروض طويلة الأجل:** وهي قروض تتراوح مدتها بين 7 الى 20 سنة، موجهة لتمويل استثمارات مدة حياتها المحاسبية موافقة لمدة القرض أو أطول منها، وتستعمل لتمويل الاستثمارات بسبب كبر قيمة الاستثمار كنفقة في بداية المدة، بينما العوائد تأخذ فترة طويلة قبل بدء الحصول عليها، ولهذا فهي تنطوي على مخاطر عالية،<sup>(1)</sup> وعادة ما تمنح هذه القروض للمؤسسات الكبيرة والتي لها حصة سوقية ومكانة في السوق، لكن قد تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار هيئة أو منظمة مختصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات، كما في الجزائر يتم منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قروض طويلة الأجل في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.<sup>(2)</sup>

- **السندات:** السند هو صك مديونية طويل الأجل يتم إصداره من قبل المؤسسة، يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، ويعطيهم الحق في معدل فائدة

(1) صبيوة أناس، المصدر سبق ذكره، ص 63.

(2) بن حراث حياة، يوسف رشيد، (2015): **صوغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، وكالة مستغانم، مجلة الاستراتيجية والتنمية (العدد 2)، ص51.

دوري يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية للسند،<sup>(1)</sup> ويمكن تداول هذا السند في السوق المالي (البورصة).

**2- مصادر تمويلية أخرى:** بالإضافة لما تم عرضه من مصادر داخلية وأخرى خارجية للتمويل توجد قنوات تمويلية أخرى يمكن أن تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن حصرها في:<sup>(2)</sup>

**3-1 مصادر تمويل غير رسمية:** وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خرج إطار النظام القانوني الرسمي في الدول، كالاقتراض من الأهل والأقارب، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار، السوق غير الرسمية، ويقدم التمويل غير الرسمي غالباً معظم الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>(3)</sup>

**3-2 الهيئات والمؤسسات المتخصصة:** أحياناً تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**3-3 التمويل الإسلامي (البنوك الإسلامية):** يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاماً مستقراً ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية، حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر، ويعتبر التمويل الإسلامي بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني على أساس سعر الفائدة، ومن صيغ التمويل فيه، الاستثمار أو التمويل بالمضاربة (البنك هو الممول والمستثمر صاحب الفكرة)، التمويل بالمشاركة (البنك يساهم في التمويل)، التمويل بالمرابحة (البنك يتكفل بشراء التجهيزات ووسائل الإنتاج).

**3-4 التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** ويعرف بأنه "التغير الهيكلي في الإدارة المالية، للمؤسسة الفردية أو العائلية من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول ويوجه قرارات الاستراتيجية للمشروع، ويهدف في المقابل إلى تحقيق مردودية على المدى الطويل".

(1) رابع خوني، رقية حساني، المصدر سبق ذكره ص 119.

(2) مكايي الحبيب، بابا حامد كريمة، المصدر سبق ذكره، ص، ص 199، 200.

(3) خبابة عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 208.

### ثالثا: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من وجود عدة مصادر تمويلية الا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعيقها عدة مشاكل تمويلية تتسبب في كثير من الأحيان بإفلاسها واندثارها، ومن هذه المشاكل ما يلي:

**1- مشاكل تتعلق بالتمويل المصرفي:**(1) إذ أن البنوك التجارية تتمسك بعدم منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قروضا ائتمانية، ما لم تكن تلك المؤسسات ذات شهرة، وتمتلك ضمانات أو مستندات رسمية تغطي القرض، إضافة الى أن صناديق التنمية قد بدأت هي الأخرى تكثف من شروطها بحيث لم تستطع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استيفاء أو تنفيذ كل هذه الشروط.

وحتى لو استطاعة هذه المؤسسات توفير الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية، فإنها ستتحمل تكلفة مرتفعة للتمويل مما يرهق ميزانيتها ويستقطع من أرباحها الجزء الأكبر.

**2- مشاكل تمويلية تتعلق بالمحيط المالي:** بالإضافة الى المشاكل المتعلقة بالبنوك التجارية، فتوجد مشاكل تمويلية أخرى تتعلق بالمحيط المالي الذي تنشط فيه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، يتم ذكر منها:(2)

- **عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تتزايد حدة مشكلة التمويل في حالة ما إذا كانت الدول النامية تفتقر الى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانه في حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة.

- **عدم القدرة على اللجوء الى الأسواق المالية:** يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة، غير أن النسبة الغالبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لسبب عدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك.

**3- مشاكل تتعلق بالمؤسسة:** فعدم وجود فصل بين الذمة المالية الخاصة بالفرد صاحب المؤسسة، والذمة المالية الخاصة بالمؤسسة، مما يجعل الفرد يسمح لنفسه بتعويض العجز في ميزانيته الخاصة من ميزانية المؤسسة في بعض الأحيان، مما يؤدي الى انخفاض معدلات الأرباح، وحدوث مشكل مالي للمؤسسة.(3)

كما وأن اهمال معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير الاحتياطات المطلوبة والتي تنص عليها القواعد المحاسبية والمالية، مما يقلل من مصادر التمويل الذاتية المتاحة للمؤسسة.

(1) خباية عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 43.

(2) مكايي الحبيب، بابا حامد كريمة، المصدر سبق ذكره، ص 202.

(3) خباية عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 43.

## المبحث الثاني: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق قياسها

ان كل مظاهر العولمة من سرعة انتقال المعلومة الى انفتاح وتحرر الأسواق وكل التطورات الاقتصادية الذي يشهدها العالم، وضعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام تحديات كبيرة، فمحاولة البقاء في السوق والمحافظة على إمكانية التنافس من خلال تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، في ظل كل هذه الظروف أصبح هدف استراتيجي.

### المطلب الأول: مفهوم التنافسية والميزة التنافسية

#### أولاً: مستويات التنافسية

بدأ مفهوم التنافسية بالانتشار بعد ظهور كتابات بورتر M. Porter والتي تتحدث عن التنافسية واستراتيجيات التنافس بين المؤسسات، ونظراً لاختلاف التعاريف الممنوحة للتنافسية باختلاف المستويات وجب التطرق الي هذه المستويات بهدف التفرقة والفهم الجيد لهذا المفهوم.

**1- تنافسية دولة:** أشار بورتر الى أن المفهوم الشامل للتنافسية على مستوى الدولة هو إنتاجية الدولة، أي أن القدرة التنافسية للدولة تتمثل في القدرة على زيادة الإنتاجية بمعدل أسرع من الدول الأخرى، مما يؤدي الى خلق نمو مستمر في القيمة المضافة مقارنة بالدول المنافسة، كما وقد ركزت أغلب الدراسات الاقتصادية على التطوير والابتكار كعامل جوهري لخلق القدرة التنافسية في ظل التغيرات العديدة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية.<sup>(1)</sup>

أما خبراء الاقتصاد في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يعرفونها ب:<sup>(2)</sup> "القدرة التي من خلالها يمكن لبلد، في إطار السوق الحر والمنظم، انتاج سلع وخدمات قادرة على مواجهة الأسواق العالمية مع المحافظة وتحسين مستوى معيشتها على مدى فترة طويلة."

أما المعهد العربي للتخطيط وفي تقريره للتنافسية العربية عرف تنافسية الدولة:<sup>(3)</sup> "بأنه الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية "

(1) نجلاء علام، (2009): تنافسية تجارة الخدمات في مصر بالتطبيق على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إصدارات معهد القومي للتخطيط: مصر، ص2.

(2) sabiha harrar et souhila ghoari malti, (2016) : **le secteur industriel algérien- analyse des facteurs de compétitivité des petites et moyennes industries cas de la wilaya de telmcen**, les cahiers du mecas( N° 13), p273.

(3) المعهد العربي للتخطيط، (2009): تقرير التنافسية العربية 2009، مكتبة الكويت الوطنية، الاصدار الثالث، ص 23، على الموقع [http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/311/311\\_compissue2009.pdf](http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/311/311_compissue2009.pdf) 2017-06-02.

كما يعرف تقرير المنافسة العالمية تنافسية الدولة بأنها: (1) " القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الحقيقي)". كما وعرفها المعهد الدولي للتنمية والادارة: " التنافسية هي جزء من اقتصاد المعرفة الذي يحل واقع السياسات والتي تحدد قدرة الدولة على ايجاد بيئة مناسبة والحفاظ عليها، والتي تساعدها على توليد القيمة المضافة المستدامة لمؤسساتها وزيادة الازدهار لشعبها". (2) من خلال التعاريف يمكن القول بأنه توجد عدة مؤشرات تقاس عليها تنافسية الدول، والتي ركزت عليها التعاريف السابقة لبعض المنظمات الدولية، منها المستوى المعيشي، مستوى الأداء الاقتصادي، النمو الاقتصادي.

**2- تنافسية قطاع:** ويقصد بها قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على دعم وحماية الحكومة، (3) أما مؤشرات الحكم على تنافسية القطاع فتتمثل في إنتاجية عناصر الإنتاج والتكلفة الوسيطة للوحدة فاذا كانت أعلى أو تساوي للمتوسط السائد لدى المنافسين في نفس القطاع، فيمكن القول إن القطاع قادر على المنافسة. (4) ويمكن إضافة بعض المؤشرات المعتمد عليها أيضا في قياس تنافسية قطاع والمتمثلة في الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة الى مقاييس متعلقة بالتكلفة والجودة. (5)

**3- تنافسية مؤسسة (المشروع):** وفيما يتعلق بتنافسية المؤسسة، فتتمثل في قدرتها على المنافسة وتحقيق الأرباح في الأسواق التي تنشط فيها، وغالبا ما يتم قياس القدرة التنافسية للمؤسسة بالاعتماد على الحصة السوقية ومدى تطورها خلال فترة زمنية، كما ويمكن اعتبار تنافسية المؤسسة بأنها القدرة على تقديم منتجات ذات جودة عالية بتكلفة متساوية، أو تقديم منتجات ذات جودة مساوية بتكلفة منخفضة، مقارنة بمنافسيها، وبالتالي بناء مركز تنافسي أكثر كفاءة وفاعلية يمكنها من تحقيق أداء اقتصادي متفوق على المدى الطويل. (6)

(1) بوبعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص 68.  
(2) محمد حشاوي، سليمان زواري فرحات، (2015): واقع وآفاق تنافسية الصناعة السياحية بالجزائر، مجلة المناجير، (العدد 2)، ص5.  
(3) رسلان خضور، نادية شبانة، (2014): دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية (العدد 2)، ص 90.  
(4) لزهر العابد، (2012): إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، ص 38.  
(5) رسلان خضور، نادية شبانة، المصدر سبق ذكره، ص91.  
(6) sabiha harrar et souhila ghoari malti, Op.cit. p 272.

وقد عرفت هيئة التجارة والصناعة البريطانية تنافسية المؤسسة، "هي القدرة على انتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى".<sup>(1)</sup>

يمكن قياس تنافسية المؤسسة من خلال عدة مؤشرات، الربحية ومعدلات نموها، استراتيجية المؤسسة واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير وبالتالي قدرة المؤسسة على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمي والعالمي.

من خلال عرض مستويات التنافسية السابقة الذكر تظهر علاقة التكامل فيما بينها فتنافسية القطاع ترتبط بالضرورة بالمؤسسات الناشطة في هذا القطاع أو بمعنى أدق بالقدرة التنافسية لهذه المؤسسات، فيمكن القول إن تنافسية المؤسسة انعكست على مدى قدرة الميزة التنافسية لهذه المؤسسة في أن تمنحها قيمة مضافة تسمح لها بالنجاح والتفوق على منافسيها في السوق الذي تنشط فيه، والتي تؤدي الى اكتساب هذا القطاع قدرة تنافسية محلية، ثم الوصول الى القدرة التنافسية دولية.

#### ثانياً: الميزة التنافسية

**1- تعريف الميزة التنافسية:** يرى M. Porter أن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة الى اكتشاف طرق جديدة أكثر فاعلية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، ويكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، أي بمجرد احداث عملية ابداع بمفهومها الواسع،<sup>(2)</sup> كما وتعرف بأنها العملية التي يكافح فيها كيان ما، للتفوق على آخر (وهذا الكيان يمكن أن يكون شخصاً أو مؤسسة، أو دولة)<sup>(3)</sup>، وعليه فهي تلك الميزة التي تمتاز بها المؤسسة والتي لا يستطيع المنافسون مضاهاتها أو تقليدها والتي تضمن للمؤسسة التميز الاستمرارية في الريادة لأمد طويل، ومن أهم صفاتها أنها:<sup>(4)</sup>

-ترتبط بالمؤسسة الرائدة؛

-نسبية تتحقق بالمقارنة وليست مطلقة؛

-تؤدي الى التفوق والأفضلية عن المنافسين؛

-تتعرض في كفاءة أداء المؤسسة في أنشطتها؛

(1) رسلان خضور، نادية شبابنة، المصدر سبق ذكره، ص90.

(2) مصباح عائشة، عبد الفتاح بوخمخ، (2019): دور اليقظة الاستراتيجية في تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة بالمديرية الجهوية للشرق لمعاملي الهاتف النقال أوريدو، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6 (العدد1)، ص 33.

(3) عز الدين علي سويبي، نعمة عباس الخفاجي، (2015): الميزة التنافسية وفق منظور استراتيجيات التغيير التنظيمي، دار الأيام للنشر والتوزيع: عمان الأردن، ص، ص70، 71.

(4) كياب منال، (2017): الابتكار التسويقي كخيار استراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (العدد 17)، ص 427.

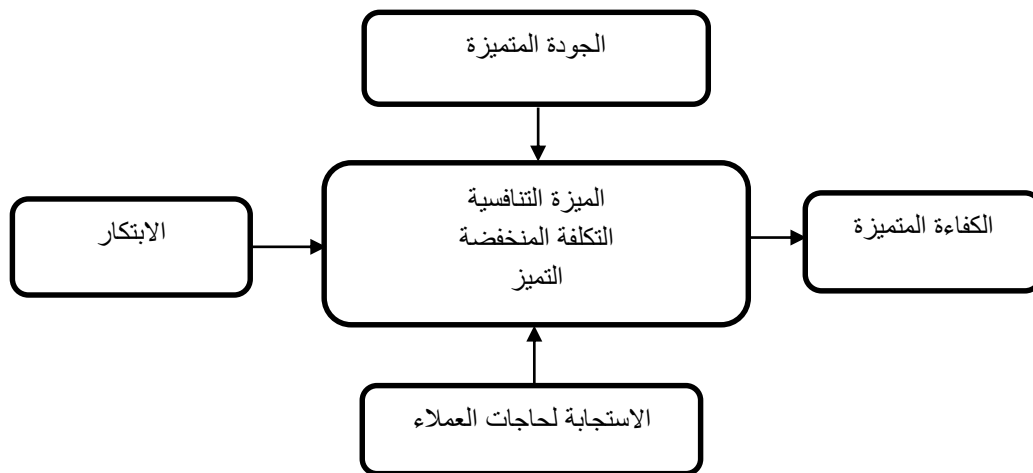
-تؤدي الى التأثير في العملاء وادراكهم للأفضلية فيما تقدم المؤسسة وتحفزهم على الشراء .

**2-محددات الميزة التنافسية:** في دراسة للميزة التنافسية على المستوى القومي قام بورتر 1990 بدراسة عشر دول، وتبين أن الشركات التي تتمكن من الوصول الى ميزة تنافسية وتستمر في المحافظة عليها في ظل المنافسة العالمية الشرسة، هي تلك التي توصل التحسين والابتكار والتطوير من خلال عمليات ديناميكية مستمرة وليس من خلال أحداث فردية. (1)

وطبقا لبورتر ان مسؤولية خلق الميزة التنافسية والحفاظ عليها تقع على عاتق الشركات التي يجب أن تدرك دور الابتكار وأهميته، ولقد أشار الى أربعة محددات للميزة التنافسية تتمثل في طبيعة عوامل الإنتاج، طبيعة الطلب المحلي الصناعات المرتبطة والصناعات المساعدة، استراتيجية المنشأة وهيكل الصناعة وطبيعة المنافسة المحلية، تعمل هذه المحددات في شكل منظومة متكاملة وليس في شكل فردي، فهناك اعتماد متبادل بين هذه المحددات، ويضاف الى هذه المحددات عوامل أخرى مثل: أحداث الصدفة، والدور الحكومي. (2)

**3-الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية:** تعرف هذه الأسس بأنها مجموعة الأدوات والسبل التي تسعى المؤسسة لتحقيقها قصد التمكن من خلق مجموعة قيم والتي من خلالها يمكن تحقيق ميزة تنافسية.

#### الشكل رقم 09: الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية



المصدر: كباب منال، (2017): الابتكار التسويقي كخيار استراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (العدد 17)، ص 424.

(1) أحمد يوسف، دلهوم محمد الأمين، (2019): تحليل القوى المؤثرة على الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال عرض نموذج porter دراسة حالة مجمع صايدال لصناعة الأدوية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08 (العدد 1)، ص 179.

(2) أحمد يوسف، دلهوم محمد الأمين، نفس المصدر

من خلال الشكل يظهر أن كل العناصر بتكاملها وارتباطها تمثل دعم أساسي لبناء ميزة تنافسية، وفي الشكل يلاحظ أنه تم التركيز على التكلفة والتميز فقط كأشكال للميزة التنافسية، غير أنه توجد أشكال أخرى تعبر عن مجالات المنافسة:<sup>(1)</sup> التكاليف وتحسين الجودة، التوقيت الجيد والكفاءات، امتلاك مكانة قوية في السوق، امتلاك موارد مالية.

وفيما يلي سيتم عرض أهم الأسس العامة لبناء الميزة التنافسية والموضحة في الشكل:<sup>(2)</sup>  
-الكفاءة المتميزة: المؤسسة ما هي إلا أداة لتحويل المدخلات الى مخرجات، لذلك فإن أبسط قياس للكفاءة هو نسبة المدخلات على المخرجات، وكلما كانت المؤسسة أكثر كفاءة كلما قل مقدار المدخلات المطلوبة للإنتاج مخرجات معينة، ومن ثم تقل التكاليف الامر الذي يسمح بتحقيق مزايا تنافسية منخفضة التكلفة.

-الجودة: على المؤسسة التركيز على اشباع حاجات الزبائن المعلنة بما تقدمه من منتجات ذات جودة عالية، وهنا تفكر المؤسسات الرائدة في اشباع الحاجات غير المعلنة للزبائن، وحتى تتمكن المؤسسة الاعتماد على الجودة لبناء ميزة تنافسية يجب أن تعتمد على مفهوم التحسين المستمر وجعل الجودة من اهتمامات الإدارة العليا.<sup>(3)</sup>

-الابتكار: ان عمليات الابتكار التي تحرز نجاحا يمكن أن تشكل مصدرا رئيسيا للمزايا التنافسية، لأنها تمنح المؤسسة منتجات فريدة من نوعها، منتجات يفترها منافسوها، وتسمح لها بالانفراد والتميز، فضلا عن فرض أسعار عالية لمنتجاتها أو خفض تكاليف منتجاتها بنسبة كبيرة مقارنة بمنافسيها.  
-تحقيق الاستجابة المتفوقة للعميل: لتحقيق ذلك يتعين على المؤسسة توفير كل ما يريده العميل، وكلما ارتفع مستوى استجابة المؤسسة لاحتياجات العملاء، ارتفع مستوى الولاء للعلامة التي تطرحها وبناء على ذلك تفرض أسعار عالية لمنتجاتها، وتبيع المزيد من السلع أو الخدمات للعملاء، وان الاستجابة الإيجابية لاحتياجات العملاء تمكن من الاستحواذ على المزايا التنافسية.  
ويضاف الى الأسس السابقة عنصرين مهمين وجب توفرهما في كل مؤسسة تطمح للريادة وتحقيق الميزة التنافسية:<sup>(4)</sup>

(1) لزه العابد، المصدر سبق ذكره، ص 43.

(2) كباب منال، المصدر سبق ذكره، ص، ص 428، 429.

(3) علاء فرحان طالب، زينب مكي محمود البناء، (2012): استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة مدخل معاصر، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1: عمان الأردن، ص153.

(4) كباب منال، المصدر سبق ذكره، ص429.

-المرونة: هي قدرة المؤسسة على التصرف إزاء حادث غير متوقع والتكيف معه، وخاصة مع تزايد ديناميكية الأسواق، أصبحت المرونة أحد أهم الأبعاد التنافسية التي تستطيع المؤسسة أن تتميز من خلالها، وتكون المرونة كميزة لمواجهة التحديات تتعلق بمدى تكيف النظم التشغيلية للمؤسسة مع الطلب والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال.

-المعرفة: المعرفة بصفتها حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات، تجارب ودراسات، أصبحت تلعب دورا بارزا لفائدة المؤسسة في تعزيز قدرتها التنافسية من خلال الكفاءات، وخلق الابداع وتحفيز التجديد والابتكار، وما لكل ذلك من أثر على تدنية تكاليف المؤسسة وتميز منتجاتها وبالتالي خلق القيمة لفائدة زبائنها، وعليه أصبحت المعرفة الدعامة الأساسية لخلق المزايا التنافسية.

**4-أهمية الميزة التنافسية:** تهتم المؤسسات بالمحافظة على ميزتها التنافسية لوقت طويل وهذا لما لهذه الميزة من أهمية، وقد ركز الباحثون بتحليل الميزة التنافسية ومكوناتها انطلاقا من أهميتها للمؤسسات:<sup>(1)</sup>

-سلاح لمواجهة تحديات السوق والمؤسسات المنافسة من خلال قيام المؤسسة بتنمية معرفتها التنافسية وقدرتها على تلبية احتياجات الزبائن في المستقبل؛

-معيار لتحديد المنظمات الناجحة من غيرها لكونها تتميز بإيجاد نماذج جديدة متفردة يصعب تقليدها ومحاكاتها باستمرار، لان النماذج القديمة لها قد أصبحت معروفة ومتاحة بشكل واسع وان المنافسين على علم بها؛

-تحدد مدى توافر عناصر النجاح الأساسية مقارنة بالمنافسين وتتمثل في أن المنظمة تبني استراتيجيتها اعتمادا على الاستمرار في تطوير وابتكار ميزتها التنافسية؛

-هدفا أساسيا وضروريا تسعى اليه جميع المؤسسات التي تريد التفوق والتميز، وان قدرة المؤسسة على استغلال الموارد والامكانيات في تحقيق موقع أفضل بين المنافسين والسعي لإرضاء الزبائن والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم بطريقة يصعب على المنظمات الأخرى تقليدها.

-مرتبطة أساسا بالأداء المتحقق من المؤسسة والعاملين فيها ومن ثم لا يمكن أن تبني أو تمتلك أي مؤسسة ميزة تنافسية من دون أن ترتقي بأدائها الى المستوى الذي تتفوق به على المنافسين الآخرين ولمدى زمني مناسب، قد يطول أو يقصر تبعا لقدرتنا في الحفاظ على ميزتها التنافسية وادامتها.

(1) علاء فرحان طالب، زينب مكي محمود البناء، المصدر سبق ذكره، ص148.

من خلال ما تم عرضه يظهر علاقة الترابط بين الميزة التنافسية للمؤسسة وتنافسية هذه الأخيرة، فلاكتساب المؤسسة لميزة تنافسية، ترفع من مستوى تنافسيتها، من الضروري عليها الاهتمام بالتحسين المستمر لمنتجاتها والتجديد والابتكار، وبالتالي على المؤسسة أن تدخل في استراتيجياتها تحقيق والوصول الى ميزة تنافسية تضمن لها حصة سوقية مستدامة في السوق.

### المطلب الثاني: دراسة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البيئة من أهم العناصر المؤثرة على تنافسية المؤسسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا تعمل هذه الأخيرة على دراسة تشخيص وتحليل البيئة الخارجية والداخلية، ومحاولة رصد الفرص ومعرفة المخاطر التي تهددها، ووضع استراتيجيتها التنافسية بناء على ذلك.

#### أولاً: البيئة الخارجية للمؤسسة

هي مجمل المتغيرات والمؤثرات التي تحيط بالمؤسسة سواء كانت ذات تأثير غير مباشر (البيئة العامة)، أو ذات تأثير مباشر (البيئة الخاصة)، وان نجاح المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة في بيئة العمل المعاصرة يعتمد على قدرتها في تطوير أساليب التعامل مع هذه المتغيرات،<sup>(1)</sup> والتي يمكن حصرها في:

1- البيئة العامة: يقصد بها العوامل التي تؤثر على كافة المؤسسات وفي نفس الوقت لا تخضع لسيطرة المؤسسة، وتنقسم الى:

#### الجدول رقم 20: مكونات البيئة العامة للمؤسسة

العوامل	المتغير
العوامل الاجتماعية	الخصائص الاجتماعية والنفسية كالاتجاهات والقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع المحيط بالمؤسسة.
العوامل الاقتصادية	الدخل الوطني والفردى، اتجاهات الأسعار، التطور التكنولوجي، مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمؤسسات، نظم التصدير والاستيراد.
العوامل السياسية	نمط السلطة السياسي وتأثيرها على المؤسسات، الوعي السياسي والديمقراطي ومدى حرية الرأي العام، درجة الاستقرار السياسي ومدى رضى أفراد المجتمع.
العوامل التشريعية والقانونية	القوانين والتشريعات التي تحكم نوع وأعمال المؤسسة، قوانين العمل والتأمينات قوانين الضرائب والجمارك.

(1) أحمد يوسف، دلهوم محمد الأمين، المصدر سبق ذكره، ص 163.

العوامل الثقافية والتعليمية	مستوى الأمية، نظم التعليم الرسمي، أجهزة التدريب الخارجية، أجهزة الاعلام ودورها في نشر المعلومات وكذا مستوى الثقافة العامة للأفراد.
العوامل التكنولوجية	مستوى التكنولوجيا المتاح، الموارد والامكانيات المتاحة، المهارات البشرية الواجب توافرها، وملائمة التكنولوجيا لمتطلبات البيئة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: العيهار فلة، (2005): دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالخروبة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 98.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام بدراسة كل جوانب البيئة العامة التي تنشط بها، وهذا حتى تتمكن من تجنب كل المخاطر وخاصة تلك غير المتوقعة، وحتى تستطيع تحسين تنافسياتها بتطوير استراتيجية تنافسية مناسبة لمواجهة متغيرات هذه البيئة والمحافظه على مركزها في السوق.

**2- البيئة الخاصة:** وهي تلك العوامل التي تأثر على المؤسسة بشكل مباشر، باعتبار أن كل مؤسسة لديها بيئة خاصة بها تتكون من:

**2-1 بيئة الصناعة:** وبهدف تحليل بيئة الصناعة يتم الانطلاق من فهم المتطلبات الأساسية للعرض والطلب، والتي تؤثر بدورها على تحديد هيكل الصناعة والاستراتيجيات المتخذة، وبالتالي تؤثر على أداء الصناعة ككل، والتي تتجلى فيما يلي: (1)

- الظروف والمتطلبات الأساسية السائدة في قطاع الصناعة الذي تنتمي اليه وتخضع له المؤسسة، من أهمها قوى العرض والطلب، مرونة الطلب، التطور التكنولوجي، معدل نمو الأعمال.

- هيكل الصناعة الذي يؤثر على المؤسسة وعلى استراتيجيتها من خلال عدة عوامل، أهمها عدد المنتجين ودرجة تمايز المنتجات، عوائق الدخول والخروج من الصناعة، هيكل التكلفة.

- هيكل المنافسة، والتي تتخذ عدة أشكال، والتي تتمثل في الاحتكار التام، احتكار القلة، المنافسة الاحتكارية، المنافسة الكاملة، وعلى المؤسسة أن تدرس هيكل المنافسة لتحديد الاستراتيجيات الواجب اتباعها.

**2-2 بيئة المنافسة:** ان البيئة التنافسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تمتاز بالبساطة أو التعقيد من جهة ومن جهة أخرى بالاستقرار أو التغيير، فدراسة ومعرفة خصائص هذه

(1) العيهار فلة، المصدر سبق ذكره، ص 99.

البيئة يمثل مفتاح لاتخاذ القرارات وبناء الاستراتيجية الملائمة، مما يستلزم الدراسة والمتابعة باستمرار،<sup>(1)</sup>

وقد حدد M. Porter قوى رئيسة تؤثر على بيئة التنافس تجعلها أكثر ديناميكية وتغير والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

### الشكل رقم 10: قوى المنافسة لـ M. Porter



المصدر: العيهار فلة، المصدر سبق ذكره، ص 100.

انطلاقاً من الشكل أعلاه يلاحظ أن M. Porter ركز على خمس قوى رئيسية من خلال دراسة درجة تأثيرها يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وضع استراتيجيتها بطريقة أكثر دقة بهدف ضمان نجاحها وتحسين تنافسيتها، وتمثل هذه القوى في:<sup>(2)</sup>

-**المنافسين المباشرين في نفس القطاع** (حدة المنافسة بين المنافسين الحاليين): تتمثل حدة المنافسة بين المنافسين الحاليين مركز بورتر لأنه يشير إلى التقاء العناصر الأخرى لتحديد جاذبية الصناعة، ومن أهم العوامل المؤثرة في حدة التنافس عدد المنافسين، العلامات التجارية، حجم

(1) بن يمينة خيرة، يعقوب محمد، (2017): قياس تأثير عناصر البيئة التنافسية على القرار الاستراتيجي للمؤسسة، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 6 (العدد 1)، ص 118.  
(2) العيهار فلة، المصدر سبق ذكره، ص 100.

المؤسسات، ثقافة العمل، مرونة الإنتاج، معدل نمو الصناعة، خصائص السلعة أو الخدمة، حجم التكاليف الثابتة.<sup>(1)</sup>

-**التهديد بدخول منافسين جدد في قطاع الصناعة:** يمثل دخول منافس جديد أو أكثر الذي يؤدي الى زيادة الرغبة في الحيازة على حصة سوقية أكبر وحجم ملائم من الموارد، تهديدا بارزا للمؤسسات القائمة، ويتوقف هذا التهديد على وجود عوائق لدخول القطاع، مثل اقتصاديات الحجم، تمييز المنتج، متطلبات رأس المال الضخمة.

-**تهديدات المنتجات أو الخدمات البديلة:** وهي تلك السلع والخدمات التي تبدو مختلفة عما تقدمه المؤسسة ولكنها تشبع نفس الحاجات، وبالتالي تشكل تهديدا على الحصة السوقية للمؤسسة.

-**القوة التفاوضية للمشتريين أو العملاء (الزبائن):** اذ يؤثر المشترون على الصناعة من خلال قدرتهم على تخفيض الأسعار والمساومة على جودة أعلى أو المزيد من الخدمات والمميزات.

-**القوة التفاوضية للموردين:** وهم موردو المواد الخام، المكونات، العمالة والخدمات (الخبراء مثلا)، حيث أنهم يؤثرون على الصناعة من خلال قدرتهم على رفع الأسعار أو تخفيض جودة السلع أو الخدمات المشتراة، تضامن الموظفين (النقابات العمالية مثلا).

-**القوة النسبية لأصحاب المصالح الآخرين:** وتمثل القوة السادسة حيث تضم جماعات المصالح من البيئة الخاصة للمؤسسة، والمتمثلة في النقابات، الحكومة، الممولين، وأصحاب الأسهم.

#### ثانيا: البيئة الداخلية للمؤسسة

وهي تلك البيئة التي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التحكم فيها والتأثير عليها وتفسيرها وفق ما تحتاجه لصياغة استراتيجيتها، والتي من خلالها تتمكن الإدارة الاستراتيجية من تسيير مؤسساتها بفاعلية أكبر وأدق،<sup>(2)</sup> والجدول الموالي يوضح أهم عوامل ومتغيرات البيئة الداخلية:

(1) بن يمينة خيرة، يعقوب محمد، المصدر سبق ذكره، ص 119.  
(2) أحمد يوسف، دلهوم محمد الأمين، المصدر سبق ذكره، ص 161.

الجدول رقم 21: عوامل ومتغيرات البيئة الداخلية للمؤسسة

العوامل	المتغيرات
التسويق	- نصيب المؤسسة من الحصة السوقية الحالية. - بحوث التسويق ومزيج المؤسسات. - وضعية المنتجات في دورة حياة المنتج. - مدى الاعتماد على منتجات رئيسية في تحقيق المبيعات والأرباح. - شبكة التوزيع (قنوات ومنافذ التوزيع). - الترويج (الإعلان، البيع الشخصي، العلاقات العامة).
الإنتاج	- حجم، نوع، موقع، وعمر المصانع ومواقع العمل المتاحة. - الآلات (التخصص، ومدى عصرية طرق الإنتاج). - نظم الرقابة على الإنتاج. - تكاليف الإنتاج الثابتة والمتغيرة ومستوياتها. - المواد ومدى سهولة الحصول عليها.
التمويل	- هيكل الأصول الحالي والتدفق النقدي وحجم السيولة المتاحة. - هيكل رأس المال وحقوق الملكية. - الربحية (العائد على الاستثمار والمبيعات...) - الإجراءات الخاصة بالإدارة المالية. - هيكل المديونية ومدى الاعتماد على الغير في عمليات التمويل.
الأفراد	- تخطيط القوى العاملة (الطلب والعرض على الأفراد بالكم والنوع). - نقابات العمال والاتحادات. - مستويات الأجور، المرتبات والحوافز والمكافآت. - الظروف المادية والمعنوية للعمل.
الهيكل التنظيمي	- مدى مناسبة الهيكل التنظيمي ودراسة علاقته المتشابهة. - مستويات التنظيم ومكانة كل منها. - قيم وأخلاقيات واتجاهات الإدارة العليا.

المصدر: العيهار فلة، مصدر سبق ذكره، ص102.

من خلال الجدول يظهر أن لهذه المتغيرات أهمية كبيرة باعتبارها كل ما تتميز به وتملكه المؤسسة، من استراتيجية التسويق، المورد البشري وكل ما يحيط به من نقابات وغيرها، وكل ما يخص عملية تمويل المؤسسة لمشاريعها، العملية الإنتاجية وصولاً إلى الهيكل التنظيمي.

وتعمل المؤسسات على معرفة وتحليل العوامل المكونة للبيئة الداخلية; الخارجية بهدف تحديد مصادر القوة لديها وتدعيمها، والاحاطة بمصادر الضعف ودعمها، حتى تتمكن من وضع استراتيجية التنافس التي تضمن لها البقاء في السوق بالاعتماد على ميزة تنافسية مستدامة.

### المطلب الثالث: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوجد عدد كبير من المؤشرات والتي تقود للحكم على تنافسية المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وذلك من خلال القيام بالمعايرة التنافسية، حيث يتم مقارنتها اما بالمؤسسة الرائدة في السوق أو بالمعدل السائد في السوق، فاقتراب المؤسسة من مؤشرات المؤسسة الرائدة يعني تحسين تنافسيتها، وابتعادها عنه يفسر بانخفاض هذه التنافسي، وفي حالة ما أن مؤشرات المؤسسة تتفوق على المعدل السائد في السوق فان هذا يعني بأنها في رواق تنافسي جيد، والعكس كلما انخفضت هذه المؤشرات عن المعدل السائد في السوق فان هذا يفسر على ضعف تنافسية هذه المؤسسة.<sup>(1)</sup> وفيما يلي سيتم عرض بعض المؤشرات المعتمدة في قياس التنافسية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

**1-الربحية:** تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية للمؤسسة، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية، إذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد لفترة من الزمن، فان القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها.<sup>(2)</sup> كما ترتبط الربحية المستقبلية للمؤسسة بإنتاجيتها النسبية، وتكلفة عوامل انتاجها، وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة، وعلى انفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تحصل عليها، إضافة الى العديد من العناصر الأخرى، وتعتبر النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ الى الأسواق والمحافظة عليها.<sup>(3)</sup>

**2-تكلفة الصنع:** ان تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس الى تكلفة المنافسين كمؤشر كافي عن التنافسية في فرع نشاط ذو انتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تكون بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة، وهذا عندما تشكل تكلفة اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة الاجمالية، لكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.<sup>(4)</sup>

(1) لزه العابد، المصدر سبق ذكره، ص 43.

(2) رسلان خضور، نادية شبانة، المصدر سبق ذكره، ص 92.

(3) المصدر نفسه

(4) المصدر نفسه، ص 92.

**3-الإنتاجية الكلية للعوامل:** تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج الى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من التلفزيونات فان الإنتاجية الاجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.

من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن ارجاع نموها الى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو الى تحقيق وفيات الحجم.<sup>(1)</sup>

**4-الحصة من السوق:** من الممكن لمؤسسة ما أن تحقق أرباحاً وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحدث هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات اتجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة اتجاه تحرير التجارة أو غيرها من الأسباب، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.<sup>(2)</sup>

فعندما تكون حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي انتاج متجانس، فانه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس الى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم اذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

### **المطلب الرابع: تأثير الابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

ان اعتماد المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للابتكار كاستراتيجية تعتمد عليها لبناء الميزة التنافسية، يسمح لها بالريادة والقدرة على التنافس، وهذا راجع الى تأثير مخرجات الابتكار الإيجابية على المؤسسات، فالابتكار يحافظ على الوضع التنافسي للمؤسسة.

(1) دويس محمد الطيب، (2005): براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص11.  
(2) المصدر نفسه.

## أولاً: تأثير الابتكار في عوامل المنافسة

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار بهدف تحسين تنافسيتها، وذلك من خلال اكتساب المؤسسة المبتكرة قدرة التأثير على عوامل المنافسة الأساسية وذلك من خلال: (1)

**1- تأثير الابتكار على الجودة:** ان الأساس في عمليات الابتكار هو تقديم منتجات ذات جودة عالية للزبون، فقيام المؤسسة بالتحسينات المرحلية أو الابتكارات الجذرية لابد أن يتوافق مع حاجات ورغبات الزبائن والتي يتوجب على المؤسسة معرفتها والتقرب إليها. (2) ويتحدد مستوى جودة المنتجات من خلال:

- الخصائص الموضوعية المحققة للوظائف التقنية للمنتج: وهي تمثل مجالاً واسعاً للابتكار التكنولوجي الذي يشمل المنتجات وعمليات الإنتاج وأساليب تنظيمه وإدارته.  
- الخصائص الإدراكية المحققة للوظائف السيكولوجية والرمزية للمنتج، وهذه الأخيرة تمثل مظلة واسعة للابتكارات التسويقية أو التحسينات المرحلية المتواصلة.

**2- تأثير الابتكار على التكاليف:** يتمثل الأثر الحقيقي للابتكار في تقليل التكاليف، ويعتبر محددًا أساسياً لربحية المؤسسات حيث يحقق خفضاً مستمراً للتكلفة بفضل التعديلات التي تدخلها على العمليات الإدارية والإنتاجية، ويحقق رفعا محسوساً للأسعار بفضل الحداثة والأصالة التي تقدمها في عروضها الجديدة، وبالتالي يعتبر من العوامل الأكثر تحقيقاً للقيمة المضافة.

**3- تأثير الابتكار على التميز:** يمثل الابتكار مصدراً أساسياً للتميز، حيث تعتبر الخصائص والتصاميم الإبداعية والأساليب الفنية الجديدة مصدراً هاماً للتميز بالمنتجات، فإنتاج سلع بجودة عالية أو تقديم خدمات سريعة أو ابتكار منتجات جديدة تعطي دافعا إضافيا للزبائن لشراؤها حتى وإن كانت بأسعار مرتفعة. (3)

**4- تأثير الابتكار على التخصص:** تمثل القدرة على الابتكار عاملاً جيداً للتخصص، حيث أنه يمكن المؤسسات من التركيز على شريحة معينة من الزبائن من خلال الاعتماد على الابتكار المستمر في المنتجات أو تطوير أساليب الإنتاج، فالابتكار يتوافق مع استراتيجية التركيز خاصة إذا كانت المنتجات المقدمة ذات كثافة تكنولوجية عالية.

(1) ملايكية عامر، واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص-ص 95-98.

(2) بوبعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص 128.

(3) بوبعة عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره ص129.

## ثانياً: تأثير الابتكار على قوى المنافسة

ان اعتماد الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة مهمة للتأثير والتحكم في قوى المنافسة الخمسة التي حددها بورتر وذلك من خلال:

**1- تأثير الابتكار على القوة التنافسية لمنافسي القطاع:** يؤثر الابتكار على القوى التنافسية لمنافسي القطاع تأثيراً كبيراً، فعندما يؤدي الابتكار الى تخفيض تكلفة المنتجات دخل قطاع نشاط معين تزداد الضغوط على المؤسسات المتنافسة لخفض أسعارها فتستطيع المؤسسة الأقدر على خفض تكاليفها باستخدام سلاح الأسعار لجذب الزبائن بعيداً عن منافسيها وتصبح المؤسسة المبادرة هي الرائدة في السوق، وقد تحاول المؤسسات الأخرى الدفاع عن حصصها السوقية فتلجأ الى التقليد بخفض أسعارها أو الى ابتكار منتجات جديدة لتفادي المنافسة السعرية المباشرة. (1)

وبالنسبة للابتكار الذي يزيد من درجة التمايز غير سعري، فان الابتكار التقني الذي يمكن الحفاظ عليه بالسرية او ببراءة الاختراع يكون صعب التقليد وهو ما يضمن للمؤسسة صاحبة الأداء الابتكاري الحفاظ عليه لفترات طويلة نسبياً، فالابتكار يزيد من أصالة الميزة التنافسية للمؤسسات المبتكرة خاصة تلك التي تحقق سبقاً ابتكارياً. (2)

**2- الابتكار وحواجز الدخول الى السوق:** يعمل المنافسون داخل القطاع الى اقامة حواجز دخول عالية أمام الداخلين الجدد، فيكون الابتكار حاجزاً للدخول إذا ما تبناه منافسو القطاع من جهة وعاملاً لكسر حواجز الدخول إذا تبناه الداخلون الجدد من جهة أخرى. (3)

**3- الابتكار وحواجز الخروج:** مثلما تنشأ المؤسسات حواجز لدخول المنافسين الجدد، فإنها وفي ظل المنافسة الشديدة تنشأ حواجز أخرى للخروج، وتتمثل أهمها في الأصول الدائمة والخاصة، ارتفاع تكلفة الخروج، الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة، نقص المعلومات، معارضة المشرفين والمسيرين، كيفية وطريقة التنازل عن الأصول، الحواجز الاجتماعية. (4)

(1) ملايكية عامر، واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص99.

(2) المصدر نفسه.

(3) ملايكية عامر، واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص99.

(4) Porter michael, (1999) : **la concurrence selon porter**, edition village mondial : paris, p p

مع ترجمة وبتصرف. 112-116

4- تأثير الابتكار على قوى التفاوض بين الموردين والزبائن: في بعض الحالات ومن خلال اعتماد الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن التغيير من نطاق المفاوضة بين الموردين والزبائن كما في الحالات التالية:<sup>(1)</sup>

-إذا أدى الابتكار الى تنميط السوق، فان هذا يمكن الزبائن من تحويل طلباتهم الى موردين آخرين بسهولة وبتكلفة أقل، الأمر الذي بدوره يؤدي الى زيادة قوة المفاوضة للزبائن مع البائعين حيث يتجه الزبائن الى الموردين الذين يقدمون أفضل شروط.

-إذا ساهم الابتكار في اضافة خصائص جديدة الى المنتجات، اذ تعتبر هذه الخصائص الأساس الذي يعتمد عليه الزبائن في اختيار المنتجات، فسوف يؤدي ذلك الى خلق تفضيل قوي من جانب المشترين مما يؤدي الى تضيق نطاق المفاوضة بين الموردين والزبائن.

5-تأثير الابتكار على القوة التنافسية للمنتجات البديلة: يؤثر الابتكار أيضا داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في درجة احلال المنتجات بأخرى خاصة في الحالات التالية:<sup>(2)</sup>

-الابتكار الفعال في المنتجات البديلة الذي يعدل السلوك الشرائي لشرائح واسعة من الزبائن.  
-التشابه الكبير بين المنتجات وبدائلها، فان عمليات الابتكار والتحسينات المستمرة تتجح في دفع الزبائن لتغيير المنتجات التي اعتادوا شراءها بأخرى جديدة أو مطورة.  
-الفروقات المعنوية في الأسعار.

-في حالة توفر الموارد البديلة وانخفاض أسعارها تستطيع المؤسسات المتنافسة أن تغير خصائص المنتجات وأصنافها وأنواعها بشكل قد يؤدي الى التخلي عن المنتجات المتقدمة وتعويضها بأخرى بديلة.

تجدر الإشارة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها أن ترفع من مستوى الابتكار الا إذا كانت حريصة على متابعة تغيرات البيئة التي تنشط بها، أي أن تتحلى باليقظة الاستراتيجية، وأن توفر مناخ يسمح بتبلور الأفكار المتميزة الى ابتكار يعود بالمنفعة للمؤسسة.

(1) رجراج الزوهير، (2015): دور الإبداع في تحسين الأداء الصناعي للمؤسسة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد

31، ص96.

(2) ملايكية عامر، واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المصدر سبق ذكره، ص103.

### المبحث الثالث: تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تضع معظم دول العالم استراتيجيات وسياسات وخطط اقتصادية تهدف من خلالها الى الرفع من تنافسيتها، وجذب الاستثمارات وتوفير البيئة المناسبة لمؤسساتها وهذا لتحقيق التنمية المستدامة في شتى المجالات، فتعتمد الجزائر للخروج من دائرة المحروقات، على التنوع الاقتصادي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعملت كغيرها من الدول على توفير قاعدة مؤسساتية وتشريعية كفيلة بتدعيم وترقية هذه المؤسسات والرفع من تنافسيتها.

#### المطلب الأول: تنافسية الاقتصاد الجزائري

توجد العديد من مؤشرات التنافسية التي تعكس مستوى نجاعة الإصلاحات والسياسات المتبعة في ترتيب الدولة في هذه المؤشرات سواء على المستوى العالمي أو العربي، ولمعرفة أداء الجزائر من خلال هذه المؤشرات والذي ينعكس بالضرورة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن توفير المناخ الاستثماري والتنافسي لها يساعد على بقائها ويضمن استمراريتها، وعلى هذا الأساس سيتم معرفة تمركز الجزائر في بعض المؤشرات ومحاولة مقارنتها مع بعض الدول.

**أولاً: تطور ترتيب الجزائر من خلال مؤشر التنافسية العالمي The global competitiveness index (GCI)**

منذ 1979 يصدر سنويا المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) World economic forum والذي مقره جنيف سويسرا، تقرير التنافسية العالمي والذي يتم من خلاله تصنيف الدول بالاعتماد على تحليل مؤشر التنافسية العالمية، فهذا المؤشر يمثل أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية المحلية للبلد، ويتم حساب مؤشر التنافسية العالمية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تقيس المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، جاهزية التكنولوجيا، والابتكار،<sup>(1)</sup> ومن خلال الشكل الموالي سيتم معرفة تطور أداء الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2019 (نتائج تقرير التنافسية لعام 2020 تم تعليقه بسبب تداعيات جائحة كورونا):

(1) المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقري التنافسية، على الموقع [http://www.arab-2020-02-01\\_P17018-5.pdf\\_414/2017/api.org/images/training/programs/1](http://www.arab-2020-02-01_P17018-5.pdf_414/2017/api.org/images/training/programs/1).

## الشكل رقم 11: تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2019-2010



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد:

World economic Forum, **The global competitiveness Index**, in the website  
<https://www.weforum.org/reports>, 19/02/2020.

يتضح من خلال الشكل أعلاه عموماً أن الجزائر تحتل المراتب المتأخرة في مؤشر التنافسية، فسنة 2012 كانت الجزائر في المرتبة 110 من أصل 144 دولة على الرغم من اعتبار هذه السنة الأحسن من حيث الوضع المالي في الجزائر ومن حيث تحقيق فائض في الميزان التجاري إلا أن هذه المرتبة تفسرها أن برامج الحكومة والمتعلقة بترقية المناخ الاستثماري في الجزائر لم تتمكن من تحسين الوضع للمؤسسات في هذا المجال، ولم تسطع الجزائر الاستفادة من الفائض في ميزان المدفوعات لخدمة المصالح الاقتصادية، وفيما يخص أحسن أداء قدمته الجزائر هو سنة 2014 والتي كانت فيها في المرتبة 79 فالوضع كان مستقر آنذاك في الجزائر باعتبار أن الأزمة الاقتصادية المتعلقة بانخفاض أسعار البترول كانت أواخر سنة 2014.

وفيما يخص الفترة 2015-2019 يلاحظ تراجع وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي كنتيجة لاعتمادها على مورد واحد (عوائد النفط) لتمويل الاقتصاد وبمجرد انخفاضه تأثرت رتبة الجزائر، ويظهر أن سنة 2017 سجلت أحسن مرتبة خلال الخمس (5) سنوات الأخيرة وهي 86 من أصل 137 دولة، وهي مرتبة متأخرة كأحسن أداء للاقتصاد الجزائري وأصبح من الضروري معرفة مراكز قوة الجزائر في هذا المؤشر ومحاولة المحافظة عليها ثم الرفع من مستواها، ومعرفة مراكز الضعف

ومحاولة تحسينها، وسيتم ذلك من خلال التفصيل في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2017 ومحاولة معرفة ترتيب الجزائر فيها: (1)

- المرتبة 82 في مؤشر المتطلبات الأساسية للتنافسية: حيث يعتمد هذا المؤشر على أربعة مؤشرات فرعية والتي كان ترتيب الجزائر فيها 88 في مؤشر المؤسسات، و93 في مؤشر البنية التحتية، والمرتبة 71 في كل من مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية ومؤشر الصحة والتعليم الابتدائي.

- المرتبة 102 في مؤشر معززات الكفاءة: والذي يضم ستة مؤشرات، فكان ترتيب الجزائر 92 فيما يخص مؤشر التعليم العالي والتدريب، و129 لمؤشر كفاءة سوق السلع، المرتبة 133 لمؤشر سوق العمل، 125 لمؤشر تطوير السوق المالية، 98 لمؤشر الاستعداد التكنولوجي، و36 لمؤشر استعداد السوق.

- المرتبة 118 في مؤشر عوامل الابتكار والتطور: حيث أن هذا المؤشر يضم مؤشرين فكانت المرتبة 122 للاقتصاد الجزائري فيما يخص مؤشر تطور الأعمال، والمرتبة 104 في مؤشر الابتكار.

وفي ذات التقرير تم ذكر بعض نقاط القوة التي تميز بها الاقتصاد الجزائري، حيث أنه وفي بعض أساسيات الاقتصاد الكلي كنسبة الادخار الوطني الى الناتج الداخلي الخام كانت الجزائر في المرتبة 18 عالميا، أما في مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج الداخلي الخام كانت في المرتبة 10 عالميا، كما وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين الرتبة التي تحصلت عليها الجزائر ففي مؤشر نسبة الأطفال الملحقين بالمدارس كانت الجزائر في المرتبة 51 عالميا، كما أنها كانت في المرتبة 47 عالميا في نسبة التلاميذ الملحقين بالتكوين في الطور الثانوي، كما ساهم حجم السوق في تعزيز رتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي فالجزائر احتلت المرتبة 36 عالميا وبالتالي فهي تتمتع بأكبر سوق في المنطقة. (2)

كما توجد بعض المؤشرات والتي تم ذكرها في تقرير التنافسية العالمي تأثر سلبا على تنافسية الجزائر، حيث احتلت المرتبة 121 عالميا في مستوى الشفافية والسياسات المتبعة، والمرتبة 135

(1) The global competitiveness Report 2017-2018, **world economic forum**, p44, in the website <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018> , 19/02/2020.

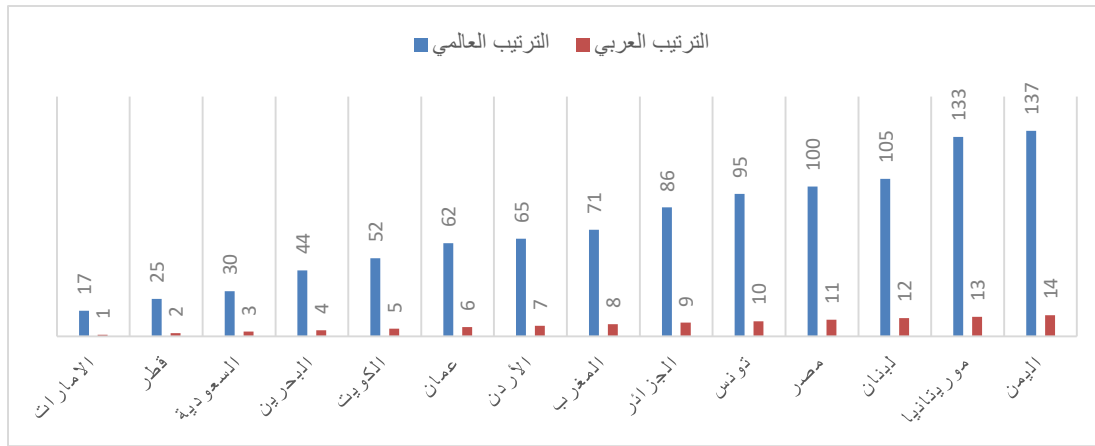
(2) وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع .2020-02-23 : [www.aps.dz/ar/economie/47854-86](http://www.aps.dz/ar/economie/47854-86).

عالميا في فعالية مجالس إدارة المؤسسات، كما أن عجز الميزانية كانت في المرتبة 127، وفيما يخص القواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة احتلت المرتبة 131 عالميا. (1)

على الرغم من كل الإجراءات التي تقوم بها الجزائر لتحسين المناخ الاستثماري والتنافسي لمؤسساتها إلا أن هذا لم يسمح لها بتحقيق قفزة نوعية للوضع التنافسي للبلاد، وهذا ما يعكسه مؤشر التنافسية العالمي، فوجود مناخ مناسب للأعمال في الجزائر من أهم المشاكل التي يعاني منها المستثمرون والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تجعلها بعيدة جدا من حيث التنافسية عن بعض الدول العربية، وباعتبار أن الجزائر خلال كل الفترة 2010-2019 احتلت مراكز متأخرة في المؤشر، سيتم في الشكل الموالي الاكتفاء بسنة 2017 (كأحسن أداء قدمته الجزائر خلال الخمس سنوات الأخيرة) لإظهار مكانة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع بعض الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي:

### الشكل رقم 12: ترتيب الجزائر مقارنة مع الدول العربية في مؤشر التنافسية

#### العالمي لسنة 2017



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد:

The global competitiveness Report 2017-2018, op.cit.

من خلال الشكل يتبين أن الجزائر وحسب هذا المؤشر تحتل المرتبة التاسعة عربيا وبذلك تبقى تتمركز المراكز الأخيرة، على الرغم من أن تنافسياتها حسب هذا المؤشر تفوقت على بعض الدول العربية لكن هذا التفوق يفسره أن هذه الدول تمر بمرحلة انتقالية في الوضع السياسي لبلادها كتونس ومصر لبنان وهذا ما أثر على مراكزها في المؤشر.

كما ويظهر جليا أن تنافسية الاقتصاد الجزائري بعيدة جدا عن تنافسية دول الخليج التي تتراأس القائمة سواء على المستوى العالمي أو العربي، حيث أن الامارات تمركزت في الرتبة 17، لتليها قطر

(1) نفس المصدر.

في المركز 25 ثم كل من السعودية البحرين الكويت عمان في المراتب 30، 44، 52، 62 عالميا أي من بين 137 دولة شملها المؤشر، فهذا التفوق لدول الخليج جاء نتيجة لتركيزها على بناء بنية تحتية قوية تضمن لها ارتفاع مستويات الصحة والتعليم، كما أن السوق المالي لدول الخليج يعتبر سوق ذا كفاءة عالية يتميز بسيولة عالية يضمن سهولة الحصول على التمويل بالنسبة للمؤسسات وأصحاب الشركات، كما أن الاعتماد على توفير كل العوامل اللازمة للرفع من درجة الابتكار كان التحدي بالنسبة لهذه الدول فقد حاولت وضع أنظمة للابتكار ذات تناسق مرتفع بين المتدخلين فيه. من خلال ما تم تقديمه يلاحظ ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنافسية العالمي، ومن ملاحظة المؤشرات الفرعية يظهر عدم توفر المتطلبات الأساسية التي تجعل منه مناخ استثماري تنافسي، حيث يجب على الجزائر وضع خطة محكمة لرفع مستوى تنافسيتها، والأخذ بالدراسات التي تقام على مستوى الجامعات ومراكز البحث من حيث الاقتراحات المقدمة للنهوض بالاقتصاد الجزائري كخطوة أولى والتركيز على جانب القوانين المساعدة على الاستثمار ليس فقط بجذب المستثمرين الخارجيين بل تشجيع الاستثمار الداخلي من خلال مساعدة أصحاب المشاريع في انشاء مؤسساتهم الخاصة، التي تكون مستقبلا الرفعة لتحقيق اقتصاد تنافسي.

#### ثانيا: وضع الجزائر حسب مؤشر تحديد مؤهلات الدول من حيث المناخ الاستثماري المناسب

يعتبر مناخ الأعمال ( مناخ الاستثمار) حسب نيكولاس ستيرن نائب رئيس مجموعة البنك الدولي مجموع السياسات والمؤسسات والبيئة السلوكية الحالية والمتوقعة التي يمكن أن تؤثر على العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار، إضافة الى أن عملية تحليل مناخ الاعمال تساعد المؤسسات والهيئات العامة على تقييم درجة استدامة الاستثمارات وتحديد ما إذا كان هناك فرص متوفرة للاستثمارات المحلية والأجنبية، فتوفر مناخ الأعمال الجيد يعمل تحفيز النمو في الدول، والتقليل من الفقر من خلال توفير بيئة ملائمة لإقامة الأعمال ورفع معدلات النمو الاقتصادي،<sup>(1)</sup>

ومن المؤشرات المستخدمة لتحديد مؤهلات الدول من حيث المناخ الاستثماري المناسب يظهر "مؤشر سهولة أداء الأعمال" وهو مؤشر تصدره مجموعة البنك الدولي يقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعيقها، وهو يقدم عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية

(1) عبد المالك بضيف، آمال براهمية، (2019)، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 (العدد 2)، ص 787.

حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصاد،<sup>(1)</sup> ومن خلال الجدول الموالي سيتم معرفة تطور أداء الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2020:

**الجدول رقم 22: تطور ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال**

**خلال الفترة 2010-2020**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الرتبة	136	136	184	152	153	154	163	156	166	157	157

المصدر: البنك الدولي، تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2020 على الموقع <https://arabic.doingbusiness.org/ar/reports/global-reports/doing-business-2020>: 2021-10-27.

انطلاقاً من الجدول أعلاه يلاحظ أن الجزائر ضمن قائمة الدول ذات مناخ الأعمال غير المناسب مع أداء ضعيف وذلك طوال الفترة 2010-2020، فكان أحسن ترتيب للجزائر 136 وذلك على التوالي سنتي 2010 و2011 لتعود وتتمركز في ذيل قائمة الدول ويرجع ذلك لوجود عدة عقبات، فمن المعروف أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة أولى على إيرادات البترول مقابل عدم تنوع الاقتصاد وهذا يمثل السبب الرئيسي لعدم قدرتها على تطوير باقي القطاعات وجذب الاستثمار إليها، إضافة إلى عدة نقاط تطرق لها التقرير كالبيروقراطية وعدد الضرائب وغيرها من العوامل التي تفسر بشكل أوضح الوضع المتأخر للبلاد في هذا المؤشر وفي مؤشر التنافسية العالمي، (والذي كان أحسن أداء للجزائر خلال السنوات الأخيرة (سنة 2017) يعكس فعلاً ضعف أداء الجزائر فيما يخص تنافسية الاقتصاد)، وحتى يتم فهم أسباب هذا الوضع سيتم تحليل مؤشر تحديد مؤهلات الدول من حيث المناخ الاستثماري المناسب لسنة 2017 ومقارنتها مع بعض الدول العربية كما يلي:

(1) البنك الدولي، قياس أنشطة الأعمال، على الموقع <https://www.albankaldawli.org/ar/home> 2021-07-26.

**الجدول رقم 23: مناخ الأعمال لبعض الدول العربية حسب مؤشر البنك الدولي 2017**

الدولة	الجزائر	تونس	المغرب	الامارات العربية المتحدة	البحرين
تأسيس شركة جديدة	12 اجراء و 20 يوم و 11.1% من الناتج الفردي الخام	9 اجراء و 11 يوم و 4.7% من الناتج الفردي الخام	4 اجراء و 9.5 يوم و 7.9% من الناتج الفردي الخام	4.5 اجراء و 8.5 يوم و 13% من الناتج الفردي الخام	7.5 اجراء و 9.5 يوم و 1.2% من الناتج الفردي الخام
الحصول على رخصة بناء	17 اجراء و 130 يوم و 0.9% من الناتج الفردي	17 اجراء و 93 يوم و 2.5% من الناتج الفردي	13 اجراء و 88.5 يوم و 3.5% من الناتج الفردي	11 اجراء و 49 يوم و 2.3% من الناتج الفردي	9 اجراء و 146 يوم و 2.2% من الناتج الفردي
الربط بالكهرباء	5 اجراءات و 180 يوم و 13330.4% من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام	4 اجراءات و 65 يوم و 696.6% من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام	5 اجراءات و 49 يوم و 1770.2% من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام	3 اجراء و 28 يوم و 24.7% من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام	5 اجراء و 85 يوم و 66.8% من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام
عدد الضرائب الإلزامية	27 ضريبة و يتطلب تخصيص 265 ساعة ما تعادل قيمتها الجمالية 65.6% من الدخل الإجمالي	8 ضريبة يتطلب تخصيص 144 ساعة ما تعادل قيمتها الجمالية 60.2% من الدخل الإجمالي	6 ضريبة يتطلب تخصيص 211 ساعة ما يعادل قيمتها الجمالية 49.3% من الدخل الإجمالي	4 ضريبة يتطلب تخصيص 12 ساعة ما يعادل قيمتها الجمالية 15.9% من الدخل الإجمالي	13 ضريبة يتطلب تخصيص 27 ساعة ما يعادل قيمتها الجمالية 13.5% من الدخل الإجمالي
الرتبة في سهولة ممارسة الاعمال	165	77	68	26	63

المصدر: من عداد الطلبة بالاعتماد على:

World Bank Group, Doing Business 2017 Equal opportunity for all, 14 edition. On the site <https://français.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/Foreign/DB17-Mini-Book-French.pdf> : 25/02/2020.

من خلال الجدول يظهر أن الجزائر في المرتبة 165 عالميا والأخيرة من بين الدول العربية المبينة، والملاحظ أن أداء الدول العربية هو في المستوى المطلوب حيث أن كل من تونس والمغرب والتي تتشارك مع الجزائر بنفس الخصائص إلا أن أداءها كان مقبول فتمركزت على التوالي 77 و 60 من بين 190 دولة، أما دولة الامارات المتحدة رتبت 26 وبالتالي تصنف من بين 30 دول في العالم الأكثر جذبا للاستثمار ومن حيث سهولة تنفيذ الاعمال فيها، فالجزائر ومقارنة مع هذه الدول يظهر ارتفاع واضح في عدد الضرائب الإلزامية التي تفرضها والذي قدر بـ 27 ضريبة، وطول

مدة وعدد الإجراءات اللازمة لإنشاء مؤسسة جديدة أو للحصول على رخصة بناء، وهنا يمكن ارجاع هذا الى أن الجزائر دولة لا تزال تعاني من البيروقراطية في الإدارات فالجزائر وعلى الرغم من امتلاكها لمساحة كبيرة مقسمة الى 48 ولاية، الا أنه ومن المعروف لدى المواطنين أن معظم القرارات المتخذة في شتى المجالات يتوجب فيها الرجوع الى العاصمة وبالتالي استهلاك مدة أطول، كما أن الجزائر لا تزال تعاني من ازدواجية الضريبة وبالتالي توجب على متخذي القرار اعادة النظر في هذا العنصر وعدم معاملة المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة نفس معاملة باقي المؤسسات في السوق من حيث الضريبة وباقي الإجراءات.

من خلال هذا المؤشر يظهر أن وضع الجزائر يعتبر بعيد كل البعد عن كونه جاذب للاستثمارات، على الرغم من الإصلاحات والاجراءات التي باشرتها الجزائر لتحسين مناخ الأعمال والتي تم ذكرها في تقرير البنك الدولي كفرض حدود زمنية قانونية لتصاريح البناء وهذا بهدف التقليل من أوقات معالجة الطلبات وتخفيض الضريبة على النشاط المهني.

من خلال ما تم عرضه عن ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وترتيبها من حيث سهولة تنفيذ الأعمال يظهر أن الجزائر لا تتمتع بالمؤشرات اللازمة التي تجعل منها دولة ذات تنافسية مرتفعة من حيث تقديم مستويات مرتفعة من حيث التعليم والبحث والابتكار من جهة ومؤشرات التنافسية الأساسية من جهة أخرى كارتفاع مستوى قدرات إدارة المؤسسات أو احتوائها على سوق مالي كفاء، ووجود عدة عوائق على الاستثمار تجعلها دولة غير قادرة على الوصول الى تحقيق تنمية اقتصادية وتعزيز قدرتها التنافسية التي تنعكس إيجابا على مؤسساتها (الكبيرة، الصغيرة والمتوسطة، الناشئة) على الرغم من كل مميزاتها.

وهنا يظهر دور الحكومة وهيئات الدعم ومجموع الفاعلين في النظام الوطني للابتكار في الجزائر والتي تحاول تقديم الدعم اللازم لتحسين تنافسية المؤسسات بصفة عامة والصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص باعتبارها من عوامل تحقيق التنوع الاقتصادي في ظل هذه الظروف الاستثمارية والتنافسية التي تعيشها الدولة.

## المطلب الثاني: واقع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأنسب الذي يعتمد عليه من قبل مختلف دول العالم والسبيل لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من دائرة النفط بالنسبة للدول الريعية، وهذا لما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص ولما لها قدرة على معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية والتأثير على المؤشرات الاقتصادية للبلاد.

### أولاً: الواقع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل متعاقبة، نتيجة للوضع الذي مرت به البلاد في تلك الفترة، فكانت المرحلة الأولى ما بين 1963-1982 حيث اعتمدت فيها الجزائر النظام الاشتراكي بعد الاستقلال مباشرة، والذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص، مما أدى الى تهميش دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.<sup>(1)</sup>

المرحلة الثانية 1982-1988 كان للقطاع الخاص دورا في تحقيق أهداف التنمية لأول مرة في الجزائر وذلك بصدور قانون الاستثمار لسنة 1982، الا أنه لم يشجع على انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى الى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقت غير منتجة أو مضاربية.<sup>(2)</sup>

المرحلة الثالثة انطلاقا من سنة 1988 كانت النتائج السلبية التي سجلت على مستوى كل القطاعات دفعت بالحكومة الجزائرية الى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، وتم من أجل ذلك:<sup>(3)</sup>  
- اصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة.

- صدور قانون ترقية الاستثمار في 05 أكتوبر 1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، انشاء وكالة لدعم الاستثمار ومتابعتها.

(1) بوفاتح بالقاسم، عامري محمد الطاهر، (2018): دور هيكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر 2002-2017، مجلة اقتصاديات المال والأعمال (العدد 8)، ص97.

(2) نفس المصدر.

(3) نفس المصدر.

-صدر الأمر رقم 03-01 في 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001 والذي يهدف الى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** في ظل انضمام الجزائر الى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على " الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " في جوان 2000، أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي<sup>(1)</sup>، وعرفت بشكل رسمي في اطار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 بأن: (2) " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة انتاج السلع/او الخدمات تشغل من 1 الى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية\*"، والجدول الموالي يلخص ذلك:

#### الجدول رقم 24: تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

##### حسب القانون رقم 01-18

أنواع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية
المصغرة	من 1 الى 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
الصغيرة	من 10 الى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المتوسطة	من 50 الى 250	200 مليون الى 2 مليار دج	من 100 الى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي رقم 01-18، المصدر سبق ذكره، ص 5.

يظهر من خلال هذا الجدول ان مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتحدد بثلاث معايير تتمثل في عدد العمال، رقم الأعمال أو مجموع الميزانية إضافة الى شرط الاستقلالية. وسنة 2017 قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 02-17 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقام بإضافة تعديلات للتعريف السابق المحدد في القانون رقم 01-18، فعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع/الخدمات التي تشغل من 01 الى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايين

(1) يوسف حميدي، المصدر سبق ذكره، ص 94

(2) القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 4، ج ر (عدد 77)، صادر في 30 رمضان 1422، الموافق 15 ديسمبر 2001، ص5.  
\*: المؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها مليار دينار جزائر، وأنها تستوفي معيار الاستقلالية (كما تم تحديدها في القانون رقم 01-18)،<sup>(1)</sup> والجدول الموالي يلخص ذلك:

**الجدول رقم 25: تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

**حسب القانون رقم 02-17**

أنواع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية
المصغرة	من 1 الى 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
الصغيرة	من 10 الى 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المتوسطة	من 50 الى 250	400 مليون الى 4 مليار دج	من 200 الى 1 مليار دج

المصدر: القانون رقم 02-17، المصدر سبق ذكره، ص 4.

من خلال الجدول أعلاه (رقم 25) يلاحظ أن التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة حافظ على نفس عدد العمال من 1 الى 250 عامل، ولكن فيما يخص رقم الأعمال ومجموع الميزانية فقد تم مضاعفتها.

وفي المادة 10 من ذات القانون تم الإشارة الى أنه في حالة صنف مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع ميزانيتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الميزانية لتصنيفها وبالتالي تم معالجة من خلال هذه المادة مشكلة تصنيف المؤسسات في حالة التعارض بين معيار عدد العمال وباقي المعايير.<sup>(2)</sup>

2- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: ازداد اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ما عكسه صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001) وتشجيع الحكومة عملية انشاء هذه المؤسسات ومحاولة ضمان استمراريتها، والتزايد الملحوظ لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج المؤسساتي سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي خلال الفترة 2010-2019:

(1) القانون رقم 02-17 مؤرخ 12 ربيع الثاني 1438، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر (عدد 02)، الصادر في 10 يناير 2017، ص 4.  
(2) القانون رقم 02-17، المصدر سبق ذكره، ص 6.

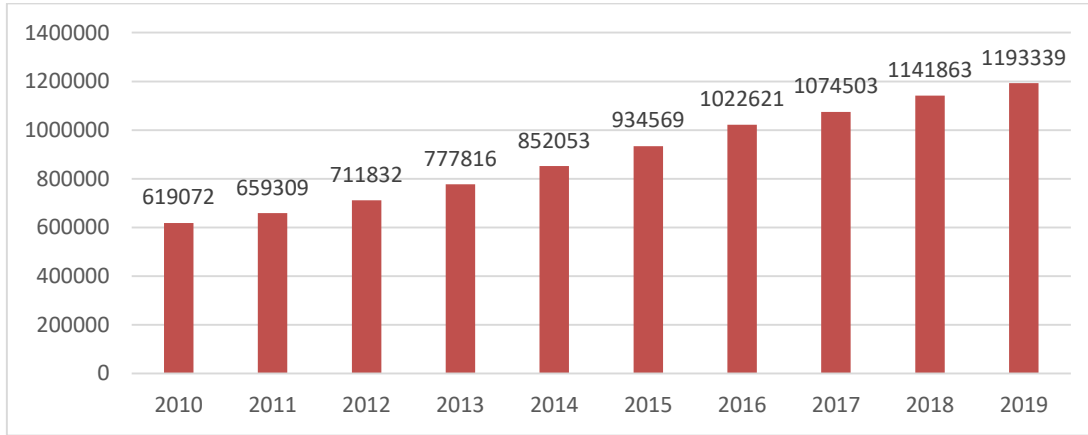
**الجدول رقم 26: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها خلال الفترة 2010-2019**

المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	السنوات
	العدد	العدد	
619072	557	618515	2010
659309	572	658737	2011
711832	557	711275	2012
777816	557	777259	2013
852053	542	851511	2014
934569	532	934037	2015
1022621	390	1022231	2016
1074503	267	1074236	2017
1141863	261	1141602	2018
1193339	243	1193096	2019

**المصدر:** من اعداد الطلبة بالاعتماد:

Bulletin d'information statistique de la PME, N°18, N°20, N°22, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°34, N°36 année 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019 Edition aout 2012, mars 2012, avril 2013, avril 2014, avril 2015, mai 2016, mai 2017, mai 2018, avril 2019, avril 2020. Sure le site <https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique> : 06-08-2021.

## الشكل رقم 13: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

يتبين من خلال الجدول أعلاه (رقم 26) والشكل (رقم 13) أن العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث أن النسيج الاقتصادي يشتمل على 1193339 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نهاية سنة 2019، تنتمي معظمها للقطاع الخاص.

ويلاحظ تراجع عدد المؤسسات العمومية الى ما يقارب النصف وذلك من 557 مؤسسة سنة 2010 الى 243 مؤسسة سنة 2019، على عكس المؤسسات الخاصة التي عرفت تطورا تدريجيا قدر 400222 مؤسسة بين سنتي 2010 و 2011<sup>(1)</sup>، و 13883 مؤسسة بين 2011 و 2012<sup>(2)</sup>، و 14921 مؤسسة بين 2012 و 2013<sup>(3)</sup>، و ب 74252 بين سنتي 2013 و 2014<sup>(4)</sup>، و 82526 بين سنتي 2014 و 2015<sup>(5)</sup>، والى 88194 بين سنتي 2015 و 2016<sup>(6)</sup>، و 51882 بين سنتي 2016 و 2017<sup>(7)</sup>، و 63531 مؤسسة بين 2017 و 2018<sup>(8)</sup>، الى أن تصل الى 57642 مؤسسة بين 2018 و 2019<sup>(9)</sup>.

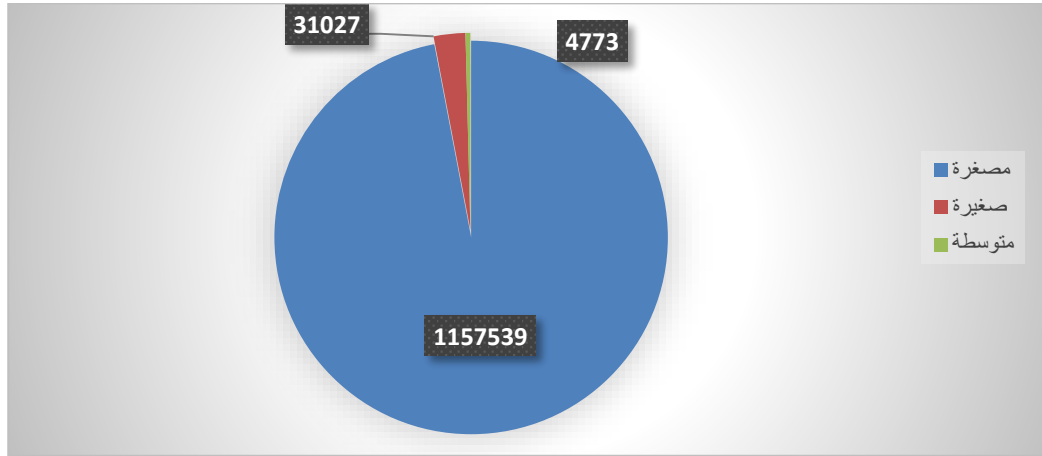
ويرجع هذا التباين بين القطاع العام والخاص هو تبني الحكومة الجزائرية سياسة الخوصصة والسماح للأفراد بتحقيق أفكارهم وتحويلها الى مشاريع مبتكرة منتجة على أرض الواقع، بالإضافة الى

(1) Bulletin d'information statistique de la PME, année 2011 Op.cit, p 9  
(2) Bulletin d'information statistique de la PME, année 2012, Op.cit, p10.  
(3) Bulletin d'information statistique de la PME, année 2013, Op.cit, p9.  
(4) Bulletin d'information statistique de la PME, année 2014, Op.cit, p8.  
(5) Bulletin d'information statistique de la PME, année 2015, Op.cit, p14.  
(6) Bulletin d'information statistique de la PME, année 2016, Op.cit, p15.  
(7) Bulletin d'information statistique de la PME, année 2017, Op.cit, p12.  
(8) Bulletin d'information statistique de la PME, année 2018, Op.cit, p8.  
(9) Bulletin d'information statistique de la PME, année 2019, Op.cit, p6.

اعتماد الجزائر على اجراءات وأنظمة الدعم في إطار ترقية المقاوالتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق النمو والتنويع الاقتصادي خارج المحروقات.

وتجدر الاشارة الى ان النسيج الاقتصادي الجزائري نهاية 2019 عرف هيمنة قوية للمؤسسات المصغرة والشكل الموالي يوضح ذلك:

### الشكل رقم 14: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2019



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Bulletin d'information statistique de la PME, année 2019op.cit p8.

الملاحظ من الشكل أعلاه أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تسيطر عليه المؤسسات الصغيرة بـ 97% من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما 2,6% هي مؤسسات صغيرة، والمؤسسات المتوسطة فتشكل 0.4% فقط.

كما وأن سنة 2019 عرفت عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أوقفت نشاطها والذي قدر بـ 20550 مؤسسة، وارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوفاة ترجع الى عدة أسباب، منها التمويلية، أو مشاكل في تسيير وإدارة المشروع والذي يرجع بدوره لعدم وجود مرافقة كافية لهذا النوع من المؤسسات وخاصة في المراحل التي تي مرحلة التأسيس، أو عدم القدرة على الاستمرار في المنافسة.

3- تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط والمنطقة الجغرافية: بالتعرض الى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعلاه اتضح أن تلك التابعة للقطاع الخاص هي الأكثر عددا لإجمالي المؤسسات، واعتمادا على ذلك سوف يتم عرض توزيع هذه المؤسسات حسب المنطقة الجغرافية وحسب القطاع الذي تنشط فيه.

الجدول رقم 27: تطور توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاع خلال الفترة 2010-2019

المجموع	الخدمات	الصناعات التحويلية	البناء والأشغال العمومية	المحروقات، الطاقة، المناجم وغيرها	الزراعة	القطاع
369319	172653	61228	129762	1870	3806	2010
391761	186157	63890	135752	1956	4006	2011
420117	204049	67517	142222	2052	4277	2012
459414	228592	73037	150910	2259	4616	2013
496989	251629	78108	159775	2439	5038	2014
537901	277379	83701	168557	2639	5625	2015
575906	302564	89597	174848	2767	6130	2016
609344	325625	94930	179303	2887	6599	2017
643493	348458	99865	185121	2981	7068	2018
671267	367040	103621	190155	3064	7387	2019

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Bulletin d'information statistique de la PME, année 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019 Op.cit.

من خلال الجدول أعلاه (رقم 27) يظهر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (شخص معنوي) تنشط في 5 قطاعات رئيسية، تميزت بهيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الخدمات، وقطاع البناء والأشغال العمومية، ويفسر هذا التواجد القوي في القطاعين السابقين الى انخفاض التكاليف وبساطة كل من الاستثمارات، الموارد البشرية والهيكل التنظيمي غير معقد، وفي المرتبة الثانية يأتي قطاع الصناعات التحويلية، ليليها كل من قطاع الزراعة والمحروقات والطاقة والمناجم وغيرها.

انطلاقا من تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات محددة يتبين حالة عدم الاستفادة من خصائص هذه المؤسسات التي تؤهلها للتواجد بمختلف القطاعات (الهدف من انشائها)، إضافة الى التباين الواضح بين القطاعات من حيث العدد يعكس حقيقة عدم وجود حوافز كافية للمستثمرين للاتجاه الى الاستثمار في قطاعات أخرى منتجة يمكنها المساهمة الفعلية في الاقتصاد، والذي يؤثر قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بدورها في تنويع الهيكل الصناعي لتعويض الإيرادات البترولية.

الجدول رقم 28: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة  
حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2010-2017

المجموع	الجنوب		المرتفعات		الشمال		السنوات
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
369319	10	37714	31	112335	59	219270	2010
391761	10	39951	31	119146	59	232664	2011
420117	10	42816	31	128316	59	248985	2012
459414	09	40517	22	102533	69	316364	2013
496989	09	43672	22	108912	69	344405	2014
537901	08	46525	22	118039	70	373337	2015
575906	08	49595	22	125696	70	400615	2016
609344	08	51508	22	133177	70	424659	2017
643493	08	54211	22	141465	70	447817	2018
671267	08	56550	22	147589	70	467128	2019

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

Bulletin d'information statistique de la PME, année 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, Op.cit.

من خلال الجدول أعلاه (رقم 28) يلاحظ ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع بشكل غير متساوي، فتعرف المناطق الشمالية تمركز النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك طوال الفترة الممتدة 2010-2019، حيث عدد المؤسسات تطور من 219270 مؤسسة سنة 2010 الى 467128 مؤسسة سنة 2019 في منطقة الشمال، ومن 112335 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2010 الى 147589 سنة 2019 في منطقة المرتفعات، اما الجنوب فكان تعدادها 37714 مؤسسة سنة 2010 الى 56550 مؤسسة سنة 2019.

وهذا التفاوت بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الشمال وباقي المناطق، يرجع لتواجد امتيازات مختلفة وبيئة أعمال مناسبة من حيث البنية التحتية من جهة وسهولة الحصول على المواد الأولية من جهة أخرى وقرب الإدارات والمديريات اللازمة لممارسة النشاطات للعاصمة الجزائر، ويعتبر هذا من أهم العناصر التي تعرقل عملية تحقيق التوازن الجغرافي في عملية التنمية والذي يعتبر أحد أهم أدوار هذه المشروعات.

### ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية

يمكن تحديد مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية من خلال معرفة مساهمتها في بعض المتغيرات الاقتصادية.

**1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:** هدفت الجزائر من خلال تحفيز الشباب على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو امتصاص البطالة من جهة والدفع بعجلة التنمية من جهة أخرى، والجدول الموالي يوضح عدد مناصب العمل التي توفرها هذه المؤسسات ومدى مساهمتها في التشغيل، خلال الفترة 2010-2019 (عدم توفر بعض الإحصائيات الخاصة بسنة 2019 وسنة 2020).

**الجدول رقم 29: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل حسب**

#### طبيعة المؤسسة خلال الفترة 2010-2019

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الخاصة	1577030	1676111	1728046	1953636	2110665
العمومية	48656	48086	48415	48256	46567
المجموع	1625686	1724197	1776461	2001892	2157232
اجمالي التشغيل	9736000	9599000	10170000	10788000	10239000
نسبة المساهمة في التشغيل	16.70%	17.96%	17.46%	18.55%	21.06%
نسبة البطالة	10.2%	10%	11%	9.8%	10.6%
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الخاصة	2327293	2511674	2632018	2702067	2864566
العمومية	43727	29024	23452	22197	21085
المجموع	2371020	2540698	2655470	2724264	2885651
الجمالي التشغيل	10594000	10845000	10859000	11001000	-
نسبة المساهمة في التشغيل	22.38%	23.42%	24.45%	24.76%	-
نسبة البطالة	11.2%	10.5%	11.7%	11.7%	-

**المصدر:** من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Bulletin d'information statistique de la PME, année 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, Op.cit.

-التقرير السنوي 2013، (2014): التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 2010، على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf> : 2021-08-06.

-التقرير السنوي 2018، (2019): التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 154، على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf> : 2021-08-06.

من خلال الجدول أعلاه (رقم 29) تظهر الأهمية المتزايدة لوجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج المؤسسي للجزائر ذلك انطلاقا من قدرتها المستمرة في توفير مناصب العمل الجديدة، حيث أنه ارتفع مقدار عدد المناصب من 1625686 منصب سنة 2010 الى 2885651 منصب سنة 2019.

والملاحظ أن نسبة مساهمة هذه المؤسسات في اجمالي التشغيل في الجزائر في تطور مستمر انتقلت 16.70% سنة 2010 الى 24.76% سنة 2019، كما يظهر أن عدد المناصب التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في تراجع مستمر نتيجة تراجع العدد الجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة وتسريح العمال وامتصاصه من مؤسسات القطاع الخاص. مما سبق يمكن القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر توفر مناصب عمل جديدة بشكل مستمر، وأنها تساهم في امتصاص البطالة وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين، وهذا ما يبينه وجود علاقة عكسية بين نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ونسبة البطالة، فعلى الرغم من أن هذه الأخيرة تعرف تراجع ضئيل لكن عموما توجد مساهمة إيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة في الجزائر.

ففي حالة ما زاد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستتحقق التنمية في شتى المجالات، وذلك من حيث معالجة ظاهرة ارتفاع عدد المؤسسات المتعرضة للغلق في فترة وجيزة بعد انشائها لنقص عنصر التسيير والخبرة لدى صاحب المشروع، أو بسبب عدم توفر بيئة استثمارية مناسبة (شبكة الطرقات، الكهرباء...) وخاصة بالنسبة لهذه المؤسسات ذات رأس مال صغير، كما أن انخفاض الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة سواء من ناحية السعر أو الجودة.

## 2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام: يعكس الناتج الداخلي

الخام كل ما يتم انتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة زمنية محددة، ولمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام للدولة يتم عرض الجدول الموالي خلال الفترة 2010-2017 (عدم توفر احصائيات السنوات 2018-2019-2020):

**الجدول رقم 30: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2017 (مليار دينار جزائري)**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	827,53	5137,46	793,38	893,24	1187,93	1313,36	1414,65	1291,14
القطاع الخاص	4681,68	923,34	5813,02	6741,19	7338,65	7924,51	8529,27	8815,62
المجموع	5509,21	6060,8	6606,404	7634,43	8526,58	9237,87	9943,92	10106,76

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Bulletin d'information statistique de la PME, année 2014, 2017, Op.cit.

- كلثوم فرحات، مفيد عبد اللاوي (2020): تقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2001-2019)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 5 (العدد 1)، ص 25.

من خلال الجدول أعلاه (رقم 30) يظهر التزايد المستمر لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، حيث انتقلت من 5509,21 سنة 2010 الى 10106,76 سنة 2017، كما يظهر تراجع في مقدار مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي مقارنة بالتطور الذي تعرفه المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، ما يعكس الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدولة من برامج تأهيل وهيئات مرافقة لهذا القطاع ما جعله أكثر مردودية من سنة الى سنة وأكثر مساهمة في التنمية.

**3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:** بغرض معرفة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة في الجزائر، سيتم عرض تطور مساهمة هذه المؤسسات في القيمة المضافة وذلك بالنسبة لأهم القطاعات الاقتصادية الناشطة خلال الفترة 2010-2018 (عدم توفر احصائيات سنتي 2019-2020).

**الجدول رقم 31: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2018 (مليار دينار جزائري)**

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة	1015,19	1173,71	1421,69	1627,67	1771,49	1936,37	2140,29	2281,83	2426906.9
البناء والأشغال العمومية	1071,75	1262,57	1411,15	1562,1	1562,1	1850,76	1990,03	2117,39	2254104.9
النقل والمواصلات	988,03	1049,77	1095,27	1443,12	1443,12	1660,75	1796,97	1965,48	2139892.3
خدمات المؤسسات	122,37	137,59	154,37	172,47	172,47	214,52	228,92	247,91	263372.1
الفندقة والاطعام	114,39	121,43	138,94	174,1	174,1	212,78	240,39	2241,6	292164
الصناعة الغذائية	197,53	231,85	266,13	285,48	330,69	353,71	389,57	408,11	433407.2
صناعة الجلود	2,59	2,6	2,66	2,65	2,65	2,78	2,83	2,84	3080.1
التجارة والتوزيع	1279,5	1444,63	1651,55	1870,6	1870,6	2259,33	2341,23	2123,86	2349598.7
المجموع	4791,35	5424,15	6141,76	7138,19	7327,22	8491	9130,23	11388,42	10162526.2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Bulletin d'information statistique de la PME, année, 2016, 2017, 2018 Op.cit.

يلاحظ من الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم فخلق القيمة المضافة وتعرف تزايد مستمر، والجدير بالذكر أن أهم المساهمين هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص والتي تنشط في كل من قطاع التجارة والتوزيع بالدرجة الأولى حيث أنها سنة 2018 ساهمت بـ 2349598.7 مليار دينار جزائري يليها قطاع الزراعة بـ 2426906.9 مليار دينار جزائري، أما مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية فقدرت بـ 2254104.9 مليار دينار جزائري، وقطاع النقل والمواصلات بـ 2139892.3 مليار دينار جزائري، أما مساهمة باقي القطاعات في القيمة المضافة فتعتبر ضعيفة على الرغم من أهميتها.

يتبين من خلال الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمو واضح في مختلف القطاعات وإذا ما أكدته تقرير بنك الجزائر، فالقيمة المضافة لقطاع الزراعة لوحده تمثل 12% من اجمالي الناتج الداخلي ويساهم بـ 22.6% في النمو خارج المحروقات، كما وقد تعزز نمو قطاع البناء والأشغال العمومية ونشاطه يساهم بـ 23.3% في نمو اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، وفيما يخص قطاع الصناعة سنة 2018 يعتبر القطاع الوحيد خارج المحروقات الذي عرف تباطؤا في النمو،

حيث تراجع من 4.7% سنة 2017 الى 4.1% سنة 2018 وهذا ما انعكس على مساهمته في تدفق الثروة والتي تتمثل 5.6% من اجمالي الناتج الداخلي.<sup>(1)</sup>

ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة للمنتجات والثروات الوطنية هي مساهمة لا بأس بها ولا يمكن تجاهلها، ولكن عدم وجود تقارب في اسهامات كل القطاعات، وهيمنة قطاع التجارة والتوزيع عليها يطرح الاشكال حول إمكانية تحقيق التنوع الاقتصادي.

**4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادات:** كانت من بين أهداف الجزائر خلال السنوات الأخيرة زيادة وتنويع حجم الصادات، وعدم ربط هذا الأخير بالبتروول فقط، وفيما يلي سيتم التعرف على واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادات خلال الفترة 2010-2018، (عدم توفر احصائيات 2019-2020):

**الجدول رقم 32: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية صادرات الجزائر خلال الفترة 2010-2018 (مليار دولار أمريكي)**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2165	2582	2063	1780	1930	2830
النسبة	2.7%	2.8%	2.8%	3.3%	4.1%	5.2%	5.9%	5.5%	6.9%
صادات المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28246	33261	38338
اجمالي الصادات	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763	41168
الواردات	40473	47247	50376	54852	58580	51501	47089	45957	46197
الميزان التجاري	16580	26242	21490	11065	4306	-13714	-17844	-10868	-5029

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مصدر سبق ذكره.

يبين الجدول أن صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات عرفت زيادة لكنها محتشمة جدا فهي تساهم بجزء صغير فقط من اجمالي الصادات، حيث انتقلت من 2.7% ما يعادل 1526 مليار دولار سنة 2010، لترتفع الى 5.9% ما يعادل 1780 مليار دولار سنة 2016 لتعود وتنخفض سنة

(1) التقرير السنوي 2018، مصدر سبق ذكره، ص 15.

2017 حيث مثلت 5.5% ما يعادل 1930 مليار دولار الى أن تصل الى أعلى نسبة سنة 2018 6.9% ما يعادل 2830 مليار دولار.

ففي وضع تبعية الاقتصاد الوطني للموارد المتأتية من قطاع المحروقات لتمويل مشاريع التنمية، شكل انخفاض أسعار البترول أواخر 2014 صدمة كبيرة على الاقتصاد الجزائري فصادرات المحروقات عرفت انخفاض واضح منذ 2015 حيث انتقلت من 71427 مليون دولار أمريكي سنة 2011 وهي أعلى قيمة منذ 2010، الى أن تصل الى 38338 مليون دولار سنة 2018 نتيجة لانخفاض أسعار البترول أواخر سنة 2014، لكن بالرغم من ذلك تبقى صادرات المحروقات هي المساهم الأكبر في اجمالي الصادرات.

كما وقد عرفت الواردات ارتفاع مستمر منذ سنة 2010 الى غاية 2014، ثم انخفضت في الفترة 2015-2018 وهذا نتيجة لاتباع الدولة سياسة تشجيع الإنتاج المحلي بخفض حجم الواردات المحلي كرد فعل عن انخفاض سعر البترول كما سبق ذكره، أما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري فقد ارتفع عجز الميزانية الى أكثر من الضعف في 2015 مقارنة بمستواه 2014 كما يظهر في الجدول، واستمر هذا العجز الى غاية 2018.

حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة دول مساهمات كبيرة في رفع حجم الصادرات وتحقيق فوائض من ميزان المدفوعات، فهي مؤسسات تنشط في مختلف القطاعات التي تعطيها القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول والتوجه نحو التصدير، ومن طبيعة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الذي يغلب عليه سيطرت المؤسسات الصغيرة يمكن تحقيق ذلك، ولكن حقيقة أن معظم هذه المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات، وقطاع البناء والأشغال العمومية وهي قطاعات لا تسمح لها بالإنتاج فالتصدير، يمكن القول إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات الوطنية ضئيلة جدا.

وبهدف تنمية وتطوير ورفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الجزائر بإنشاء مجموعة من الهيئات تسعى لتوفير الدعم والمرافقة اللازمة لهذه المؤسسات وتساهم بإقامه أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### المطلب الثالث: هياكل دعم، تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عملت الجزائر لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانه من مواجهة المنافسة التي يفرضها عليه السوق سواء كانت محلية أو دولية، بتهيئة مناخ استثماري واقتصادي ملائم لإنشاء هذا

النوع من المؤسسات، حيث قامت الحكومة بتجديد هيئات ووضع سياسات وبرامج تأهيل تعمل على مسانبتها وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذا المطلب.

### أولاً: وزارة الصناعة والمناجم

أنشأت الجزائر اعتباراً من سنة 1992 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت الى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتباراً من سنة 1993 ذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سنة 2010 تم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار لتصبح بذلك وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار،<sup>(1)</sup> وفي التشكيل الحكومي 2015 أصبحت المناجم جزء من وزارة الصناعة تحت اسم وزارة الصناعة والمناجم وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت وصاية هذه الوزارة،<sup>(2)</sup> تقوم الوزارة بالتواصل مع مؤسسات وأجهزة الدولة والوزارات المعنية، بالإضافة للتشاور مع الشركاء الاجتماعيين كما تقوم بالمهام التالية:<sup>(3)</sup>

- تحضير واقتراح سياسات الترقية والتطوير الصناعي للفروع الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تعمل على تطبيقها وضمان متابعتها.
- تعزيز التنافسية الصناعية، من خلال وضع جهاز وطني للابتكار وبرنامج وطني لتطوير المؤسسات، يرمي إلى تأهيل الموارد البشرية وترقية الوصول للتكنولوجيا.
- تشجيع تطوير التقييس، الملكية الصناعية، علم القياسة القانونية والأمن الصناعي.
- تحضير واقتراح سياسة لتسيير مساهمات الدولة في القطاع العمومي الصناعي التجاري، والسهر على تنفيذها.
- إخاذ جميع التدابير ذات الصلة بترقية الاستثمار، والعمل على تنفيذها.
- تنظيم النشر المكاني للتنمية الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية و/أو المشاركة في برامج الشراكة الصناعية، والمالية والتجارية والخدماتية، لتحسين الفعالية الاقتصادية والنمو.

(1) غرادين حسام، زكرياء مسعودي، شيبورو سليم، (2017): آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة" جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 3، ص230.

(2) وزارة الصناعة والمناجم، على الموقع <http://www.mdipi.gov.dz/?Missions-du-ministere> 2020-01-25.

(3) وزارة الصناعة والمناجم، مصدر نفسه.

- تنظيم إطار للتطوير واليقظة التكنولوجية والتنبؤ السليم في مجالات الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع ظهور بيئة اقتصادية وتقنية وعلمية وقانونية، لفائدة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تهيئة الظروف اللازمة لظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتسهيل عملية تكيفها مع التكنولوجيات الجديدة.

- تشجيع تحسين أداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل مكيف لتسيير رؤوس الأموال والميكانيزمات المالية للدعم الممنوح، من أجل تطوير القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار.

وبهدف تهيئة الظروف اللازمة لظهور وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمدت الوزارة المعنية سنة 2003 على حاضنات الأعمال كآلية أثبتت نجاحها على مستوى كل الدول التي وفرت المناخ الازم لقيامها، وتجدر الإشارة الى أن الجزائر تأخرت بإصدار أول قانون ينص على إنشاء حاضنات الأعمال بسبب تركيز اهتمام الجزائر على ضمان استقرار الوضع السياسي في البلاد في فترات سابقة، وفي هذا الإطار اعتمدت الحكومة على هيئتان هما مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل، حيث أن هذه الهيئتان تقدمان تقريبا نفس الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال اعتماد الهيئتان لبطاقة السجل واحدة، وهي استمارة تسمح لتقني الهيئتين من التعرف على المشاريع وتوجيهها الوجهة المناسبة. ويمكن تفسير هذا الأمر الى رغبة المسؤولين الى إيجاد أكبر عدد من الوحدات التي يمكنها أن تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،<sup>(1)</sup> فعرف المشرع الجزائري كل منهما كما يلي:

1-حاضنات الأعمال (المشاتل): مشتلة المؤسسة أو الحاضنة هي هيكل عمومي، للدعم والاستقبال والمرافقة ومساعدة أصحاب المشاريع، أنشئها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وتجدر الإشارة الى أن المشرع الجزائري بناء

(1) مغاري عبد الرحمان، بوكساني رشيد، (2012): دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الصغيرة والمتوسطة، حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة للمشركة في الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18-19/04/2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 13.

- على المشرع الفرنسي قد ضمن مفهوم المحاضن في المشاتل<sup>(1)</sup> وقد تم تقسيمها الى ثلاث أشكال تبعا لنوع النشاط الذي تنتمي اليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يلي:<sup>(2)</sup>
- المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
  - ورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
  - نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمية الى ميدان البحث.
- تسعى مشاتل المؤسسات في الجزائر الى تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي والمشاركة في الحركة الاقتصادية مكان تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتضنها، إضافة الى تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد كما وتضمن ديمومة المؤسسات التي يتم مرافقتها من خلال العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي.<sup>(3)</sup> تقوم هذه الحاضنات بجملة من المهام يمكن تلخيصها في:<sup>(4)</sup>
- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
  - تسيير وإيجار المحلات حيث تقوم المشاتل بوضع محلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاط المشروع.
  - توفير التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع،
  - وضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الاعلام الالي.
  - مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.
  - تقديم إرشادات خاصة حيث تتولى المشتلة مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل انشاء مؤسساتهم وبعده.
  - تقديم استشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي.
  - تلقين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.

(1) مرسوم تنفيذي رقم 200-08 مؤرخ في 3 رجب عام 1429 الموافق 6 يوليو سنة 2008، يتضمن انشاء مشاتل المؤسسات المسماة "محاضن"، ج ر، العدد 38، سنة 2008.

(2) مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، على الموقع: <http://dim-msila.dz/?p=75> 2020-01-25.

(3) مديرية الصناعة والمناجم، مصدر نفسه.

(4) وزارة الصناعة والمناجم، المصدر سبق ذكره

يتم تمويل مشاتل المؤسسات كما تم تحديده في المرسوم التنفيذي أعلاه من خلال مساهمات الدولة، عائدات الايجار والأتاوى المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف المشتلة، ومن خلال الهبات والوصايا.<sup>(1)</sup> وعليه يظهر أنه لم يكن لحاضنات الأعمال مصدر تمويلي ثابت خاص بهذه الهيئة يمكنها من تقديم أداء جيد في تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الى غاية القرار الأخير 2020 بإصدار الوزارة الخاصة بالمحاضن والاهتمام بهذه الجزئية، وخاصة بصدور المرسوم التنفيذي رقم 254/20 وبوضع لجنة وطنية مختصة تقوم بمنح علامة "حاضنة أعمال" لكل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص، يقترح دعماً للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الايواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل، وتجدر الإشارة الى أن علامة "حاضنة أعمال" تمنح لصاحب الطلب لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد تتمتع خلالها بالحق في تدابير مساعدة وكل الدعم من قبل الدولة. (المرسوم التنفيذي رقم 254/20، 2020) ومن أجل معرفة تطور تعداد حاضنات الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 (عدم توفر احصائيات سنة 2020) سيتم عرض ما يلي:

### الجدول رقم 33: تطور عدد حاضنات الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014
حاضنات الأعمال	منجزة	-	4	4	4	13
	قيد الانجاز	-	-	-	-	12
السنوات		2015	2016	2017	2018	2019
حاضنات الأعمال	منجزة	17	17	16	16	17
	قيد الانجاز	11	11	3	3	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Bulletin d'information statistique de la PME, année, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018 Op.cit .

من خلال الشكل يظهر أن عدد مراكز حاضنات الأعمال المنجزة في الجزائر، وتباشر نشاطها بشكل فعلي في توجيه وتأطير أصحاب المشاريع وغيرها من الخدمات عرف تطور بسيط حيث انتقل من أربع (04) حاضنات أعمال سنة 2011 الى 17 حاضنة أواخر سنة 2019، وهذا منذ بداية

(1) مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، المصدر سبق ذكره.

تطبيق قرار انشاء هذه الهيئات سنة 2003 ويعتبر هذا العدد صغير جدا مقارنة بالأهداف المسطرة، فمن الأسباب التي ساعدت في تعطيل عملية اقامت أكبر عدد من الحاضنات، هي العوامل التي تم الإشارة إليها في تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي والتي كانت الجزائر فيه في المناصب الأخيرة فيما يخص سهولة ممارسة الأعمال فارتفاع عدد المعاملات والبيروقراطية المنتشرة في الإدارات العمومية من أهم ما يعيق انشاء عدد أكبر من هذه الهيئات، كما أن مؤشر التنافسية العالمي بين أن الجزائر لديها مستوى متدني في الشفافية والسياسات المتبعة وهذا أمر توجب أخذه بعين الاعتبار ومحاولة تحسينه، إضافة الى عدم وجود مسيرين أكفاء لإدارة المحاضن يعتبر من أهم العوامل التي تعيق عملية الانشاء فالجزائر احتلت المرتبة 92 فيما يخص التعليم العالي والتدريب، وفيما يخص المشاريع المحتضنة والمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة المنشأة من قبل 16 حاضنة موزعة في الجزائر سنة 2018 ( عدم توفر احصائيات 2019) يتم توضيحها فيما يلي:

### الجدول 31: المشاريع المحتضنة من قبل حاضنات الأعمال سنة 2018

العدد	الولاية	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشئة	عدد مناصب العمل
01	أدرار	7	2	7
02	باتنة	16	8	38
03	ميلة	6	4	34
04	البيض	26	12	56
05	بسكرة	23	23	53
06	بوية	8	4	63
07	عنابة	16	3	47
08	خنشلة	11	7	52
09	أم البواقي	12	4	26
10	غرداية	5	2	40
11	برج بو عرييج	7	7	19
12	بشار	5	2	4
13	سدي بلعباس	3	1	5
14	تيارت	19	13	57
15	وهران	12	22	5
16	ورقلة	10	9	33
	المجموع	186	93	539

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, année 2018, Op.cit.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن 16 حاضنة أعمال في الجزائر موزعة على 16 ولاية مختلفة، قامت سنة 2018 هذه الحاضنات مجمعة باحتضان 186 مشروع ، وانشاء 93 مؤسسة كما أنها وفرت 539 منصب عمل، تعتبر فعلا هذه الاحصائيات خطوة إيجابية تعبر عن مجهودات الوزارة المعنية لكنها تبقى مساهمات صغيرة ويبقى عدد المؤسسات المحتضنة جد محتشم، وهذه النتيجة تعكس نقص الخبرة في مجال حاضنات الأعمال في الجزائر، وعدم وجود توعية كافية للانضمام إليها ولأهمية هذه الهيئة كآلية لتنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوساط أصحاب المشاريع.

2- مراكز التسهيل: هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم انشاءها بناء على المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، تقوم بإجراءات انشاء المؤسسات، وكذا مساعدة حاملي المشاريع واعلامهم ومرافقتهم.<sup>(1)</sup> وقد حدد في ذات القانون حدد الطبيعة القانونية لهذا المركز والمهام والأهداف وخصوصا فيما يتعلق بدعم وتشجيع الاستثمار بصفة عامة من خلال فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>(2)</sup>

حيث تتجلى أهداف مراكز التسهيل في الجزائر باعتبارها من أهم الهياكل الداعمة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مرافقة هذه المؤسسات للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي في:<sup>(3)</sup>

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين.
- تطوير ثقافة المقولة.
- ضمان تسيير الملفات التي تحضي بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار .
- تقليص آجال انشاء المؤسسات وتوسيعها.
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع والمقاولين.

(1) مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، المصدر سبق ذكره.  
(2) رضا حميدانو، (2016): دور مراكز التسهيل في دفع عجلة الاستثمار في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية"، يومي 22-23/02/2016، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 2.  
(3) مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، المصدر سبق ذكره.

- انشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي.
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية.
- كما أن لمراكز التسهيل العديد من المهام في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:<sup>(1)</sup>
  - دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها.
  - مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.
  - تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مساهم المهني.
  - مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير .
  - تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - دعم تطوير القدرة التنافسية.
  - المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.

#### الجدول رقم 34: تطور عدد مراكز التسهيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات	
15	15	12	10	-	منجزة	مراكز التسهيل
3	-	-	-	-	قيد الانجاز	
2019	2018	2017	2016	2015	السنوات	
26	26	26	30	30	منجزة	مراكز التسهيل
-	1	1	4	4	قيد الانجاز	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: Bulletin d'information statistique de la PME, ' année, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018 Op.cit

من خلال الشكل يظهر أن تطور عدد مراكز التسهيل المنجزة في الجزائر عرف تطور بسيط وانتقلت من 10 مراكز سنة 2011 الى 26 مركز سنة 2019، وهذا منذ بداية تطبيق قرار انشاء هذه الهيئات سنة 2003، وهنا يظهر أن مراكز التسهيل تواجه نفس المشاكل التي تعيق حاضنات

(1) مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، المصدر سبق ذكره.

الأعمال، حيث أن ظروف الاستثمار الجيدة تمثل عامل مهم لرفع عدد هذه الهيئات، وباعتبارها ذات تأثير مهم على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعلى الجزائر رفع التحدي وتحقيق قفزة في مجال تحسين الظروف الملائمة لإنشاء مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال، وخاصة فيما يخص الجاهزية لاستقبال التكنولوجيا والابتكار، وفيما يخص توزيع المشاريع المرافقة من مراكز التسهيل على القطاعات الاقتصادية حيث أن تقسيم عدد المشاريع المرافقة مراكز التسهيل في الجزائر هو كما يلي (عدم توفر احصائيات 2019):

**الجدول رقم 35: تقسيم المشاريع المرافقة من قبل مراكز التسهيل سنة 2018**

النسبة %	العدد	طبيعة النشاط	العدد الاجمالي
24.45	211	الصناعة	363
31.05	268	الخدمات	
6.60	1	أشغال عمومية	
13.56	57	زراعة	
0.12	143	التجارة	
16.57	117	الحرف التقليدية	
7.65	66	نشاطات أخرى	

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, année 2018, Op.cit.

من خلال الجدول يظهر أن أهم القطاعات التي تستفيد من خدمات مراكز التسهيل في الجزائر من استقبال، توجيه، مرافقة وتكوين هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة بنسبة 24.45% والخدمات بنسبة 31.05%، أما باقي القطاعات بنسب ضئيلة ومتفاوتة. بالرجوع الى حقيقة أن معظم المؤسسات في الجزائر تنشط في قطاع الخدمات الذي يمثل قطاع لا ينتج منتجات يمكن توجيهها الى التصدير، فعلى مراكز التسهيل إعادة النظر في هذه النقطة مستقبلا، وتشجيع وجذب الشباب على الاستثمار في قطاعات أخرى تكون لها مساهمة فعلية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقديم خدمات أكبر، أو تسهيلات أكثر محفزة للمقاولين في هذه القطاعات.

### ثانيا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هو جهاز استشاري يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى، يتمتع المجلس بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئ بموجب القانون رقم 01-18 سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن انشائه وتنظيمه وعمله،<sup>(1)</sup> تتمثل مهام المجلس في:<sup>(2)</sup>

-ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛

-تشجيع وترقية جمعيات مهنية جديدة؛

-جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### ثالثا: وكالات دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الاستثمار

زيادة على دور الوزارة المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم وضع هياكل تقوم بتنمية، دعم وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحفيز الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات إضافة الى توفير التمويل اللازم:

#### 1-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية National Agency for Support and Development of Entrepreneurship (ANADE): هي هيئة عمومية، أنشئت في عام 1996 تحت اسم الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مكلفة بتشجيع، دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات، وحسب نص المرسوم التنفيذي رقم 20-329 سنة 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 سنة 1996

(1) القانون رقم 03-80 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فيفري 2003 يتضمن انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، المادة 2، ج ر (عدد 13)، صادر في 26 فيفري 2003، ص 22.  
(2) القانون رقم 03-80، مصدر سبق ذكره، المادة 3، ص 22.

المتضمن انشاء هذه الوكالة وتحديد قانونها الأساسي وتغير تسميتها حيث بمقتضاه تم تحويل اسمها الى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"<sup>(1)</sup>.

هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات وبالتالي تنمية روح المبادرة والابداع لدى الفرد، يضمن هذا الجهاز عملية المرافقة طوال مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها ويعنى بالمؤسسات التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار،<sup>(2)</sup> من خلال توضيح المشروع ووضع مخطط العمل، كما يقدم إعفاء في ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال، للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع وبعد خلق المؤسسة.<sup>(3)</sup>

كما يقوم الجهاز بإعداد وتطوير الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة فعالة، كذا العمل على تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.<sup>(4)</sup> وحتى يتمكن الفرد من الاستفادة من تحفيزات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية سواء كانت مالية أو جبائية، حددت المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 96-297 الذي يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب صاحب المشروع:<sup>(5)</sup>

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و 35 سنة، كما يمكن رفع سن مسير مقاوله المحدثه الى 40 سنة كحد أقصى، وعندما يحدث الاستثمار يجب أن يتعهد بتوفير اعلى الأقل 3 مناصب عمل دائمة بما فيها الشركاء في المقاوله.

- أن يكون ذا مؤهلات مهنية أو يمتلك دراية كافية أولديه شهادة خبرة معترف بها.

- ألا يكون شاغلا وظيفه مأجورة وقت تقديم طلب الاعانة.

- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة، حيث يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على المبلغ المقرر استثماره ويحدد كما يلي:

- المستوى الأول: 5% من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان هذا الاستثمار يقل عن مليون دينار جائري أو يساويه.

(1) القانون رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير اسمها، ج ر (عدد70)، صادر في 25 نوفمبر 2020، ص 8.

(2) وزارة الصناعة والمناجم، مصدر سبق ذكره.

(3) وزارة الصناعة والمناجم، المصدر سبق ذكره.

(4) القانون رقم 20-329، المادة 6، مصدر سبق ذكره ص 9.

(5) المرسوم التنفيذي رقم 96-297 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر 1996، يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب صاحب المشروع ومستواها، المادة 2، ج ر (عدد 52)، الصادرة في 27 ربيع الثاني 1717.

-المستوى الثاني: 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان هذا الاستثمار يفوق مليون دينار جزائري، ويقل عن مليوني دينار جزائري أو يساويه.

-المستوى الثالث: 15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار يفوق مليوني دينار جزائري، ويقل عن ثلاثة ملايين دينار جزائري أو يساويها.

-المستوى الرابع: 20% من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان هذا الاستثمار يفوق ثلاثة ملايين دينار جزائري، ويقل عن أربعة ملايين دينار جزائري أو يساويها.

تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط، والجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في كل من هذه القطاعات وذلك خلال الفترة 2011-2019 (عدم توفر احصائيات 2020):

الجدول رقم 36: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من ANADE حسب قطاع

#### النشاط للفترة 2011-2019

القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الخدمات	55477	73221	87766	98856	103401	105754	11064	107563	108561
نقل المسافرين	14938	17066	18269	18942	18984	18985	18986	18986	18997
الصناعة التقليدية	25562	30977	35877	40132	42302	42621	42715	42864	43130
نقل البضائع	30269	52870	56187	56527	56531	56530	69915	56530	56530
النقل المبرد	7565	10317	12444	13285	13382	13385	-	13385	13385
الزراعة	18202	24812	32933	43263	50042	53488	54803	56225	58141
الصناعة	9121	11513	13707	18800	22481	24547	25257	26195	27352
البناء والأشغال العمومية	12922	17401	21729	26791	30616	32284	32832	33697	34889
المهن الحرة	4213	5043	6085	7535	8740	9456	10021	1131	11917
الصيانة	3781	4713	5852	7373	8605	9359	9537	9990	10573
الصيد	639	750	854	1011	1094	1127	1131	1131	1131
الري	435	464	483	527	540	544	545	554	560
المجموع	183124	249147	292186	333042	356718	367980	372386	377921	385166

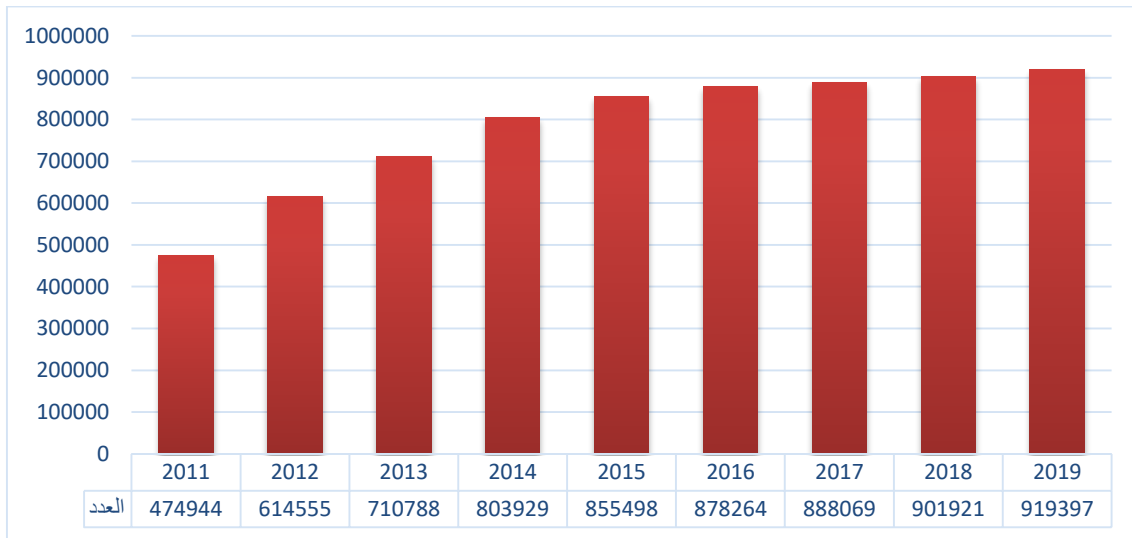
المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على:

-Bulletin d'information statistique de la PME, année 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, Op.cit.

من خلال الجدول يظهر زيادة مستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة والمرافقة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال الفترة 2011-2019، فقد انتقل عدد المؤسسات من 183124 مؤسسة نهاية 2011 الى أن يصل الى 385166 مؤسسة نهاية 2019، ويظهر أن قطاع الخدمات كان من بين المستفيدين الأكبر من مرافقة الوكالة ليليها قطاع باقي القطاعات، وعلى العموم يوجد تنوع في قطاع نشاط المؤسسات التي ترافقها الوكالة على الرغم من تفاوت أعداد المؤسسات من قطاع لقطاع آخر، ولمعرفة عدد مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال الفترة 2011-2019 (عدم توفر احصائيات 2020) سيتم وضع الشكل الموالي:

الشكل رقم 15: تطور عدد مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

#### التمويل في إطار ANADE خلال الفترة 2011-2019



لمصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Bulletin d'information statistique de la PME, année 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, Op.cit.

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن عدد مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الية المرافقة التي تقديمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ارتفاع مستمر من سنة الى أخرى، فتعتبر هذه الوكالة ذات دور مهم في خلق وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانشاء مناصب العمل الجديد.

2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار L'ANDI\*: تم انشاءها بموجب الأمر 03-01 المؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار،<sup>(1)</sup> هي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي باشرتها الجزائر خلال التسعينات، تجدر الإشارة أن هذه الوكالة كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 سنة الى سنة 2000،<sup>(2)</sup> وتتمثل مهامها فيما يلي:<sup>(3)</sup>

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛

-اعلام ومساعدة ومراقبة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم؛

-تسهيل استيفاء الإجراءات التأسيسية لإنشاء المؤسسات؛

-منح المزايا الخاصة بالاستثمار؛

-المشاركة في تسيير الحافظة العقارية الاقتصادية والموجهة للاستثمار؛

-نسخ وتطوير علاقات تعاون مع هيئات ماثلة.

حيث تتمثل المزايا الاستثمارية التي تقدمها الوكالة بصفة عامة في الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجد شروط للاستفادة من هذه المزايا الجبائية، وهي شروط عامة تتعلق بنظام الاستثمار الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنتجة للسلع والخدمات،<sup>(4)</sup> وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات:<sup>(5)</sup>

-اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

-استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

ومنذ انشائها سنة 2001 والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعتبر داعم أساسي لزيادة المشاريع

الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما تعكسه حصيلة المشاريع المصرح بها من قبل

\* L'Agence Nationale de Développement de L'Investissement

(1) القانون رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 22 أوت 2001، المادة 07، ج ر (العدد 47)، صادر في 3 جمادى الثانية 1422 الموافق 22 أوت 2001.

(2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع <http://www.andi.dz/index.php/ar/> :2020-02-06.

(3) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نفس المصدر.

(4) المادة 2، القانون رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المصدر سبق ذكره

(5) المادة 2، القانون رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المصدر سبق ذكره

الوكالة ونسبة الزيادة خاصة خلال الفترة 2002 الى 2017 وذلك حسب طبيعة النشاط وعدد مناصب العمل المنشأة بالمقابل، كما هو موضح في الجدول الوالي:

الجدول رقم 37: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

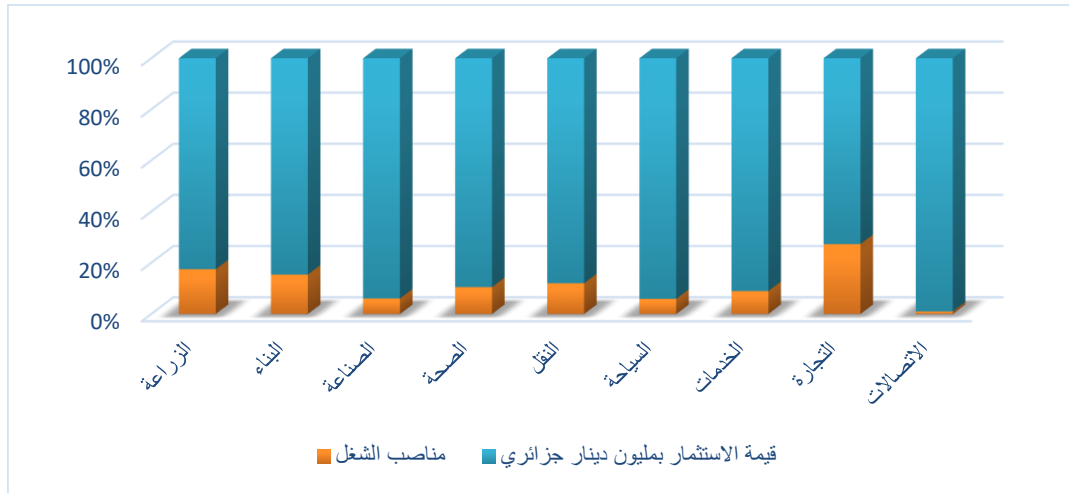
حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
الزراعة	1342	260750	55240
البناء	11031	1331679	242428
الصناعة	12698	8373763	538558
الصحة	1093	221383	25968
النقل	29267	1164966	158780
السياحة	1266	1228830	77158
الخدمات	6531	1272057	125014
التجارة	2	10914	4100
الاتصالات	5	436322	4348
المجموع	63235	14300664	1231594

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مصدر سبق ذكره.

من خلال الجدول أعلاه تظهر حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تم تمويلها من قبل الوكالة خلال الفترة 2002-2017، حيث تمثلت في 63235 مشروع بقيمة تمويل قدرت بـ 14300664 مليون دينار جزائري، كما يتبين أن العدد الأكبر من المؤسسات الممولة تنشط في مجال النقل بنسبة 46% من اجمالي المؤسسات الممولة ما يعادل 29267 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ليليه كل من قطاع الصناعة، البناء والخدمات بنسبة 20%، 17% و 10% على التوالي وهي نسب متقاربة ثم باقي القطاعات بنسب ضئيلة جدا حيث تمثل مجتمعة حوالي 5% من اجمالي المؤسسات الممولة، والشكل الموالي يوضح توزيع مناصب العمل التي توفرها الوكالة حسب قطاع النشاط:

الشكل رقم 16: عدد مناصب العمل التي توفرها الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017



المصدر: من اعداد الطالبه بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الشكل يظهر أيضا بروز 4 قطاعات توفر أكبر عدد من مناصب العمل من المشاريع الممولة من قبل الوكالة خلال الفترة 2002-2017، وهي بالترتيب الصناعة بـ 538558 منصب، البناء بـ 242428 منصب، النقل 158780 منصب، الخدمات بـ 125014 منصب، مقارنة بباقي القطاعات التي توفر عدد أقل من مناصب العمل على الرغم من أن قيمة الاستثمار فيها كبيرة إلا أنها لا توفر عدد كاف من مناصب العمل كقطاع السياحة والذي بلغ قيمة الاستثمار 1228830 مليون دينار جزائري ويوفر 77158 منصب عمل فقط، كما يلاحظ أن قيمة الاستثمار في قطاع الصناعة مرتفع جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى والتي بربع قيمة الاستثمار في قطاع الصناعة توفر عدد مشاريع يقارب لعدد مشاريع هذا القطاع.

من الضروري على الوكالة الاهتمام بتحفيز الاستثمار أكثر بباقي القطاعات (الزراعة، الصحة...) لقدرتها على توفير مناصب عمل أكثر وليس التركيز على قطاع الصناعة الذي وبقية استثمار كبيرة لم يحقق نتائج استثنائية من حيث انشاء مؤسسات جديدة وامتصاص البطالة.

**3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC\***: تم انشاءه سنة 1994 تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يقوم منذ تاريخ انشاءه بتطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا ارادية ولأسباب اقتصادية. وفي إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار،

\* La Caisse nationale d'Assurance Chômage.

عكف الصندوق على تنفيذ جهاز دعم احداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع للبالغين ما بين 35 و50 سنة،<sup>(1)</sup> وتم تحديد شروط الاستفادة من تحفيزات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في المرسوم التنفيذي رقم 02-04 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق 3 يناير سنة 2004، حيث أنه يشترط على كل من يتقدم ليستفيد من تمويل الصندوق، أن يتوفر على الشروط التالية:<sup>(2)</sup>

- أن يبلغ ما بين 30 و50 سنة من العمر.
  - أن يكون من جنسية جزائرية.
  - ألا يكون شاغلا منصب عمل مأجورا أو ممارسا نشاطا لحسابه الخاص عند ايداعه طلب الاعانة.
  - أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب شغل أو يكون مستقيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
  - أن يتمتع بمؤهل مهني و/أو يمتلك قدرات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
  - أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
  - ألا يكون قد استفاد من اعانة بعنوان احداث النشاط.
- ان تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق يعكسها الجدول الموالي وذلك منذ بداية تطبيق المخطط الى غاية 2019:

### الجدول رقم 38: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من CNAC

#### حسب قطاع النشاط للفترة 2011-2019

القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات	18490	74130	95542	114365	129814	138716	142056	145530	150278
عدد مناصب العمل	35953	144457	186243	228950	266871	288721	297020	305618	317194

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Bulletin d'information statistique de la PME, année 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, Op.cit.

(1) وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، على الموقع [https://www.cnac.dz/site\\_cnac\\_new/Web%20Pages/Ar/AR\\_PresentationCNAC.aspx](https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx) :2020-01-30.

(2) المرسوم التنفيذي رقم 11-104 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق 17 فيفري سنة 2011 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 02-04 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق 3 يناير سنة 2004 يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع للبالغين ما بين 30 و50 سنة ومستوياتها، ج ر (عدد 14)، صادر في 1 ربيع الثاني 1432 الموافق 6 مارس 2011، ص 22.

من خلال الجدول يلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، فقد انتقل إجمالي المؤسسات الممولة من 18490 سنة 2011 الى 150278 نهاية سنة 2019، أما فيما يخص توفير مناصب العمل المستحدثة، يوضح الجدول أنها أيضا في ارتفاع مستمر حيث أن الصندوق قام بتوفير 142056 منصب عمل الى غاية 2011 لتنتقل الى 317194 منصب عمل الى غاية نهاية 2019.

مما تم تقديمه يعتبر الصندوق الوطني للتأمين ذا دور مهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي توفير مناصب العمل الجديدة للشباب، كل هذا لا يلغي وجود بعض العوائق التي تواجه المستفيدين من امتيازات الصندوق وأهمها الفوائد الربوية التي تتعامل بها في القروض الممنوحة، وهذا يعتبر عنصر مهم بالنسبة لبعض الشباب وتحول بينه وبين تحقيق مشروعه الاستثماري، وعلى هذا الأساس على الصندوق محاولة تحسين سياسته في هذا العنصر والبحث عن طرق بديلة ترضي الجميع، كما أن شروط الاستفادة من الصندوق قد لا تكون في متناول كل أصحاب الأفكار حيث أن عنصر أن يكون للشباب الراغب في الاستفادة إمكانية مالية للمساهمة في مشروعه قد يقف أمام طموحاته، فتوجب إعادة النظر في هذا الشرط باعتبار أن الشاب عاطل عن العمل.

**4-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM\*:** يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة البطالة وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل، فكان ظهور القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث لم يعرف نجاح كما كان متوقعا من السلطات العمومية، وهذا بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها، وخلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة القرض المصغر في الجزائر، وبناء على التوصيات المقدمة تم انشاء الوكالة بموجب القانون التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جاني 2004.<sup>(1)</sup>

تتولى الوكالة باعتبارها أداة لتجسيد سياسة الحكومة الجزائرية فيما يخص محاربة الفقر المهام التالية:<sup>(2)</sup>

-تسيير جهاز القرض المصغر.

-دعم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.

\* Agence Nationale de Micro Cridi.

(1) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع: <https://www.angem.dz/ar/home.php> 2020-02-12

(2) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، نفس المصدر.

-ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون، بالإضافة الى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وهذه الوكالة تقدم خدماتها لكل مواطن يريد الاستفادة من القرض المصغر، بهدف الاندماج الاقتصادي والاجتماعي على أن تتوفر فيه الشروط التالية:<sup>(1)</sup>

-بلوغ سن 18 ما فوق.

-عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.

-اثبات مقر الإقامة.

-التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.

-عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما.

-القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر بـ 1% من الكلفة الاجمالية للنشاط.

-دفع اشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

-الالتزام حسب جدول زمني بتسديد القرض للبنك ومبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وبهدف معرفة مدى مساهمة الوكالة الوطنية للقرض المصغر في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم عرض تطور عدد هذه المؤسسات خلال الفترة 2010-2019، كما يلي:

**الجدول رقم 39: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من ANGEM حسب قطاع**

#### النشاط للفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
العدد	197060	304671	451608	562310	679853
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	763954	785317	827161	877525	42460

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على:

-Bulletin d'information statistique de la PME, année 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, Op.cit.

من خلال الجدول أعلاه يظهر تزايد مستمر في عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة، وهذا يوضح أهمية وجود هيئة تختص بمنح هذا النوع من القروض للشباب العاطل عن العمل والمساهمة

(1) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المصدر سبق ذكره.

في دمجها في الاقتصاد، وحسب آخر الاحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فان توزيع القروض سنة 2019 حسب قطاع النشاط كما يلي:

الجدول رقم 40: توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

حسب قطاع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النسبة	العدد	القطاع
13.62%	125301	الزراعة
39.66%	364837	الصناعات الصغيرة
8.68%	79897	البناء والأشغال العمومية
19.87%	182806	الخدمات
17.59%	161857	الصناعات التقليدية
0.48%	4404	تجارة
0.10%	883	الصيد البحري
10%	919985	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مصدر سبق ذكره.

انطلاقاً من الجدول أعلاه يتجلى بشكل واضح أن نسبة القروض الممنوحة من قبل الوكالة هي قروض تتجه للصناعات الصغيرة بنسبة 39.66%، ليليها كل من قطاع الخدمات والصناعات التقليدية ثم الزراعة بنسب متقاربة، أما باقي القطاعات فنسبها مجموعة لا تتجاوز 1%، كما أن الوكالة تقدم قروض بنسبة مقبولة للمرأة وبالتالي فهي تهتم بدمج ومساعدة هذه الفئة.

بالنظر للمدة الزمنية الطويلة منذ بداية نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يظهر أن عدد القروض لا يعكس أهداف الحكومة بإنشاء أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتحقيق قفزة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلالها، ويرجع هذا لعدم قدرة الشباب المستفيد من القرض من تسديده وذلك نتيجة لسوء تسيير المشروع والوصول الى الفشل، فيعتبر صاحب المشروع من أهم العناصر التي يجب على أي وكالة أو مؤسسة داعمة الاهتمام بتوجيهه وتطوير مهارته في التسيير والقيادة حتى يتمكن هذا الأخير من القيام بالتزاماته.

5-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEDAN\*: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، هذه الوكالة تعتبر هيئة عمومية، ذات طابع اداري مزودة بالشخصية المعنوية ذات طابع اداري والاستقلالية المالية، تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والاشراف على النحو الذي ينص عليه المرسوم التنفيذي الذي أنشأت بموجبه.(1)

تعتبر الوكالة أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرافقتها منذ انشائها كما أنها تساهم في الرفع من تنافسية هذه المؤسسات في ظل المنافسة الشرسية في الأسواق، وتتمثل مهام هذه الوكالة في:(2)

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته.
- ترقية الخبرة والإرشاد اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف وتغيير الأنشطة.
- إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية.
- جمع واستغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR\*: تم انشائه سنة 2002 بموجب المرسوم التنفيذي 02-373، وهي مؤسسة عمومية توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يهدف الى ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتجزها كما هو محدد في القانون 01-18.(3) يتولى الصندوق المهام التالية:(4)

-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال انشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة وأخذ مساهمات؛

\* National Agency for the Development of Small and Medium Enterprises.

(1) مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، مصدر سبق ذكره.

(2) المصدر نفسه.

\* The Guarantee Fund

(3) القانون رقم 02-375 مؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002، يتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، المادة 3، ج ر (عدد 74)، صادر في 8 رمضان 1423 الموافق 13 نوفمبر 2002، ص 13.

(4) القانون رقم 02-375، المصدر نفسه.

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
  - إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
  - التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
  - متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
  - تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه، وفي هذا الإطار يمكن للصندوق أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق؛
  - ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الصندوق.
- 7-صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-SME \***: تم انشاء هذا الصندوق سنة 2004 بموجب القانون رقم 04-134 الذي يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف الى تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، ويكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان خمسين (50) مليون دينار.<sup>(1)</sup>
- 8-برامج تأهيل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**: تبنت الجزائر العديد من برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، بداية من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية سنة 1996، تزامنا مع بداية المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (حيث تم توقيع اتفاقية الشراكة سنة 2002)، ثم البرنامج الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 1 meda و 2 meda سنتي 2005 و 2008 على التوالي، وبرنامج الهيئة التقنية الألمانية، وأخيرا البرنامج الوطني للتأهيل الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جويلية 2010.<sup>(2)</sup> والذي سيتم التركيز عليه في هذا الجزء.

\* Guarantee fund for investment credits-Small and medium-size enterprises.

(1) القانون رقم 04-134 مؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 4، ج ر، (عدد 27) صادر في 8 ربيع الأول عام 1425 الموافق 28 أبريل 2004، ص 31.

(2) رؤوف زرفة، أحمد سلايمي، (2018): واقع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم بواقي الجلد 5 (العدد 2)، ص 514.

حيث أن هذا البرنامج هدف الى تأهيل 20000 ألف مؤسسة جزائرية خلال فترة 5 سنوات، بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحيط الذي تنشط فيه، بتكلفة اجمالية تقدر بـ 385 مليار دينار جزائري، أي بتكلفة متوسطة لكل مؤسسة تقدر بـ 19 مليون دينار جزائري.<sup>(1)</sup> وتتجلى محاور وأهداف البرنامج فيما يلي:<sup>(2)</sup>

- تأهيل قدرات التسيير والتنظيم؛

- تأهيل قدرات التحكم في المعرفة والابتكار؛

- تأهيل نوعية المؤسسات؛

- دعم الاستثمارات المادية للإنتاج؛

- تأهيل لموارد البشرية.

ويعد الانخراط في برنامج التأهيل طوعيا وليس اجباريا، حيث تستفيد منه كل المؤسسات التي تستجيب للشروط المطلوبة والمحددة قانونيا وهي:<sup>(3)</sup>

- أن تكون المؤسسة جزائرية؛

- أن تكون المؤسسة ناشطة على الأقل منذ سنتين؛

- أن تتمتع بمؤشرات مالية موجبة.

بالإضافة الى الشروط السابقة، لا يمكن للمؤسسات الاستفادة من هذا البرنامج الا إذا كانت تنتمي لقطاعات نشاط معينة وتم تحديدها بالصناعات الغذائية، الصناعة، الأشغال العمومية، الري والبناء، الصيد البحري، السياحة والفندقة، الخدمات، النقل، تقنيات الاعلام والاتصال.<sup>(4)</sup>

حددت فترة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخمسة سنوات ابتداء من 2010 الى غاية 2014، لكن لم تكن الانطلاقة الحقيقية له الا في نهاية 2012، وذلك بعد تعديل بعض النصوص القانونية المتعلقة بمصدر تمويل البرنامج، وهو صندوق التخصيص الخاص رقم 124-302، المعنون بـ الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه التعديلات التي عالجت بعض المشاكل المالية الخاصة بآليات دفع مستحقات الخبراء الذين يقومون بمساعدة المؤسسة في عملية التأهيل، وكذا آليات تسديد دعم الدولة الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(1) نفس المصدر.

(2) حسين يحيى، (2013): قياس فاعلية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بالفايد، تلمسان، الجزائر، ص 216.

(3) رؤوف زرفة، أحمد سلايمي، المصدر سبق ذكره، ص 519.

(4) المصدر نفسه.

المستفيدة من البرنامج، لذا حددت الفترة الجديدة لتنفيذ البرنامج من بداية سنة 2013 الى نهاية سنة 2017.<sup>(1)</sup>

تتولى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متابعة وتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ بداية البرنامج برز وجود العديد من المؤسسات الراغبة في التأهيل، بهدف الرفع من تنافسياتها والذي يعتبر أهم ما جاء به برنامج التأهيل.

ارتبط الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالجهود التي تقوم بها الحكومة لدعم وتأهيل وتحسين تنافسية هذا القطاع، وهذا الهدف المسطر لا يمكن حدوثه الا من خلال تحسين الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي، ورفع مستوى الجزائر في المؤشرات العالمية للابتكار من جهة لما لها من تأثير على الوضع التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة أخرى الاهتمام بدرجة التفاعل والتشارك بين الفاعلين في النظام الوطني للابتكار من جامعات وهيئات بحث وبنوك ومؤسسات مالية وهيكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها حتى تتم عملية تسهيل انشاء هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد المحلي وضمان استمراره في المنافسة وكسبه ميزة تنافسية من خلال تبني الابتكار بمختلف أنواعه داخل المؤسسات، وتشجيع حاملي المشاريع للتوجه للاستثمار في القطاعات الصناعية المنتجة لضمان تحقيق التنوع الاقتصادي للجزائر .

(1) رؤوف زرفة، أحمد سلايمي، المصدر سبق ذكره، ص 521.

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم تحليل الوضع التنافسي وبيئة الأعمال في الجزائر، حيث تبين أن الجزائر لا تتمتع بالمؤشرات اللازمة التي تجعل منها دولة ذات تنافسية من حيث تقديم مستويات مرتفعة في التعليم والبحث والابتكار من جهة ومؤشرات التنافسية الأساسية من جهة أخرى كارتفاع مستوى قدرات إدارة المؤسسات أو احتوائها على سوق مالي كفاء، إضافة الى وجود عدة عوائق على الاستثمار، من حيث ارتفاع عدد إجراءات تأسيس مؤسسة جديدة، وطول مدة التوصيل بالكهرباء وعدد الضرائب وغيرها من العوامل التي تجعلها دولة أقل جاذبية عن غيرها من الدول والتي تنعكس سلبا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ومن خلال تحليل الاحصائيات خلال الفترة 2010-2020 تبين أنه بالرغم من جهود وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لتنافسية هذه المؤسسات، إلا أن أداء هذا القطاع في الجزائر يعتبر ضعيف من حيث حجم مساهمتها في التشغيل، المساهمة في الناتج الداخلي الخام، خلق القيمة، تنمية الصادرات.

## الفصل الثالث

## تمهيد

أظهرت الدراسة النظرية أهمية الأنظمة الوطنية للابتكار ودورها في تحقيق عملية الابتكار على المستوى المحلي للدول، وبسعي الجزائر الى بناء نظام للابتكار تم التركيز على العلاقة التفاعلية بين أقطاب هذا النظام ومدى قيامهم بالدور المسطر لهم والمنتظر منهم. وخاصة العلاقة القائمة بين نظام الابتكار والمؤسسات الاقتصادية التي تحتل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيز كبير. وفي إطار التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي وحتى تتم عملية جمع البيانات والتي تعتبر خطوة أساسية في البحث، ولصعوبة معالجة كل مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم اللجوء الى اجراء دراسة ميدانية، تم فيها توزيع استبيان على عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة والتي تهتم بالابتكار لتحقيق أهدافها. كما تم الاعتماد في جمع المعلومات على أداة المقابلة، حيث تم اجراءها مع بعض مدراء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن العينة، وذلك لمعرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات أمام تحسين تنافسيتها. وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق في المبحث الأول الى تقديم منهجية الدراسة، تحليل مختلف البيانات في المبحث الثاني، أما المبحث الأخير سيتم فيه عرض نتائج الدراسة.

## المبحث الأول: منهجية الدراسة وخصائص العينة

من خلال هذا المبحث سيتم عرض أهم الأدوات المستخدمة في تنفيذ الدراسة الميدانية التي تشمل مجتمع وعينة الدراسة، وطريقة جمع البيانات، وعرض كيفية بناء أداة الدراسة والتأكد من صدقها وثباتها، إضافة الى الطريقة التي اعتمدت في تطبيقها.

### المطلب الأول: طرق وأدوات جمع البيانات

من أجل الوصول الى المعلومات اللازمة تم الاستعانة بجملة من الأدوات اللازمة والوسائل التي تخدم الدراسة، وعلى هذا الأساس تم استخدام الأدوات التالية:

#### أولاً: المقابلة

وهي من أدوات البحث العلمي في شكل حوار بين الباحث وشخص آخر أو مجموعة أشخاص، تتم بطرح أسئلة بغرض التوصل الى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة يحتاج الباحث التوصل اليها على ضوء أهداف بحثه. (1)

تتميز المقابلة كطريقة مهمة في جمع البيانات بـ: (2)

-تقدم معلومات وافية وملمة لكل جوانب الموضوع؛

-تتميز المعلومات المتحصل عليها بدرجة مرتفعة من الدقة، لأنه يتم فيها التوضيح والشرح والاستفهام؛

-تستخدم بشكل واسع لجمع البيانات من الأشخاص الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.

على الرغم من المزايا التي تتمتع بها، إلا أن لها بعض العيوب حيث أنها: (3)

-تخضع في نجاحها الى ظروف الباحث وامكانيته وتقديرته لأهمية المقابلة، وأهمية التحضير لها بما يمتلكه من مهارات وسمات شخصية معينة تجعله مقبولاً؛

-تخضع في مدى تحقيقها للأهداف الى رغبة وتقبل المستجيب للتعاون للإجابة على الأسئلة بصدق وبدون احراج.

(1) مراد بن حزر الله، (2020): أدوات البحث العلمي، كيفية الاختيار وطرق التصميم، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 4، (العدد 1)، ص 5.

(2) نفس المصدر، ص 8.

(3) مراد بن حزر الله، مصدر سبق ذكره، ص 8.

## ثانيا: الاستبيان أو الاستبانة

هي أداة لجمع البيانات حيث يطلب من كل شخص فيها الإجابة على نفس مجموعة الأسئلة المفتوحة أو المغلقة في ترتيب محدد مسبقا ويشمل ذلك المقابلات المنظمة، البريد، الهاتف، الانترنت. (1) من أهم مزايا الاستبيان يظهر: (2)

-انه قليل التكلفة والجهد، ويتيح الاستجابة بسهولة، كما يساعد على الحصول على بيانات حساسة أو محرجة؛

-يمكن تطبيقه على أعداد كبيرة من المستهدفين بالبحث؛

-إعطاء مصداقية وموضوعية أكثر للدراسة، فالمجيب يمكنه التعبير عن موقفه بحرية دون تأثير عليه، أو التدخل كالمقابلة.

وللاستبيان كأداة لجمع البيانات عيوب أو سلبيات يمكن أن تؤثر على نتائج دراسة الباحث، من أهمها: (3)

-تدني مستوى الصدق مما يؤدي الى صعوبة تعميم نتائجه، وذلك بسبب اللجوء الى العشوائية في الاستجابة لعدم الجدية؛

-الغموض في المحتوى من فقرات ومعلومات مطلوبة من المستجيب، وبالتالي اهمال الإجابة عليها ما يؤثر على عدد الاستمارات التي تمثل معلوماتها العينة محل الدراسة.

## المطلب الثاني: نموذج وحدود الدراسة

من خلال المطلب سيتم تحديد نموذج الدراسة ومحدداتها، كما يلي:

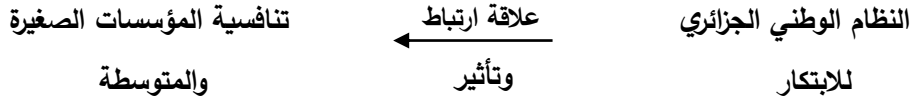
### أولا: نموذج الدراسة

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين، متغير مستقل النظام الجزائري للابتكار ومتغير تابع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يساند افتراض وجود علاقة ارتباط بينهما كون وجود نظام وطني للابتكار يوفر محيط ملائم يؤدي الى تفعيل الابتكار كأبرز طرق تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا السياق فان نموذج الدراسة:

(1) بو عبد الله لحسن، خرباش هدى، حمودي أسماء، (2019): علم النفس في الجزائر أي علاقة بالقطاع المستخدم؟ (تخصص علم النفس والأرطوفونيا نموذجا)، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 10، العدد 02، ص 182.

(2) نفس المصدر، ص 11

(3) مراد بن حزر الله، مصدر سبق ذكره، ص 11



### ثانيا: حدود الدراسة

حددت هذه الدراسة بعدد من المحددات شملت:

-الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من السنة الجامعية 2020-2021.

-الحدود المكانية: اشتملت الدراسة على عينة من المؤسسات من ولاية قسنطينة.

### المطلب الثالث: تصميم الاستبيان

انطلاقا من طبيعة البيانات المراد جمعها، تم الاعتماد بشكل كبير على الاستبيان كأداة ملائمة تحقق أهداف الدراسة، حيث أن المقابلة تم الاعتماد عليها للحصول على بعض المعلومات من قبل عدد قليل جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن العينة، وذلك بسبب رفض المقابلات الشخصية من باقي المؤسسات.

خصص الاستبيان لمعرفة طبيعة العلاقة بين النظام الوطني للابتكار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يظهر فيها الابتكار من أبرز مصادر التميز التي تدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو الغاية من وجود أنظمة الابتكار، وفي تصميم الاستبيان تم تقسيمه الى ثلاث أجزاء:

-الجزء الأول: يتعلق بمعلومات خاصة بعينة المؤسسات محل الدراسة، تحتوي على 12 سؤال، تهدف الى دراسة وضعية المؤسسة من حيث امتلاكها لوسيلة حماية فكرية، وما إذا حققت نمو في الحصة السوقية، إذا استفادت من أي برنامج للتأهيل يهدف الى رفع قدرات التحكم في المعرفة والابتكار لديها وتنمية تنافسياتها، كما تم التركيز على حصول المؤسسة أم لا على دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية تهدف لرفع تنافسياتها، أو على إعفاءات ضريبية.

-الجزء الثاني: يتعلق ببيانات المجيب على الاستبيان تتمثل في (الجنس، السن، الوظيفة، المؤهل العلمي، سنوات الأقدمية)

-الجزء الثالث: يتعلق بمحاور الاستبيان التي تم الاعتماد فيها على مقياس "ليكارت" الخماسي (5 درجات)، حيث كل عبارة تقابلها الاختبارات التالية (بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة،

بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جدا) والمتناسبة مع الأوزان (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي، حيث يتكون الاستبيان من ثلاث محاور وهي موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي:

-**المحور الأول:** يشمل 14 فقرة، الغرض منها دراسة مدى اعتماد المؤسسة على الابتكار بمختلف أنواعه باعتبار أن له تأثير كبير على تنافسيتها، كاهتمامها بوجود قسم خاص بالبحث والتطوير، واعتمادها على ضرورة التجديد والتطوير المستمر لمنتجاتها وعمليتها.

-**المحور الثاني:** يضم 15 فقرة، تدرس مدى اعتماد المؤسسة على الابتكار لتحسين تنافسيتها، وذلك بالتركيز على دراسة البيئة الداخلية والخارجية، والاعتماد على الابتكار للتأثير على كل من عوامل المنافسة وقوى المنافسة.

-**المحور الثالث:** يحتوي على 11 فقرة، تدرس علاقة المؤسسة مع بعض الفاعلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار التي يمكن من خلالها رفع تنافسيتها، كالمعهد الوطني للملكية الفكرية، أو مع الوكالات المعنية بتطوير تنافسيتها أو مع البنوك التجارية، وغيرها.

#### **المطلب الرابع: صدق وثبات الاستبيان**

في مرحلة أولى تم التقرب الى مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لمديرية الصناعة والمناجم بولاية قسنطينة، تم جمع المعطيات المتعلقة بنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية، تم معرفة تطور تعدادها حسب قطاع النشاط منذ 2007 وحتى 2019، حيث قدر عددها بـ 18189 مؤسسة أواخر سنة 2019 موزعة على مختلف بلديات الولاية.

وفي المرحلة الثانية وبهدف معرفة كيف يساهم النظام الجزائري للابتكار في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، تم توزيع 70 استبيان بشكل عشوائي على مؤسسات صغيرة ومتوسطة تقع في بلديات مختلفة، لكن فقط 60 استبيان تم الإجابة عليه و 56 مؤسسة استوفت معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي أن حجمها لا يتجاوز 250 عامل، وبالتالي فعينة الدراسة تتكون من 56 مؤسسة تم استخدام طريقة التسليم والاستلام، والإجابة يدويا على الاستبيان، و فقط (07) مؤسسات تم فيها السماح بمقابلة مدير المؤسسة أو رئيس قسم للحصول على تفسيرات وبعض المعلومات عن طريقة سير المؤسسة وكيف يتم اعتماد الابتكار فيها لرفع التنافسية وأهم الصعوبات التي تواجه استمرارها وتطورها.

حتى يتم قياس صدق وثبات الاستبيان تم الاعتماد أولا على صدق المحكمين ثم على بعض الاختبارات اللازمة لذلك.

### أولاً: صدق المحكمين

لغرض اختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرض الاستبيان على كل من الأستاذ المشرف والأستاذ المشرف المساعد والأخذ بتوجيهاتهم، كما تم عرض الاستبيان على عدد من الأساتذة المحكمين المختصين الملحق (رقم 01)، وهذا لمعرفة مدى دقة صياغة الاستبيان وقدرته على تحقيق أهداف الدراسة.

### ثانياً: صدق الاتساق الداخلي للاستبيان

لقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبيان الثلاثة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه الفقرة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي spss اصدار 26، والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط بين درجات كل فقرة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور.

### الجدول رقم 41: معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة

#### لمحور اعتماد في المؤسسة

الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية	الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
1ع	**0.617	0.000	8ع	**0.729	0.000
2ع	**0.547	0.000	9ع	*0.677	0.000
3ع	*0.279	0.037	10ع	**0.525	0.000
4ع	*0.614	0.000	11ع	*0.370	0.005
5ع	*0.546	0.000	12ع	*0.341	0.010
6ع	*0.303	0.023	13ع	**0.541	0.000
7ع	*0.589	0.000	14ع	**0.705	0.000

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).\*\*

La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).\*

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من نتائج الجدول السابق (رقم 41) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات محور اعتماد الابتكار في المؤسسة والدرجة الكلية لهذا المحور، دالة احصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ما عدا العبارات (رقم 03، 04، 05، 06، 07، 11) الدالة احصائياً عند مستوى معنوية 0.05 حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.279 فيما كان الحد الأعلى 0.729.

وعليه فان جميع فقرات محور اعتماد الابتكار في المؤسسة متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي اليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور اعتماد الابتكار في المؤسسة.

### الجدول رقم 42: معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة للمحور الفرعي

#### دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة

الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية	الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
ع15	**0.830	0.000	ع19	**0.490	0.000
ع16	**0.735	0.000	ع20	**0.724	0.000
ع17	**0.807	0.000	ع21	**0.542	0.000
ع18	**0.427	0.000			

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).\*\*

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من نتائج الجدول السابق (رقم 42) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات المحور الفرعي دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة والدرجة الكلية لهذا المحور، دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.427 فيما كان الحد الأعلى 0.830. وعليه فان جميع فقرات المحور الفرعي دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة محور متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي اليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الفرعي دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

### الجدول رقم 43: معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة للمحور الفرعي

#### تأثير الابتكار على عوامل المنافسة

الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية	الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
ع22	**0.871	0.000	ع24	**0.944	0.000
ع23	**0.932	0.000	ع25	**0.796	0.000

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).\*\*

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من نتائج الجدول السابق (رقم 43) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات المحور الفرعي تأثير الابتكار على عوامل المنافسة والدرجة الكلية لهذا المحور، دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.796 فيما كان الحد الأعلى 0.944. وعليه فان جميع فقرات المحور الفرعي تأثير الابتكار على عوامل المنافسة متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي اليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الفرعي تأثير الابتكار على عوامل المنافسة.

### الجدول رقم 44: معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة للمحور الفرعي

#### تأثير الابتكار على قوى المنافسة

الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
ع26	0.916**	0.000	ع28	0.913**	0.000
ع27	0.799**	0.000	ع29	0.908**	0.000

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).\*\*

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من نتائج الجدول السابق (رقم 44) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات المحور الفرعي تأثير الابتكار على قوى المنافسة والدرجة الكلية لهذا المحور، دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.799 فيما كان الحد الأعلى 0.916. وعليه فان جميع فقرات المحور الفرعي تأثير الابتكار على قوى المنافسة متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي اليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الفرعي تأثير الابتكار على قوى المنافسة.

### الجدول رقم 45: معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة لمحور

#### تحسين تنافسية المؤسسة

الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية	الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
ع15	0.439**	0.001	ع23	0.788**	0.000
ع16	0.341*	0.010	ع24	0.743**	0.000
ع17	0.361**	0.006	ع25	0.666**	0.000
ع18	0.659**	0.000	ع26	0.726**	0.000
ع19	0.95**	0.003	ع27	0.639**	0.000
ع20	0.410**	0.002	ع28	0.813**	0.000
ع21	0.274*	0.041	ع29	0.806**	0.000
ع22	0.622**	0.000			

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).\*\*

La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).\*

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من نتائج الجدول السابق (رقم 45) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات محور تحسين تنافسية المؤسسة والدرجة الكلية لهذا المحور، دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 ما عدا العبارتين

(رقم 16) و(رقم 21) فهي دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.05، حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.274 فيما كان الحد الأعلى 0.806.

وعليه فان جميع فقرات محور تحسين تنافسية المؤسسة متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي اليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور تحسين تنافسية المؤسسة.

**الجدول رقم 46: معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة لمحور**

#### النظام الوطني الجزائري للابتكار

الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية	الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
ع30	**0.886	0.000	ع36	*0.330	0.013
ع31	**0.818	0.000	ع37	**0.550	0.000
ع32	**0.847	0.000	ع38	**0.521	0.000
ع33	**0.667	0.000	ع39	**0.389	0.000
ع34	**0.478	0.000	ع40	**0.381	0.004
ع35	**0.424	0.001			

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).\*\*

La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).\*

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من نتائج الجدول السابق (رقم 46) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات محور النظام الوطني الجزائري للابتكار والدرجة الكلية لهذا المحور، دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 ما عدا العبارة (رقم 36) فهي دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.05، حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.330 فيما كان الحد الأعلى 0.886.

وعليه فان جميع فقرات محور النظام الوطني الجزائري للابتكار متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي اليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور النظام الوطني الجزائري للابتكار.

### الجدول رقم 47: معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان

المحاور	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
اعتماد الابتكار في المؤسسة	**0.893	0.000
تحسين تنافسية المؤسسة	**0.860	0.000
دراسة البيئة الداخلة والخارجية للمؤسسة	**0.579	0.000
تأثير الابتكار على عوامل المنافسة	**0.647	0.000
تأثير الابتكار على قوى المنافسة	**0.761	0.000
النظام الوطني الجزائري للابتكار	**0.797	0.000

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).\*\*

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 47) يلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية للاستبيان، دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01. وعليه كل المحاور متسقة داخليا مع الدرجة الكلية للاستبيان صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

### ثالثا: ثبات الاستبيان

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة استخدمت الباحثة اختبار ألفا كرومباخ، حيث يبين الجدول (رقم 08) معاملات ألفا كرومباخ لجميع متغيرات الدراسة.

### الجدول رقم 48: نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام ألفا كرومباخ

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
اعتماد الابتكار في المؤسسة	14	0.813
تحسين تنافسية المؤسسة	15	0.909
		0.908
		0.870
النظام الوطني الجزائري للابتكار	11	0.812
الثبات العام للاستبيان	40	0.919

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يتضح من الجدول أعلاه (رقم 48) أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة مرتفع حيث بلغ (0.919) لإجمالي فقرات الاستبيان الأربعين، فيما يتراوح ثبات المحاور بين 0.757 كحد أدنى، و0.908 كحد أعلى، وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات مادام أنها تعدت الحد الأدنى المعتمد عليها في التطبيق الميداني والذي اعتمد 0.70 كحد أدنى للثبات.

## المبحث الثاني: تحليل معطيات الاستبيان

من خلال هذا المبحث سيتم تحليل معطيات الاستبيان الموجه الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قسنطينة، وذلك من خلال التحليل الوصفي للأجزاء الثلاثة للاستبيان، والمتمثلة في خصائص هذه المؤسسات وخصائص المجيب على الاستبيان، وتحليل محاور الاستبيان بهدف الوصول الى معرفة طبيعة العلاقة بين النظام الوطني الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية، من خلال توفير المحيط الملائم للمؤسسات حتى تعتمد الابتكار للرفع من تنافسيتها.

وتمت المعالجة الإحصائية من خلال استخدام الإحصاء الوصفي وذلك بتحليل إجابات عينة الدراسة باستعمال مقاييس النزعة المركزية (المتوسط)، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري)، وتحليل الانحدار البسيط وذلك لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وتم الترتيب التنازلي لعبارات الاستبيان وتحديد المستوى المرجح له من خلال قيمة الوسط الحسابي كما يلي:

### الجدول رقم 49: ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

المستوى	طول الفترة	المتوسط المرجح	الاستجابة
منخفض	0.79	1.79 - 1.00	بدرجة قليلة جدا
	0.79	2.59 - 1.80	بدرجة قليلة
متوسط	0.79	3.39 - 2.60	بدرجة متوسطة
مرتفع	0.79	4.19 - 3.40	بدرجة كبيرة
	0.80	5.00 - 4.80	بدرجة كبيرة جدا

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: وليد عبد الرحمن خالد الفراء، (2009): تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي spss، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ص26. على الموقع <https://www.arabgeographers.net/up/uploads/14259494862.pdf> : 2021-08-08.

حيث تم تحديد مجال المتوسط المرجح من خلال حساب المدى ( $4 = 5 - 1$ ) والذي يمثل عدد المسافات (من 1 الى 2 مسافة، من 2 الى 3 مسافة، من 3 الى 4 مسافة، من 4 الى 5 مسافة)، ثم تقسيمه على عدد الاختيارات (05) وينتج طول الفترة وفي هذه الحالة 0.80، ثم إضافة طول الفترة الى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى للخلية ويصبح طول الفترة الأولى من 1 الى 1.79، والفترة الثانية 1.80 الى 2.59 وهكذا مع باقي الفترات كما هو موضح في الجدول (رقم 49).

### المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص العينة

كما سبق ذكره شملت عينة الدراسة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية قسنطينة بقطاعات مختلفة، وفيما يلي سيتم عرض البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان حول المؤسسات وأخرى حول المجيب (المبحوث).

#### الجدول رقم 50: توزيع المؤسسات حسب المقر الاجتماعي

النسبة	التكرار	المقر الاجتماعي	النسبة	التكرار	المقر الاجتماعي
32.1	18	الخروب	26.8	15	بلدية قسنطينة
21.4	12	عين اسماة	1.8	1	حمة بوزيان
100	56	المجموع	3.6	2	زيغود يوسف
			14.3	8	ديدوش مراد

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يوضح الجدول (رقم 50) أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمارس نشاطها في بلدية الخروب بنسبة 32.1٪، وبلدية قسنطينة بنسبة 26.8٪، وهذا ما يثبت احصائيات مديرية الصناعة والمناجم بالولاية وهذا راجع لكبر البلديتين وامتلاكهما للمحيط الملائم والمساعد على انشاء المؤسسات، ثم نسبة 21.4٪ من المؤسسات تنشط في عين اسماة، و 14.3٪ في ديدوش مراد.

#### الجدول رقم 51: توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط

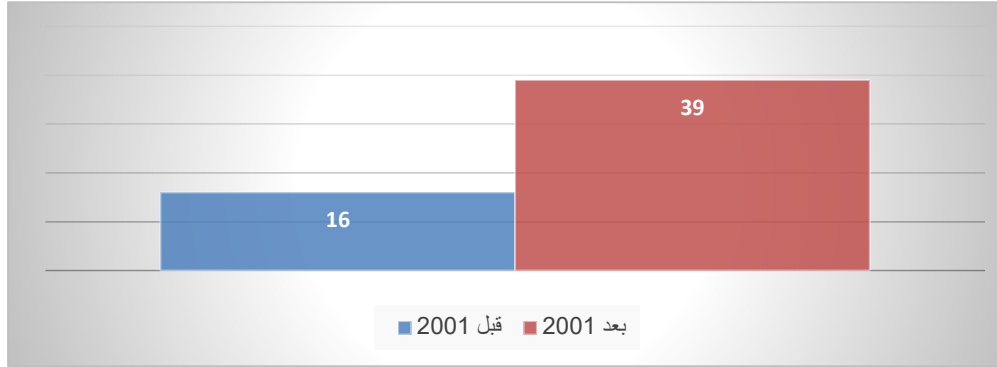
النسبة	التكرار	قطاع النشاط	النسبة	التكرار	قطاع النشاط
3.6	2	هندسة النظم	7.1	4	صناعة ميكانيكية
3.6	2	الزراعة	1.7	4	صناعة الخشب والورق
3.6	2	الصيانة	5.4	3	صناعة متنوعة
3.6	2	الفنادق والمطاعم	14.3	8	الصناعة الغذائية
1.8	1	الخدمات المقدمة للمؤسسات	1.8	1	صناعة الجلود والأحذية
23.2	13	التجارة والتوزيع	14.3	8	مواد البناء
100	56	المجموع	8.9	5	البناء والأشغال العامة
			1.8	1	النقل والاتصالات

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 51) يلاحظ أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العينة تنشط في قطاع التجارة والتوزيع بنسبة 23.2٪، في حين أن 14.3٪ في الصناعة الغذائية ونفس

النسبة في قطاع مواد البناء، 5% في البناء والأشغال العامة، أما 4% من المؤسسات تنشط في قطاع الصناعة الميكانيكية ونفس النسبة في صناعة الخشب والورق، وأن مجموع المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة هو 20 مؤسسة بنسبة 30.3% من اجمالي المؤسسات.

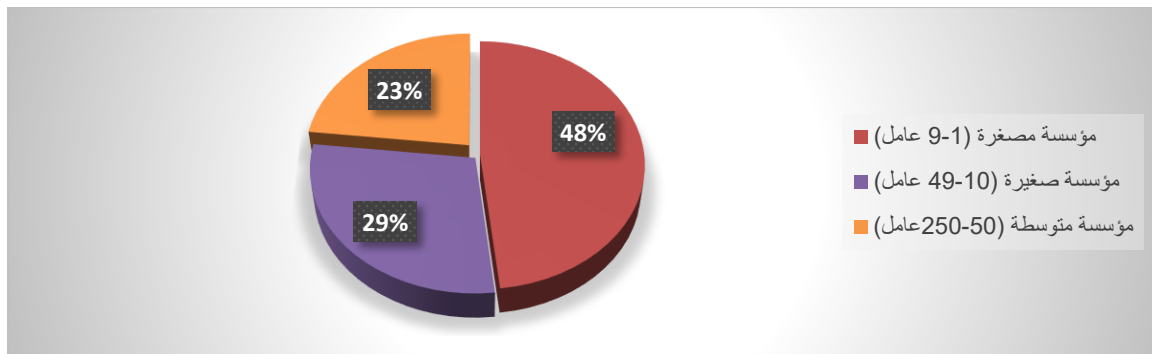
#### الشكل رقم 17: توزيع المؤسسات حسب تاريخ بداية نشاط المؤسسة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الشكل أعلاه (رقم 17) يظهر أن العدد الأكبر 39 مؤسسة تم انشائها بعد 2001 ويرجع ذلك الى الأثر الإيجابي لصدور الأمر رقم 03-01 في 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001 والذي يهدف الى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تعتبر داعم أساسي لزيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين 16 مؤسسة تم انشائها قبل 2001 (مع وجود مؤسسة لم يتم ذكر تاريخ انشائها).

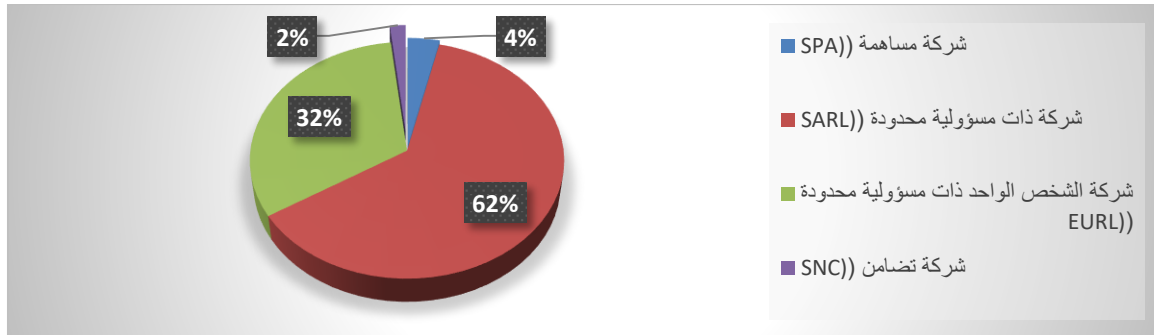
#### الشكل رقم 18: توزيع المؤسسات حسب الحجم



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الشكل أعلاه (رقم 18) يظهر أن 27% من المؤسسات هي مؤسسات مصغرة والتي يتراوح عدد عمالها بين 1-9 فرد، 16% من المؤسسات هي مؤسسات صغيرة التي يتراوح عدد عمالها بين 10-49 فرد، أما المؤسسات المتوسطة فنسبتها 13% والتي يتراوح عدد عمالها بين 50-250 فرد، هذا التقسيم في العينة يعزز الجانب النظري للدراسة (الفصل الثاني) وهو سيطرة المؤسسات المصغرة على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الشكل رقم 19: توزيع المؤسسات حسب الطبيعة القانونية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يوضح الشكل أعلاه (رقم 19) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتخذ عدة أشكال قانونية، الا أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة هو الشكل القانوني الأكثر انتشارا بنسبة 62% والذي يتناسب مع طبيعة هذه المؤسسات، وتليها شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 32%، ثم شركة مساهمة بنسبة 4% وهي مؤسستين عموميتين ناشطة في قطاع الصناعة الميكانيكية.

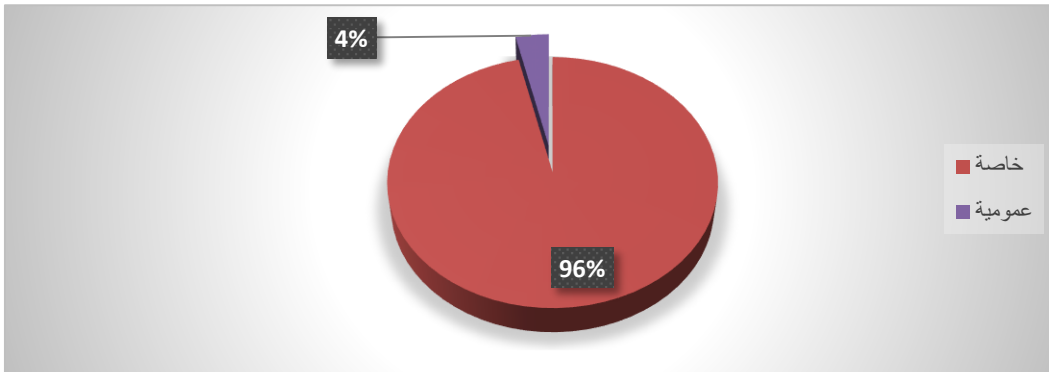
الجدول رقم 52: توزيع المؤسسات حسب النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة

النسبة	التكرار	السوق
3.6	2	محلي
16.1	9	جهوي
75	42	وطني
5.4	3	دولي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يظهر من خلال الجدول أعلاه (رقم 52) أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العينة توزع منتجاتها على المستوى الوطني بنسبة 75٪، وهناك 16.1٪ توزع منتجاتها على المستوى الجهوي وفي حالة هذه العينة على مستوى الشرق، وتوجد 3.6٪ من المؤسسات توزع منتجاتها على مستوى الولاية فقط، في حين ما نسبته 5.4٪ تهتم بالسوق الدولي وتقوم بتصدير منتجاتها، وهي ثلاث مؤسسات اثنان منها لها شريك دولي (مؤسسة SARL BEKA LUBE ALGERIE شركة ألمانية، مؤسسة EUROPACTORE ALGERIE شركة إسبانية) تتم عملية التصدير اليه، و"مؤسسة صويلح palmanova" كانت تقوم بتصدير منتجاتها الى ليبيا (قبل الأزمة التي تعيشها الدولة).

الشكل رقم 20: توزيع المؤسسات حسب طابع الملكية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الشكل أعلاه (رقم 20) يظهر أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العينة هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص بنسبة 96٪، ما يثبت ما جاء في الجانب النظري للدراسة (الفصل الثاني)، وهذا كما سبق ذكره راجع الى اعتماد الدولة الجزائرية على مجموعة قوانين وتشريعات لتوجيه المقاولين وأصحاب المشاريع الى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم 53: توزيع المؤسسات حسب امتلاكها لوسيلة حماية فكرية

النسبة	التكرار	وسيلة حماية
5.4	3	براءة اختراع
8.9	5	علامة تجارية
85.7	48	لا تمتلك أي وسيلة حماية
100	56	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول (رقم 53) يلاحظ أن ثلاث مؤسسات فقط تمتلك براءة اختراع بنسبة 5.4 % منها مؤسستين تم تسجيل البراءة خارج الجزائر، و"مؤسسة SARL L'AIGLE D'OR" سجلت براءة اختراع لدى المعهد الجزائري للملكية الفكرية لكنها لم تجددها لصعوبة الإجراءات إضافة الى الزامية التوجه الدائم الى العاصمة، إضافة الى أن المؤسسات لم تبرا اختراعاتها لعدم قدرتها على تحمل تكلفة الإيداع وهذا راجع لطبيعة هذه المؤسسات ومحدودية قدراتها المالية، وتجدر الإشارة الى وجود العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعرف منتجاتها بالتميز والالتقان والجودة العالية كمؤسسة "ش. د. م. م صناعات آلات حرارية جزائرية بن دحمان وأبناؤه" والتي لا ترغب في التوجه الى حماية منتجاتها لدى المعهد الوطني للملكية الفكرية لنفس الصعوبات، في حين توجد خمسة مؤسسات لديها علامة تجارية مسجلة بنسبة 8.9 %، أما باقي المؤسسات 85.7 % لا تمتلك أي وسيلة حماية.

#### الجدول رقم 54: توزيع المؤسسات حسب تحقيقها لنمو في الحصة السوقية

##### خلال ثلاث سنوات السابقة

تحقيق نمو في الحصة السوقية	التكرار	النسبة
نعم	46	82.1
لا	10	17.9
المجموع	56	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يوضح الجدول أعلاه (رقم 54) أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حققت نمو حصتها السوقية بنسبة 82.1 %، ويرجع ذلك حسب ما تم الإجابة عليه في معظم إجابات المؤسسات على الاستبيان الى:

- وجود طلب مستمر على منتجاتهم؛
- تميز منتجاتهم والنوعية التي تعرف بها ما يجعل لهم زبائن دائمين؛
- الجودة والتصميم الجديد والخبرة التركيبية والالتقان (بالنسبة "المؤسسة أليقارب" التي لها شراكة تركية)؛
- امتلاك المؤسسة فريق من المحترفين واطارات ومهارات في صناعة البناء والتشييد (بالنسبة للمؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العامة)؛
- المصداقية والجدية في العمل تسمح بتقديم خدمات تليق بالزبون؛

- التميز بالمرونة في الأداء وحسن الاصغاء للزبون لتوفير الخدمة المناسبة والمنتوج الأفضل؛  
- عرفت نمو كبير في الحصة السوقية وخاصة خلال فترة قسنطينة عاصمة الثقافة 2015 وبعدها، بسبب ووجود جذب واشهار كبير للولاية سواء من قبل المؤسسات أو السياح (المؤسسات في قطاع الفنادق والمطاعم).

- عدم وجود المنافسة واستحواذها على السوق ("مؤسسة فيميراب" لصناعة مجموعة المباني المعدنية + البناء المعدني + صنع العناصر والتركيب)  
وفيما يخص المؤسسات التي أجابت بـ(لا) ولم تحقق نمو في الحصة السوقية كانت من بين الأسباب:

- الأزمة الصحية العالمية وما واكبها من اغلاق، وخاصة بالنسبة لمؤسسات البناء والمؤسسات التي تمارس نشاط التجارة والتوزيع والفنادق والمطاعم؛

- عدم توفر بعض المنطق الصناعية في الولاية بالمستلزمات الأساسية لتشجيع الاستثمار مثل الطرق الجاهزة والمعبدة، وسائل الاتصال، الطاقة الكهربائية، الغاز الطبيعي ما يخفض تكاليف الإنتاج على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- كمؤسسة صغيرة متوسطة تنشط في قطاع الصناعة يصعب عليها الحصول على فرصة للتعامل مع المؤسسات الكبيرة كمكمل لها وعدم وجود تسهيلات في هذا المجال؛

- صعوبة الحصول على مكان دائم للمؤسسة بسبب ارتفاع أسعاره في المناطق الصناعية في الولاية، الاضطرار الى تحمل عبء توفير المكان بالكراء وبأسعار مرتفعة، وفي كثير من الأحيان تضر المؤسسة لتحمل تكاليف إضافية حتى يصبح المكان مهياً لممارسة نشاطها ثم بعد فترة تضر لمغادرته بطلب من المالك، وبالتالي تجميد جزء من أموال المؤسسة وتوجيهها في غير الاستثمار؛

- ارتفاع أسعار الأراضي من المناطق الصناعية وصعوبة الإجراءات للحصول عليها سواء للتوسع أو لتأسيس نشاط جديد؛

- وجود منافسة كبيرة لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المنتجات البديلة والمقلدة لمنتجاتها).

### الجدول رقم 55: توزيع المؤسسات حسب استفادتها من أي برنامج للتأهيل

النسبة	التكرار	استفادة المؤسسة من برامج التأهيل
5.4	3	نعم
98.2	55	لا
100	56	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يتضح من الجدول أعلاه (رقم 55) أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 98.2% لم تستفد من أي برنامج للتأهيل، في حين 5.4% من المؤسسات استفادت، يرجع ذلك بدرجة كبيرة الى غياب الوعي لدى أصحاب المؤسسات بأهمية التأهيل والمزايا التي يقدمها والموجهة لرفع قدرات التحكم في المعرفة والابتكار ما يؤدي الى رفع تنافسية المؤسسات وضمان ديمومتها، إضافة الى رفض الانخراط في البرامج الوطنية للتأهيل بسبب عدم معرفة الإجراءات اللازمة لذلك وبسبب التخوف من الإفصاح وخاصة في الجانب الجبائي وبعدد العمال الفعلي للجهات المعنية.

### الجدول رقم 56: توزيع المؤسسات حسب حصولها على دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية

النسبة	التكرار	أسباب عدم الحصول على دعم	النسبة	التكرار	الحصول على دعم مالي
26.8	15	الإجابة نعم	26.8	15	نعم
19.6	11	ثقل الاجراءات	73.2	41	لا
39.3	22	لا تمتلك المؤسسة أي فكرة عن المساعدات و/أو الاستشارات التي يمكن أن تطالب بها			
14.3	8	لا تحتاج المؤسسة الى أي مساعدة أو استشارة			
100	56	المجموع	100	56	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 56) يظهر أن 26.8% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكدت استفادتها من دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية بهدف تنمية تنافسيتها، وقد صرحت بعض المؤسسات من خلال اجاباتها على الاستبيان الاستفادة من الخدمات المالية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) والتي كانت الداعم الأكبر لهذه المؤسسات، إضافة الى حصول بعض

المؤسسات على قروض بنكية من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، أو الحصول على قرض بنكي حيث يبرز بنكين تعاملت معها العينة هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، والبنك الوطني الجزائري (BNA) من خلال قرض الاستثمار للخصائص الميسرة لهذا النوع من القروض، في حين 73.2% لم تحصل على أي دعم ويرجع ذلك الى أن 19.6% من المؤسسات ترجع ذلك لتقل الإجراءات، 39.3% لا تمتلك أي فكرة عن المساعدات و/أو الاستشارات التي يمكن أن تطالب بها، 14.3% من هذه المؤسسات لا تحتاج الى أي مساعدة.

#### الجدول رقم 57: توزيع المؤسسات حسب حصولها على إعفاءات ضريبية

الحصول على اعفاء ضريبي	التكرار	النسبة
نعم	15	26.8
لا	41	73.2
المجموع	56	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يظهر من خلال الجدول أعلاه (رقم 57) أن 26.8% صرحت بحصولها على اعفاء ضريبي، في حين 73.2% لم تحصل على أي اعفاء ضريبي سواء كان جزئي أو كلي طوال فترة ممارستها لنشاطها.

#### الجدول رقم 58: توزيع المؤسسات حسب خصائص المبحوث

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	44	78.6
	أنثى	12	21.4
	المجموع	56	100
السن	من 20-30	09	16.1
	من 31-40	30	53.6
	من 41-50	13	23.2
	أكثر من 50	04	7.1
المجموع		56	100
الوظيفة	أمانة المدير	03	5.4

3.6	02	المدير	
12.5	07	رئيس قسم	
17.9	10	صاحب المؤسسة	
39.3	22	عامل	
5.4	03	عون اداري	
1.8	01	مساعد مسير	
14.3	08	مسير	
100	56	المجموع	
26.8	15	ثانوي	المؤهل العلمي
41.1	25	ليسانس	
26.8	15	ماستر 2	
5.4	3	مهندس	
100	56	المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 58) يظهر أن أغلبية الأفراد المجيبة على الاستبيان ذكور بنسبة 78.6% في حين أن نسبة الاناث 21.4% وهذا راجه قطاع نشاط مؤسسات العينة.

كما يلاحظ بروز فئتين عمريتين ذات أعلى نسبة 53.6% (31-40 سنة) لتليها فئة (41-50 سنة) بنسبة 23.2%، ثم فئة (20-30 سنة) بنسبة 16.1% وأقل نسبة لفئة (أكثر من 50 سنة) بنسبة 7.1%.

وبالنسبة لمتغير الوظيفة فيظهر اختلاف في طبيعة وظائف المجيب حيث أن أعلى نسبة 39.3% تحصلت عليها وظيفة (عامل)، تليها (صاحب المؤسسة) بنسبة 17.9% وهذا راجع الى أن معظم المؤسسات في العينة هي مؤسسات مصغرة وصاحب المؤسسة هو المسير في نفس الوقت وتحتوي على عدد صغير من العمال، أما وظيفة (مسير) فتحصلت على النسبة 14.3% أي أن هذه المؤسسات لا يسيرها أصحابها، لتليها الوظائف التالية على التوالي (رئيس قسم، عون اداري، أمانة المدير) بنسبة 12.5%، 5.4% و 5.4% فيما يخص أقل النسب فهي لوظيفة (المدير) بنسبة 3.6% و(مساعد مسير) بنسبة 1.8%.

بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي فيلاحظ أن 41.1% متحصلين على (شهادة ليسانس)، ونسبة 26.8% يحملون (شهادة ماستر 2)، و 26.8% من الأفراد لديهم مستوى ثانوي، وفيما يخص النسبة الأقل 5.4% فهم مهندسين، يظهر أن المستوى العلمي للمجيبين على استبيان الدراسة هو حسن وهذا راجع الى طبيعة الأسئلة التي تتطلب مستوى معين من التعلم والمعرفة بخصائص المؤسسة.

### المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل محاور الاستبيان الثالثة كما يلي:

#### 1- تحليل محور اعتماد الابتكار في المؤسسة: سيتم التحليل الوصفي لمحور اعتماد الابتكار

في المؤسسة، وسيتم تمثيله في الجدول كما يلي:

الجدول رقم 59: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور اعتماد الابتكار

#### في المؤسسة

رقم العبارة	التكرار والنسبة	اعتماد الابتكار في المؤسسة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا				
توافر المؤسسة على قسم خاص بالبحث والتطوير										
01	التكرار	4	3	6	1	42	1.68	1.281	13	منخفض
	النسبة	7.1	5.4	10.7	1.8	75.0				
تخصص المؤسسة ميزانية معتبرة لقسم البحث والتطوير										
02	التكرار	1	3	6	6	40	1.55	1.008	14	منخفض
	النسبة	1.8	5.4	10.7	10.7	71.4				
التعيين في المناصب الأساسية في المؤسسة يكون على الخبرة										
03	التكرار	37	16	2	1	0	4.59	0.654	1	مرتفع
	النسبة	66.1	28.6	3.6	1.8	00.0				
تفضل المؤسسة استراتيجية التابع السريع لتفادي مخاطر ابتكار الجديد لأول مرة										
04	التكرار	7	17	16	7	9	3.11	1.260	7	متوسط
	النسبة	16.1	12.5	28.6	30.4	12.5				
تفضل المؤسسة الاستراتيجية الاستباقية حتى تكون الرائدة في السوق										
05	التكرار	3	5	19	14	15	2.41	1.141	11	منخفض
	النسبة	5.4	8.9	33.9	25.0	26.8				
تطور المؤسسة من عملياتها وأسلوب عملها باستمرار. أسلوب انتاج جديد، شكل جديد في التنظيم، اتبعت أسلوب جديد في التسويق...										

06	التكرار	15	23	14	2	2	3.84	0.987	4	مرتفع
		26.8	41.1	25.0	3.6	3.6				
تؤمن المؤسسة بضرورة التجديد والتطوير المستمر لمنتجاتها وعملياتها										
07	التكرار	14	25	11	3	3	3.79	1.057	6	مرتفع
		25.0	44.6	19.6	5.4	5.4				
تعتمد المؤسسة على فرق العمل لتعزيز ودعم الابتكار										
08	التكرار	7	10	8	11	20	2.52	1.452	9	منخفض
		12.5	17.9	14.3	19.6	35.7				
تهتم المؤسسة بالاستثمار في البحوث العلمية والتكنولوجيا الجديدة بهدف خفض التكلفة										
09	التكرار	6	14	10	5	21	2.63	1.472	8	متوسط
		10.7	25.0	17.9	8.9	37.5				
تمنح المؤسسة حوافز لأصحاب الأفكار المبدعة والجديدة. (قيادة ابتكارية)										
10	التكرار	3	14	8	11	20	2.45	1.347	10	منخفض
		5.4	25.0	14.3	19.6	35.7				
تعتمد المؤسسة على وسائل اتصال حديثة لتسهيل عملية تبادل المعرفة والاتصال بين العمال وبالمحيط الخارجي (مؤسسات أخرى أو هيئات عمومية)										
11	التكرار	24	16	11	1	4	3.98	1.168	3	مرتفع
		42.9	28.6	19.6	1.8	7.1				
تهتم المؤسسة بتكوين مواردها البشرية في كل جديد يرتبط بعملهم										
12	التكرار	25	21	7	2	1	4.20	0.923	2	مرتفع
		44.6	37.5	12.5	3.6	1.8				
تهتم المؤسسة بتكوين مواردها البشرية فيما يخص استعمال التكنولوجيا الحديثة لرفع قدراتها الابتكارية										
13	التكرار	22	15	11	4	4	3.84	1.233	5	مرتفع
		39.3	26.8	19.6	7.1	7.1				
تستثمر المؤسسة في الأفكار الجديدة وتحولها الى منتجات جديدة										
14	التكرار	6	6	5	14	25	2.18	1.390	12	منخفض
		10.7	10.7	8.9	25.0	44.6				
المتوسط والانحراف المعياري للعبارات										
							3.05	0.642		متوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه (رقم 59) أن العبارتين الأولى والثانية والتي تتعلق باهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبحث والتطوير كجزء مهم من عملية الابتكار، تشير العبارة (رقم 01) بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي قدر بـ 1.68 وانحراف معياري قدر بـ 1.281 الى أن

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوافر على قسم خاص بالبحث والتطوير، وهذا راجع الى طبيعة قطاع نشاط المؤسسات محل الدراسة التي تنشط به النسبة الأكبر من المؤسسات وهو مجال لا يحتاج بالضرورة الى وجود قسم خاص بالبحث والتطوير، فالاهتمام يكون موجه للبحث والتطوير التكنولوجي في حالة المؤسسات الصناعية، أما المؤسسات غير ذلك فالبحث والتطوير يكون موجه للعلوم البشرية والاجتماعية كمصدر للابتكار.

أم العبارة (رقم 02) فتشير بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي قدره 1.55 وانحراف معياري قدره 1.008 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تخصص ميزانية معتبرة لقسم البحث والتطوير، وهذا يبين عدم توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إمكانيات مادية معتبرة تمكنها من اقتطاع جزء منها وتخصيصه للبحث والتطوير.

فيما تشير العبارة (رقم 03) بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 4.59 وانحراف معياري قدره 0.654 أن التعيين في المناصب الأساسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون على الخبرة وهذا يعكس اهتمام المؤسسات على اختلاف قطاع نشاطها وحجمها بامتلاك مورد بشري كفاء.

وجاءت العبارة (رقم 04) بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره 3.11 وانحراف معياري قدره 1.260 بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفضل استراتيجية التابع السريع لتفادي مخاطر ابتكار الجديد لأول مرة، هذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على خفض المخاطر من خلال دراسة الابتكارات الموجودة والناجحة والعمل على إضافة تحسينات وتغييرات عليها، قد توصلها الى ابتكار شكل منتج أو خدمة جديدة يختلف عن الأصلي، وفي المقابل أشارت العبارة (رقم 05) بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي قدره 2.41 وانحراف معياري 1.141 بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفضل الاستراتيجية الاستباقية حتى تكون رائدة وهذا راجع الى انخفاض موارد وخبرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تشير العبارة (رقم 06) بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 3.84 وانحراف معياري 0.987 الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتطوير عملياتها وأسلوب عملها باستمرار، وهذا يبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالابتكار باختلاف أشكاله سواء كان أسلوب انتاج جديد، شكل تنظيم جديد، أو اتباع أسلوب جديد في التسويق أو في تنظيم مكان العمل، أو العلاقات الخارجية، وهذا ما أشارت اليه العبارة (رقم 07) بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 3.79 وانحراف معياري

1.059 الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤمن بضرورة التجديد والتطوير المستمر لمنتجاتها وعملياتها.

وتشير العبارة (رقم 08) بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي قدره 2.52 وانحراف معياري 1.452 الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعتمد على فرق العمل لتعزيز ودعم الابتكار، وهذا يرجع الى الحجم الصغير لمؤسسات العينة التي تتكون في كثير من الأحيان من المسير وبعض العمال وبالتالي يقتصر الابتكار على الأفراد، وهذا لإعطاء العملية مرونة وسرعة اتخاذ القرارات وتنفيذها.

وجاءت العبارة (رقم 09) بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره 2.63 وانحراف معياري 1.472 الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بالاستثمار في البحوث العلمية والتكنولوجيا الجديدة بهدف خفض التكلفة وهذا يبين أن اهتمام المؤسسات لا ينصب فقط على الإنتاج وإنما يتعدى ذلك الى الاهتمام بسويق ما تقوم بإنتاجه، أي الاهتمام يكون بالإنتاج بأعلى جودة وبأقل تكلفة بالاعتماد على تطوير أساليب وطرق خفض التكاليف.

أشارت العبارة (رقم 10) بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي قدره 2.45 وانحراف معياري 1.347 الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تمنح حوافز لأصحاب الأفكار المبدعة والجديدة، وهذا راجع الى أن معظم المؤسسات هي مؤسسات عائلية ومن يقيم بالإبداع هو من أصحاب المؤسسة، وفيما يخص المؤسسات العمومية فالعمال لديهم أجر محدد على حسب المنصب سواء قدم أفكار مبدعة أم لا.

فيما يخص العبارة (رقم 11) فأشارت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 3.98 وانحراف معياري 1.168 الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة لتسهيل عملية الاتصال بين العمال والمحيط الخارجي، هذا يدل على رغبة المؤسسات في تحقيق مستوى مرتفع من التنسيق والتعاون والتكامل الداخلي، كما تحاول من خلاله إيجاد حلقة وصل بين المؤسسات والمحيط الخارجي لتساعدها على إيصال منتجاتها وخدماتها.

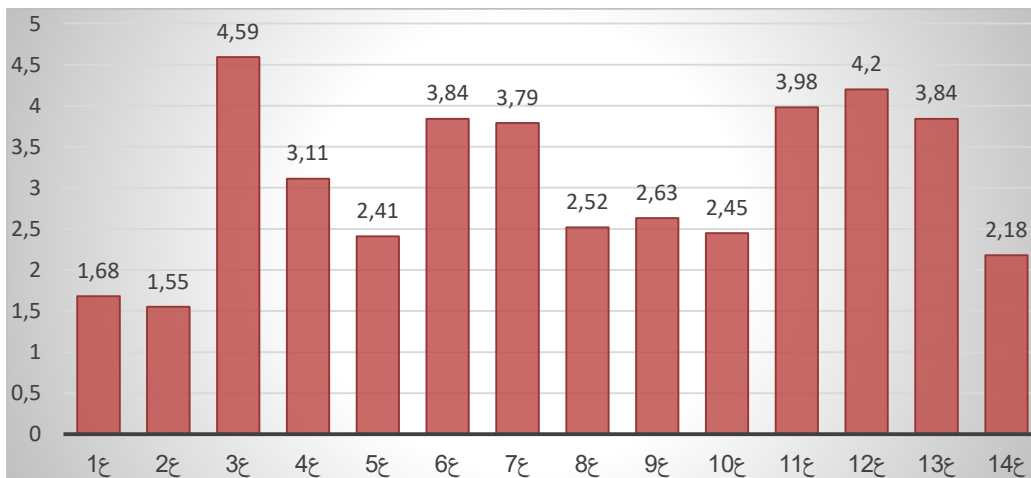
كما جاءت العبارة (رقم 12) بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 4.20 وانحراف معياري 0.923 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بتكوين مواردها البشرية في كل جديد يرتبط بعملهم، وهذا يدل على سعي المؤسسات الى تنمية وتطوير هذا المورد، وهذا ما تبينه أيضا العبارة (رقم 13) التي

جاءت بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي قدره 3.84 وانحراف معياري 233. بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بتكوين مواردها البشرية فيما يخص استعمال التكنولوجيا الحديثة لرفع قدراتها الابتكارية وذلك بغض النظر عن طبيعة نشاطها فأصبح جهاز الحاسوب والربط بشبكات الأنترنت من متطلبات السوق الذي يتميز بالسرعة والدقة والأمن في نقل المعلومة من جهة وقلّة التكلفة بالمقارنة بالخدمة المقدمة، لكن هذا لا ينفي حقيقة وجود عدد من المؤسسات داخل العينة تعتمد على الأعمال اليدوية رغم امتلاكها لأجهزة متطورة، من خلال الدرجة المرتفعة في العبارتين ( رقم 12 و13) يظهر اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعنصر البشري لما له من تأثير على الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وفي توجيهها لتحقيق أهدافها وتطويرها.

وأشارت العبارة (رقم 14) بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي قدره 2.18 وانحراف معياري 1.390 بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستثمر في الأفكار الجديدة وتحولها الى منتجات جديدة، وهذا راجع الى محدودية رأس مال هذه المؤسسات الذي لا يسمح لها بذلك.

انطلاقا من تحليل العبارات المتعلقة باعتماد الابتكار في الصغيرة والمتوسطة التي تتراوح فيها المتوسطات الحسابية لكل العبارات بين (1.68 و4.59)، ومتوسط المحور قدره 3.05 وانحراف معياري 0.642 فهو بدرجة متوسطة يدل على حقيقة تبني الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كان مجال نشاطها (الصناعي، الزراعي...)، وفيما يلي شكل يوضح متوسطات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول:

الشكل رقم 21: متوسطات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

## 2- تحليل محور تحسين تنافسية المؤسسة: سيتم التحليل الوصفي لمحور تحسين تنافسية المؤسسة،

وسيتم تمثيله في الجدول كما يلي:

### الجدول رقم 60: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور تحسين تنافسية

#### المؤسسة

رقم العبارة	التكرار والنسبة	تحسين تنافسية المؤسسة					الدرجة	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا				
دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة										
تعمل المؤسسة على دراسة وتحليل بيئة الصناعة لتحديد الاستراتيجية المبتكرة المناسبة										
15	التكرار	23	17	13	2	1	03	0.980	4.05	مرتفع
	النسبة	41.1	30.4	23.2	3.6	1.8				
تقوم المؤسسة بدراسة دورية لبيئة المنافسة حتى تتمكن من تطوير أساليب المحافظة على حصتها السوقية										
16	التكرار	21	20	12	2	1	04	0.953	4.04	مرتفع
	النسبة	37.5	35.7	21.4	3.6	1.8				
تعمل المؤسسة على ابتكار طرق تنافسية جديدة										
17	التكرار	21	20	9	5	1	05	1.036	3.98	مرتفع
	النسبة	37.5	35.7	16.1	8.9	1.8				
تعمل المؤسسة على ادخال تحسينات مستمرة في العوامل المرتبطة بالإنتاج										
18	التكرار	17	24	7	4	4	07	1.162	3.82	مرتفع
	النسبة	30.4	42.9	12.5	7.1	7.1				
تهتم المؤسسة بالتمويل وتطوير قنوات توفيره										
19	التكرار	7	19	19	5	6	15	1.140	3.29	متوسط
	النسبة	12.5	33.9	33.9	8.9	10.7				
تهتم المؤسسة بتحسين العوامل المرتبطة بالعمال										
20	التكرار	17	32	5	0	2	1	0.846	4.11	مرتفع
	النسبة	30.4	57.1	8.9	00.0	3.6				
تهتم المؤسسة بتطوير الهيكل التنظيمي وجعله أكثر مرونة حتى تتمكن من تحسين تنافسيته										
21	التكرار	25	25	5	1	0	2	0.716	4.32	مرتفع
	النسبة	44.6	44.6	8.9	1.8	0				
تأثير الابتكار على عوامل المنافسة										
مرتفع								1.120	3.66	مرتفع

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة

تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى رفع جودة المنتجات والخدمات التي تقدم للزبون										22
مرتفع	08	1.303	3.79	7	1	9	19	20	التكرار	
				12.5	1.8	16.1	33.9	35.7	النسبة	
تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى خفض تكاليف المنتجات والخدمات التي تقدم للزبون										23
مرتفع	06	1.62	3.84	6	1	10	18	21	التكرار	
				10.7	1.8	17.9	32.1	37.5	النسبة	
تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى تقديم منتجات و/او خدمات تتصف بالتميز										24
مرتفع	10	1.252	3.68	6	3	10	21	16	التكرار	
				10.7	5.4	17.9	37.5	28.6	النسبة	
تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى رفع درجة التخصص بالتركيز على شريحة معينة من الزبائن										25
متوسط	14	1.237	3.32	7	5	17	17	10	التكرار	
				12.5	8.9	30.4	30.4	17.9	النسبة	
مرتفع		1.074	3.55	تأثير الابتكار على قوى المنافسة						
تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى خفض القوى التنافسية لمنافسي القطاع										26
مرتفع	12	1.191	3.52	6	2	17	19	12	التكرار	
				10.7	3.6	30.4	33.9	21.4	النسبة	
تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى وضع حواجز مرتفعة لدخول السوق أمام المنافسين الجدد										27
متوسط	13	1.116	3.34	5	5	20	18	8	التكرار	
				8.9	8.9	35.7	32.1	14.3	النسبة	
تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى إضافة خصائص جديدة لمنتجاتها تجذب الزبائن وتؤدي الى الحصول على مزايا سعرية من الوريدين										28
مرتفع	09	1.250	3.77	6	1	12	18	19	التكرار	
				10.7	1.8	21.4	32.1	33.9	النسبة	
تهدف المؤسسة من خلال الى تقديم منتجات و/أو خدمات تتصف بالتفرد والابداع تضعف من خلالها تنافسية السلع البديلة										29
مرتفع	11	1.290	3.59	7	2	14	17	16	التكرار	
				12.5	3.6	25.0	30.4	28.6	النسبة	
مرتفع		0.661	3.78	المتوسط والانحراف المعياري لكل العبارات في المحور						

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

بناء على الجدول أعلاه (رقم 60) فإن العبارات السبع (07) الأولى تبين شبه اتفاق بين أفراد العينة أنها تعتمد على دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة والتي جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 3.94 وانحراف معياري 0.629.

فيما يخص العبارة (رقم 15) جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 4.05 وانحراف معياري 0.980 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على دراسة وتحليل بيئة الصناعة لتحديد الاستراتيجية المبتكرة المناسبة، في حين ان العبارة (رقم 16) بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 4.04 وانحراف معياري 0.953 بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدراسة دورية لبيئة المنافسة حتى تتمكن من تطوير أساليب المحافظة على حصتها السوقية.

يتبين من خلال العبارتين السابقتين رقم (15 و 16) حرص أفراد العينة على دراسة البيئة الخارجية وخاصة البيئة الخاصة التي لها تأثير مباشر عليها سواء بيئة الصناعة بمعرفة المتطلبات الأساسية في قطاع الصناعة الذي تنتمي اليه، ومن أهمه العرض والطلب، وتحليل قوى المنافسة وابتكار طرق للتعامل معها وذلك بهدف المحافظة على مكانتها في السوق.

وأشارت العبارة (رقم 17) بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 3.98 وانحراف معياري 1.036 بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على ابتكار طرق تنافسية جديدة وذلك من خلال تحليل عوامل التسويق بالتركيز على نصيب المؤسسة من الحصة السوقية الحالية، مدى اعتماد المؤسسات على المنتجات الرئيسية في تحقيق المبيعات والأرباح، شبكة التوزيع والترويج.

جاءت العبارة (رقم 18) بدرجة مرتفعة بانحراف معياري قدره 3.82 وانحراف معياري 1.162 أن المؤسسات تعمل على ادخال تحسينات مستمرة في العوامل المرتبطة بإنتاج من حيث مدى عصرنة طرق الإنتاج، المواد ومدى سهولة الحصول عليها، نظم الرقابة على الإنتاج، وذلك حسب النشاط الذي تقوم به فمثلا المؤسسات في قطاع الفنادق والمطاعم حسب اجابة العينة تطور من جودة الخدمة التي تقدمها للزبون بإدخال خدمات جديدة تحافظ بها على العملاء الأوفياء وتجذب بها زبائن جدد.

وأشارت العبارة (رقم 19) بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي 3.29 وانحراف معياري 1.140 أن المؤسسات تهتم بالتمويل وتطوير قنوات توفيره وذلك من خلال التحكم في هيكل الأصول الالية

للمؤسسات والتدفق النقدي وحجم السيولة المتاحة، هيكل المديونية ومدى الاعتماد على الغير في عملية التمويل، وهذا راجع الى تفتن أفراد العينة أن عملية التمويل ومعرفة مصادره من أهم عوامل نجاح هذا النوع من المؤسسات.

كما أشارت العبارة (رقم 20) بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 4.11 وانحراف معياري 0.846 أن المؤسسات في العينة تهتم بتحسين العوامل المرتبطة بالعمال من حيث مستوى الأجور والمرتببات، الحوافز والمكافئات، الظروف المادية والمعنوية، الرقابة الطبية، بتيقن من أفراد العينة أن للعنصر البشري دور كبير في رفع مستوى تنافسية المؤسسات.

وجاءت العبارة (رقم 21) بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 4.32 وانحراف معياري 0.716 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بتطوير الهيكل التنظيمي وجعله أكثر مرونة، حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها، فمعظم أفراد العينة هي مؤسسات مصغرة وبالتالي هي لا تحتوي على العديد من الأقسام وبالتالي فهي تمتاز بالبساطة في تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المؤسسة، فالمسير أو صاحب المؤسسة يمثل الإدارة العليا والعدد القليل من العمال تتشابه مهامهم، وبالتالي قدرة وقابلية أكبر على التكيف مع التغيرات الخارجية.

من خلال العبارات (رقم 17 حتى رقم 21) يتبين اهتمام أفراد العينة بدرجة مرتفعة بالبيئة الداخلية للمؤسسة، ويدل هذا على اتفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن هذه البيئة تدخل ضمن العوامل التي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها إذا تم تحليلها ومراقبتها باستمرار ومنه إمكانية تطوير وابتكار طرق تسيير ذات فاعلية أكبر للمؤسسات.

وتتعلق العبارات (رقم 22، 23، 24، 25) بتأثير الابتكار على عوامل المنافسة والتي اتفق فيها أفراد العينة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي 3.66 وانحراف معياري 1.120، حيث جاءت العبارات (رقم 22، 23، 24) بمتوسطات حسابية قدرت على التوالي 3.79، 3.84، 3.68 وبانحرافات معيارية على التوالي 1.303، 1.62 و 1.252 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العينة تهدف من خلال الابتكار الى رفع جودة المنتجات والخدمات التي تقدم للزبون، خفض تكاليف المنتجات والخدمات التي تقدم للزبون، وتقديم منتجات و/أو خدمات تتصف بالتميز وذلك حتى تتمكن هذه المؤسسات من المحافظة على حصتها السوقية وتحسين تنافسيتها.

في حين أن العبارة (رقم 25) جاءت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره 3.68 وانحراف معياري 1.237 أن المؤسسات تهدف من خلال الابتكار الى رفع درجة التخصص بالتركيز على شريحة معينة من الزبائن وهذا حتى تكون لها قدرة كبيرة في معرفة حاجات ورغبات الزبائن وتحاول تلبيةها. فيما يخص العبارات (رقم 26، 27، 28، 29) فهي تتعلق بتأثير الابتكار على قوى المنافسة والتي جاءت بدرجة مرتفعة على اتفاق أفراد العينة بمتوسط حسابي قدره 3.55 وانحراف معياري 1.074، حيث أشارت كل من العبارات (رقم 26، 28، 29) بدرجة مرتفعة بمتوسطات حسابية قدرها على التوالي 3.52، 3.34 و 3.59 وانحراف معياري 1.191، 1.250، 1.290 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعينة تهدف من خلال الابتكار الى خفض القوى التنافسية لمنافسي القطاع.

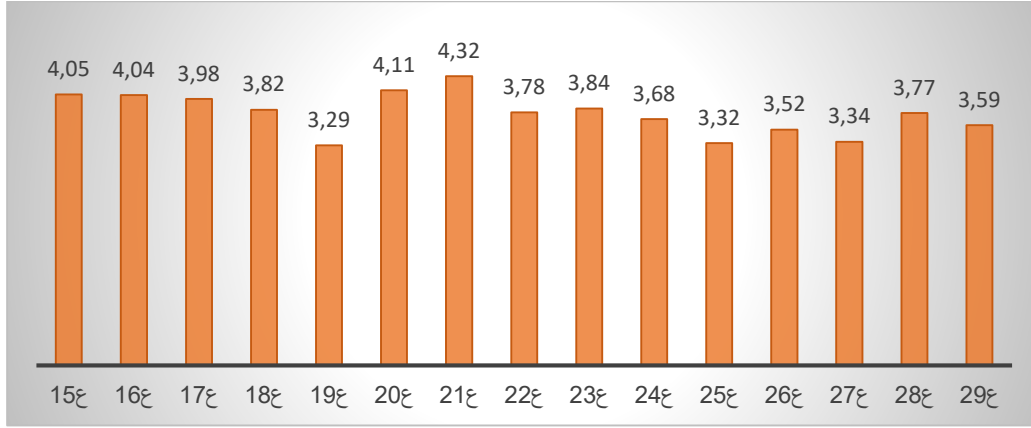
فاعتماد الابتكار من قبل المؤسسة بهدف تخفيض التكلفة، يؤدي الى انخفاض أسعار المنتجات و/أو الخدمات التي تقدمها مقارنة بمنافسيها في القطاع، وبإضافة خصائص جديدة لمنتجاتها تتجذب الزبائن وتسمح لها بالحصول على مزايا سعرية من الموردين، ومن خلال الخصائص الجديدة تجذب المشترين ما يؤدي الى حصول المؤسسة على القدرة لاختيار الموردين الذين يقدمون أفضل شروط، كما تهدف الى تقديم منتجات و/أو خدمات تتصف بالنفرد والابداع تضعف من خلالها تنافسية السلع البديلة وبالتالي المحافظة على الزبائن وعدم دفعهم الى تغيير سلوكهم الى شراء منتجات أخرى بخصائص جديدة تعوض ما اعتادوا عليه.

فيما يخص العبارة (رقم 27) أشارت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره 3.34 وانحراف معياري 1.116 أن المؤسسات تهدف من خلال الابتكار الى وضع حواجز مرتفعة لدخول السوق أمام المنافسين الجدد حيث المؤسسات باعتمادها على الابتكار بأنواعه وفي مختلف قطاعات النشاط ترفع حاجز المنافسة أما المؤسسات الجديدة.

انطلاقا من تحليل العبارات المتعلقة بمحور تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تتراوح فيها المتوسطات الحسابية لكل العبارات بين (4.11 و 3.32)، ومتوسط المحور قدر ب 3.78 وانحراف معياري 0.661 بدرجة مرتفعة يدل على شبه اجماع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العينة على أن الابتكار أداة لزيادة التنافسية، ويتبين أنها تعتمد في ذلك على دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات وهذا حتى تتمكن من ابتكار و/أو تطوير طرق التحكم فيها لتحقيق أهدافها

والتأثير على عوامل المنافسة وقوى المنافسة، وفيما يلي شكل يوضح متوسطات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني.

الشكل رقم 22: متوسطات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

### 3-تحليل محور النظام الوطني الجزائري للابتكار: سيتم التحليل الوصفي لمحور النظام الوطني

الجزائري للابتكار، وسيتم تمثيله في الجدول كما يلي:

الجدول رقم 61: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور النظام الوطني

#### الجزائري للابتكار

رقم العبارة	التكرار والنسبة	النظام الوطني الجزائري للابتكار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا				
30	تهتم المؤسسة بتسجيل براءة اختراع لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية									
	التكرار	7	7	10	7	25	2.36	1.470	3	منخفض
	النسبة	12.5	12.5	17.9	12.5	44.6				
31	تهتم المؤسسة بتسجيل علامة تجارية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية									
	التكرار	7	10	9	9	21	2.52	1.465	2	منخفض
	النسبة	12.5	17.9	16.1	16.1	37.5				
32	تهتم المؤسسة بالحصول على ملكية فكرية محمية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية									
	التكرار	5	6	12	7	26	2.23	1.375	5	منخفض
	النسبة	8.9	10.7	21.4	12.5	46.4				

تحرص المؤسسة على تكوين علاقة مع الجامعة أو غيرها من معاهد التعليم العالي										
33	التكرار	2	5	12	11	26	1.175	2.04	11	منخفض
	النسبة	3.6	8.9	21.4	19.6	46.4				
تحرص المؤسسة على التعامل مع مخبر بحث فيما يخص أنشطة البحث والتطوير										
34	التكرار	4	3	4	3	42	1.64	1.257	7	منخفض
	النسبة	7.1	5.4	7.1	5.4	75.0				
أظهرت المؤسسة اهتماما للحصول على الجائزة الوطنية للابتكار										
35	التكرار	2	0	2	1	51	1.23	0.831	10	منخفض
	النسبة	3.6	0.00	3.6	1.8	91.1				
تهتم المؤسسة بالاستفادة من الخدمات المادية وغير المادية للوكالات المعنية بالبحث العلمي										
36	التكرار	0	0	5	6	45	1.29	0.624	9	منخفض
	النسبة	0.00	0.00	8.9	10.7	80.4				
أظهرت المؤسسة اهتماما للاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار L'ANDI										
37	التكرار	2	2	9	13	30	1.80	1.069	6	منخفض
	النسبة	3.6	3.6	16.1	23.2	53.6				
تهتم المؤسسة بالاستفادة من الخدمات المادية وغير مادية التي تقدمها الوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة										
38	التكرار	2	10	11	11	22	2.27	1.258	4	منخفض
	النسبة	3.6	17.9	19.6	19.6	39.3				
تهتم المؤسسة بالاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT										
39	التكرار	2	1	2	6	45	1.38	0.926	8	منخفض
	النسبة	3.6	1.8	3.6	10.7	80.4				
تهتم المؤسسة بالتوجه الى التمويل البنكي لتلبية التزاماتها و/أو تمويل مشاريعها المستقبلية										
40	التكرار	7	14	19	3	13	2.98	1.38	1	متوسط
	النسبة	12.5	25	33.9	5.4	23.2				
المتوسط والانحراف المعياري لكل العبارات في المحور										
							1.98	0.701		منخفض

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه (رقم 61) أن العبارات الثلاثة الأولى تتعلق بعلاقة أفراد العينة بالمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، أشارت العبارات (رقم 30، 31، 32) بدرجة ضعيفة بمتوسطات حسابية قدرت على التوالي 2.36، 2.52، 2.23 وانحرافات معيارية على التوالي

1.470، 1.465، 1.375 بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تهتم بتسجيل براءة اختراع أو علامة تجارية، أو الحصول على ملكية فكرية محمية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية. وهذا يفسره حالة عدم الوعي لدى أفراد العينة بأهمية المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، من حيث قدرته على حماية منتجاتهم المبتكرة من خطر الاستغلال غير مشروع، وبالتالي المساهمة في حمايتهم من المنافسين في القطاع، إضافة الى إمكانية الانتفاع بالمعلومات التي يوفرها وخاصة تلك المتعلقة بالبراءات، وتجدر الإشارة أن أفراد العينة لا تمتلك أي فكرة حول طرق الاستغلال التجاري للملكية الفكرية المسجلة في المعهد التي يمكن من خلالها تكوين علاقة مع المعهد الوطني الجزائري للملكية، إضافة الى طبيعة العينة التي تتكون من 22 مؤسسة من بين 56 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في قطاع الصناعة بأنواعها وقطاع هندسة النظم والتي تعتبر من أكثر القطاعات المنتجة للبراءات، وعليه فباقي المؤسسات على الرغم من ممارستها للابتكار والتجديد والتطوير في أسلوب عملها الا انه لا يتطلب تسجيله في المعهد الوطني للملكية الفكرية، وبالتالي فلا توجد علاقة مباشرة واضحة بالمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.

جاءت العبارة (رقم 33) بدرجة ضعيفة بمتوسط حسابي قدره 1.175 وانحراف معياري 2.04 على ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحرص على تكوين علاقة مع الجامعة أو غيرها من معاهد التعليم العالي، سواء من خلال توظيف الأساتذة كخبراء لتحسين تنافسيتها، أو من خلال الاستفادة من البحوث الجامعية أو غيرها من العلاقات.

فحسب مسيري بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل العينة تتمثل عملية توظيف خريجي الجامعات ومعاهد التعليم العالي هي العلاقة الوحيدة التي تربط القطاعين والتي في كثير من الأحيان تجد المؤسسة نفسها أمام حالة عدم توافق طبيعة تكوين المتخرجين النظري مع احتياجاتها ونشاطاتها، إضافة الى ان هذه المؤسسات في حالة ما قامت بتوظيفهم تترتب عليها تكلفة زائدة لرفع قدراتهم المعرفية والمهنية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطيتها، كما أن نسبة كبيرة من الجامعيين لا يوظفون في نفس مجال شهادتهم، إضافة الى حقيقة أن الجامعات والمعاهد تعمل باستقلالية تامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لا توجد طريقة واضحة للاستفادة من البحوث والخبرات والمعارف العلمية المكتسبة من خلال الجامعات واستغلالها في تطوير تنافسية المؤسسات في مختلف القطاعات صناعة، تجارة، زراعة وغيرها.

وتشير العبارة (رقم 34) بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي قدره 1.64 وانحراف معياري 1.257 بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحرص على التعامل مع مخبر بحث سواء كان خاص أو عمومي أو بالتشارك مع مؤسسة أخرى وذلك فيما يخص أنشطة البحث والتطوير، وهذا يدل على عدم اهتمام المؤسسات بتنمية البحث والتطوير بالشراكة مع مخابر بحث، كما أن عدم وجود أبحاث تطبيقية تجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه الى هذه الهياكل لتحسين مثلاً نفقات، أساليب الإنتاج وكذا المنتجات والسلع والخدمات وتطويرها(يرجع ذلك أن معظم مخابر البحث في الجزائر تابعة للجامعة وتنتج بحوث نظرية أكاديمية مستقلة وبعيدة عن كونها قابلة للاستغلال الاقتصادي)، كما أن 77% من أفراد العينة هي مؤسسات صغيرة ومصغرة لا تملك الموارد المالية اللازمة للتوجه الى مخابر البحث العلمي.

جاءت العبارة (رقم 35) بدرجة ضعيفة بمتوسط حسابي قدره 1.23 وانحراف معياري 0.831 على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تظهر اهتماماً للحصول على الجائزة الوطنية للابتكار، ان ظهور اتفاق شبه كامل على عدم الاهتمام من قبل افراد العينة يبين عدم معرفة المؤسسات بالهدف من هذه الجائزة التي أطلقتها وزارة الصناعة والمناجم بهدف تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة والخدمات المتعلقة بقطاع الصناعة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال لدعم الابتكار والبحث والتطوير، كما أن الفوز بهذه الجائزة يعتبر عامل مهم في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يحسن من صورتها في السوق، ويحفز العاملين على الابداع والابتكار بصفة مستمرة، إضافة الى عدم وجود ترويج كاف لهذه الجائزة.

تشير العبارة (رقم 36) بدرجة ضعيفة بمتوسط حسابي قدره 1.29 وانحراف معياري 0.624 بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تهتم بالاستفادة من الخدمات المادية وغير المادية للوكالات المعنية بالبحث العلمي، فبالرغم من أن عينة الدراسة تضم مؤسسات في مختلف القطاعات الا أن الاتفاق شبه تام بعدم الاهتمام، يمكن ارجاعه لعدم المعرفة الكاملة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود هذه الوكالات وخاصة الوكالة الوطنية لتتمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية ANVERDET، التي تربط بين البحث العلمي مهما كان القطاع الذي ينتجه والقطاع الاقتصادي لتحويل نتائج البحث وتثمينها، إضافة الى أن معظم الوكالات هي موجهة للمشاريع المبتكرة في

المراحل الأولى ذات كثافة تكنولوجيا عالية، والتي في معظم الحالات تابعة لقطاع البحث العلمي وتقوم بمرافقتها ودمجها في السوق.

كما تشير العبارة (رقم 37) بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي قدره 1.80 وانحراف معياري 1.069 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تظهر اهتماما للاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار AINDI، على الرغم من أن معظم أفراد العينة أنشأت بعد 2001 وهو تاريخ انشاء هذه الوكالة ووجود عدة مؤسسات داخل العينة استفادة من إعفاءات ضريبية الا أن المؤسسات التي تكتسي أهمية خاصة وكبيرة اقتصاديا تتواجد على مستوى العاصمة وهذا بين عدم اهتمام افراد العينة بهذه الوكالة، إضافة الى ان هذه الوكالة أنشأت لتمويل المشاريع التي تفوق قيمتها 10000000.00 دينار جزائري ومعظم أفراد العينة هي مؤسسات صغيرة ومصغرة.

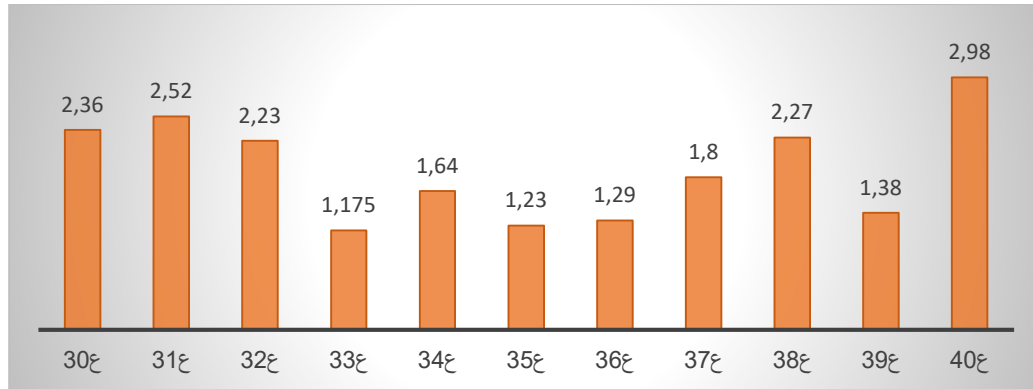
جاءت العبارة (رقم 38) بدرجة ضعيفة بمتوسط حسابي قدره 2.27 وانحراف معياري 1.258 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تهتم بالاستفادة من الخدمات المادية وغير مادية التي تقدمها الوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع الى أن عدد من أفراد العينة قد استفادة فعلا من احدى هذه الهيئات (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE، الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC وغيرها من الهيئات) وهي حاليا مستقلة وليس بالضرورة في حاجة الى خدمات هذه الهيئات، كما أنه تم ملاحظة أن أفراد العينة على الرغم من معرفتهم بأهمية هذه الهيئات ولهم رغبة في الحصول على تمويل من خلالهم أو استشارة الا أنهم لا يفصحون بذلك كأنه نوع من الضعف وهذا يرجع لعدم الوعي بأهمية الدراسة.

تشير العبارة (رقم 39) بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي قدره 1.38 وانحراف معياري 1.258 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تهتم بالاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT، فعملية حضان المشاريع المقترحة من قبل هذه الوكالة تتم قبل النشأة الفعلية للمؤسسة ومن خلال أفراد العينة لا توجد أي مؤسسة استفادة من هذه الوكالة ويرجع ذلك الى أن هذه الوكالة تهدف الى رفع قدرات المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

أما العبارة (رقم 40) تشير بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره 2.98 وانحراف معياري 1.38 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بالتوجه الى التمويل البنكي لتلبية التزاماتها و/أو تمويل مشاريعه المستقبلية، ومن أكثر القروض جذبا حسب مسيري بعض المؤسسات هي القروض الاستثمارية، حيث تحصل عدد من أفراد هذه العينة على هذا النوع وهي حاليا في مرحلة الاسترداد، فيما يرفض عدد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعامل مع البنوك لأنهم يرونها فيها بنوك ربوية على الرغم من القصور المالي الذي تعرفه هذه المؤسسات.

انطلاقا من تحليل العبارات المتعلقة بمحور النظام الوطني الجزائري للابتكار، التي تتراوح فيها المتوسطات الحسابية لكل العبارات بين (2.98 و 1.23)، ومتوسط المحور قدر ب 1.98 وانحراف معياري 1.38 بدرجة منخفضة يدل على أن الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار تربطهم علاقة ضعيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن معظم الهيئات والوكالات تهتم بالمؤسسات الناشطة في قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى أو أنها هيئات تمارس نشاطها باستقلالية تامة عن باقي أطراف النظام، وفيما يلي شكل يوضح متوسطات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث.

الشكل رقم 23: متوسطات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

لتوضيح طبيعة العلاقة بين النظام الوطني الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيتم تحليل المحور الثالث بالتركيز فقط على المؤسسات الصناعية والمؤسسات في قطاع هندسة النظم، وهي 22 مؤسسة من العينة الأصلية بنسبة 39.25٪.

الجدول رقم 62: التحليل الوصفي لإجابات المؤسسات الصناعية والمؤسسات في قطاع

هندسة النظم على محور النظام الوطني الجزائري للابتكار

رقم العبارة	التكرار والنسبة	النظام الوطني الجزائري للابتكار					الدرجة	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا				
30	التكرار	6	6	6	1	3	مرتفع	3	1.336	3.50
	النسبة	27.3	27.3	27.3	4.5	13.6				
تهتم المؤسسة بتسجيل براءة اختراع لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية										
31	التكرار	6	8	6	1	1	مرتفع	2	1.066	3.77
	النسبة	27.3	36.4	27.3	4.5	4.5				
تهتم المؤسسة بتسجيل علامة تجارية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية										
32	التكرار	4	5	9	2	2	متوسط	5	1.171	3.32
	النسبة	18.2	22.7	40.9	9.1	9.1				
تهتم المؤسسة بالحصول على ملكية فكرية محمية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية										
33	التكرار	1	4	7	4	6	منخفض	11	1.224	2.55
	النسبة	4.5	18.2	31.8	18.2	27.3				
تحرص المؤسسة على تكوين علاقة مع الجامعة أو غيرها من معاهد التعليم العالي										
34	التكرار	3	3	1	2	13	منخفض	7	1.583	2.14
	النسبة	13.6	13.6	4.5	9.1	59.1				
تحرص المؤسسة على التعامل مع مخبر بحث فيما يخص أنشطة البحث والتطوير										
35	التكرار	2	0	2	1	17	منخفض	10	1.260	1.59
	النسبة	9.1	0.00	9.1	4.5	77.3				
أظهرت المؤسسة اهتماما للحصول على الجائزة الوطنية للابتكار										
36	التكرار	0	0	4	3	15	منخفض	9	0.802	1.50
	النسبة	0.00	0.00	18.2	13.6	68.2				
تهتم المؤسسة بالاستفادة من الخدمات المادية وغير المادية للوكالات المعنية بالبحث العلمي										
37	التكرار	2	2	9	13	30	منخفض	6	1.177	2.36
	النسبة	3.6	3.6	16.1	23.2	53.6				
أظهرت المؤسسة اهتماما للاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار L'ANDI										

تهتم المؤسسة بالاستفادة من الخدمات المادية وغير مادية التي تقدمها الوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة										38
متوسط	4	1.241	2.73	4	6	6	4	2	التكرار	
				18.2	27.3	27.3	18.2	9.1	النسبة	
تهتم المؤسسة بالاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT										39
منخفض	8	1.182	1.59	15	5	0	0	2	التكرار	
				68.2	22.7	0.00	0.00	9.1	النسبة	
تهتم المؤسسة بالتوجه الى التمويل البنكي لتلبية التزاماتها و/أو تمويل مشاريعها المستقبلية										40
مرتفع	1	1.093	3.36	2	1	9	7	3	التكرار	
				9.1	4.5	40.9	31.8	13.6	النسبة	
متوسط		0.58221	2.5826	المتوسط والانحراف المعياري لكل العبارات في المحور						

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه (رقم 62) أن العبارات الثلاثة الأولى تتعلق بعلاقة أفراد العينة بالمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، أشارت العبارات (رقم 30، 31) بدرجة مرتفعة والعبارة (رقم 32) بدرجة متوسطة بمتوسطات حسابية قدرت على التوالي 3.50، 3.77، 3.32 وانحرافات معيارية على التوالي 1.336، 1.066، 1.171 بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والناشطة في قطاع هندسة النظم تهتم بتسجيل براءة اختراع، علامة تجارية، أو الحصول على ملكية فكرية محمية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية. وهذا يفسر ثقة هذه المؤسسات في المعهد من جهة وضرورة حماية منتجاتهم من جهة أخرى.

جاءت العبارات (رقم 33، 34، 35، 36، 37 و 39) بدرجة ضعيفة بمتوسطات حسابية قدرت على التوالي 2.55، 2.14، 1.59، 1.50، 2.36 و 1.59 وانحرافات معيارية على التوالي 1.224، 1.583، 1.260، 0.802، 1.177 و 1.182 على ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والناشطة في قطاع هندسة النظم لديها علاقة ضعيفة مع الجامعة أو غيرها من معاهد التعليم العالي، إضافة الى انخفاض مستوى التعامل مع مخبر بحث سواء كان خاص أو عمومي أو بالتشارك مع مؤسسة أخرى وذلك فيما يخص أنشطة البحث والتطوير، وأن هذه المؤسسات درجة اهتمامها منخفض في الحصول على الجائزة الوطنية للابتكار، وللإستفادة من الخدمات المادية وغير المادية للوكالات المعنية بالبحث العلمي وبخدمات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار AINDI، كما

أن اهتمامها ضعيف للاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها  
.ANPT

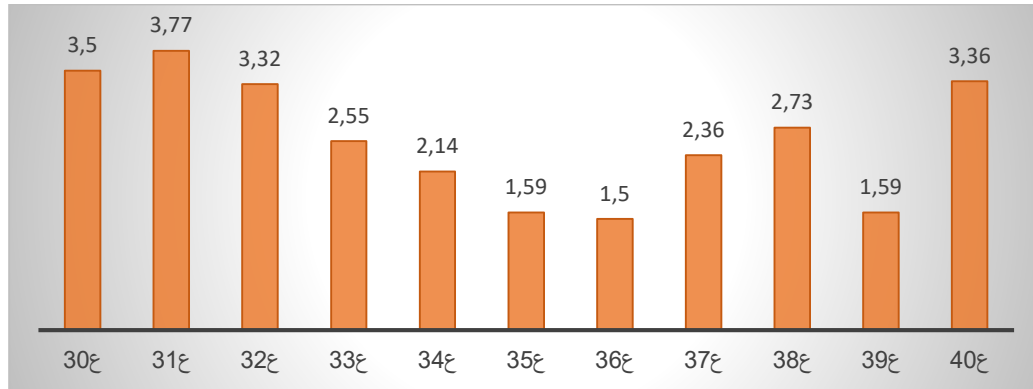
جاءت العبارة (رقم 38) بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره 2.73 وانحراف معياري 1.241  
أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والناشطة في قطاع هندسة النظم تهتم بالاستفادة من  
الخدمات المادية وغير مادية التي تقدمها الوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة.

أما العبارة (رقم 40) تشير بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره 3.36 وانحراف معياري 1.093  
أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والناشطة في قطاع هندسة النظم تهتم بالتوجه الى  
التمويل البنكي لتلبية التزاماتها و/أو تمويل مشاريعه المستقبلية.

انطلاقاً من تحليل العبارات المتعلقة بمحور النظام الوطني الجزائري للابتكار وذلك بالنسبة  
للمؤسسات الصناعية والمؤسسات الناشطة في قطاع هندسة النظم، التي تتراوح فيها المتوسطات  
الحسابية لكل العبارات بين (3.77 و 1.5)، ومتوسط المحور قدر بـ 2.5826 وانحراف معياري  
0.582 بدرجة متوسطة يدل على أن الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار تربطهم علاقة متوسطة  
مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هناك هيئات ذات علاقة وطيدة بتنافسية المؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة الصناعية والناشطة في قطاع هندسة النظم كالمعهد الوطني الجزائري للملكية  
الصناعية، والوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة الى البنوك،  
على عكس باقي الهيئات كالجامعة وغيرها التي تربطهم بالمؤسسات علاقة ضعيفة، وفيما يلي شكل  
يوضح متوسطات إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث.

## الشكل رقم 24: متوسطات إجابات المؤسسات الصناعية والمؤسسات في قطاع هندسة النظم

### حول عبارات المحور الثالث



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول (رقم 61) والجدول (رقم 62) يتبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تربطهم علاقة ضعيفة الى متوسطة مع النظام الوطني الجزائري للابتكار حسب قطاع النشاط الذي تنتمي اليه المؤسسة.

### المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

فيما يلي سيتم اختبار الفرضيات كما يلي:

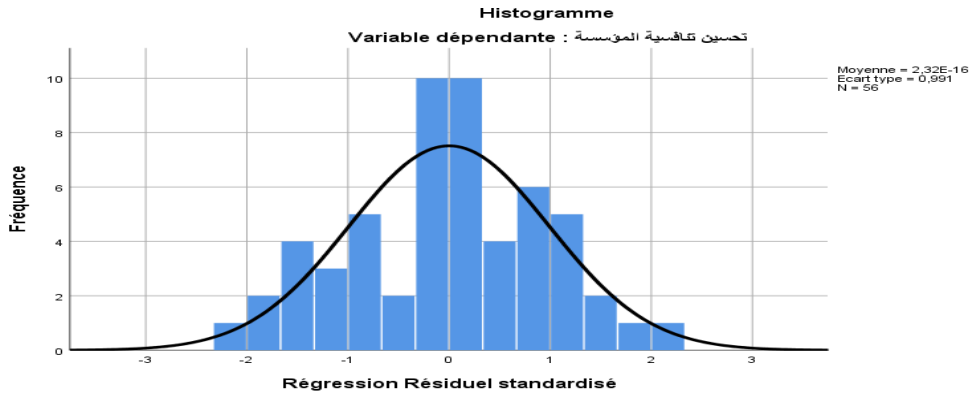
#### أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 للنظام الوطني الجزائري للابتكار على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

قبل تطبيق تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة، تم اجراء بعض الاختبارات

من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار البسيط وذلك من خلال:

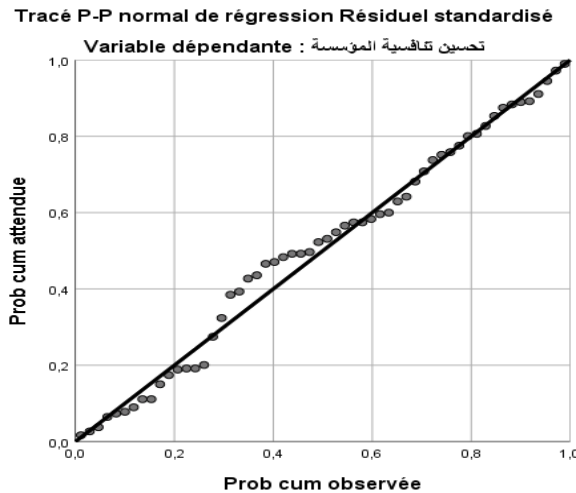
### الشكل رقم 25: مدرج تكراري للتوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الشكل أعلاه (رقم 25) الذي يمثل رسم بياني للمدرجات التكرارية يتضح أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

### الشكل رقم 26: الرسم البياني P -P Trace



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الشكل (رقم 26) كل البيانات تتجمع حول الخط المستقيم أي أن البواقي تتوزع حسب التوزيع الطبيعي، واستنادا لما سبق وبعد التأكد من أن بيانات الدراسات تتبع التوزيع الطبيعي، فيمكن الآن اختبار أثر المتغير المستقل على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

**الجدول رقم 63: تحليل التباين للانحدار لاختبار صلاحية النموذج**

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الانحدار	4.956	1	4.956	14.031	0.000
البواقي	19.073	54	0.353	/	/
الكلية	24.029	55	/	/	/

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه (رقم 63) أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة F المحسوبة البالغة (14.031) أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (4.08) (قيمة F الجدولية بدرجتي حرية البسط والمقام (1،54) عند مستوى المعنوية (0.05) = 4.08)، بدلالة (0.000) أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، يمكن القول إنه تم ثبوت الدلالة الإحصائية لمعامل الانحدار للمتغير المستقل المتمثل في (النظام الوطني الجزائري للابتكار).

واستنادا على ما سبق، فيمكن الآن استخدام الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغير المستقل على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الجدول رقم 64: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغير المستقل على تحسين**

**تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	المعامل المعياري
الحد الثابت	2.934	12.255	0.000	Beta
المتغير المستقل	0.428	3.746	0.000	/
معامل الارتباط R	0.454			
معامل التفسير R <sup>2</sup>	0.206			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من أجل معرفة العلاقة بين (النظام الوطني الجزائري للابتكار) و(تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تم تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى عند مستوى دلالة (0.05)، حيث المتغير المستقل هو (النظام الوطني الجزائري للابتكار)، والمتغير التابع هو (تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

أظهرت نتائج نموذج الانحدار وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) للمتغير المستقل على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، وان ما يؤكد ذلك قيمة (t) المحسوبة والمقدرة (3.746) حيث كانت قيمة المعنوية (0.000) أقل من (0.05)، وبناء على النتائج السابقة سيتم قبول الفرضية.

كما تفسر قيمة معامل التحديد/التفسير ( $R^2$ ) أن المتغير المستقل يفسر 20.6% من التباين الحاصل في تحسن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، أما النسبة المتبقية والمقدرة ب(79.4%) فترجع الى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار الخطي البسيط.

ويشير المعامل المعياري (Beta) المحسوب للمتغير المستقل والبالغ (0.454) الى أن زيادة الاهتمام بعلاقة النظام الوطني الجزائري للابتكار (معهد وطني للابتكار، الجامعة ومعاهد التعليم العالي، الوكالات بمختلف أشكالها وأهدافها، البنوك...) مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة بمقدار وحدة انحراف معياري واحد، سيؤدي الى تحسين تنافسية هذه المؤسسات محل الدراسة بنسبة 45.4%.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية بشكل عام، بأنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05)، للنظام الوطني الجزائري للابتكار على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة. بناء على نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، يكون النموذج المقرر كالاتي:  $Y=0.428X+2.934$  حيث أن:

Y : النظام الوطني الجزائري للابتكار.

X : تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

**الجدول رقم 65: معامل الارتباط بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الدلالة الإحصائية	معامل كندال T Tau-B de Kendall	معامل سبيرمان R Rho de Spearman	الارتباط
0.000	**0.517	**0.705	بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يوضح الجدول (رقم 65) قيمة معامل الارتباط سبيرمان بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاءت العلاقة طردية قوية ( $R = 0.705$ )، بدلالة إحصائية (0.00) عند مستوى معنوية (0.01) أقل من (0.05)، كما يثبت معامل كندال ذلك ( $T = 0.517$ ) بدلالة إحصائية (0.00) عند مستوى المعنوية (0.01) أقل من (0.05) وهي قيمة جد متقاربة من معامل ارتباط سبيرمان.

أظهرت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05) بين المتغير المستقل والمتغير التابع تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، ويعود سبب هذا الارتباط القوي الى أهمية الابتكار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنه كلما زاد اعتماد الابتكار (في المنتج، الخدمة، العملية، التنظيم، طرق تسويق...) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة يؤدي الى تحسين تنافسيتها باكتساب القدرة على التأثير على عوامل المنافسة وقوى المنافسة.

أشار اختبار الفرضية الفرعية الأولى بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

### ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين النظام الوطني الجزائري للابتكار واعتماد الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

الجدول رقم 66: معامل الارتباط بين النظام الوطني للابتكار واعتماد الابتكار

الدلالة الاحصائية	معامل كندال T Tau-B de Kendall	معامل سبيرمان R Rho de Spearman	الارتباط
0.000	**0.422	**0.589	بين النظام الوطني الجزائري للابتكار واعتماد الابتكار

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

يوضح الجدول (رقم 66) قيمة معامل الارتباط سبيرمان بين النظام الوطني للابتكار واعتماد الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، حيث جاءت العلاقة طردية متوسطة ( $R = 0.589$ )، بدلالة إحصائية (0.00) عند مستوى معنوية (0.001) أقل من (0.05)، كما يثبت معامل كندال ذلك ( $T = 0.422$ ) بدلالة إحصائية (0.00) عند مستوى معنوية (0.01) أقل من (0.05) وهي قيمة جد متقاربة من معامل ارتباط سبيرمان.

أظهرت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05) بين المتغير المستقل والمتغير التابع اعتماد الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، ويعود سبب هذا الارتباط الى أهمية وجود علاقة بين النظام الوطني للابتكار الذي يوفر المحيط الملائم (قوانين حماية، تشريعات، تسهيلات تمويلية وجبائيه، تسهيلات الاستثمار...) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه لاعتماد الابتكار ما يؤدي بالضرورة الى تحسين تنافسية هذه الأخيرة.

أشار اختبار الفرضية الفرعية الثانية بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين النظام الوطني للابتكار واعتماد الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

#### رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.05 للإجابات أفراد العينة على فقرات تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزي البيانات الخاصة بالمؤسسات.

#### الجدول رقم 67: نتائج اختبار التباين الأحادي (قطاع النشاط)

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.127	1.588	0.609	13	7.919	بين المجموعات
/		0.384	42	16.110	داخل المجموعات
/	/	/	55	21.029	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 67) يلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة تعزي قطاع النشاط، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.127) وهي أكبر من 0.05 أي أن قطاع نشاط المؤسسات لا يؤثر في تصور أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### الجدول رقم 68: نتائج اختبار التباين الأحادي (حجم المؤسسة)

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.127	1.588	0.609	13	7.919	بين المجموعات
/		0.384	42	16.110	داخل المجموعات
/	/	/	55	21.029	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 68) يلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة تعزي حجم المؤسسة، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.127) وهي أكبر من 0.05 أي أن حجم المؤسسة لا يؤثر في تصور أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

**الجدول رقم 69: نتائج اختبار التباين الأحادي (النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.013	3.953	1.487	3	4.462	بين المجموعات
/		0.376	52	19.567	داخل المجموعات
/	/	/	55	24.029	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 69) يلاحظ أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة تعزي النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة (محلي، جهوي، وطني، دولي)، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.013) وهي أصغر من 0.05 أي أن النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسات يؤثر في تصور أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة فزيادة توسيع نطاق نشاط المؤسسة ارتفع معها اهتمامها بتحسين تنافسيتها.

**الجدول رقم 70: نتائج اختبار التباين الأحادي (امتلاك وسيلة حماية)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.223	1.544	0.662	2	1.323	بين المجموعات
/		0.428	53	22.706	داخل المجموعات
/	/	/	55	24.029	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 70) يلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة تعزي امتلاك المؤسسة وسيلة حماية (براءة اختراع، علامة تجارية، حقوق التصميم الصناعي)، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.223) وهي أكبر من 0.05 أي أن امتلاك المؤسسة وسيلة حماية لا يؤثر في تصور أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

**الجدول رقم 71: نتائج اختبار التباين الأحادي (تحقيق نمو في الحصة السوقية)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.558	0.347	0.153	21	0.153	بين المجموعات
/		0.442	54	23.876	داخل المجموعات
/	/	/	55	24.029	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 71) يلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة تعزي تحقيق المؤسسة نمو في الحصة السوقية خلال ثلاث سنوات سابقة، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.558) وهي أكبر من 0.05 أي أن تحقيق المؤسسة لنمو في الحصة السوقية لا يؤثر في تصور أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

**الجدول رقم 72: نتائج اختبار التباين الأحادي (الحصول على دعم مالي)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.103	2.751	1.165	1	1.165	بين المجموعات
/		0.423	54	22.864	داخل المجموعات
/	/	/	55	24.029	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 72) يلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة تعزي حصول المؤسسة على أي دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية بهدف تنمية تنافسيتها، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.223) وهي أكبر من 0.05 أي أن حصول المؤسسة على دعم مالي لا يؤثر في تصور أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

**الجدول رقم 73: نتائج اختبار التباين الأحادي (الحصول على إعفاء ضريبي)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.110	2.637	1.119	1	1.119	بين المجموعات
/		0.424	54	22.910	داخل المجموعات
/	/	/	55	24.029	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 73) يلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة تعزي حصول المؤسسة على إعفاءات ضريبية (IRG، IBS...)، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.110) وهي أكبر من 0.05 أي أن حصول المؤسسة على إعفاء ضريبي لا يؤثر في تصور أفراد العينة حول تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.05 للإجابات أفراد العينة على فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار تعزي البيانات الخاصة بالمؤسسات.

**الجدول رقم 74: نتائج اختبار التباين الأحادي (قطاع النشاط)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.000	4.925	1.255	13	16.315	بين المجموعات
/		0.255	42	10.702	داخل المجموعات
/	/	/	55	27.016	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 74) يلاحظ أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار تعزي قطاع النشاط، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.000) وهي أصغر من 0.05 أي أن قطاع نشاط المؤسسات يؤثر في تصور أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار.

**الجدول رقم 75: نتائج اختبار التباين الأحادي (حجم المؤسسة)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.700	0.359	0.180	2	0.361	بين المجموعات
/		0.503	53	26.655	داخل المجموعات
/	/	/	55	27.016	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 75) يلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار تعزي حجم المؤسسة، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.700) وهي أكبر من 0.05 أي أن حجم المؤسسة لا يؤثر في تصور أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار.

**الجدول رقم 76: نتائج اختبار التباين الأحادي (النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.289	1.286	0.622	3	1.867	بين المجموعات
/		0.484	52	25.150	داخل المجموعات
/	/	/	55	27.016	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 76) يلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار تعزي النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة (محلي، جهوي، وطني، دولي)، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.289) وهي أكبر من 0.05 أي أن النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسات لا يؤثر في تصور أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار.

**الجدول رقم 77: نتائج اختبار التباين الأحادي (امتلاك وسيلة حماية)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.008	5.309	2.255	2	4.509	بين المجموعات
/		0.425	53	22.507	داخل المجموعات
/	/	/	55	27.016	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 77) يلاحظ أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار تعزي امتلاك المؤسسة وسيلة حماية (براءة اختراع، علامة تجارية، حقوق التصميم الصناعي)، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.008) وهي أصغر من 0.05 أي أن امتلاك المؤسسة وسيلة حماية يؤثر في تصور أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار

**الجدول رقم 78: نتائج اختبار التباين الأحادي (تحقيق نمو في الحصة السوقية)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.633	0.230	0.115	1	0.115	بين المجموعات
/		0.498	54	26.902	داخل المجموعات
/	/	/	55	27.016	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 78) يلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار تعزي تحقيق المؤسسة نمو في الحصة السوقية خلال ثلاث سنوات سابقة، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.633) وهي أكبر من 0.05 أي أن تحقيق المؤسسة لنمو في الحصة السوقية لا يؤثر في تصور أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار.

**الجدول رقم 79: نتائج اختبار التباين الأحادي (الحصول على دعم مالي)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.846	0.38	0.019	1	0.019	بين المجموعات
/		0.500	54	26.997	داخل المجموعات
/	/	/	55	27.016	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 79) يلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار تعزي حصول المؤسسة على أي دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية بهدف تنمية تنافسيتها، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.846) وهي أكبر من 0.05 أي أن حصول المؤسسة على دعم مالي لا يؤثر في تصور أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار.

**الجدول رقم 80: نتائج اختبار التباين الأحادي (الحصول على إعفاء ضريبي)**

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المجموعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.138	2.265	1.088	1	1.088	بين المجموعات
/		0.480	54	25.929	داخل المجموعات
/	/	/	55	27.016	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

من خلال الجدول أعلاه (رقم 80) يلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لإجابة أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار تعزي حصول المؤسسة على إعفاءات ضريبية (IRG، IBS...)، وهذا بالاعتماد على قيمة الدلالة (0.138) وهي أكبر من 0.05 أي أن حصول المؤسسة على إعفاء ضريبي لا يؤثر في تصور أفراد العينة حول فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار.

## المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

بعد أن تم اخضاع الاستبيان للتحليل الاحصائي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قسنطينة، والذي شمل المتغير المستقل النظام الوطني الجزائري للابتكار، والمتغير التابع تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، حيث تم إيجاد طبيعة العلاقة وأثر هذه العلاقة تم التوصل الى:

### المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لخصائص العينة

انطلاقا من نتائج التحليل الوصفي لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قسنطينة، تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- أن عدد صغير جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تمتلك وسيلة حماية مسجلة لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.
- أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لم تستفد من أي دعم حكومي سواء كان ذلك في شكل استفادة من برنامج للتأهيل، أو إعفاءات ضريبية أو دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية بهدف تنمية تنافسيتها.

### المطلب الثاني: نتائج تحليل محاور الاستبيان

انطلاقا من نتائج التحليل الوصفي لمحاور الاستبيان تم التوصل الى النتائج التالية:

- 1- نتائج محور اعتماد الابتكار في المؤسسة:** انطلاقا من نتائج التحليل الوصفي لمحور اعتماد الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قسنطينة، تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:
  - بناء على إجابات أفرا العينة فان توفير قسم خاص بالبحث التطوير إضافة الى تخصيص ميزانية معتبرة للبحث والتطوير جاءت في المرتبة الأخيرة في أوليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - يظهر اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالموارد البشري من خلال الاهتمام بتكوينه فيما يخص عمله وفي استعمال التكنولوجيا الحديثة، إضافة الى اعتماد وسائل الاتصال الحديثة الحاسوب، الشبكات) التي لها تأثير إيجابي على هيكل الإدارة حيث أن تقرب العامل للمسير بنقل المعلومات بسرعة وبسهولة، وبالتالي تساعد في عملية اتخاذ القرار في الوقت والشكل المناسب.
  - فيما يخص اعتماد الابتكار أظهرت النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة تفضل استراتيجية التابع السريع عن الاستراتيجية الاستباقية وذلك لتفادي مخاطر ابتكار الجديد، ولما لهذه

الاستراتيجية من أهمية وأثر في تحسين تنافسيتها واعتبارها كخطوة لتحقيق لابتكار الجديد لأول مرة، فاعتماد الابتكار حسب إجابات عينة الدراسة لا يحصر الابتكار في منتج معين أو خدمة معينة بل يكون في شكل ابتكار العملية، أسلوب انتاج جديد، شكل جديد في التنظيم، أسلوب جديد في التسويق وهذا النوع من الابتكار لا يتطلب بالضرورة تسجيل براءة اختراع أو التوجه الى وسيلة حماية أخرى.

**2- نتائج محور تحسين تنافسية المؤسسة:** انطلاقا من نتائج التحليل الوصفي لمحور تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قسنطينة، تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

-تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة لتحسين تنافسيتها على دراسة البيئة الداخلية والخارجية حيث جاءت إجابات العينة باتفاق على قيام المؤسسات بتحليل بيئة الصناعة وبيئة المنافسة، وذلك بالاعتماد على الابتكار في إيجاد طرق تنافسية جديدة، الاعتماد بشكل كبير على ادخال تحسينات مستمرة في العوامل المرتبطة بالإنتاج، إضافة الى تركيز عينة الدراسة على توفير عوامل أساسية حتى تتمكن من الابتكار وذلك بالاهتمام بالتمويل وطرق توفيره، العمال وتحسين العوامل المرتبطة بهم، الهيكل التنظيمي وجعله أكثر مرونة.

-ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة تسعى للتأثير على عوامل المنافسة لتحسين تنافسيتها من خلال الابتكار لرفع الجودة وخفض التكاليف وتقديم منتجات و/أو خدمات تتصف بالتميز، إضافة الى رفع التخصص من خلال الابتكار لرفع مستوى الإنتاجية ودقتها اكتساب الخبرة.

-ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة تسعى للتأثير على قوى المنافسة بالاعتماد بشكل كبير على الابتكار لخفض القوى التنافسية لمنافسي القطاع، والتأثير على الزبائن والموردين، وجاء اهتمام متوسط من عينة الدراسة باعتماد الابتكار لوضع حواجز أمام المنافسين الجدد.

**3- نتائج محور النظام الوطني للابتكار:** انطلاقا من نتائج التحليل الوصفي لمحور النظام الوطني

الجزائري للابتكار، تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

-أكدت النتائج على أن المؤسسات محل الدراسة لا تهتم بتكوين علاقة مع النظام الوطني الجزائري للابتكار (المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية الجامعة وغيرها من معاهد التعليم العالي، مخابر بحث، الجائزة الوطني للابتكار، الوكالات المعنية بالبحث العلمي، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وفيما يخص التوجه الى التمويل البنكي كان الاهتمام به متوسط من قبل عينة الدراسة.

-وفي المقابل فإن إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفراد العينة الناشطة في قطاع الصناعة وهندسة النظم كان لها اهتمام مرتفع بالمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية والتمويل البنكي، واهتمام متوسط بالوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما باقي الفاعلين في النظام فليس لها اهتمام بتكوين علاقة معهم.

-من خلال إجابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفراد العينة يتبين ان معظم الفاعلين في النظام الوطني الجزائري للابتكار هي هيئات مستقلة تعمل في إطار محدد دون تفاعل أو تكوين علاقة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة مهم كان قطاع نشاطها.

### المطلب الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

أظهرت نتائج اختبار الفرضيات ما يلي:

-الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 للنظام الوطني الجزائري للابتكار على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

-الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

-الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 بين النظام الوطني الجزائري للابتكار واعتماد الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة.

-الفرضية الفرعية الثالثة: أظهر نتائج اختبار هذه الفرضية ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.05 للإجابات أفراد العينة على فقرات تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة تعزي كل من قطاع النشاط، حجم المؤسسة، امتلاك وسيلة حماية، تحقيق نمو في الحصة السوقية، الحصول على دعم مالي، الحصول على اعفاء ضريبي.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.05 للإجابات أفراد العينة على فقرات تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة تعزي النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة.

-الفرضية الفرعية الرابعة: أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية ما يلي:

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.05 للإجابات أفراد العينة على فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار تعزي كل من حجم المؤسسة، النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة، تحقيق نمو في الحصة السوقية، الحصول على دعم مالي، الحصول على اعفاء ضريبي.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.05 للإجابات أفراد العينة على فقرات النظام الوطني الجزائري للابتكار تعزي كل من قطاع النشاط، وامتلاك وسيلة حماية.

## خلاصة الفصل

من خلال هذه الدراسة وفي محاولة لقياس أثر النظام الوطني الجزائري للابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة، تم التوصل الى النتائج التالية:

-من خلال هذه الدراسة الاستبائية ومن خلال إجابات عينة الدراسة توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين اعتماد الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة  $R=0.705$ .  
-كذلك من خلال الدراسة الاستبائية ومن خلال إجابات عينة الدراسة توجد علاقة طردية متوسطة بين النظام الوطني الجزائري للابتكار واعتماد الابتكار في هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة  $R=0.589$ .

-وباستعمال نموذج الانحدار الخطي تم التوصل أن للنظام الوطني الجزائري للابتكار أثر في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة  $R^2=0.206$ ، حيث أن وجود علاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة والنظام الوطني الجزائري للابتكار تساهم ولو بنسبة منخفضة في تحسين تنافسية هذه المؤسسات.

الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة:

من خلال هذه الدراسة تم تشخيص النظام الوطني للابتكار وإظهار طبيعة العلاقة التي تربطه بتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاعتماد على الوصف والتحليل تم توضيح أهمية وجود نظام وطني للابتكار يوفر بيئة مناسبة تحتوي على نظم وتشريعات وهيئات تحمي وتحفز الابتكار وكل الأنشطة المحيطة به، وذلك لما للابتكار بكل أنواعه من قدرة على تحسين وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات، إضافة الى أهمية وجود روابط بين الفاعلين في الأنظمة الوطنية للابتكار، تتحقق من خلالها عملية خلق المعرفة تسهيل عملية تبادل المعلومات والتعلم والوصول الى طرق للتأثير على الابتكار لصالح تحقيق التنمية والتطوير الاقتصادي المحلي.

وبتحليل واقع النظام الجزائري للابتكار على ضوء مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2010-2020، بهدف معرفة مدى تطور عملية انشاء هذا النظام الذي انطلقت بصور القانون رقم 98-11 المتضمن للقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ليليه القانون المعدل والمتمم رقم 08-05 كمعزز للمكتسبات المحققة في الفترة المحددة للبرنامج الخماسي 1998-2002 ولمعالجة النقائص، كما أن المخطط الخماسي أصبح يعني الفترة 2008-2012، ثم القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والذي تنصب أهدافه حول ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي مع عدم التنصيص على المخططات الخماسية، إضافة الى قوانين تحفيز الاستثمار مع انشاء العديد من الهيئات التي تدخل في اطار التوجيه وأخرى في التنفيذ وهيئات وإجراءات داعمة للابتكار، تبين أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية وخاصة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فالجزائر لا تمتلك بعد نظام وطني للابتكار وهو لا يزال في مرحلة الانشاء. وبتحليل واقع الاقتصاد الوطني في بعض مؤشرات التنافسية العالمية، بهدف معرفة الوضع التنافسي وبيئة الأعمال في الجزائر، ومدى تأثيرها على واقع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبين أن الوضع التنافسي للجزائر لا يساعد انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالجزائر كانت في مراتب متدنية في معظم المؤشرات المعتمدة في بناء مؤشر التنافسية العالمي، إضافة الى اعتبارها بيئة غير جاذبة للاستثمارات وذلك بالاعتماد على تقرير ممارسة الأعمال، وهذا ما انعكس على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة

2010-2020، والذي كان ضعيف على العموم بالمقارنة بكل الجهود وحجم هذه المؤسسات في النسيج الاقتصادي الجزائري.

تم من خلال هذه الدراسة اختبار نموذج يهدف لقياس أثر النظام الوطني الجزائري للابتكار (متغير مستقل) على (المتغير التابع) تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة. تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

1- ان اعتماد الابتكار هو حتمية بالنسبة للمؤسسات وذلك لاعتباره نشاط يحقق قيمة مضافة عالية للمؤسسة وسلاح تنافسي لمواجهة السوق، إضافة الى اعتبار أن كل العوامل المحيطة بالمؤسسة الداخلية والخارجية هي مصدر للابتكار يجب على المؤسسات الاستفادة منها.

2- توجد عدة أنواع للابتكار (ابتكار المنتج/الخدمة، ابتكار العملية، الابتكار الموضعي، ابتكار نموذج الأعمال، الابتكار الإداري)، حيث تعتمد المؤسسة أحد الأشكال السابقة حسب طبيعة نشاطها، حجم رأس مالها، حجم الموارد المالية المخصصة للابتكار والتكاليف التي يمكنها تحملها، حسب السوق الذي تستهدفه وحجم الطلب على منتجاتها، وغيرها من العوامل.

3- المؤسسات التي تتجه لاعتماد الاستراتيجية الاستباقية ترغب في أن تكون الأولى في السوق، ولها إمكانيات مادية وبشرية تسمح لها بالقيام بالبحث والتطوير لإنتاج منتجات جديدة أو القيام بعمليات جديدة، والابتكار في كل ما هو متعلق بالتسويق من دراسة السوق تصميم المنتج الترويج، إضافة الى القدرة على الابتكار الإداري.

4- المؤسسات التي تتجه لاستراتيجية التابع السريع هي المؤسسات التي تفضل تجنب المخاطر بابتكار الجديد لأول مرة وذلك لعدة أسباب منها عدم القدرة على تحمل التكاليف مع الرغبة في تحسين تنافسيتها.

5- ان الابتكار يمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة على تطوير أساليب التحكم في البيئة الداخلية والخارجية حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها.

6- ان الابتكار يوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية التأثير على عوامل المنافسة (الجودة، التكاليف، التميز).

7- ان الابتكار يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التأثير على قوى المنافسة (القوة التنافسية لمنافسي القطاع، وضع حواجز لدخول السوق، قوى التفاوض بين الموردين والزبائن، القوة التنافسية للمنتجات البديلة).

8-النظام الجزائري للابتكار يحتل مراتب متدنية في مؤشر الابتكار العالمي وذلك خلال الفترة 2010-2020، حيث أن تصنيف مدخلاته في مرتبة متدنية في الجزء الأكبر من المؤشرات المكونة لمعيار المدخلات، وخاصة فيما يخص مؤشرات احترام البيئة وبيئة الأعمال والبيئة السياسية مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا ومؤشر نشر المعرفة وروابط الابتكار، كما قد سجلت نتائج مرضية في بعض المؤشرات الأخرى كمؤشر المتخرجين في العلوم والهندسة ومؤشر البنية التحتية العامة ومؤشر التعليم العالي.

9-ان تصنيف مخرجات النظام الجزائري للابتكار والتي كانت متدنية حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2010-2020، بالنظر الى عدد براءات الاختراع في الجزائر وعدد المقالات المنشورة ومقارنتها مع دول الجوار، يظهر ضعف في مخرجات النظام التي لها علاقة طردية مع معدل الانفاق على البحث والتطوير في الجزائر.

10-ان مؤشر الابتكار العالمي يصنف النظام الجزائري للابتكار كنظام في مرحلة الانشاء يفقر للعديد من العوامل، وبالرغم من كل الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر من حيث وجود مؤسسات التعليم العالي وهيكل البحث ونظام وطني لحماية الملكية الصناعية وغيرها من الهياكل الا أنه يعاني من تأخر في تفعيله وهذا ما يعكس ببطء تطوره.

11-ان ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وترتيبها من حيث سهولة تنفيذ الأعمال يظهر أن الجزائر لا تتمتع بالمؤشرات اللازمة التي تجعل منها دولة ذات تنافسية مرتفعة، من حيث تقديم مستويات مرتفعة من حيث التعليم والبحث والابتكار من جهة ومؤشرات التنافسية الأساسية من جهة أخرى، كارتفاع مستوى قدرات إدارة المؤسسات أو احتوائها على سوق مالي كفاء، ووجود عدة عوائق على الاستثمار تجعلها دولة غير قادرة على الوصول الى تحقيق تنمية اقتصادية وتعزيز قدرتها التنافسية التي تنعكس إيجابا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

12-ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر توفر عدد ضعيف من مناصب العمل، حيث تمثل مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل حوالي 19% من اجمالي قوة العمل .

13-ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام عرفت تحسن لكن ليس بالقدر الكافي مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات، فأهم القطاعات المساهمة في القيمة المضافة تنشط في قطاع الخدمات والبناء وغيرها من القطاعات التي تعتبر ذات إنتاجية ضئيلة.

14- ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات تعتبر مساهمة ضئيلة جدا حيث الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثل جزء صغير من اجمالي الصادرات التي تتمثل معظمها صادرات قطاع المحروقات.

وفيما يتعلق بالدراسة الميدانية تم التوصل الى بعض النتائج التي تتعلق بواقع علاقة النظام الوطني الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة، ومن بين هذه النتائج ما يلي:

1- ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد الابتكار بدرجة متوسطة من خلال التحسين والتطوير المستمر لمنتجاتها وعملياتها، بغض النظر عن طبيعة نشاطها، وذلك بما يخدم أهدافها.

2- تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى تفضيل استراتيجية التابع السريع بدرجة متوسطة مقارنة بالدرجة المنخفضة للاستراتيجية الاستباقية.

3- ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدرجة مرتفعة بتحسين تنافسيتها من خلال الاعتماد على الابتكار بأنواعه المختلفة.

4- توجد علاقة طردية متوسطة قائمة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك بهدف تمويل المشاريع، إضافة الى وجود علاقة قوية بين بعض الفاعلين في نظام الابتكار كالمعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية، والوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة بالنسبة للمؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة وهندسة النظم.

5- تم التأكد من وجود علاقة ضعيفة على العموم بين الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وثبتت حقيقة وجود استقلالية شبه تامة بين مكونات النظام الجزائري للابتكار كالجامعة وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم توفر المتطلبات اللازمة لتحسين تنافسية هذه المؤسسات.

بناء على النتائج التوصل اليها من خلال الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية، بهدف تسهيل تفعيل النظام الجزائري للابتكار ومساهمته من تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل فيما يلي:

1- توفير منصة خاصة تابعة للمعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية تسمح من خلالها الاستغلال التجاري للملكية الفكرية المسجلة لديها لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- تجنيد خبراء مختصين للتوجه الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تقديم خدمات استشارية في مجال الملكية الفكرية.

- 3- العمل على وضع سياسة خاصة تسهيلية للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على دفع رسوم تسجيل ملكية فكرية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.
- 4- الحرص على انشاء أقسام تابعة للمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية في مختلف ولايات الجزائر لتسهيل عملية التعامل مع الملكية الفكرية بالنسبة للمؤسسات والأفراد.
- 5- محاولة رفع العزل الذي تعرفه الجامعة الجزائرية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على تحويل مخرجاتها من الطبيعة النظرية الى التكيف مع سوق العمل، وتحويل الجامعة من هيكل يتم فيه توزيع الشهادات الى مصدر حقيقي للمعرفة ومساهم فعلي في الاقتصاد.
- 6- رفع الحواجز الموجودة بين مراكز ومخابر البحث التابعة للجامعات الجزائرية وبين المؤسسات الصغيرة المتوسطة، وهذا للتمكن من تحفيز الأساتذة الباحثين على الابداع بأمل أن نتائج أبحاثهم تجسد على أرض الواقع.
- 7- تثمين التعاون المتبادل بين المخابر ومراكز البحث وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستعانة به لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها من تسويق أو تحسين في الإنتاج، وبالتالي الحلول المبتكرة تخرج من حدود الجامعة لتكون لها مساهمة فعلية في الجانب الاقتصادي للبلاد.
- 8- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحسين مستوى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال توفير دورات تعليمية لأصحاب المشاريع تهدف لتحسين تنافسيتهم من خلال التوجه للابتكار.
- 9- التركيز على جذب الشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد الى العمل في القطاعات الإنتاجية الصناعية التي تساهم فعلا في تنمية الاقتصاد.
- 10- اعادة تأطير السياسة المعتمدة بالنسبة للهيئات والمؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وانشاء هيئة مختصة بتقييم أعمالها وذلك بشكل دوري.
- 11- محاولة التنسيق بين الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمشاركة الأفكار المتعلقة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتحقيق نتائج أفضل.
- 12- توفير صيغ تمويل مبتكرة جديدة تتلائم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث إمكانيات هذه المؤسسات والضمانات التي تمتلك إضافة الى التفكير في اعتماد صيغة التمويل الإسلامي والذي يلبي احتياج ميول أصحاب المشاريع بدل نظام التمويل القائم على الفائدة.

انطلاقاً مما سبق ذكره، فإن هذه الدراسة حاولت الإجابة ولو جزئياً عن الإشكالية المطروحة والمتعلقة بمعرفة أثر النظام الجزائري للابتكار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عامة، وفي ولاية قسنطينة خاصة، وهذا للسعي لفهم العلاقة القائمة بين الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار في الجزائر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تطويرها للارتقاء بالتنمية المحلية للبلاد، وعلى هذا الأساس توجد عدة **أفاق للبحث** والقيام بدراسات أخرى لم تغطيها هذه الدراسة:

- 1- تفعيل النظام الوطني الجزائري للابتكار على ضوء التجارب الناجحة.
- 2- دور النظام الوطني للابتكار في تشجيع الابتكار في قطاع الخدمات.
- 3- دور التعاون بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 4- تأثير الانفاق على البحث والتطوير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

#### أولاً: الكتب باللغة العربية

- 1- اسامة محمد خيرى، (2012): ادارة الابداع والابتكارات، الطبعة 1، دار الراهة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 2- خبابة عبد الله، (2013): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر.
- 3- دريد كامل آل شبيب، (2010): " إدارة مالية الشركات المتقدمة"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: الأردن، عمان.
- 4- رابح خوني، رقية حساني، (2007): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة 1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر.
- 5- سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، (2016): ادارة الابداع والابتكار، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع: الأردن، عمان.
- 6- ضياء الناروز، (2015): المشروعات الصغيرة والمتناهي الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والاسلامية " دراسة مقارنة"، الطبعة 1، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.
- 7- عاكف لطفي خصاونة (2011): ادارة الابداع والابتكار في منظمات الاعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1: عمان، الأردن، 2011.
- 8- عبد الرحمان يسري، (2001): "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.
- 9- عز الدين علي سويسي، نعمة عباس الخفاجي، (2015): الميزة التنافسية وفق منظور استراتيجيات التغيير التنظيمي، دار الأيام للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 10- علاء فرحان طالب، زينب مكي محمود البناء، (2012): استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة مدخل معاصر، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1: عمان الأردن.
- 11- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، (2005): الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، الطبعة 1، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية، مصر.

- 12-مارك دودجسون ودفيد جان، (2010): الابتكار: مقدمة قصيرة جدا، الطبعة الأولى، ترجمة زينب عاطف سيد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة: القاهرة، ص 29.
- 13-مالكوم شاوف، (2009): ادارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترجمة طارق عبد الباري وآخرون، الطبعة 1، المكتبة الأكاديمية للنشر: مصر.
- 14-محمد رشدي سلطاني، (2014): الادارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1:الأردن.
- 15-محمد رشدي سلطاني، (2014): الادارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، جليس الزمان للنشر والتوزيع:الأردن.
- 16-محمد سعيد بدران، (2013): الريادية الابداع في انشاء المشاريع، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 17-مرؤة أحمد، نسيم برهم، (2008): الريادة وادارة المشروعات، الطبعة 1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: مصر.
- 18-مصطفى يوسف كافي، (2016): الابتكار والابداع التسويقي وفلسفة التوجه نحو التسويق الأخضر، دار المناهج للتوزيع والنشر: عمان، الأردن.
- 19-نجلاء علام، (2009): تنافسية تجارة الخدمات في مصر بالتطبيق على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إصدارات معهد القومي للتخطيط: مصر.
- 20-نجم عبود نجم، (2003): ادارة الابتكار المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى: عمان، الأردن.
- 21-نجم عبود نجم، (2012): القيادة وادارة الابتكار، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1: عمان، الأردن.
- 22-نيجل كنج، نيل اندرسون، ترجمة محمود حسن حسين، (2004): دارة أنشطة الابتكار والتغيير، دار المريخ للنشر: الرياض،  
ثانيا: الدوريات والمجلات
- 23-أحمد يوسف، دلهوم محمد الأمين، (2019): تحليل القوى المؤثرة على الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال عرض نموذج porter دراسة حالة مجمع صايدال لصناعة الأدوية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08 (العدد 1).

- 24- بن حراث حياة، يوسف رشيد، (2015): صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، وكالة مستغانم، مجلة الاستراتيجية والتنمية (العدد 2).
- 25- بن يمينة خيرة، يعقوب محمد، (2017): قياس تأثير عناصر البيئة التنافسية على القرار الاستراتيجي للمؤسسة، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 6 (العدد 1).
- 26- بو عبد الله لحسن، خرياش هدى، حمودي أسماء، (2019): علم النفس في الجزائر أي علاقة بالقطاع المستخدم؟ (تخصص علم النفس والأرطوفونيا نموذجاً)، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 10 (العدد 2).
- 27- بوفاتح بالقاسم، عامري محمد الطاهر، (2018): دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر 2002-2017، مجلة اقتصاديات المال والأعمال (العدد 8).
- 28- جوهرة أقطي، رجال سلاف، بن عبيد فريد، (2019): تحليل مؤشرات الابتكار كركيزة لتبني اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة لتنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 3، (العدد 1).
- 29- دبي علي، بن تومي سارة، (2015): دور الوكالة الوطنية لتتبع نتائج البحث والتنمية التكنولوجية في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الابداع، المجلة الجزائرية المالية العامة (العدد 5).
- 30- رجراج الزوهير، (2015): دور الإبداع في تحسين الأداء الصناعي للمؤسسة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، (العدد 31).
- 31- رسلان خضور، نادية شبانة، (2014): دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية (العدد 2).
- 32- رؤوف زرفة، أحمد سلامي، (2018): واقع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم بواقي الجلد 5 (العدد 2).
- 33- زرودي أمينة، بوعشة مبارك، (2015): الأنظمة الوطنية للابتكار "مقارنة بين دول المغرب العربي والدول الناشئة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ (عدد 43).

- 34- زموري كمال، (ديسمبر 2018): تشخيص وضعية النظام الوطنية للابتكار في الجزائر "حقائق وآفاق"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة (العدد 4).
- 35- سامية عزيز، (جوان 2011): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (العدد 2).
- 36- سمايل عيسى، محي الدين محمود عمر، بوزكري جيلالي، (2020): دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار ومخرجاته وعلاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي GII - دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم التجارية، المجلد 13 (العدد 1).
- 37- صباح ترغيني، (2020): دراسة استكشافية لمستوى تأثير إدارة المعرفة في أبعاد الابتكار من وجهة نظر تحليلية لآراء عمال مؤسسة ورود، الوادي- الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3 (العدد 1).
- 38- طارق اسماعيل، (2017): بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي (العدد 38).
- 39- عادل رضوان، بن الديب عبد الرشيد، (2015)، متطلبات بناء نظام وطني للابتكار كمدخل لتطوير قطاع الصناعة بالجزائر، مجلة المعيار، المجلد 6 (العدد 2).
- 40- عادل مستوي، سمير كسيرة، (2015): التعليم واشكالية تطوير وانتاج المعرفة العلمية في الجزائر، رؤية تحليلية خلال الفترة 1990-2013، cybrarians journal، (العدد 40).
- 41- عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، (2019)، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 (العدد 2).
- 42- عراب عبد الكريم، (2003): مستقبل البحث العلمي في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، المجلد 18 (العدد 1).
- 43- عز الدين نزعي، يوسف صوار، (2016): تقييم ساسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 3 (العدد 2).
- 44- العيد عماد، (2015): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيو اقتصادية -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية (العدد 1).

45- عيسى قروش، (2018): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية - التجربة الماليزية نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي (العدد 01).

46- غرادين حسام، زكرياء مسعودي، شبورو سليم، (2017): آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة" جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، (العدد 3).

47- كباب منال، (2017): الابتكار التسويقي كخيار استراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (العدد 17).

48- كلثوم فرحات، مفيد عبد اللاوي (2020): تقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2001-2019)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 5 (العدد 1).

49- محمد حشاوي، سليمان زواري فرحات، (2015): واقع وآفاق تنافسية الصناعة السياحية بالجزائر، مجلة المناجير، (العدد 2).

50- مراد بن حزر الله، (2020): أدوات البحث العلمي، كيفية الاختيار وطرق التصميم، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 4 (العدد 1).

51- مرداوي كمال، (جوان 2017): منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، (العدد 5).

52- مريم عمران، (2019): سياسات الابتكار داخل نظام الابتكار الوطني، مجلة دفاتر Mecas، المجلد 15 (العدد 2).

53- مصباح عائشة، عبد الفتاح بوخمخ، (2019): دور اليقظة الاستراتيجية في تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة بالمديرية الجهوية للشرق لمتعاملي الهاتف النقال أوريدو، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6 (العدد 1).

54- مغنية هواري، (2014): البعد الاقتصادي للابتكار والمقاول المبتكر على النمو الاقتصادي حسب رؤية A-J-Schumpeter، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09 (العدد 9).

55- مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، (2017): البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي (العدد 2).

56-ملايكية عامر، (2013): تقييم القدرات الابتكارية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، (العدد 35).

### ثالثا: الرسائل العلمية

57-بلال زويوش، (2017): السلوك الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدوافع والمحددات - دراسة عينة من قطاع الصناعات التحويلية لولاية قسنطينة، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر.

58-بوبعة عبد الوهاب، (2012): دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال -موبيليز)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

59-حسين يحي، (2013): قياس فاعلية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

60-خراز لخضر، (2011): دور الابداع في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية دراسة حالة مؤسسة EGTTمركب حمام ربي (سعيدة) نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولة، مدرسة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

61-دويس محمد الطيب، (2005): براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

62-دويس محمد الطيب، (2012): محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996-2009، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

63-سميرة مناصرة، (2006): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث دراسة حالة -ولاية أم البواقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر.

- 64- صيوذة أناس، (2008): أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
- 65- عنان فاطمة الزهراء، (2007): الابتكار التكنولوجي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر،
- 66- فارس طارق، (2018): دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.
- 67- قشيدة صوراية، (2013): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات- "فيناليب"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- 68- لزهر العابد، (2012): إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
- 69- لوكاير مالحة، (2012): دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
- 70- مشحوق ابتسام، (2012): العلاقة بين انشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- 71- ملايكية عامر، (2013): واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التسويق والاستراتيجية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

72- يوسف حميدي، (2008): مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

#### رابعاً: مداخلات الملتقيات

73- بوخاوة اسماعيل وعطوي عبد القادر، (2004): التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجيات التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحوث أوراق عمل الدورة التدريبية الدولية 25-28 ماي 2003 حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

74- رضا حميداتو، (2016): دور مراكز التسهيل في دفع عجلة الاستثمار في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية"، يومي 22-23/02/2016، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

75- غالم عبد الله، سبع حنان، (2013): واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6/05/2013، جامعة الوادي، الجزائر.

76- مغاري عبد الرحمان، بوكساني رشيد، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الصغيرة والمتوسطة، حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة للمشركة في الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18-19/04/2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

#### خامساً: الرسوم والجرائد الرسمية

77- القانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 22 أوت 2001، المادة 07، ج ر (عدد 47)، صادر في 3 جمادى الثانية 1422 الموافق 22 أوت 2001.

78- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 4، ج ر (عدد 77)، صادر في 30 رمضان 1422، الموافق 15 ديسمبر 2001.

- 79- القانون رقم 02-375 مؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، المادة 3، ج ر (عدد 74)، صادر في 8 رمضان 1423 الموافق 13 نوفمبر 2002.
- 80- القانون رقم 03-80 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فيفري 2003 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، المادة 2، ج ر (عدد 13)، صادر في 26 فيفري 2003.
- 81- القانون رقم 04-134 مؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 4، ج ر، (عدد 27) صادر في 8 ربيع الأول عام 1425 الموافق 28 أبريل 2004.
- 82- القانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، ج ر (عدد 9)، صادر في 17 صفر 1429 موافق 24 فيفري 2008.
- 83- القانون رقم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج ر (عدد 71)، صادر 18 ربيع الأول 1437 موافق 30 ديسمبر 2015.
- 84- القانون رقم 17-02 مؤرخ 12 ربيع الثاني 1438، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر (عدد 02)، الصادر في 10 يناير 2017.
- 85- القانون رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير اسمها، ج ر (عدد 70)، صادر في 25 نوفمبر 2020
- 86- قانون رقم 98-11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، ج ر (عدد 62)، صادر في 2 جمادى الأولى 1419.

87-المرسوم التنفيذي رقم 11-104 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق 17 فيفري سنة 2011 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق 3 يناير سنة 2004 يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة ومستوياتها، ج ر (عدد 14)، صادر في 1 ربيع الثاني 1432 الموافق 6 مارس 2011

88-المرسوم التنفيذي رقم 11-398 مؤرخ في 28 ذي الحجة الموافق لـ 24 نوفمبر 2011، يحدد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها، ج ر (عدد 66)، صادر في 9 محرم 1433 الموافق 4 ديسمبر 2011.

89-المرسوم التنفيذي رقم 19-213 مؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1440 الموافق 30 يوليو سنة 2019، يحدد مهام الندوة الوطنية للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، ج ر (عدد 49)، الصادر في 3 ذو الحجة 1440 الموافق 4 أوت 2019

90-المرسوم التنفيذي رقم 96-297 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر 1996، يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب صاحب المشروع ومستواها، المادة 2، ج ر (عدد 52)، الصادرة في 27 ربيع الثاني 1717.

91-المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 3 ماي 1998، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية تنظيمها وسيرها، ج ر (عدد 28)، صادر في 9 محرم 1419.

92-المرسوم تنفيذي رقم 03-279، مؤرخ في 24 جمادى الثانية 1424 الموافق 23 أوت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، ج ر (عدد 51)، صادر في 25 جمادى الثانية 1424 الموافق 24 أوت 2003.

93-المرسوم رئاسي رقم 15-85، مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1436 الموافق 10 مارس 2015، يتضمن انشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها، المادة 04، ج ر (عدد 14)، صادر في 4 جمادى الثانية 1436 الموافق 25 مارس 2015.

#### سادسا: مواقع الأنترنت

94-الأمم المتحدة، (2005): إقامة شبكات البحث والتطوير والابتكار في الدول العربية، اللجنة

الاقتصادي لجنوب غرب آسيا، نيويورك، ص 19. على الموقع

file:///C:/Users/dell/AppData/Local/Temp/%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%85%D8

%A9%20%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1%20%D9%81%D9%8A%20\_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8 .2021-08-5 :%D9%8A%D8%A9.pdf

**95-البنك الدولي، تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2010-2020 على الموقع**  
-27 :<https://arabic.doingbusiness.org/ar/reports/global-reports/doing-business-2020>  
2021-10.

**96-البنك الدولي، على الموقع** <https://www.albankaldawli.org/ar/home> :2021/07/01.

**97-البنك الدولي، قياس أنشطة الأعمال، على الموقع**

<https://www.albankaldawli.org/ar/home> ، 2021-07-26.

**98-التقرير السنوي 2013، (2014): التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص**  
2010، على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf> :06-  
2021-08.

**99-التقرير السنوي 2018، (2019): التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص**  
154، على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf> :06-  
2021-08.

**100-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2003): مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار**  
في المجتمع المبني على المعرفة، الايسكو، الأمم المتحدة، نيويورك، على الموقع [https://yemen-](https://yemen-nic.info/contents/Informatics/studies/22.pdf)  
2021-08-04 :nic.info/contents/Informatics/studies/22.pdf.

**101-مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، على الموقع** <http://dim-msila.dz/?p=75> :25-  
2020-01.

**102-مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، المسابقة الوطنية لمنح جائزة الابتكار، على الموقع**  
التالي :[http://dim-msila.dz/?page\\_id=225](http://dim-msila.dz/?page_id=225) :2019/12/06.

**103-المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على الموقع** <http://www.dgrsdt.dz/v1/>  
:2019-11-06.

- 104-**المعهد العربي للتخطيط، (2009): تقرير التنافسية العربية 2009، مكتبة الكويت الوطنية، الاصدار الثالث، على الموقع [http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/311/311\\_compissue2009.pdf](http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/311/311_compissue2009.pdf). 2017-06-02
- 105-**المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقري التنافسية، على الموقع [http://www.arab-api.org/images/training/programs/12020-02-17:P17018-5.pdf\\_414/2017/](http://www.arab-api.org/images/training/programs/12020-02-17:P17018-5.pdf_414/2017/)
- 106-**المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، على الموقع التالي <http://www.inapi.org/index.php>: 2019/12/06
- 107-**المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، (2016): فهم الملكية الصناعية، على الموقع [http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo\\_pub\\_895\\_2016.pdf](http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_895_2016.pdf): 2018-08-14
- 108-**المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، على الموقع <http://www.wipo.int/about-ip/ar>: 2019-11-06
- 109-**المنظمة العالمية للملكية الفكرية، على الموقع [https://www.wipo.int/global\\_innovation\\_index/ar/#about](https://www.wipo.int/global_innovation_index/ar/#about): 2020-08-24
- 110-**مؤشر الابتكار العالمي 2010-2019، على الموقع <https://www.wipo.int/publications/ar/series/index.jsp?id=129>: 2020-09-03
- 111-**مؤشر المعرفة العربي (2015): مؤشر البحث والتطوير والابتكار، على الموقع [http://www.knowledge4all.com/uploads/files/AKI2015/PDFAr/AKI2015\\_Ch7\\_Ar.pdf](http://www.knowledge4all.com/uploads/files/AKI2015/PDFAr/AKI2015_Ch7_Ar.pdf): 2019-10-25
- 112-**وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، على الموقع التالي <http://www.mpttn.gov/content>: 2019/12/06
- 113-**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، على الموقع <https://www.mesrs.dz>: 2018-02-06
- 114-**وزارة الصناعة والمناجم، على الموقع <http://www.mdipi.gov.dz/?Missions-du-ministere>: 2020-01-25
- 115-**وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، على الموقع

3:https://www.cnac.dz/site\_cnac\_new/Web%20Pages/Ar/AR\_PresentationCNAC.aspx  
2020-01-0

116-وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع: 47854-86 www.aps.dz/ar/economie/02-23  
2020.

117-الوكالة الفضائية الجزائرية، على الموقع التالي asal.dz/https://: #/2021/05/28.

118-الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجية وعلوم الزراعة والتغذية، على الموقع التالي  
http://atrbsa.dz: 2019/12/06.

119-الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، على الموقع  
https://atrssh.dz/en/home: 2019-12-06.

120-الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم التكنولوجية، على الموقع atrst.dz/http://: 2019-12-06  
2019.

121-الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة، على الموقع www.atrss.dz/https://: 2019-12-06  
2019-12.

122-الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة، على الموقع www.atrsnv.dz/http://:  
2019/12/06.

123-الوكالة الوطنية لتتبع نتائج البحث العلمي والتكنولوجي، على الموقع  
http://www.nvedet.org.dz: 2019/12/06.

124-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع  
https://www.angem.dz/ar/home.php: 2020-02-12.

125-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع www.andi.dz/index.php/ar/http://: 2020-02-06  
2020-02.

126-وليد عبد الرحمن خالد الفراء، (2009): تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج

الإحصائي spss، الندوة العالمية للشباب الإسلامي. على الموقع

https://www.arabgeographers.net/up/uploads/14259494862.pdf: 2021-08-08.

## المراجع باللغة الفرنسية

### أولاً: الكتب اللغة الفرنسية

- 127**-Annabelle Jaouen, Frédéric le Roy, (2013) : **L'innovation managériale**, éditeur de savoirs DUNOD : paris.
- 128**-Bertrande Bellon, (2002) : **l'innovation créatrice**, édition economica : Paris, France.
- 129**-Christian le Bas, (1995) : **économie de l'innovation**, economica : paris, France
- 130**-Diane-Gabrielle Tremblay (2014) : **l'innovation technologique**, presse de l'université du Québec : canada.
- 131**-Frédéric Teulon, (2009) : **Dictionnaire des grands économistes**, presses universitaires de France : France.
- 132**-Hamid hamidi, (1993) : **réforme économique et Propriété industrielle vers l'institutionnalisation du brevet d'invention en Algérie ?**, office des publications universitaires, Alger.
- 133**-Jean Marie choffray, Françoise Dorey, (1983) : **Développement et gestion des produits nouveaux (concepts, méthodes et application)**, 2 édition, édits McGRAW\_HiLL : France.
- 134**-Joe Tidd, John besant, Keith pavait, (2006) : **management de l'innovation intégration du changement technologique commercial et organisationnel**, première édition, de Boeck : Belgique.
- 135**-Le grand la rousse illustré 2016, (2015) : petit Larousse : France.
- 136**-Marc Ingo, (2011) : **vers l'innovation responsable pour une vraie responsabilité sociale**, business schola, de Boeck : France.
- 137**-Porter Michael, (1999) : **la concurrence selon porter**, Edition village mondial : paris
- 138**-Serge la pointe, (2000) : **L'histoire des brevets**, centre CDP capital : Montréal, Québec.

### ثانياً: الدوريات والمجلات

- 139**-Niosi Jorge et autres, (1992) : **les systèmes nationaux d'innovation : à la recherche d'un concept utilisable**, revue française d'économie, volume 7 (n°1).
- 140**-Sabina Harrar et souilla houari mali, (2016) : **le secteur industriel algérien-analyse des facteurs de compétitivité des petites et moyennes industries cas de la wilaya de Tlemcen**, les cahiers du Mecas (N° 13).
- 141**-Vanessa Casella et Mohamed enlacent lecanium, (2006) : **l'application du système national d'innovation dans les pays moins avancés**, innovation, (n°24).

### ثالثاً: مواقع الانترنت

- 142**-Bulletin information statistique de la PME ,N°18, N°20, N°22, N°24 ,N°26, N°28 , N°30, N°32, N°34 , N°36 année 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, ,2015, 2016, 2017, 2018,

2019 Edition aout 2012, mars 2012, Avril 2013, Avril 2014, Avril 2015, mai 2016, mai 2017, mai 2018, Avril 2019, Avril 2020. Sure le site <https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique> : 06-08-2021.

**143-**Le guide des services bancaires aux PME, **services-conseil de L'IFC/Accès au financement, société financière international groupe de la banque mondiale**, p 12. Sur le site <https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/e4f0938049585ff0a18ab519583b6d16/SMEF.pdf?MOD=AJPERES> : 04/07/2017.

**144-**ministère fédéral de l'économie et de l'énergie, sur le site <http://en.ifm-bonn.org/definitions/sme-definition-of-ifm-bonn> : 06/07/2017.

**145**–Feinson stephen, (2003): **National innovation systems Overview and Country cases, knowledge Flow and knowledge collectives: understanding The role of science and technology policies in development**, a project for the global inclusion program of the Rockefeller foundation, volume 01

**146**-Jorge Niosi, (2002): **national systems of innovations are” X-efficient” (and X-efctive) way some are slow learners**, Research policy, (n°31).

**147**-Organisation mondiale de la propriété intellectuelle (WIPO), (2016): Comprendre la propriété industrielle, deuxième édition: suisse.

**148**-Willie Golden, Eoin Higgins, Soo Hee Lee, (2003): **national innovation systems and entrepreneurship**, center for innovation and structural change, national university of Ireland, CISC working papers series, Galway, Ireland.

ثانياً: مواقع الانترنت

**149**-2016 white paper on Small and medium Enterprises in Japan (outline), (2016), Research office, Small and Medium Enterprise Agency, p1, on the website [https://www.chusho.meti.go.jp/pamflet/hakusyo/H28/download/2016hakushogaiyou\\_eng.pdf](https://www.chusho.meti.go.jp/pamflet/hakusyo/H28/download/2016hakushogaiyou_eng.pdf) : 06/07/2017

**150**-Peter cook, **the creativity advantage-is your organization the leader of the pack**, on the website <http://www.humdyn.co.uk/downloads/Creativity%20Advantage.pdf> : 25-10-2018.

**151**-Peter. F. Darucker, (1998): **the discipline of innovation**, Harvard business review, p 4, on the website: <https://pdfs.semanticscholar.org/e5f5/7b14cb587f69534565473c64062fe0b4bce6.pdf> :09/12/2017.

**152**-Peter. F. Darucker, **Innovation and entrepreneurship**, on the website [http://www.untag-smd.ac.id/files/Perpustakaan\\_Digital\\_1/ENTREPRENEURSHIP%20Innovation%20and%20entrepreneurship.PDF](http://www.untag-smd.ac.id/files/Perpustakaan_Digital_1/ENTREPRENEURSHIP%20Innovation%20and%20entrepreneurship.PDF) : 02/12/2017.

**153**-The global competitiveness Report 2017-2018, **world economic forum**, on the website <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018> : 19/02/2020.

**154**-World Bank Group, **Doing Business 2017 Equal opportunity for all**, 14 edition. On the site <https://francais.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/Foreign/DB17-Mini-Book-French.pdf>: 25/02/2020.

**155**-World economic Forum, **The global competitiveness Index**, in the website <https://www.weforum.org/reports>, 19/02/2020.

قائمة الملاحق

## الملاحق

### الملحق رقم 01: قائمة المحكمين

الجامعة التابعين لها	أسماء الأساتذة
جامعة عنابة	د. حازم حجلة سعيدة
جامعة عنابة	د. بلخضر سعيدة
جامعة سكيكدة	د. قصات شريفة

## الملحق رقم 02: الاستبيان

تحية طيبة:

في إطار تحضير رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في علوم الاقتصاد، تخصص اقتصاد تنمية، مالية تحت عنوان: " تشخيص النظام الوطني للابتكار وعلاقته بتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مؤسسات ولاية قسنطينة"

يقدم لسيادتكم هذا الاستبيان من اجل الإجابة عليه، وأحيطكم علما أن اجابتم سوف تستخدم لأغراض علمية لا غير .

شكرا

اسم المؤسسة: .....

المقر الاجتماعي: .....

الجزء الأول: البيانات الخاصة بالمؤسسة

1. قطاع النشاط: .....
2. تاريخ بداية نشاط المؤسسة: .....
3. حجم المؤسسة حسب عدد العمال:

- مؤسسة مصغرة (1 - 9 عامل)
- مؤسسة صغيرة (10-49 عامل)
- مؤسسة متوسطة (50-250 عامل)

4. الطبيعة القانونية للمؤسسة:

- شركة مساهمة (SPA)
- شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)
- شركة الشخص الواحد ذات مسؤولية محدودة (EURL)
- شركة تضامن (SNC)

أخرى (تحديد النوع) .....

5. النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة:

- محلي
- جهوي
- وطني (48 ولاية)
- دولي

6. تصنيف المؤسسة حسب طابع الملكية:

- عمومية
- خاصة
- مختلطة

7. تمتلك المؤسسة أي من وسائل الحماية التالية:

- براءة اختراع  
 علامة تجارية  
 حقوق التصميم الصناعي  
 لا تمتلك أي وسيلة حماية

إذا كانت الإجابة نعم كم عددها وأين تم تسجيلها:

.....

8. حققت المؤسسة نمو في الحصة السوقية خلال ثلاث سنوات السابقة:

- نعم  
 لا

إذا كانت الإجابة (نعم/ لا)، ماهية الأسباب من وجهة نظرك؟:

.....

.....

9. استفادت المؤسسة من أي برنامج للتأهيل بهدف رفع قدرات التحكم في المعرفة والابتكار لديها وتنمية تنافسيتها:

- نعم  
 لا

10. تحصلت المؤسسة على أي دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية بهدف تنمية تنافسيتها:

- نعم  
 لا

11. إذا كانت الإجابة لا، بسبب:

- عدم قبول طلب المساعدة و/أو الاستشارة  
 ثقل الإجراءات  
 لا تمتلك المؤسسة أي فكرة عن المساعدات و/أو الاستشارات التي يمكن أن تطالب بها  
 لا تحتاج المؤسسة الى أي مساعدة و/أو استشارة

12. تحصلت المؤسسة على إعفاءات ضريبية (IBS، IRG...):

- نعم  
 لا

الجزء الثاني: البيانات الخاصة بالمجيب

1. الجنس:

- ذكر  
 أنثى

2. السن:

- من 20-30  
 من 31-40  
 من 41-50  
 أكثر من 50

3. الوظيفة:

- صاحب المؤسسة  
 مدير  
 رئيس قسم

أخرى (تحديد الوظيفة): .....

4. المؤهل العلمي: .....

5. سنوات الأقدمية (في هذه المؤسسة أو غيرها): .....

الجزء الثالث: محاور الاستبيان

المحور الأول: اعتماد الابتكار في المؤسسة

العبارة	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
1 تتوافر المؤسسة على قسم خاص بالبحث والتطوير					
2 تخصص المؤسسة ميزانية معتبرة لقسم البحث والتطوير					
3 التعيين في المناصب الأساسية في المؤسسة يكون على الخبرة					
4 تفضل المؤسسة استراتيجية التابع السريع لتفادي مخاطر ابتكار الجديد لأول مرة					
5 تفضل المؤسسة الاستراتيجية الاستباقية حتى تكون الرائدة في السوق					
6 تطور المؤسسة من عملياتها وأسلوب عملها باستمرار. أسلوب انتاج جديد، شكل جديد في التنظيم، اتبعت أسلوب جديد في التسويق...					
7 تؤمن المؤسسة بضرورة التجديد والتطوير المستمر لمنتجاتها وعملياتها					
8 تعتمد المؤسسة على فرق العمل لتعزيز ودعم الابتكار					
9 تهتم المؤسسة بالاستثمار في البحوث العلمية والتكنولوجيا الجديدة بهدف خفض التكلفة					

					10 تمنح المؤسسة حوافز لأصحاب الأفكار المبدعة والجديدة. (قيادة ابتكارية)
					11 تعتمد المؤسسة على وسائل اتصال حديثة لتسهيل عملية تبادل المعرفة والاتصال بين العمال وبالمحيط الخارجي (مؤسسات أخرى أو هيئات عمومية)
					12 تهتم المؤسسة بتكوين مواردها البشرية في كل جديد يرتبط بعملهم
					13 تهتم المؤسسة بتكوين مواردها البشرية فيما يخص استعمال التكنولوجيا الحديثة لرفع قدراتها الابتكارية
					14 تستثمر المؤسسة في الأفكار الجديدة وتحولها الى منتجات جديدة

المحور الثاني: تحسين تنافسية المؤسسة

العبارة	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة					
15 تعمل المؤسسة على دراسة وتحليل بيئة الصناعة لتحديد الاستراتيجية التنافسية المبتكرة المناسبة					
16 تقوم المؤسسة بدراسة دورية لبيئة المنافسة حتى تتمكن من تطوير أساليب المحافظة على حصتها السوقية. بالتركيز على الداخلين الجدد والمحتملين للسوق، الزبائن، الموردون، المنافسين المباشرين في نفس القطاع، المنتجات البديلة.					
17 تعمل المؤسسة على ابتكار طرق تنافسية جديدة. بتحليل عوامل التسويق نصيب المؤسسة من الحصة السوقية الحالية، مدى الاعتماد على المنتجات الرئيسية في تحقيق المبيعات، شبكة التوزيع، الترويج.					
18 تعمل المؤسسة على ادخال تحسينات مستمرة في العوامل المرتبطة بالإنتاج. التخصص ومدى عصرنة طرق الإنتاج، نظم الرقابة على الإنتاج، المواد ومدى سهولة الحصول عليها.					
19 تهتم المؤسسة بالتمويل وتطوير قنوات توفيره. هيكل الأصول الحالية والتدفق النقدي وحجم السيولة المتاحة، هيكل المديونية ومدى الاعتماد على الغير في عمليات التمويل.					

					20	تهتم المؤسسة بتحسين العوامل المرتبطة بالعمال. مستويات الأجور المرتبات والحوافز والمكافئات، الظروف المادية والمعنوية للعمل.
					21	تهتم المؤسسة بتطوير الهيكل التنظيمي وجعله أكثر مرونة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها. مدى مناسبة الهيكل التنظيمي ودراسة علاقاته المتشابكة، قيم وأخلاقيات واتجاهات الإدارة العليا.
تأثير الابتكار على عوامل المنافسة						
					22	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى رفع جودة المنتجات والخدمات التي تقدم للزبون.
					23	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى خفض تكاليف المنتجات والخدمات التي تقدم للزبون.
					24	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى تقديم منتجات و/أو خدمات تتصف بالتميز.
					25	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى رفع درجة التخصص بالتركيز على شريحة معينة من الزبائن. من خلال الاعتماد على الابتكار المستمر في المنتجات، أو تطوير أساليب الإنتاج.
تأثير الابتكار على قوى المنافسة						
					26	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى خفض القوة التنافسية لمنافسي القطاع.
					27	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى وضع حواجز مرتفعة لدخول السوق أمام المنافسين الجدد.
					28	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى إضافة خصائص جديدة لمنتجاتها تجذب الزبائن و/أو تؤدي الى الحصول على مزايا سعرية من الموردين.
					29	تهدف المؤسسة من خلال الابتكار الى تقديم منتجات و/أو خدمات تتصف بالتفرد والابداع تضعف من خلالها تنافسية السلع البديلة.

**المحور الثالث: النظام الوطني الجزائري للابتكار**

بدرجة قليلة جدا	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جدا	العبارات	
					30	تهتم المؤسسة بتسجيل براءة اختراع لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.

					31 تهتم المؤسسة بتسجيل علامة تجارية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.
					32 تهتم المؤسسة بالحصول على ملكية فكرية محمية لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية. (حقوق التصميم الصناعي)
					33 تحرص المؤسسة على تكوين علاقة مع الجامعة أو غيرها من معاهد التعليم العالي، من خلال توظيف الأساتذة كخبراء لتحسين تنافسيتها، الاستفادة من البحوث الجامعية...
					34 تحرص المؤسسة على التعامل مع مخبر بحث (خاص أو عمومي أو بالتشارك مع مؤسسة أخرى) فيما يخص أنشطة البحث والتطوير
					35 أظهرت المؤسسة اهتماما للحصول على الجائزة الوطنية للابتكار
					36 تهتم المؤسسة بالاستفادة من الخدمات المادية وغير المادية للوكالات المعنية بالبحث العلمي كالوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية ANVREDET .
					37 أظهرت المؤسسة اهتماما للاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار L'ANDI
					38 تهتم المؤسسة بالاستفادة من الخدمات المادية وغير مادية التي تقدمها الوكالات المعنية بتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة ، ANSEM ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC
					39 تهتم المؤسسة بالاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها NATP
					40 تهتم المؤسسة بالتوجه الى التمويل البنكي لتلبية التزاماتها و/أو تمويل مشاريعها المستقبلية

## الملحق رقم 03: مخرجات SPSS26

1-1 صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول: اعتماد الابتكار في المؤسسة

### Corrélations

		م1	ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7	ع8	ع9	ع10	ع11	ع12	ع13	ع14
م1	Corrélati on de Pearson	1	,617*	,545*	,279	,614*	,546*	,303	,589*	,729*	,677*	,523*	,370*	,341*	,541*	,705*
	Sig. (bilatéral e)		,000	,000	,037	,000	,000	,023	,000	,000	,000	,000	,005	,010	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع1	Corrélati on de Pearson	,617*	1	,817*	-,095	,337*	,279*	,073	,244	,443*	,301*	,190	,178	,008	,151	,493*
	Sig. (bilatéral e)	,000		,000	,485	,011	,038	,590	,070	,001	,024	,161	,188	,952	,267	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع2	Corrélati on de Pearson	,545*	,817*	1	-,090	,296*	,194	,073	,182	,422*	,326*	,136	,086	-,060	,088	,448*
	Sig. (bilatéral e)	,000	,000		,509	,027	,152	,594	,180	,001	,014	,317	,529	,658	,521	,001
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع3	Corrélati on de Pearson	,279*	-,095	-,090	1	,054	,060	,149	,160	,170	,196	,212	,085	,407*	,165	,082
	Sig. (bilatéral e)	,037	,485	,509		,691	,663	,272	,240	,209	,148	,117	,531	,002	,225	,547
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع4	Corrélati on de Pearson	,614*	,337*	,296*	,054	1	,475*	,336*	,482*	,347*	,395*	,100	,125	-,065	,245	,363*
	Sig. (bilatéral e)	,000	,011	,027	,691		,000	,011	,000	,009	,003	,464	,359	,632	,068	,006
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع5	Corrélati on de Pearson	,546*	,279*	,194	,060	,475*	1	,060	,301*	,319*	,386*	,293*	,074	-,078	,255	,320*
	Sig. (bilatéral e)	,000	,038	,152	,663	,000		,662	,024	,016	,003	,029	,588	,568	,058	,016
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع6	Corrélati on de Pearson	,303*	,073	,073	,149	,336*	,060	1	,333*	,097	,183	-,054	,092	-,045	,068	,101
	Sig. (bilatéral e)	,023	,590	,594	,272	,011	,662		,012	,476	,177	,690	,499	,744	,618	,460
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع7	Corrélati on de Pearson	,589*	,244	,182	,160	,482*	,301*	,333*	1	,251	,415*	,247	,012	,007	,406*	,386*
	Sig. (bilatéral e)	,000	,070	,180	,240	,000	,024	,012		,062	,001	,066	,933	,961	,002	,003
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56

	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ8	Corrélation de Pearson	,729*	,443*	,422*	,170	,347*	,319*	,097	,251	1	,484*	,456*	,295*	,194	,220	,512**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,001	,209	,009	,016	,476	,062		,000	,000	,027	,152	,103	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ9	Corrélation de Pearson	,677*	,301*	,326*	,196	,395*	,386**	,183	,415*	,484*	1	,205	,186	,202	,217	,407**
	Sig. (bilatérale)	,000	,024	,014	,148	,003	,003	,177	,001	,000		,129	,169	,134	,109	,002
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ10	Corrélation de Pearson	,523*	,190	,136	,212	,100	,293*	-,054	,247	,456*	,205	1	,086	,265*	,219	,423**
	Sig. (bilatérale)	,000	,161	,317	,117	,464	,029	,690	,066	,000	,129		,528	,049	,105	,001
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ11	Corrélation de Pearson	,370*	,178	,086	,085	,125	,074	,092	,012	,295*	,186	,086	1	,307*	,289*	-,009
	Sig. (bilatérale)	,005	,188	,529	,531	,359	,588	,499	,933	,027	,169	,528		,021	,031	,946
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ12	Corrélation de Pearson	,341*	,008	-,060	,407**	-,065	-,078	-,045	,007	,194	,202	,265*	,307*	1	,460**	,199
	Sig. (bilatérale)	,010	,952	,658	,002	,632	,568	,744	,961	,152	,134	,049	,021		,000	,141
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ13	Corrélation de Pearson	,541**	,151	,088	,165	,245	,255	,068	,406**	,220	,217	,219	,289*	,460**	1	,325*
	Sig. (bilatérale)	,000	,267	,521	,225	,068	,058	,618	,002	,103	,109	,105	,031	,000		,015
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ14	Corrélation de Pearson	,705**	,493**	,448**	,082	,363**	,320*	,101	,386**	,512**	,407**	,423**	-,009	,199	,325*	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,001	,547	,006	,016	,460	,003	,000	,002	,001	,946	,141	,015	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

\* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

## 2-1 صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني: تحسين التنافسية

		Corrélations																
		2م	15ع	16ع	17ع	18ع	19ع	20ع	21ع	22ع	23ع	24ع	25ع	26ع	27ع	28ع	29ع	
م2	Corrélation de Pearson	1	,43 9**	,34 1*	,36 1**	,65 9**	,39 5**	,41 0**	,27 4*	,62 2**	,78 8**	,74 3**	,66 6**	,72 6**	,63 9**	,81 3**	,80 6**	
	Sig. (bilatérale)		,00 1	,01 0	,00 6	,00 0	,00 3	,00 2	,04 1	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع1 5	Corrélation de Pearson	,43 9**	1	,73 8**	,82 5**	,13 6	,24 6	,56 3**	,28 6*	,00 9	,12 5	,16 2	,04 6	,00 7	- 0,05 0	,14 4	,16 1	
	Sig. (bilatérale)	,00 1		,00 0	,00 0	,31 6	,06 7	,00 0	,03 3	,94 7	,36 0	,23 2	,73 9	,95 9	,71 4	,29 0	,23 4	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع1 6	Corrélation de Pearson	,34 1*	,73 8**	1	,55 3**	,07 2	,24 2	,44 6**	,35 6**	- 16 9	- 0,05 6	- 0,08 2	,06 7	,08 0	- 0,02 9	,19 0	,16 0	
	Sig. (bilatérale)	,01 0	,00 0		,00 0	,60 0	,07 3	,00 1	,00 7	,21 2	,68 4	,55 0	,62 3	,56 0	,83 4	,16 0	,23 9	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع1 7	Corrélation de Pearson	,36 1**	,82 5**	,55 3**	1	,16 4	,17 4	,52 1**	,49 8**	- 0,00 3	,06 7	,09 4	- 0,02 4	- 0,08 1	- 0,04 2	- 0,00 3	,04 9	
	Sig. (bilatérale)	,00 6	,00 0	,00 0		,22 8	,20 0	,00 0	,00 0	,98 3	,62 2	,49 2	,86 2	,55 4	,75 9	,98 1	,72 1	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع1 8	Corrélation de Pearson	,65 9**	,13 6	,07 2	,16 4	1	,01 2	,24 2	,18 0	,34 7**	,46 4**	,41 0**	,38 2**	,62 0**	,38 4**	,55 9**	,67 8**	
	Sig. (bilatérale)	,00 0	,31 6	,60 0	,22 8		,93 1	,07 3	,18 6	,00 9	,00 0	,00 2	,00 4	,00 0	,00 3	,00 0	,00 0	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع1 9	Corrélation de Pearson	,39 5**	,24 6	,24 2	,17 4	,01 2	1	,32 6*	,10 8	,07 9	,17 2	,16 7	,25 6	,07 7	,38 0**	,20 1	,16 8	
	Sig. (bilatérale)	,00 3	,06 7	,07 3	,20 0	,93 1		,01 4	,42 7	,56 4	,20 6	,21 7	,05 7	,57 5	,00 4	,13 8	,21 6	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع2 0	Corrélation de Pearson	,41 0**	,56 3**	,44 6**	,52 1**	,24 2	,32 6*	1	,24 2	- 11 1	,17 0	,05 0	,05 3	,12 4	,05 7	,19 6	,22 4	
	Sig. (bilatérale)	,00 2	,00 0	,00 1	,00 0	,07 3	,01 4		,07 2	,41 7	,21 1	,71 3	,69 6	,36 1	,67 6	,14 8	,09 7	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع2 1	Corrélation de Pearson	,27 4*	,28 6*	,35 6**	,49 8**	,18 0	,10 8	,24 2	1	- 0,02 2	- 0,00 2	- 0,10 6	,02 5	,03 6	,17 9	,10 5	,10 6	
	Sig. (bilatérale)	,04 1	,03 3	,00 7	,00 0	,18 6	,42 7	,07 2		,87 1	,98 7	,43 8	,85 5	,79 3	,18 6	,44 1	,43 6	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56

ξ2 2	Corrélation de Pearson	,62 2**	,00 9	- 16 9	- 00 3	,34 7**	,07 9	- 11 1	- 02 2	1	,80 8**	,75 9**	,50 6**	,44 8**	,35 1**	,51 6**	,44 4**
	Sig. (bilatérale)	,00 0	,94 7	,21 2	,98 3	,00 9	,56 4	,41 7	,87 1		,00 0	,00 0	,00 0	,00 1	,00 8	,00 0	,00 1
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ2 3	Corrélation de Pearson	,78 8**	,12 5	- 05 6	,06 7	,46 4**	,17 2	,17 0	- 00 2	,80 8**	1	,87 6**	,61 6**	,55 3**	,45 2**	,66 7**	,58 4**
	Sig. (bilatérale)	,00 0	,36 0	,68 4	,62 2	,00 0	,20 6	,21 1	,98 7	,00 0		,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ2 4	Corrélation de Pearson	,74 3**	,16 2	- 08 2	,09 4	,41 0**	,16 7	,05 0	- 10 6	,75 9**	,87 6**	1	,71 3**	,48 0**	,41 8**	,57 9**	,53 6**
	Sig. (bilatérale)	,00 0	,23 2	,55 0	,49 2	,00 2	,21 7	,71 3	,43 8	,00 0	,00 0		,00 0	,00 0	,00 1	,00 0	,00 0
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ2 5	Corrélation de Pearson	,66 6**	,04 6	,06 7	- 02 4	,38 2**	,25 6	,05 3	,02 5	,50 6**	,61 6**	,71 3**	1	,45 3**	,42 0**	,48 4**	,50 6**
	Sig. (bilatérale)	,00 0	,73 9	,62 3	,86 2	,00 4	,05 7	,69 6	,85 5	,00 0	,00 0	,00 0		,00 0	,00 1	,00 0	,00 0
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ2 6	Corrélation de Pearson	,72 6**	,00 7	,08 0	- 08 1	,62 0**	,07 7	,12 4	,03 6	,44 8**	,55 3**	,48 0**	,45 3**	1	,70 0**	,74 2**	,80 4**
	Sig. (bilatérale)	,00 0	,95 9	,56 0	,55 4	,00 0	,57 5	,36 1	,79 3	,00 1	,00 0	,00 0	,00 0		,00 0	,00 0	,00 0
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ2 7	Corrélation de Pearson	,63 9**	- 05 0	- 02 9	- 04 2	,38 4**	,38 0**	,05 7	,17 9	,35 1**	,45 2**	,41 8**	,42 0**	,70 0**	1	,63 1**	,54 0**
	Sig. (bilatérale)	,00 0	,71 4	,83 4	,75 9	,00 3	,00 4	,67 6	,18 6	,00 8	,00 0	,00 1	,00 1	,00 0		,00 0	,00 0
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ2 8	Corrélation de Pearson	,81 3**	,14 4	,19 0	- 00 3	,55 9**	,20 1	,19 6	,10 5	,51 6**	,66 7**	,57 9**	,48 4**	,74 2**	,63 1**	1	,84 1**
	Sig. (bilatérale)	,00 0	,29 0	,16 0	,98 1	,00 0	,13 8	,14 8	,44 1	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0		,00 0
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ξ2 9	Corrélation de Pearson	,80 6**	,16 1	,16 0	,04 9	,67 8**	,16 8	,22 4	,10 6	,44 4**	,58 4**	,53 6**	,50 6**	,80 4**	,54 0**	,84 1**	1
	Sig. (bilatérale)	,00 0	,23 4	,23 9	,72 1	,00 0	,21 6	,09 7	,43 6	,00 1	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	,00 0	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

\* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

1-2-1 صدق الاتساق الداخلي للمحور الفرعي الأول (دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة)

**Corrélations**

		1ف	15ع	16ع	17ع	18ع	19ع	20ع	21ع
1ف	Corrélation de Pearson	1	,830**	,735**	,807**	,427**	,490**	,724**	,542**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56	56
15ع	Corrélation de Pearson	,830**	1	,738**	,825**	,136	,246	,563**	,286*
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,316	,067	,000	,033
	N	56	56	56	56	56	56	56	56
16ع	Corrélation de Pearson	,735**	,738**	1	,553**	,072	,242	,446**	,356**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,600	,073	,001	,007
	N	56	56	56	56	56	56	56	56
17ع	Corrélation de Pearson	,807**	,825**	,553**	1	,164	,174	,521**	,498**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,228	,200	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56	56
18ع	Corrélation de Pearson	,427**	,136	,072	,164	1	,012	,242	,180
	Sig. (bilatérale)	,001	,316	,600	,228		,931	,073	,186
	N	56	56	56	56	56	56	56	56
19ع	Corrélation de Pearson	,490**	,246	,242	,174	,012	1	,326*	,108
	Sig. (bilatérale)	,000	,067	,073	,200	,931		,014	,427
	N	56	56	56	56	56	56	56	56
20ع	Corrélation de Pearson	,724**	,563**	,446**	,521**	,242	,326*	1	,242
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,001	,000	,073	,014		,072
	N	56	56	56	56	56	56	56	56
21ع	Corrélation de Pearson	,542**	,286*	,356**	,498**	,180	,108	,242	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,033	,007	,000	,186	,427	,072	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

\* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

2-2-1 صدق الاتساق الداخلي للمحور الفرعي الثاني (تأثير الابتكار على عوامل المنافسة)

**Corrélations**

		2ف	22ع	23ع	24ع	25ع
2ف	Corrélation de Pearson	1	,871**	,932**	,944**	,796**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56
22ع	Corrélation de Pearson	,871**	1	,808**	,759**	,506**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56
23ع	Corrélation de Pearson	,932**	,808**	1	,876**	,616**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	56	56	56	56	56
24ع	Corrélation de Pearson	,944**	,759**	,876**	1	,713**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	56	56	56	56	56
25ع	Corrélation de Pearson	,796**	,506**	,616**	,713**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	

N	56	56	56	56	56
---	----	----	----	----	----

\*\* La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

### 1-2-3 صدق الاتساق الداخلي للمحور الفرعي الثالث (تأثير الابتكار على قوى المنافسة)

#### Corrélations

	ع29	ع28	ع27	ع26	ع3
ع3	Corrélation de Pearson	,913**	,799**	,916**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	56	56	56	56
ع26	Corrélation de Pearson	,804**	,742**	,700**	,916**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000
	N	56	56	56	56
ع27	Corrélation de Pearson	,540**	,631**	,700**	,799**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000
	N	56	56	56	56
ع28	Corrélation de Pearson	,841**	1	,742**	,913**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000
	N	56	56	56	56
ع29	Corrélation de Pearson	1	,841**	,540**	,804**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	56	56	56	56

\*\* La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

### 1-3 صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث النظام الوطني الجزائري للابتكار

#### Corrélations

	ع40	ع39	ع38	ع37	ع36	ع35	ع34	ع33	ع32	ع31	ع30	ع3
ع3	Corrélation de Pearson	,381**	,389**	,521**	,550**	,424**	,478**	,667**	,841**	,818**	,886**	1
	Sig. (bilatérale)	,004	,003	,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع30	Corrélation de Pearson	,283*	,087	,390**	,288*	,392**	,366**	,656**	,903**	,858**	1	,886**
	Sig. (bilatérale)	,035	,524	,003	,031	,003	,534	,006	,000	,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع31	Corrélation de Pearson	,257	,042	,308*	,275*	,363**	,260	,581**	,860**	,858**	,818**	1
	Sig. (bilatérale)	,056	,759	,021	,040	,803	,053	,000	,000	,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع32	Corrélation de Pearson	,201	,130	,342**	,242	,445**	,196	,636**	1	,903**	,841**	,860**
	Sig. (bilatérale)	,136	,338	,010	,072	,001	,147	,000		,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع33	Corrélation de Pearson	,199	,171	,178	,136	,159	,218	1	,636**	,581**	,656**	,667**
	Sig. (bilatérale)	,142	,207	,189	,318	,242	,106		,000	,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع34	Corrélation de Pearson	,029	,242	,119	,299*	,411**	-,006	1	,218	,196	,366**	,478**

	Sig. (bilatérale)	,000	,006	,053	,147	,106		,964	,002	,025	,382	,072	,833
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع35	Corrélation de Pearson	,424**	,392**	,363**	,445**	,159	-,006	1	,080	,052	,374**	,074	-,079
	Sig. (bilatérale)	,001	,003	,006	,001	,242	,964		,557	,702	,004	,588	,565
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع36	Corrélation de Pearson	,330*	,085	,034	,133	,135	,411**	,080	1	,331*	,225	,315*	-,081
	Sig. (bilatérale)	,013	,534	,803	,328	,323	,002	,557		,013	,095	,018	,551
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع37	Corrélation de Pearson	,550**	,288*	,275*	,242	,136	,299*	,052	,331*	1	,324*	,664**	,151
	Sig. (bilatérale)	,000	,031	,040	,072	,318	,025	,702	,013		,015	,000	,266
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع38	Corrélation de Pearson	,521**	,390**	,308*	,342**	,178	,119	,374**	,225	,324*	1	,021	,068
	Sig. (bilatérale)	,000	,003	,021	,010	,189	,382	,004	,095	,015		,875	,617
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع39	Corrélation de Pearson	,389**	,087	,042	,130	,171	,242	,074	,315*	,664**	,021	1	,153
	Sig. (bilatérale)	,003	,524	,759	,338	,207	,072	,588	,018	,000	,875		,259
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
ع40	Corrélation de Pearson	,381**	,283*	,257	,201	,199	,029	-,079	-,081	,151	,068	,153	1
	Sig. (bilatérale)	,004	,035	,056	,136	,142	,833	,565	,551	,266	,617	,259	
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

\* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

#### 4-1 صدق الاتساق الداخلي للدرجة الكلية للاستبيان

##### Corrélations

		الدرجة الكلية للمقياس	اعتماد الابتكار في المؤسسة	تحسين تنافسية المؤسسة	دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة	تأثير الابتكار على عوامل المنافسة	تأثير الابتكار على قوى المنافسة	النظام الوطني للابتكار
الدرجة الكلية للمقياس	Corrélation de Pearson	1	,893**	,860**	,579**	,647**	,761**	,797**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56
اعتماد الابتكار في المؤسسة	Corrélation de Pearson	,893**	1	,683**	,446**	,530**	,587**	,631**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,001	,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56
تحسين تنافسية المؤسسة	Corrélation de Pearson	,860**	,683**	1	,687**	,796**	,803**	,454**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	56	56
دراسة البيئة الداخلية	Corrélation de Pearson	,579**	,446**	,687**	1	,187	,319*	,342**

والخارجية للمؤسسة	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,000		,168	,017	,010
	N	56	56	56	56	56	56	56
تأثير الابتكار على عوامل المنافسة	Corrélation de Pearson	,647**	,530**	,796**	,187	1	,631**	,257
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,168		,000	,056
	N	56	56	56	56	56	56	56
تأثير الابتكار على قوى المنافسة	Corrélation de Pearson	,761**	,587**	,803**	,319*	,631**	1	,475**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,017	,000		,000
	N	56	56	56	56	56	56	56
النظام الوطني الجزائري للابتكار	Corrélation de Pearson	,797**	,631**	,454**	,342**	,257	,475**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,010	,056	,000	
	N	56	56	56	56	56	56	56

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

\* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

## 2- الثبات العام للاستبيان

### Echelle : ALL VARIABLES

#### Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	56	100,0
	Exclue <sup>a</sup>	0	,0
	Total	56	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

#### Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,919	40

## 2-1 ثبات المحور الأول اعتماد الابتكار في المؤسسة

### Echelle : ثبات المحور الأول

#### Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	56	100,0
	Exclue <sup>a</sup>	0	,0
	Total	56	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

#### Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,813	14

## 2-2 ثبات المحور الثاني تحسين تنافسية المؤسسة

## Echelle : ثبات المحور الفرعي الثاني :

### Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	56	100,0
	Exclue <sup>a</sup>	0	,0
	Total	56	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

### Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,870	15

1-2-2 ثبات المحور الفرعي الأول (دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة)

## Echelle : ثبات المحور الفرعي الأول :

### Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	56	100,0
	Exclue <sup>a</sup>	0	,0
	Total	56	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

### Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,757	7

2-2-2 ثبات المحور الفرعي الثاني (تأثير الابتكار على عوامل المنافسة)

## Echelle : ثبات المحور الفرعي الثاني :

### Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	56	100,0
	Exclue <sup>a</sup>	0	,0
	Total	56	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

### Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,909	4

3-2-2 ثبات المحور الفرعي الثالث (تأثير الابتكار على قوى المنافسة)

## Echelle : ثبات المحور الفرعي الثالث :

### Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	56	100,0
	Exclue <sup>a</sup>	0	,0
	Total	56	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

### Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,908	4

3-2 ثبات المحور الثالث النظام الوطني الجزائري للابتكار

## Echelle : ثبات المحور الثالث :

### Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	56	100,0
	Exclue <sup>a</sup>	0	,0
	Total	56	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

### Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,812	11

3-الإحصاءات الوصفية

1-3 التوزيع التكراري لخصائص العينة

### المقر الاجتماعي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بلدية قسنطينة	15	26,8	26,8	26,8
	حمة بوزيان	1	1,8	1,8	28,6
	زيغود يوسف	2	3,6	3,6	32,1
	ديوش مراد	8	14,3	14,3	46,4
	الخروب	18	32,1	32,1	78,6
	عين اسمارة	12	21,4	21,4	100,0
	Total	56	100,0	100,0	

### قطاع نشاط المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	صناعة ميكانيكية	4	7,1	7,1	7,1
	صناعة الخشب والورق	4	7,1	7,1	14,3
	صناعة متنوعة	3	5,4	5,4	19,6
	الصناعة الغذائية	8	14,3	14,3	33,9
	صناعة الجلود والأحذية	1	1,8	1,8	35,7
	مواد البناء	8	14,3	14,3	50,0
	البناء والأشغال العام	5	8,9	8,9	58,9
	النقل والاتصالات	1	1,8	1,8	60,7
	هندسة النظم والمواد الميكانيكية	2	3,6	3,6	64,3

الزراعة	2	3,6	3,6	67,9
الصيانة	2	3,6	3,6	71,4
الفنادق والمطاعم	2	3,6	3,6	75,0
الخدمات المقدمة للمؤسسات	1	1,8	1,8	76,8
التجارة والتوزيع	13	23,2	23,2	100,0
Total	56	100,0	100,0	

### تاريخ بداية نشاط المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1985	1	1,8	1,8	1,8
	1986	1	1,8	1,8	3,6
	1994	1	1,8	1,8	5,5
	1995	2	3,6	3,6	9,1
	1996	2	3,6	3,6	12,7
	1997	3	5,4	5,5	18,2
	1998	1	1,8	1,8	20,0
	1999	1	1,8	1,8	21,8
	2000	1	1,8	1,8	23,6
	2001	3	5,4	5,5	29,1
	2002	4	7,1	7,3	36,4
	2006	4	7,1	7,3	43,6
	2009	1	1,8	1,8	45,5
	2011	2	3,6	3,6	49,1
	2012	1	1,8	1,8	50,9
	2013	1	1,8	1,8	52,7
	2014	4	7,1	7,3	60,0
	2015	8	14,3	14,5	74,5
	2016	4	7,1	7,3	81,8
	2017	7	12,5	12,7	94,5
2018	2	3,6	3,6	98,2	
2019	1	1,8	1,8	100,0	
Total	55	98,2	100,0		
Manquant	Système	1	1,8		
Total		56	100,0		

### حجم المؤسسة حسب عدد العمال

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مؤسسة مصغرة (1-9) عامل	27	48,2	48,2	48,2
	مؤسسة صغيرة (10-49) عامل	16	28,6	28,6	76,8
	مؤسسة متوسطة (50-250) عامل	13	23,2	23,2	100,0
Total		56	100,0	100,0	

### الطبيعة القانونية للمؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	(SPA) مساهمة شركة	2	3,6	3,6	3,6
	(SARL) محدودة مسؤولية ذات شركة	35	62,5	62,5	66,1
	مسؤولية ذات الواحد الشخص شركة (EURL) محدودة	18	32,1	32,1	98,2
	(SNC) تضامن شركة	1	1,8	1,8	100,0

Total	56	100,0	100,0
-------	----	-------	-------

#### النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide محلي	2	3,6	3,6	3,6
جهوي	9	16,1	16,1	19,6
(ولاية 48) وطني	42	75,0	75,0	94,6
دولي	3	5,4	5,4	100,0
Total	56	100,0	100,0	

#### تصنيف المؤسسة حسب طابع الملكية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide عمومية	2	3,6	3,6	3,6
خاصة	54	96,4	96,4	100,0
Total	56	100,0	100,0	

#### تمتلك المؤسسة أي من وسائل الحماية التالية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide اختراع براءة	3	5,4	5,4	5,4
تجارية علامة	5	8,9	8,9	14,3
حماية وسيلة أي تمتلك لا	48	85,7	85,7	100,0
Total	56	100,0	100,0	

#### حققت المؤسسة نمو في الحصة السوقية خلال ثلاث سنوات السابقة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	46	82,1	82,1	82,1
لا	10	17,9	17,9	100,0
Total	56	100,0	100,0	

#### استفادة المؤسسة من أي برنامج للتأهيل بهدف رفع قدرات التحكم في المعرفة والابتكار لديها وتنمية تنافسياتها

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	3	5,4	5,4	5,4
لا	53	94,6	94,6	100,0
Total	56	100,0	100,0	

#### تحصلت المؤسسة على أي دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية بهدف تنمية تنافسياتها

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	15	26,8	26,8	26,8
لا	41	73,2	73,2	100,0
Total	56	100,0	100,0	

#### تحصلت المؤسسة على إعفاءات ضريبية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	15	26,8	26,8	26,8
لا	41	73,2	73,2	100,0
Total	56	100,0	100,0	

### جنس المجيب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	44	78,6	78,6	78,6
	أنثى	12	21,4	21,4	100,0
	Total	56	100,0	100,0	

### سن المجيب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20-30 من	9	16,1	16,1	16,1
	31-40 من	30	53,6	53,6	69,6
	41-50 من	13	23,2	23,2	92,9
	50 من أكثر	4	7,1	7,1	100,0
	Total	56	100,0	100,0	

### وظيفة المجيب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	المدير أمانة	3	5,4	5,4	5,4
	المدير	2	3,6	3,6	8,9
	قسم رئيس	7	12,5	12,5	21,4
	المؤسسة صاحب	10	17,9	17,9	39,3
	عامل	22	39,3	39,3	78,6
	اداري عون	3	5,4	5,4	83,9
	مسير مساعد	1	1,8	1,8	85,7
	مسير	8	14,3	14,3	100,0
	Total	56	100,0	100,0	

### المؤهل العلمي للمجيب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	15	26,8	26,8	26,8
	ليسانس	23	41,1	41,1	67,9
	2ماستر	15	26,8	26,8	94,6
	مهندس	3	5,4	5,4	100,0
	Total	56	100,0	100,0	

## 2-3 الإحصاءات الوصفية لمحاو الاستبيان

### Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
ع1	56	1,68	1,281
ع2	56	1,55	1,008
ع3	56	4,59	,654
ع4	56	3,11	1,260
ع5	56	2,41	1,141
ع6	56	3,84	,987
ع7	56	3,79	1,057
ع8	56	2,52	1,452
ع9	56	2,63	1,472
ع10	56	2,45	1,347
ع11	56	3,98	1,168
ع12	56	4,20	,923
ع13	56	3,84	1,233

ع14	56	2,18	1,390
N valide (liste)	56		

### Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
ع15	56	4,05	,980
ع16	56	4,04	,953
ع17	56	3,98	1,036
ع18	56	3,82	1,162
ع19	56	3,29	1,140
ع20	56	4,11	,846
ع21	56	4,32	,716
ع22	56	3,79	1,303
ع23	56	3,84	1,262
ع24	56	3,68	1,252
ع25	56	3,32	1,237
ع26	56	3,52	1,191
ع27	56	3,34	1,116
ع28	56	3,77	1,250
ع29	56	3,59	1,290
N valide (liste)	56		

### Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
ع30	56	2,36	1,470
ع31	56	2,52	1,465
ع32	56	2,23	1,375
ع33	56	2,04	1,175
ع34	56	1,64	1,257
ع35	56	1,23	,831
ع36	56	1,29	,624
ع37	56	1,80	1,069
ع38	56	2,27	1,258
ع39	56	1,38	,926
ع40	56	2,98	1,328
N valide (liste)	56		

### Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
اعتماد الابتكار في المؤسسة	56	3,05	,642
دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة	56	3,94	,629
تأثير الابتكار على عوامل المنافسة	56	3,66	1,120
تأثير الابتكار على قوى المنافسة	56	3,55	1,074
تحسين تنافسية المؤسسة	56	3,78	,661
النظام الوطني الجزائري للابتكار	56	1,98	,701
N valide (liste)	56		

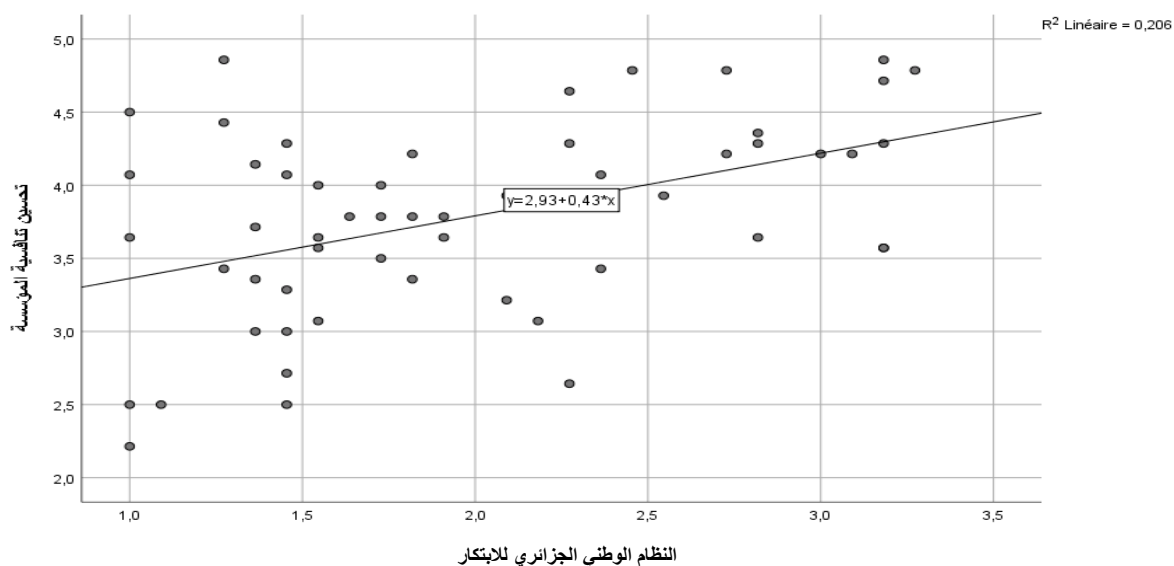
## Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
ع30	22	3,50	1,336
ع31	22	3,77	1,066
ع32	22	1,23	1,171
ع33	22	2,55	1,224
ع34	22	2,14	1,583
ع35	22	1,59	1,260
ع36	22	1,50	,802
ع37	22	2,36	1,177
ع38	22	2,73	1,241
ع39	22	1,59	1,182
ع40	22	3,36	1,093
N valide (liste)	22		

## Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
صناعية	22	2,5826	,58221
N valide (liste)	22		

## 4- اختبار الفرضية الرئيسية (تحليل الانحدار)



## Variabes introduites/éliminées<sup>a</sup>

Modèle	Variabes introduites	Variabes éliminées	Méthode
1	<sup>b</sup> النظام الوطني الجزائري للابتكار	.	Introduire

a. Variable dépendante : تحسين تنافسية المؤسسة

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

## Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,454 <sup>a</sup>	,206	,192	,594

a. Prédicteurs : (Constante), النظام الوطني الجزائري للابتكار

b. Variable dépendante : تحسين تنافسية المؤسسة

### ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	4,956	1	4,956	14,031	,000 <sup>b</sup>
de Student	19,073	54	,353		
Total	24,029	55			

a. Variable dépendante : تحسين تنافسية المؤسسة

b. Prédicteurs : (Constante), النظام الوطني الجزائري للابتكار

### Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta			
1 (Constante)	2,934	,239			12,255	,000
النظام الوطني الجزائري للابتكار	,428	,114	,454		3,746	,000

a. Variable dépendante : تحسين تنافسية المؤسسة

### Statistiques des résidus<sup>a</sup>

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	3,36	4,34	3,78	,300	56
de Student	-1,265	1,378	,000	,589	56
Valeur prévue standard	-1,392	1,851	,000	1,000	56
Résidu standard	-2,128	2,318	,000	,991	56

a. Variable dépendante : تحسين تنافسية المؤسسة

## 5- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

### Corrélations

		تحسين تنافسية المؤسسة	اعتماد الابتكار في المؤسسة
Tau-B de Kendall	تحسين تنافسية المؤسسة	Coefficient de corrélation	1,000
		Sig. (bilatéral)	,517**
		N	56
اعتماد الابتكار في المؤسسة		Coefficient de corrélation	,517**
		Sig. (bilatéral)	1,000
		N	56
Rho de Spearman	تحسين تنافسية المؤسسة	Coefficient de corrélation	1,000
		Sig. (bilatéral)	,705**
		N	56
اعتماد الابتكار في المؤسسة		Coefficient de corrélation	,705**
		Sig. (bilatéral)	1,000
		N	56

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## 6- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

### Corrélations

		اعتماد الابتكار في المؤسسة	النظام الوطني الجزائري للابتكار	
Tau-B de Kendall	اعتماد الابتكار في المؤسسة	Coefficient de corrélation	,422**	
		Sig. (bilatéral)	,000	
		N	56	
	النظام الوطني الجزائري للابتكار	Coefficient de corrélation	,422**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	.
		N	56	56
Rho de Spearman	اعتماد الابتكار في المؤسسة	Coefficient de corrélation	,589**	
		Sig. (bilatéral)	,000	
		N	56	
	النظام الوطني الجزائري للابتكار	Coefficient de corrélation	,589**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	.
		N	56	56

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## 7- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

### Tableau ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
تحسين تنافسية المؤسسة * قطاع نشاط المؤسسة	Entre groupes (Combinée)	7,919	13	,609	1,588	,127
	Intra-groupes	16,110	42	,384		
	Total	24,029	55			

### Tableau ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
تحسين تنافسية المؤسسة * حجم المؤسسة حسب عدد العمال	Entre groupes (Combinée)	,844	2	,422	,965	,388
	Intra-groupes	23,185	53	,437		
	Total	24,029	55			

### Tableau ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
تحسين تنافسية المؤسسة * النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة	Entre groupes (Combinée)	4,462	3	1,487	3,953	,013
	Intra-groupes	19,567	52	,376		
	Total	24,029	55			

### Tableau ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
تحسين تنافسية المؤسسة * تمتلك المؤسسة أي من وسائل الحماية التالية	Entre groupes (Combinée)	1,323	2	,662	1,544	,223
	Intra-groupes	22,706	53	,428		
	Total	24,029	55			

**Tableau ANOVA**

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
تحسين تنافسية المؤسسة * حققت المؤسسة نمو في الحصة السوقية خلال ثلاث سنوات السابقة	Entre (Combinée) groupes	,153	1	,153	,347	,558
	Intra-groupes	23,876	54	,442		
	Total	24,029	55			

**Tableau ANOVA**

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
تحسين تنافسية المؤسسة * تحصلت المؤسسة على أي دعم مالي من قبل الهيئات الوطنية بهدف تنمية تنافسيته	Entre (Combinée) groupes	1,165	1	1,165	2,751	,103
	Intra-groupes	22,864	54	,423		
	Total	24,029	55			

**Tableau ANOVA**

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
تحسين تنافسية المؤسسة * تحصلت المؤسسة على إعفاءات ضريبية (IBS)، (IRG...)	Entre (Combinée) groupes	1,119	1	1,119	2,637	,110
	Intra-groupes	22,910	54	,424		
	Total	24,029	55			

**8- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة****Tableau ANOVA**

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
النظام الوطني الجزائري للابتكار * قطاع نشاط المؤسسة	Entre (Combinée) groupes	16,315	13	1,255	4,925	,000
	Intra-groupes	10,702	42	,255		
	Total	27,016	55			

**Tableau ANOVA**

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
النظام الوطني الجزائري للابتكار * حجم المؤسسة حسب عدد العمال	Entre (Combinée) groupes	,361	2	,180	,359	,700
	Intra-groupes	26,655	53	,503		
	Total	27,016	55			

**Tableau ANOVA**

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
علاقة الفاعلين في النظام الجزائري للابتكار والمؤسسة * النطاق الجغرافي لنشاط المؤسسة	Entre (Combinée) groupes	1,867	3	,622	1,286	,289
	Intra-groupes	25,150	52	,484		
	Total	27,016	55			

**Tableau ANOVA**

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
النظام الوطني الجزائري للابتكار *تمتلك المؤسسة أي من وسائل الحماية التالية	Entre (Combinée) groupes	4,509	2	2,255	5,309	,008
	Intra-groupes	22,507	53	,425		
	Total	27,016	55			

**Tableau ANOVA**

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
النظام الوطني الجزائري للابتكار *حققت المؤسسة نمو في الحصة السوقية خلال ثلاث سنوات السابقة	Entre (Combinée) groupes	,115	1	,115	,230	,633
	Intra-groupes	26,902	54	,498		
	Total	27,016	55			

**Tableau ANOVA**

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
المؤسسة تحصلت *النظام الوطني الجزائري للابتكار بهدف الوطنية الهيئات قبل من مالي دعم أي على تنافسياتها تنمية	Entre (Combinée) groupes	,019	1	,019	,038	,846
	Intra-groupes	26,997	54	,500		
	Total	27,016	55			

**Tableau ANOVA**

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
النظام الوطني الجزائري للابتكار *تحصلت المؤسسة على إعفاءات ضريبية (IBS) ، IRG...)	Entre (Combinée) groupes	1,088	1	1,088	2,265	,138
	Intra-groupes	25,929	54	,480		
	Total	27,016	55			

الملحق رقم 04: المعطيات المتعلقة بنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة

Cod	Branche	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1	Agriculture et pêche	57	62	73	81	85	88	96	104	113	130	136	148	158
2	Eau et énergie	1	1	2	2	2	2	2	2	2	3	3	3	3
5	Mines et carrières	33	37	42	48	51	53	54	53	82	94	99	107	114
6	ISMME	119	134	158	176	188	196	203	215	234	270	282	306	326
7	Matériaux de construction	196	304	342	351	355	421	427	425	463	532	557	605	690
8	Batiment et travaux publics	1492	1736	2013	2180	2353	2459	2573	2807	3061	3524	3681	3997	4001
9	Chimie , plastique	62	65	85	89	95	97	102	107	116	134	140	152	170
10	Industrie agroalimentaire	400	435	468	505	518	528	545	575	626	720	754	818	875
11	Industrie du textile	96	100	113	115	119	121	130	135	147	169	177	192	205
12	industrie du cuir	3	6	6	8	9	9	9	9	10	11	12	13	14
13	industrie du bois et papier	231	250	295	307	322	331	340	354	386	444	464	504	591
14	industrie divers	14	19	25	30	37	37	39	44	48	55	58	63	89
15	Transport et communication	572	695	771	868	952	998	1058	1155	1260	1450	1515	1646	1765
16	Commerce	1440	1593	1802	1942	2098	2188	2392	2597	2832	3257	3406	3698	3953
17	Hôtellerie et restauration	400	425	481	531	554	566	584	621	678	778	814	883	1026
18	Services fournis aux entreprises	340	360	653	740	814	901	1038	1260	1374	1580	1652	1794	1970
19	Services fournis aux ménages	868	949	969	1009	1049	1083	1144	1223	1333	1533	1604	1741	1861
20	Etablissements financiers	24	26	36	39	41	42	48	59	63	73	77	83	89
21	Affaires immobilières	22	22	32	32	35	39	47	58	63	72	76	82	98
22	Services pour collectivités	3	33	71	78	88	106	117	126	137	158	165	179	191
	TOTAL	6373	7252	8437	9131	9765	10265	10948	11929	13028	14987	15672	17014	18189

<b>Répartition des Effectif par commune (2019 )</b>		
constantine	11217	61,7%
hamma bouziane	1306	7,2%
ibn badis	220	1,2%
zighoud youcef	397	2,2%
didouche mourad	675	3,7%
el khroub	2736	15,0%
Ain Abid	293	1,6%
Beni hamidene	63	0,3%
ouled rahmoune	227	1,2%
Ain Smara	721	4,0%
Messaoud Boudjeriou	77	0,4%
Ibn Ziad	257	1,4%
<b>total</b>	<b>18189</b>	<b>100%</b>

أهم القطاعات في الولاية

Mines	114
MATERIAUX DE CONSTRUCTION	690
BTPH	4001
industrie	1944
SERVICES	10953